السلام المفقود

دراسة مرحلية مستقلة حول الشباب والسلام والأمن

الشباب
والسلام
والأمن

www.unfpa.org/youth-peace-security

للاطِّلاع على الدراسة المرحلية:
www.youth4peace.info/ProgressStudy

إنّ الآراء الواردة في هذا المنشور تعبّر عن وجهات نظر مؤلفيها ولا تعكس بالضرورة آراء الأمم المتحدة أو أي من منظماتها المرتبطة بها أو الدول الأعضاء فيها.

المؤلف الرئيسي المستقل: غرييام سمبسون

التحرير: Biotext

التصميم والطباعة: Prographics

الترجمة: Strategic Agenda

الرقم المعياري الدولي للكتاب: ٩٧٨-٠-٤٨٩٧١٤-٠٣٧-٩

© ٢٠١٨ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام

جميع الحقوق محفوظة.

صور الغلاف (من الأعلى إلى الأسفل):
© UNV/Momoko Sato & UNDP/Tim Jenkins
© UNICEF/Adriana Zehbrauskas
© UNFPA/Ollivier Girard
© United Nations/Amanda Voisard

صورة الغلاف الأمامي الداخلية: © United Nations/Amanda Voisard

صورة الغلاف الخلفي الداخلية: © UNFPA/Ollivier Girard

السلام المفقود

دراسة مرحلية مستقلة حول
الشباب والسلام والأمن

توطئة

أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة

في شهر كانون الأول/ديسمبر 2015، اعتمد مجلس الأمن القرار 2250 المَعني بالشباب والسلام والأمن، مما مثَّل تحوّلاً بالغ الأهمية نحو الاعتراف بدور الشباب بوصفهم عناصر للسلام. وبعد بضعة أشهر، في شهر نيسان/أبريل 2016، جاء القراران التوأمان اللذان اعتمدتهما الجمعية العامة ومجلس الأمن حول استعراض هيكلية بناء السلام لدى الأمم المتحدة للتأكيد على فحوى القرار 2250 بالتشديد على أهمية مساهمة الشباب في شمول واستدامة الجهود المبذولة في بناء السلام وإدامته.

منذُ تسلُّمي لمنصبي، جعلتُ من الوقايةِ أولويةً، بما يشمل النزاع العنيف. وإنَّ بإمكان المشاركة الفعالة للشابات والشبان أن تصنَع فرقاً حاسِماً في تلافي العنف والحرب. ولا بُد من الاعتراف بذلك ودعمه والترويج له بوصفه شرطاً مُسبقاً بالغ الأهمية في نجاح الجهود المبذولة في بناء سلام دائم.

إنّ هذه *الدراسة المرحليّة حول الشباب والسلام والأمن*، التي جاءت بطلبٍ من القرار 2250، هي مُساهمةٌ هامّة في فهم التنوّع والتعقيد الذي يحيط بانخراط الشباب في العمل من أجل السلام. وتُقدّم الدراسةُ رؤى معمّقةً جديدة حول الآثار الهدّامة للسياسات التي تلقي بظلالها على الشباب بوصفهم تحدياً أو مشكلةً، بدلاً من أن ترى فيهم أصولاً لا غنى عنها، وتنظر إليهم كشركاء في بناء المجتمعات المسالِمة. وتقترح *الدراسة* طُرقاً لدعم فاعلية الشباب وقيادتهم وتولّيهم زمام الأمور، ولمساندة شبكاتهم ومنظماتهم، وتيسير مشاركتهم الكاملة والمتساوية في اتخاذ القرار على جميع الصُعد. وهي تقدّم لنا مخططاً أولياً لتنفيذ القرار رقم 2250 والقرار رقم 2419 (2018) التابع له الذي اعتُمِد مؤخراً والمَعني بالشباب والسلام والأمن.

ولا يسعني سوى الثناء على هذه الدراسة وتوصياتها التي ترسم معالم الطريق نحو نهجٍ جديد وشامل لإشراك الشباب في الجهود المبذولة من أجل السلام والأمن. وهي مُساهمة قيّمة لالتزامنا الجماعي ببناء السلام وإدامته وتحقيق أهداف خطة العام 2030 من أجل التنمية المُستدامة.

رسالة

من ناتاليا كانيم، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان
أوسكار فرنانديز تارانكو، الأمين العام المساعد لدعم بناء السلام

في أعقاب تبنّي قرار مجلس الأمن رقم 2250 الصادر عام 2015، كلَّف الأمين العام في حينه، السيد بان كي مون، كلاً من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب دعم بناء السلام في الأمم المتحدة ببذل دعمٍ مُشترَك من أجل وضع "الدراسة المرحلية حول الشباب والسلام والأمن" المستقلّة، وقيادة عملية فريدة أفضت إلى ما نراه اليوم تقريراً مرجعياً. ويسرّنا أن نرى هذه الدراسة تُقدَّم بنصها الكامل إلى الجمهور الأوسع، بعد أن عُرِضت نسخة وجيزة على مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل 2018.

وقد حظيت المنظمتان المعنيّتان بشرف الاضطلاع بدورهما المساند في هذا العمل الهامّ، ونحنُ في غاية الامتنان للدعم الذي أولاهُ الأمين العام السيد أنطونيو غوتيريش لمساعينا في إنجاز هذا العمل.

لقد عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب دعم بناء السلام لعدّة سنوات مع الشركاء في الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والشبكات التي يقودها الشباب، والمؤسسات وغيرها، من أجل ضمان الاعتراف الكامل بدور الشباب ودعمهم لدفع عجلة التقدّم في عمليات السلام والأمن. وقد وُلد قرار مجلس الأمن 2250 من عزمِ الشباب على انتزاع اعتراف مجلس الأمن بمساهمتهم ومشاركتهم، ومستفيداً من قيادة المملكة الهاشمية الأردنية، ليُصبح بذلك إطاراً جديداً من نوعه. وقد استعان بُناة السلام الشباب من حول العالم بهذا الإطار لفتح أبواب السلطة وإشراك الشركاء وحشد الالتزام والدعم من أجل عملهم لصالح السلام. ويُبيِّن الاعتماد الذي جاء مؤخراً لقرار مجلس الأمن رقم 2419 (2018) برعاية مشترَكة من 76 دولة عضو، الدعمَ السياسي الواسع الانتشار الذي حصدته خطة العمل هذه على امتداد الأعوام الثلاثة الماضية.

إنّ صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب دعم بناء السلام، بتشارُكِ ما يحظيان به من مزايا استراتيجية وخبرة مؤسّسية في مجال الشباب وبناء السلام، قد أقاما شراكةً فريدةً لتفعيل طُرق جديدة في العمل من أجل الأمم المتحدة، عبر أركانها وولاياتها. وإننا لنُعرب عن عميق امتناننا للمؤلف الرئيسي السيد غرييام سمبسون، وفريق خبرائه الاستشاري، واللجنة التوجيهية، على تقديم الإرشاد والتوجيه العام، ولجميع الدول الأعضاء والشركاء على مساندتهم لهذا المجهود. وكلّنا ثقةٌ في أن تكون الدراسة بمثابة مُنطَلَقٍ من أجل خطة العمل المعنيّة بالشباب والسلام والأمن، بما يحدد نطاق مضمونها ورؤيتها، وهو ما سوف يُفضي إلى الالتزامات الملموسة وتوفير الموارد وبذل الجهود البرامجية ووضع السياسات العامة.

ونحنُ ملتزمون بالمواظبة على دفع خطة العمل المعنيّة بالشباب والسلام والأمن بوصفها عنصراً مركزياً في عمل الأمم المتحدة من أجل الشباب ومعهم، وبُعداً جوهرياً لعملنا في دعم الجهود الوطنية المبذولة في بناء السلام وإدامته.

© UNV/Momoko Sato & UNDP/Tim Jenkins
UN VOLUNTEERS
unicef
for every child
#YOUTH FOR
YOUTH, PEACE & SECURITY
Pakistan

المحتويات

شُكر وتقدير vi
الأسماء المختصَرة viii
الملخص التنفيذي ix

مقدّمة 1

الفصل الأوّل

مواجهة القوالب النمطية وأوهام السياسات 9
1-1 تعريف الشباب 9
1-2 سياق السياسات المتعلقة بالشباب والسلام والأمن 12
1-3 دحض الافتراضات 16
1-4 الجانب المشرق 31

الفصل الثاني

الشباب من أجل السلام 35
2-1 تعريف السلام والأمن 35
2-2 الفاعلية وتولّي زمام الأمور والقيادة 40
2-3 تصنيف أنواع مشاركة الشباب 45
2-4 نَيلُ المكافأة: تعزيز عمل الشباب من أجل السلام 59

الفصل الثالث

التصدي لـ "عنف الإقصاء" 63
3-1 الإدماج السياسي المُجدي 63
3-2 ما يتجاوز مجرّد وظائف 76
3-3 التعليم 85
3-4 الدور المحوري للهويات الجنسانية بالنسبة للشباب والسلام والأمن 94
3-5 التعامل مع الظلم وحقوق الإنسان 101
3-6 فكُّ الارتباط وإعادة الإدماج 106

الفصل الرابع

من العائد الديمغرافي إلى عائد السلام 115
التوصيات 117

مرفقات

مرفق 1: أُجرِي هذا البحث وقُدِّمَ بتكليفٍ من أجلِ الدراسة المرحلية 130
مرفق 2: نظرة عامة على الشباب الذين استشيروا 132
مرفق 3: قائمة المراجع 136

شُكر وتقدير

جاءت الدراسة المرحلية حول الشباب والسلام والأمن بطلبٍ من الأمين العام للأمم المتحدة استجابةً لقرار مجلس الأمن رقم 2250 لعام 2015.

إنّ المؤلف الرئيسي لهذا التقرير هو غرييام سمبسون، وقد تلقّى السيد سمبسون الدعم من فريق خبراء استشاري قدّم له خبرات بالغة الأهمية وإرشاد فكري وآراء معمقة قائمة على الممارسة، وضمّ هذا الفريق كلاً من: فارع المسليمي (اليمن) وسكوت أتران (الولايات المتحدة الأمريكية) وشرنور باه (سيراليون) وإكرام بن سعيد (تونس) ومالوال بول كيير (جنوب السودان) وكيسي مارتين إيكومو - سوانيه (جمهورية أفريقيا الوسطى) وإلواد علمان (الصومال) وماتيلدا فليمنغ (فنلندا) وتيري - آن جلبرت - روبرتس (جامايكا) ولوس ألسيرا غرانادا كونتريراس (كولومبيا) وسابا اسماعيل (باكستان) وتيفوني كافيندي كوتييغالا (سري لانكا) ونور لائق (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) وميبكي لوبس كاردوزو (هولندا) وروبرت موغا (كندا) وحسين نبيل مرتجى (دولة فلسطين) وفونمي أولونيساكين (نيجيريا) وسليم سلامة (الجمهورية العربية السورية) وعلي سليم (باكستان) وهاجر الشريف (ليبيا) ومارك سومرز (الولايات المتحدة). وإننا نعربُ عن عميق امتناننا لمساهمتهم القيّمة.

كما قدّمت لجنة توجيهية الإرشاد والتوجيه العام في تطوير هذه الدراسة. وتكوّن أعضاء اللجنة من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة؛ إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية؛ إدارة عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة؛ منظمة العمل الدولية؛ مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب؛ مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام؛ تحالف الأمم المتحدة للحضارات؛ برنامج الأمم المتحدة للتنمية؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين؛ منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)؛ برنامج متطوعي الأمم المتحدة؛ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ برنامج الأغذية العالمي؛ مؤسسة آنا ليند؛ الجامعة البهائية حول العالم؛ اتحاد الدراسات المتقدمة بشأن التعاون في حل النزاعات ودرجة تعقيدها في جامعة كولمبيا؛ المنظمة الكاثوليكية للإغاثة والمساعدات الإنمائية؛ مؤسسة داغ همرشولد؛ العَون الكنسي الفنلندي، المنتدى العالمي للمجتمع المدني المعني ببناء السلام وبناء الدُول؛ التحالف الدولي لبناء السلام (إنتربيس)؛ شبكة صنّاع السلام من الزعامات الدينية والتقليدية؛ منظمة روابط السلام (بيس نغزس)؛ منظمة البحث عن أرضية مشتركة؛ الشبكة الموحّدة لبُناة السلام الشباب؛ المنظمة الدولية للرؤية العالمية؛ بُناة السلام؛ الأمانة العامة للكومنولث؛ منظمة الدول الأمريكية؛ معهد الولايات المتحدة للسلام.

وقد شكّل كلٌ من مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان أمانةً عامةً لدعم تطوير الدراسة. وترأست الأمانة العامة سيسل ماتزاكوراتي، وضمّت كلاً من علي آلتيوك وغابرييل جون اللذين ساهما في دعم البحث وتحليل البيانات والتطوير السردي للدراسة. وقد ساعد فريقٌ من المتدربين الأمانة العامة، وضمّ كلاً من باولا سيفيلا - التي قدمت دعماً كاملاً - وزوي ميجر، ونيكولاس بارجستيدت، ومونا بيناني، وسوزان غروين. وتعاون مبعوثا الأمين العام للشباب - أحمد الهنداوي وجاياثما وكراماناياكي - تعاوناً وثيقاً مع الأمانة العامة، وقدّم فريقهما دعماً هاماً. كما نتوجّه بالتقدير والامتنان للدعم والإرشاد الذي تلقيناه من المكتب التنفيذي للأمين العام.

ويُعرب الفريق الذي عمل على تطوير هذه الدراسة عن بالغ تقديره للمساهمات الهامّة لمؤلّفي الأوراق المواضيعية والبحث القُطري المركّز والمناقشات الجماعية المركّزة. والشّكر موصولٌ أيضاً للمنظمات التالية: آكورد، اتحاد الدراسات المتقدمة بشأن التعاون في حل النزاعات ودرجة تعقيدها (AC4)، شبكة أسباير، مؤسسة بيرغهوف، منتدى المجتمع المدني المعني ببناء السلام وبناء الدُول، كونسلياشن ريسورسز، مؤسسة داغ همرشولد، الأمانة العامة للكومنولث، إدارة عمليات حفظ السلام، إنديغو، معهد الاقتصاد والسلام، المركز الدولي للعدالة الانتقالية، الاتحاد البرلماني الدولي، إنتربيس، معهد الحياة والسلام، فيلق الرحمة (ميرسي كوربس)، روابط السلام (بيس نيغزس) الخطة الدولية، منظمة الدول الأمريكية، كلية الشؤون الدولية والعامة في جامعة كولومبيا، سيفر وورلد، البحث عن أرضية مشتركة، مجموعة سيكديف، سوكا غاكاي إنترناشيونال، شبكة حلول التنمية المستدامة، رابطة الأمم المتحدة في كندا، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الشبكة الموحدة لبُناة السلام الشباب، متطوعو الأمم المتحدة، معهد الولايات المتحدة للسلام، وورلد فيجن. ونتوجّه بالشكر الخاص إلى المؤلفين مايكل فرانك إيه آلار، جلال أوان، جون دي بوير، إيلينا بوتي، ترايسي دكستر، ثيوفيلوس إكبون، رؤوف فراح، بيث فيشر يوشيدا، خوان كارلوس غارتسون، زيرافان جيرماني، إيرينا غريزياي، تاليا هاغرتي، صديق حامد، عدنان حسين، أولاوالي إسماعيل، بيج جننغز، باتريشيا جستينو، ميغان كيلي، إيفون كمبر، فرجيني لاديش، نور لائق، ميكه لوبيز كاردوزو، كارل مارش، كاودي مكغرو، مير مباشر، روبرت موغاه، جوليان بين، جيوفاني سكوتو، مانويلا سواريز، راشيل سيبهاتو، جيك سمبسون، إليزابث وَورد، أنطوان وامبورغ، وَمأمون زويتي.

ونُعرب عن عميق امتنانا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيمه المشترك مع صندوق الأمم المتحدة للسكان الاستشاراتَ الإقليمية، وكذلك على تطويره منصة الموقع الشبكي youth4peace.info كما نُعرب عن عميق تقديرنا لجميع الشركاء والأفراد الآخرين على تنظيمهم للاستشارات الإقليمية والوطنية.

ونتوجّه بالشكر الخاص إلى سكوت وير ورينيه لاريفيير من التحالف الدولي لبناء السلام (إنترپيس) على الدعم الفريد والتعاون الذي بذلاه في تطوير هذه الدراسة.

ويرغب الفريق في الإعراب عن امتنانه البالغ لجميع الأشخاص الذين ساهموا ودياً بأفكارهم ووقتهم وقدّموا الإرشاد والدعم، بما تجاوز في كثير من الأحيان نداء الواجب أو المسؤوليات المنوطة بهم على صعيد مؤسساتهم: شارماركه عبداللهي، فوغار اللهفرديف، جوان أربيلايز، سيما باهوس، ألفونسو باراغويس، ريغيف بن يعقوب، ماركوس بوايون، هنك جان بنكمان، جوناثان كوهين، سارة دوغلاس، دانييل إينجل، كايلي إيفانز، كاتارينا فابيانسون، أوسكار فرنانديز تارانكو، مارك آندريه فرانش، ريشان غيبرغزيابهير، كيت غلمور، كاتريونا غورلاي، سيغريد غرونر، هنريك هامارغرين، فريد حجازي، ستيفن جاكسون، بينوا كالاسا، ناتاليا كانم، سولفي كارلسون، غيزيم كلينيك، آنيكا كنوتسون، لوك لافرينيير، فيرونيك لوزانو، ماريّا مورغان، نابي أوجولابي، دانييل أوكورو، كريستين أونغ، روميرال أورتيز كوينتيلا، آندريا أو سوليبهاين، باباتوندي أوسوتميهن، ساجي بريليس، نويلا ريتشارد، ريجينا سالانوفا، ساسكيا شيليكنز، لوتّا سيغيرستروم، سارة سميث، نِك سور، جوردان ستريت، سونيا سوغاير، شذى سليمان، غينيت تسفامريام ديستا، بيتر توروداس، نهلة فالجي، ميغان فيلانويفا، راشيل وولش تازا، باول والتون، ريبيكا وولف. ونتوجّه بالتقدير الخاص إلى آلسيندا هونوانا على مساهمتها القيّمة التي تيسَّرت بفضل إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي أتاحت لها المشاركة في إعداد هذه الدراسة .

لقد تسنّى إعداد الدراسة بتمويلٍ سخي من حكومات كندا وأيرلندا وإيطاليا والنرويج والسويد، وكذلك من ميزانية البرنامج الممولة من الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد تلقينا ببالغ الامتنان مساندةً في تشاطر التكلفة من مؤسسة بيس نغزس وكذلك من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومؤسسة آنا ليند، ومؤسسة داغ همرشولد، وعدد كبير آخر من الشركاء من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

أخيراً وليس آخراً، فإنَّ الدور الذي اضّطلعت به المملكة الأردنية الهاشمية على امتداد السنوات، كان محورياً في خطة العمل من أجل الشباب والسلام والأمن، بما في ذلك رعايتها قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2250.

وأخيراً، نتوجّه بعميق امتناننا وتقديرنا لجميع الشبان والشابات الذين شاركوا في هذه الدراسة وتحدثوا بصراحة مطلقةٍ وهم على ثقةٍ في أننا سوف نعيرهم آذاننا الصاغية.

الأسماء المختصَرة

AC4	اتحاد الدراسات المتقدمة بشأن التعاون في حل النزاعات ودرجة تعقيدها (جامعة كولمبيا)
AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
CFR	بحث قُطري مركّز
DDR	نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
DR	فك الارتباط وإعادة الإدماج
FGD	مناقشة جماعية مركّزة
FHI	الهيئة الدولية لصحة الأسرة
HRW	منظمة هيومن رايتس ووتش
ICT	تقنية المعلومات والاتصالات
IDEA	المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
ILO	منظمة العمل الدولية
IMF	صندوق النقد الدولي
IOM	المنظمة الدولية للهجرة
IPU	الاتحاد البرلماني الدولي
IRC	لجنة الإنقاذ الدولية
KII	مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية
LGBTI	المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين
NGO	منظمة غير حكومية
ODI	معهد التنمية الخارجية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
OHCHR	مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
OSCE	منظمة الأمن والتعاون في أوروبا
PBSO	مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام
SDG	هدف من أهداف التنمية المستدامة
SfCG	البحث عن أرضية مشتركة
SGM	أقليات جنسية وجنسانية
SSE	الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
TP	ورقة مواضيعية
UNAMID	بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشترَكة في دارفور
UNDESA	إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
UNDP	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNDPA	إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية
UNESCO	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
UNFPA	صندوق الأمم المتحدة للسكان
UNGA	الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة
UNHCR	مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين
UNHRC	مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان
UN IAWG	فريق الأمم المتحدة العامل المشترك بين الوكالات المعني بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
UNOY	الشبكة الموحدة لبُناة السلام الشباب
UNSCR	قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة
UNSOM	بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال
UNV	متطوّعو الأمم المتحدة
UN Women	هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة
USAID	وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة
WHO	منظمة الصحة العالمية
WPS	المرأة والسلام والأمن
YPS	الشباب والسلام والأمن

© UNFPA/Elianne Beeson

الملخص التنفيذي

مقدّمة

يُعَدّ القرار 2250، الذي اعتمده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عام 2015، أوّل قرار يُكرِّس بالكامل للدور الهام والإيجابي الذي يلعبه الشبان والشابات في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. وقد طلب قرار مجلس الأمن 2250 إلى الأمين العام "إجراء دراسة مرحلية بشأن المساهمة الإيجابية للشباب في عمليات السلام وحل النزاعات، وذلك بُغيةَ وضع التوصيات بشأن الاستجابات الفعالة على الصُّعُدِ المحلية والوطنية والإقليمية والدولية".

إنّ طريقة إجراء هذه الدراسة تُماثل في أهميتها النتائج التي ترتبت عنها. فقد استعانت الدراسة بمنهجٍ بحثيّ شامل وتشاركي من خلال إجراء استشارات إقليمية وشبه إقليمية ووطنية مع مجموعات من الشباب حول العالم؛ وإجراء وتلقّي دراسات حالة قُطرية؛ والتكليف بعقد مناقشات جماعية مركّزة مع الشباب الذين "يصعب الوصول إليهم"؛ والاستفادة من وضع خريطة تستند إلى دراسات استقصائية في العمل الذي أجرته منظمات بناء السلام التي يقودها الشباب. وقد بُذل جهد خاص لكي تشمل الدراسة ما يتجاوز الشباب الذين يسهل الوصول إليهم والشباب النخبة، لتصل إلى الشباب الذين لا تسنح لهم الفرصة عادةً للإدلاء بآرائهم حول هذا النوع من عمليات السياسة العامة العالمية. ونظراً لما يمثّله تفاقم عدم ثقة الشباب بحكوماتهم وبالأنظمة المتعددة الأطراف من تحدٍّ، فقد كان من الضروري العمل مع منظمات المجتمع المدني ذات المصداقية التي تتمتّع بعلاقات متينة قائمة على الثقة مع الشباب على أرض الواقع.

© UNICEF/Ashley Gilberston

مواجهة القوالب النمطية وأوهام السياسات

إنّ مرحلة الشباب، وخلافاً لأشكال أخرى "لا متغيّرة" من الهوية (مثل الانتماء الإثني أو العرقي)، هي طورٌ انتقالي في الحياة. وأحياناً ما تُفهَمُ الفكرة التي ترى في مرحلة الشباب فترةً انتقاليةً على أنها تشير إلى العلامات الشكلية التي تظهر مع مراحل العُمر الزمنية بكونها الدلالات الأكثر اتساقاً على الأرجح في تعريف الشباب. ومع أنّ الشباب يشاطرون المجتمع الأوسع كثيراً من التحديات نفسها التي يواجهها المجتمع على صعيدَي السلم والأمن، إلا أن هناك أبعاداً فريدة في سنّ الشباب تُعرِّض الشبان والشابات إلى تحديات وفرص فارقة. وعلى مدار أبحاثنا، أكّد كثيرٌ من الشبّان والشابات أنّ اهتماماتهم وهوياتهم وتجاربهم بوصفهم شباباً ليست في معزلٍ عن حصصهم في التنمية، أو عن ممارسات حقوق الإنسان، واحتياجاتهم المتمايزة من حيث نوع الجنس، وما خبِروه من أحداث النزاع والعنف.

وفي عالمٍ مُعَولم باطّراد تُشكِّلُه الشواغل العميقة حول الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للأوطان، والعنف المتطرّف، تظلّ وجهات النظر حول الشباب تشوّهها القوالب النمطية التي تربط الشباب بالعنف. يترتّب عن هذه القوالب النمطية السلبية عواقب شاملة تُساهم في تهميش الشباب ووصمهم من خلال تأطير الشبان والشابات وكأنهم مشكلة يُراد حلّها وتهديداً ينبغي احتواؤه. وعلاوة على ذلك، فقد غذَّت هذه الخرافات والافتراضات "الذعرَ السياساتي"، ولا سيّما أنها تتصل "بطفرة الشباب"، وهجرة الشباب، والتطرّف العنيف. ومن شأن هذه العواقب أن تحرف الاستجابات والأولويات البرامجية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن بما يُلحق بها الضرر، وتذهب بها نحو نُهج أمنية قاسية بعيداً عن النهج الوقائي، متجاهلةً بذلك حقيقة أن الشباب هُم في الواقع غير مُنخرِطين في أعمال العنف.

الشباب من أجل السلام

في غياب الفُرص المُجدية التي تتيح المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، يُبدع الشباب على نحو مُذهل في صَوغ مساحات بديلة من الانتماء والمعنى يعبّرون من خلالها عن أنفسهم. وقد أظهر بحثنا كيف ينخرط الشباب بنشاطٍ داخل مجتمعاتهم المحلية، بدءاً مِن تولّي أبسط الأعمال في خدمة المجتمع والانخراط المدني، إلى حشد الدعم لمناصرة احتياجات مجتمعاتهم المحلية أو المشاركة في المؤسسات الرسمية. ويلعب الشبان والشابات أيضاً أدواراً نشِطة في تنظيم وتعبئة أقرانهم على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية للتصدي لمختلف أشكال العنف. وفي وصفهم لعملهم في بناء السلام سردَ بعض الشباب استجابات تنحو نحو البقاء أو التكيّف في مواجهة النزاع المستعصي والمستمر؛ بينما وصفَ غيرهم مطامحَ تحوّلية وعمليات تستهدف التغيير. ومن خلال هذه التوصيفات يبدو واضحاً أنّ قدرة الشباب على الصمود لا تتجلّى من خلال النهوض بفاعليتهم فحسب، بل ومن خلال تولّيهم أيضاً زمامَ عملية بناء السلام وقيادتهم لها. وتعكس المبادرات التي يتخذها الشباب النُهج الأساسية في صون السلام - بالوضع في عين الاعتبار الطبيعة المتغيّرة للنزاع العنيف ومظاهر إقصاء الشباب التي تظل بلا حل.

© UNFPA/Daniel Bravo

© UNFPA/Rada Akba

التصدي لعنف الإقصاء: من التهميش إلى الإدماج المُجدي

تُوثّق هذه الدراسة تجارب الإقصاء المُعاشة التي يصفها الشباب من جميع أنحاء العالم بكونها شكلاً من أشكال العنف البنيوي والنفسي المتجذّر عميقاً في حالة انعدام الثقة المتبادلة بين الشباب وحكوماتهم ونُظُمِهم المتعددة الأطراف. ويتجلّى هذا الإقصاء وتصدي الشباب له في ستة جوانب أساسية هي:

- **الإدماج السياسي** – تبيَّن أنَّ الإدماج السياسي المُجدي يشكّل مطلباً رئيسياً من مطالب الشباب، واعتُبِر الإقصاء السياسي الأساسَ الذي تقوم عليه جميع أشكال الإقصاء الأخرى. وفي الوقت ذاته، ذكرَ الشباب بوضوح أن "المشاركة" و"الإدماج" ليستا عمليتين غير مشروطَتين. فالإدماج في أنظمة فاسدة، قمعية أو غير ديمقراطية، هو أمرٌ لا يصلح أو غير مشروع أو غير مقبول لدى معظم الشباب. ونتيجةً لذلك، يستحدث كثيرٌ من الشباب مساحات بديلة للانخراط السياسي، في تحدٍّ لفكرة الإدماج من أساسها.

- **الإدماج الاقتصادي** – أشار الشباب بوضوح إلى انعدام ثقتهم في الأنظمة الاقتصادية التي تستبعد تعدادهم ضمن أصحاب المصلحة، والتي تعكس مستويات متنامية من عدم المساواة. وبالنسبة إلى كثير من الشباب الذين شاركوا في الدراسة، اتسم الإدماج الاقتصادي في المقام الأول بأنه إتاحة السبيل العادلة إلى فُرص العمل المُجدية والتي يُعوّل عليها. ومع ذلك، لا بُد من فهم الإدماج الاقتصادي للشباب بوصفه أحد مكوّنات الواقع الأوسع والأعقد، بما يذهب في النقاش إلى ما يتجاوز مجرّد الحديث عن الوظائف إلى حديثٍ يضع في الاعتبار حصّتهم في الاقتصاد الأوسع وعمليات التنمية الأشمل.

- **التعليم** – ينظر الشبان والشابات، ممّن يعيشون في أنحاء نائية من العالم وحتى مَن يُشاركون في الشبكات العابرة للوطنية، إلى التعليم بكونه حتمياً في بناء السلام ومنع النزاع العنيف. وهو أيضاً وسيلةٌ للتصدي للإقصاء المُمنهَج للشباب. وسواء وردَ ذِكره كموضوعٍ للتظلّم والإحباط، أو وردَ بوصفه تجربةً للتماسك الاجتماعي والانتماء أو التصدُّع والإقصاء؛ فقد برز التعليم على نحو شامل بوصفه مسألةً أساسيةً في تحقيق السلام والأمن.

- **شؤون الجِنسين –** ينظر الشباب إلى المسائل الجنسانية على أنها محورية في موضوع السلام. غير أنّ مُعظم العمل الشبابي من أجل السلام، المتعلّق بنوع الجنس، ما يزال ملقىً على عاتق الشابات والأقليات الجنسية والجنسانية في المقام الأول، بل ويدور حول التجارب الفريدة لهذه الفئات. إنّ النظرة التي تجد مُصطلح المُراعاة بين الجنسين مُرادفاً للشابات، ومُصطلح مرحلة الشباب مُرادفاً للشبّان، قد ساهمت في إلحاق الأذى بالشابات والأقليات الجنسية والجنسانية. كما أنها قد جعلت القضايا المتصلة بجوانب الذكورة أقل وضوحاً. ولا بُد للسياسات العامة والبرامج العالمية حول الشباب والسلام والأمن من التفاعل مع الهويات الجنسانية لكل من الشباب والشابات، لدعم وتعزيز هويات وأدوار إيجابية ومتساوية بين الجنسين مع إيلاء اهتمام خاص بصقل جوانب الذكورة غير العنيفة.

- **الظلم وحقوق الإنسان –** يشكّل التعامل مع الأبعاد الهيكلية والجماعية لمظالم الشباب ومواطن ضعفهم وإلحاق الأذى بهم بؤرة الاهتمام في نهجنا المتخذ في التصدي للعنف الناجم عن الإقصاء. ويشمل ذلك تناول احتياجات الشباب للحماية وتفاعلهم مع الدولة من خلال العدالة الجنائية والمؤسسات الأمنية، وإمكاناتهم في لعب أدوار فريدة في العدالة الانتقالية. ولا بُد من ضمان بيئة آمنة وتمكينيّة لعمل الشباب من أجل السلام بُغية تناول مسائل حماية الشباب وتجاربهم مع التعرض للظلم.

- **التسريح وإعادة الإدماج –** يلعب الشباب دوراً بالغ الأهمية في دعم فك ارتباط أقرانهم بالجماعات العنيفة، وإعادة إدماجهم. فمن خلال وجودهم في الميدان وفهمهم الأعمق لاحتياجات الشباب الساعين إلى فك ارتباطهم بتلك الجماعات، ولمعطيات الواقع المحلي، فإن بإمكانهم العمل بمثابة صلة الوصل بين الشباب المسرّحين والمجتمع المحلي.

من العائد الديمغرافي إلى عائد السلام

إنَّ بمقدور المجتمعات أن تجني ثمار السلام ببذلها الاستثمارات المناسبة في الشباب والإقرار بعملهم في مجال بناء السلام ورعايتها هذا العمل. ويتطلب بناء السلام واستدامته من خلال الإمكانات التحويلية للشباب تحولاً جذرياً وإعادة توجيه جريئة من جانب الحكومات والمنظومة المتعددة الأطراف، وهو ما زرع بذوره قرار مجلس الأمن 2250. وثمَّة حاجة إلى ثلاث استراتيجيات تساند بعضها بعضاً لدعم الانتقال من الاستجابات العلاجية إلى تبنّي نهجٍ وقائي، ومن الاستثمار في المخاطرة إلى الاستثمار في القدرة على الصمود:

- **الاستثمار في قدرات الشباب،** وفاعليتهم ودورهم القيادي من خلال توفير دعم تمويلي كبير وبناء الشبكات وتعزيز القدرات.

- **إجراء تحوّلٍ في النظم** التي تعزز الإقصاء من أجل التصدي للحواجز الهيكلية التي تحد من مشاركة الشباب في تحقيق السلام والأمن.

- **إعطاء الأولوية للشراكات والعمل التعاوني،** بحيث يُنظر إلى الشباب على أنهم شركاء متساوون وأساسيون من أجل السلام.

© UNV/Momoko Sato & UNDP/Tim Jenkins

© UNFPA/Aral Kalk

مقدّمة

هناك شباب على قدرٍ مُذهلٍ من التميّز يسعون سعياً خلاّقاً إلى إيجاد السبل الكفيلة بمنع العنف وتعزيز السلام في جميع أنحاء العالم، سواء في المجتمعات المدمرة والمتأثرة بالنزاع أو في المجتمعات التي تنعم بسلام نسبي. وتوفِّر الدراسة المرحلية حول الشباب والسلام والأمن، التي أُعدت استجابة لقرار مجلس الأمن رقم 2250 لعام 2015، فرصةً فريدة للإصغاء إليهم والتعرف على العديد من الطرق التي يعملون من خلالها في سبيل تحقيق السلام والأمن. وإنَّ العمل الذي ينهضون به هو عملٌ واعد ينطوي على إمكانات تحقيق عوائد هائلة على صعيدَي السلام والأمن تصبُّ في صالح مجتمعاتهم وحكوماتهم وفي صالح الجهات الفاعلة الدولية.

بيدَ أنَّ كثيراً من الشباب يشعرون بالإحباط بسبب ميل حكوماتهم والجهات الفاعلة الدولية إلى التعامل مع الشباب باعتبارهم مشكلة يتعين حلها، بدلا من اعتبارهم شركاء من أجل السلام. ويعرب الشباب في جميع أنحاء العالم عن فقدانهم الإيمان والثقة في حكوماتهم وفي المجتمع الدولي وفي نظم الحكم التي يشعرون بأنهم مستبعدون منها، مما يُساهم في شعور قوي ومستمر بالظلم. ولا بد من التصدي لهذا الأمر من أجل الاستفادة من مساهمات الشباب في السلام ودعمها ومن أجل تحقيق إمكانات 1.8 مليار شاب وشابة على الصعيد العالمي.

وتدعو الدراسة المرحلية الحكومات والجهات الفاعلة الدولية إلى إحداث تحوُّلٍ جذري والإقرار بدَورِ الشباب باعتبارهم "السلام المفقود".

معلومات أساسية عن الدراسة المرحلية حول الشباب والسلام والأمن والتكليف بإجرائها

لقد جاءت الدراسة المرحلية بتفويض من قرار مجلس الأمن 2250، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع في كانون الأول/ديسمبر 2015، تحت قيادة المملكة الأردنية الهاشمية. وهناك خطط عمل راسخة حول المرأة والسلام والأمن (تحت القرار 1325 [2000] والقرارات اللاحقة)، وحول الأطفال والنزاع المسلّح (من القرار الأولي 1612 [2005]). ومع ذلك، فقبل عام 2015، لم يكن هناك إطار شامل يتناول الاحتياجات والفرص المحددة لفئة ديمغرافية أساسية، وهي فئة الشباب. وقد جاء القرار 2250 إلى حدٍّ كبير تلبيةً لطلبٍ دفعت به منظمات المجتمع المدني، التي بيّنت الحاجة إلى وضع إطار عالمي قادر على إشراك الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة من أجل دعم الجهود التي يبذلها الشباب في بناء السلام.

قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2250 المعني بالشباب والسلام والأمن.

المشاركة

وضعُ مشاركة الشباب وآرائهم في الاعتبار في عمليات اتخاذ القرار، بدءاً من التفاوض والوقاية من العنف وصولاً إلى اتفاقات السلام.

الحماية

ضمانُ حماية حياة المدنيين الشباب وحقوقهم الإنسانية، والتحقيق مع من يرتكبون الجرائم في حق الشباب ومحاكمتهم.

الوقاية

مساندةُ الشباب في اتّقاء العنف وفي تعزيز ثقافة التسامح والحوار بين الثقافات.

الشراكة

إشراك الشباب عند وضع استراتيجيات بناء السلام، في أثناء النزاع وفي أعقابه، إلى جانب الأطراف الفاعلة من المجتمع المحلي وهيئات الأمم المتحدة.

فكُّ الارتباط وإعادة الإدماج

الاستثمار في الشباب المتأثِّرين بالنزاع المسلح من خلال فرص التوظيف وسياسات العمل والتعليم الشاملة لتعزيز ثقافة السلام.

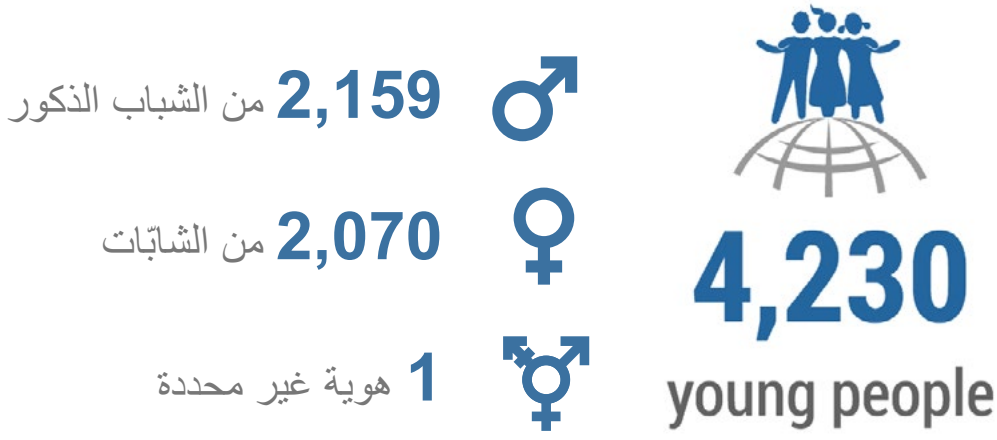

ويُعدّ القرار 2250 أوّل قرار لمجلس الأمن يعترف بالدور الهام الذي يلعبه الشبان والشابات في صون السلم والأمن الدوليين وتعزيزهما. ويحثّ القرار الدولَ الأعضاء على النظر في وضع آليات من شأنها أن تمكّن الشباب من المشاركة مشاركةً مُجدية في عمليات السلام وحل الخلافات. ويشدد القرار على أهمية تناول الظروف والعوامل الكامنة وراء صعود التطرف العنيف في أوساط الشباب، ويلحظ الدور الذي بوسعهم حقاً الاضطلاع به في منع التطرف ومجابهته. وللقرار 2250 خمس ركائز عمل أساسية من أجل إرشاد عمل الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة في هذا المجال، وهي: المُشاركة، والحماية، والوقاية، والشراكة، وفك الارتباط وإعادة الإدماج.

وقد طلب القرار 2250 إلى الأمين العام "إجراء دراسة مرحلية بشأن المساهمة الإيجابية للشباب في عمليات السلام وحل النزاعات، وذلك بهدف التوصية بوضع تدابير الاستجابات الفعالة على كل من الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي". كما طلب القرار أيضاً أن يُتيح الأمين العام النتائج لمجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

في شهر آب/أغسطس 2016، عيّن الأمين العام مؤلّفاً رئيسياً وفريقاً استشارياً - نِصفُ أعضائه تقريباً من الشباب - لوضع دراسة مستقلّة. وقدّمت لجنة توجيهية تتألف من 35 شريكاً من منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمنظمات الحكومية الدولية والمؤسسات الإرشاد والتوجيه. وقد عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام بصفةِ أمانةٍ عامة لدعم تطوير هذه الدراسة.

كما قُدّمت نسخة موجزة من هذه الدراسة إلى مجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل 2018.[1]

المنهجية

النهج التشارُكي

لقد حرصت الدراسة المرحلية أيّما حرص على ألاّ تُعيد إنتاج المشكلة التي سعت إلى معالجتها، ألا وهي: إقصاء الشباب. وعليه فقد انتهجت الدراسة نهجاً بحثياً شاملاً وتشارُكياً. واستشارت الدراسة 4,230 شاباً وشابة على الأقل مباشرةً خلال إجرائها.

وقد بُذل جهد خاص لكي تشمل الدراسة ما هو أبعد من الشباب الذين يسهل الوصول إليهم والشباب النخبة، لتصل إلى الشباب الذين لا تسنح لهم الفرصة عادةً للإدلاء بآرائهم في هذا النوع من عمليات السياسة العامة العالمية، مثل الشباب اللاجئين، وأفراد العصابات السابقين، والشباب الذين يعيشون في مواقع يصعب الوصول إليها، وشباب الجيل الثاني من المهاجرين، والشباب من السكان الأصليين. ولتحقيق ذلك، عملنا مع منظمات المجتمع المدني التي تتحلى بالمصداقية وبعلاقات قوية مبنيّة على الثقة مع الشباب على الأرض. وقد سعت الدراسة أيضاً إلى التعلم من الشباب المنخرطين في العمل من أجل السلام في بلدان مختلفة، وعبر أنواع ومراحل شتّى من النزاع والعنف، بما في ذلك المجتمعات المتأثرة بالنزاع والمجتمعات السلمية نسبياً على حد سواء. وأظهرت تلك الارتباطات أن السلام، كمجالٍ للاهتمام، لم يكن حِكراً على سياقات ما بعد النزاع أو على البلدان النامية فقط، مما يُظهر الطابع العالمي لاهتمامات الشباب وأولوياتهم بشأن السلام والأمن.

1 النسخة متاحة عبر الرابط WWW.youth4peace.info/ProgressStudy.

واستفادت الدراسة من المُدخلات التي قدّمها الآلاف من الشباب والشابات من كل أرجاء المعمورة، إذ شاركونا مجموعة غنية من البيانات والقصص والأمثلة المؤثّرة.

وقد انتفعت الدراسة من المُدخلات والتعاون الذي بذله الباحثون والخبراء الممارسون ذوو التجربة والمراكز الفكرية في توسيع قاعدة المعرفة وإثراء عملية تطوير إستراتيجية فعّالة.

وتُتاح جميع البحوث القُطرية المركّزة تقريباً وتقارير المناقشات الجماعية المركّزة والملخصات الاستشارية والأوراق المواضيعية عبر الإنترنت على الموقع الشبكي www.youth4peace.info (وبسبب الحساسيات السياسية في أوضاع معيّنة، ومن أجل حماية الشباب والمنظمات، فليست جميع البحوث التي كُلّفنا بها والمقدَّمة مُتاحةً للعموم.)

أسئلة البحث

سعت الدراسة إلى تناول أسئلة البحث الشاملة التالية:

- ما هي التحديات الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن التي تواجهها الشابات والشبان، وكيف تؤثّر في حياتهم (على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي)؟
- ما هي العوامل التي يمكن أن تعزز وتساند انخراط الشباب الفاعل في بناء السلام، ومنع العنف، والمساهمة في الحفاظ على التماسك الاجتماعي في تجمّعاتهم المحلية ومجتمعاتهم ومؤسساتهم على نحو إيجابي؟ وما هي العوامل التي تمنع أو تكبح انضواء الشباب في عملية بناء السلام والمساهمة في تحقيق الأمن؟
- ما هي الأنشطة والمبادرات والمشاريع المَعنيّة ببناء السلام ومنع العنف التي ينهض بها الشباب، وما هو الأثر الذي يخلّفونه؟

- ما هي التوصيات التي يقترحها الشباب من أجل الارتقاء بمساهمة الشبان والشابات وبريادتهم في بناء سلام مستدام وفي منع العنف؟ هل لدى الشباب وجهات نظر معيّنة حول الطريقة التي يمكن أن تساعد بها حكوماتهم ومؤسسات دولهم ومنظمات المجتمع المدني وسائل الإعلام أو الجهات الفاعلة الدولية في دعم هذه المساهمات؟

العملية

استند البحث إلى منهجيةٍ نوعية وتمَحوَر حول تحديد وتحليل مصادر التغيير الإيجابي والقدرة على الصمود لدى الشباب والمنظمات (إنتربيس، 2015)، بدلاً من إعطاء الأولوية لتحليل خط المخاطرة والخطأ (تقرير الاجتماع #2، فريق الخبراء الاستشاري).

وشملت عملية البحث:

- ست مشاورات إقليمية وسبع مشاورات وطنية مع مجموعة مختارة من الشبان والشابات من خلال عملية دعوة مفتوحة، ومشاورة عالمية واحدة للتحقُّق مع مجموعة شباب مختارة من المشاورات الإقليمية. بلغ مجموع الشباب المشاركين في المشاورات الإقليمية 331 فرداً (180 شابة، و150 شاباً، و1 شاب غير محدد) من 148 بلداً؛ وشارك 654 شاباً وشابة في المشاورات الوطنية.
- أُجريت 281 مناقشات جماعية مركّزة مع 3,123 فرداً من الشباب (1,464 شابة و1,659 شاباً) في 44 بلداً ومنطقة.
- أُجريت خمس مشاورات عبر الإنترنت عن طريق المنصة: www.youth4peace.info.
- 25 دراسة قُطرية مركّزة، جرى التكليف بها من خلال منظمات أو خبراء أفراد، توثّق انخراط الشباب في قضايا السلام والأمن في سياقات قُطرية مُحددة، عن طريق البحث المكتبي واستعراض البيانات المتاحة على المستوى القُطري والمقابلات مع مزوِّدي المعلومات الرئيسيين.
- 20 ورقة مواضيعية ومساهمات من الخبراء تحتوي على بحث في المعلومات الأساسية والأدلّة والتفكير المنطقي والتوصيات بشأن أفكار معيّنة ومواضيع تتصل بالشباب والسلام والأمن. استعرَضت ورقتان من الأوراق المواضيعية البيانات الكمية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن مع تحليلها.
- دراسة استقصائية عالمية للمنظمات الشبابية المَعنيّة ببناء السلام، أجرتها الشبكة الموحدة لبُناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة. لقد هدفت الدراسة الاستقصائية إلى توفير صورة موجزة لنطاق وحجم وأثر العمل في بناء السلام الذي تنهض به المنظمات التي يقودها الشباب، والتي تعمل بمثابة منصة لأعضائها للإعراب عن احتياجاتهم واهتماماتهم، وتقدّم التوصيات بشأن الشباب والسلام والأمن.
- تمارين في وضع خرائط العمل للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة التي جمعت معلومات حول المسائل الرئيسية والتوصيات لصالح الحكومات المحلية والوطنية والمجتمع الدولي.
- أُجريت المقابلات مع مزوِّدي معلومات رئيسيين من الشباب في كثير من البُلدان التي تمّ التفويض بإجراء البحث فيها، وفي بوروندي والهند وسوريا. واشتملت على مقابلات مع عدّة شابات وشبّان ممّن شاركوا في عمليات السلام الرسمية، من أجل فهم وتحليل التحديات والمعوقات التي اختبروها.

يحتوي الملحق 2 على قوائم بالبحث المفوّض بإجرائه من أجل الدراسة ونفّذه الشركاء، وعلى عرضٍ تفصيلي بالشباب الذين ساهموا في البحث مصنّفاً وفقاً للفئة العُمرية ونوع الجنس والموقع.[2]

القيود المفروضة في البحث

لقد كان هذا البحث محدوداً بعدّة قيود:

- إذْ لم يُرَد من النهج النوعي المتخذ في البحث الجماعي المركّز أن يكون ممثلاً للشباب في أي بلدٍ معيّن. وبالتالي فإن النتائج ذات طابع إرشادي ولا يمكن تعميمها بما يتجاوز المجاميع التي شاركت فيه.

2 يُشار إلى البحث الذي أُجري لغرض الدراسة في كامل النص ببحث قُطري مركّز (CFR)، ويشير مختصر (FGD) إلى مناقشات جماعية مركّزة، و(KII) إلى مقابلات مع مزوّدي معلومات رئيسيين، و(TP) إلى ورقة مواضيعية.

- ومع أنّ بعض المناقشات الجماعية المركّزة قد أُجريت مع شابات فقط لضمان وجود بيئة آمنة لتبادل الخبرات، إلاّ أن معظم الحالات تضمّنت مشاركة الشابات والشبان في مجموعات مختلطة. وقد أدّى ذلك إلى تقييد إمكانية الدراسة في التقاط المعلومات بشأن أشكال عنف محددة، ولا سيّما العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس.

- هناك فجوات ملحوظة قائمة في البيانات الكمّية. وعلى وجه التحديد، لم تُجمع البيانات الكمية المصنّفة حسب الفئة العُمرية ونوع الجنس أو تُتاح في سياقات كثيرة، كما أن الدراسات الاستقصائية المتعلقة بالتصورات الشبابية محدودة. وتتفاقم هذه المشكلة بفعل تنوع تعريفات "مرحلة الشباب" و"الشبان والشابات" المستخدمة في سياقات مختلفة. وتمثّل هذه الفجوات في البيانات تحديات منهجية في هذا التقرير وفي التقييم المستقبلي لتنفيذ القرار 2250.

استراتيجية لتنفيذ القرار 2250

تدعم الدراسة المرحلية تطوير السياسة العامة وتحدد إستراتيجية من أجل التنفيذ العملي للقرار 2250. وبالفعل، فإن النهج التشارُكية للدراسة هي نموذجٌ لإستراتيجية شراكة للتعاون بين جهات متعددة صاحبة مصلحة، من أجل هذا النوع من العمل ضمن منظومة الأمم المتحدة، ولا سيّما من خلال العلاقات التنظيمية مع الشباب ومنظمات المجتمع المدني.

ودعماً لتنفيذ القرار 2250، تسعى الدراسة إلى المساهمة في تنفيذ القرارات التي "تُديمُ السلام"[3] وخطة العمل لعام 2030 بشأن التنمية المستدامة وتحقيق تقدّم فيها - ولا سيّما الهدف 16 - وذلك بإنشاء منصة عالمية للشباب، ورعاية مساهماتهم في مكافحة العنف وصون السلام المُستدام القائم على احترام حقوق الإنسان.

3 مثلما ورد تعريفه مؤخراً من طرف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عند اختتام استعراض هيكل بناء السلام 2015 ([A/RES/70/262 and S/RES/2282 [2016]).

تنقسم الدراسة إلى أربعة أجزاء:

الفصل
الأول

ينظر الفصل الأول في التصورات النمطية المتعلقة بالشباب، ويدحض الخرافات المحيطة بالسياسات التي أدت إلى سوء توجيه نُهُج السياسات والبرامج المتصلة بالشباب والعنف والنزاع.

الفصل
الثاني

يعرض الفصل الثاني وجهات نظر الشباب حول السلام والأمن، ويوثّق اتساع وتنوّع مساهماتهم في استدامة السلام والحيلولة دون وقوع العنف.

الفصل
الثالث

يستكشف الفصل الثالث العقد الاجتماعي بين الشباب وحكوماتهم ومجتمعاتهم المحلية، وينظر في تجارب إقصاء الشباب ومخاطرها، وفي البدائل المتاحة بغية الإدماج الاجتماعي والسياسي والاقتصادي المُجدي.

الفصل
الرابع

يعرض الفصل الرابع التوصيات ويضع إطاراً للشراكة مع الشباب والاستثمار فيهم من أجل تعزيز إدماجهم ومنع العنف - وهو ما يمثل الإستراتيجية الأساسية لتنفيذ جدول الأعمال المتعلق بالشباب والسلام والأمن.

"لقد صُنِّفنا، وجُعِلنا مجموعةً دخيلةً."

أحد الشباب، كوت ديفوار

(كوت ديفوار، بحث قُطري مركّز، ص 30)

الفصل الأوّل

مواجهة القوالب النمطية وأوهام السياسات

1-1 تعريف الشباب

كثيراً ما تُعرّف فئة الشباب، بوصفها مجموعةً اجتماعيةً، على أساس "ما هي ليست عليه" بدلاً مما هي عليه (فيرلونغ وكارتمي، 1997). ويعكس هذا "اللاتعريف" شعوراً واسع الانتشار بالإقصاء يختبره الشبان والشابات حول العالم. ورغم وجود مصادر أخرى لتعريف الهوية، التي تقسّم شرائح الفئة الشابّة من السكان، فهناك هوية شبابية شائعة تتخطى بعض هذه الفوارق الأخرى، وقد تكون متجذرة في التجربة المشترَكة للإقصاء في حد ذاته.

ومع أنّ مسارات الانتقال من الطفولة إلى الشباب أو من الشباب إلى الرشد ليست موحّدة النسق ولا مقرّرة سلَفاً، فكثيراً ما تُعامل العلامات الشكلية التي تظهر مع مراحل العُمر الزمنية على أنها إشارات تدلّ على الانتقال من الطفولة، أو إلى مرحلة الرّشد. إلاّ أنه لا يوجد إجماعٌ في الآراء حول تعريفٍ قائم على أساس السِّن،[4] وتأخذ المنظمات والمناطق المختلفة بمجموعة تعريفات واسعة التنوّع. وعلى سبيل المثال:

- يُعرّف القرار 2250 الشباب بأنهم الفئة العُمرية التي تشمل الأشخاص من سن 18 إلى 29 عاماً، ولكنه يلفتُ كذلك إلى ما قد يكون لهذا المصطلح من تعريفات متباينة على المستويين الوطني والدولي.
- تُعرّف الأمم المتحدة "الشباب" بأنها الفئة العمرية التي تتراوح بين 15 و24، "لأغراض إحصائية" وَ "من دون الإخلال بالتعريفات الأخرى التي تأخذ بها الدول الأعضاء" (الجمعية العامة للأمم المتحدة، 1981). ومع ذلك فكيانات الأمم المتحدة المتنوعة تأخذ بتعريفات عُمرية مختلفة.

4 نظراً للتعقيدات التي ينطوي عليها تعريف الشباب، بما في ذلك النقاشات حول المصطلحات في الأدبيات المنشورة، تستخدم هذه الدراسة المصطلحين "الشباب" و"الشبان والشابات" على نحو متبادل.

© UNICEF/Alaoui

- هناك مجموعة متنوّعة واسعة من التعريفات التي تُتخذ على المستويين الإقليمي والوطني، وعلى سبيل المثال، يُعرّف ميثاق الشباب الأفريقي الشباب بأنهم الفئة التي تتراوح أعمارها بين 18 و35 سنة (مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2006).

كما أنّ تعريفات الشباب قد تغيّرت بمرور الوقت. وتجعل هذه الاختلافات من الصعب للغاية تجميع بيانات موحّدة أو كمّية دقيقة حول الشباب.

مرحلة زمنية عابرة

إلى جانب الصعوبات التعريفية الأخرى، من الأهمية إدراك أن مرحلة الشباب، خلافاً لأشكال "لا متغيّرة" من الهوية (مثل الانتماء القومي أو العرقي)، تُعدُّ طوراً انتقالياً في الحياة - وهو طورٌ يرتقي ويتغيّر بمرور الزمن.

من الشباب إلى الرُّشد

ذكر عددٌ من الباحثين أنّ "مرحلة الشباب" تُعاش كتجربة انتقالية في الحاضر، ولا تُعرّف بموجب سنّ محدّدة مُسبقة الاختيار في لحظةٍ ما في المستقبل (كوماروف وكوماروف، 2005؛ فيرلونغ وآخرون، 2011). ومثلما وصفها أولونيساكين وإسماعيل (يصدر قريباً، ص 7)، فإنّ "مرحلة الشباب هي اصطلاح اجتماعي مقابل التصنيف الفئوي البسيط البيولوجي أو الديمغرافي أو الزمني".

وفي جميع أنحاء العالم، يصف الشباب والمحللون كيف أن الخروج من سنّ الشباب إلى سنّ الرُّشد يرتبط بمراحل بارزة متنوعة ثقافية ونفسية ونمائية وسياسية واقتصادية، أو بطقوس عبور تدل على اكتساب استقلالٍ نسبي والاعتراف ببلوغهم حالة الرُّشد، بناءً على تطوّر قدراتهم ومكانتهم الاجتماعية. وقد تشمل مثل هذه المراحل البارزة اكتسابَ وضع تعليمي محدد، والخضوع لطقوس دينية معيّنة، والزواج، والإنجاب، وتحقيق الاستقلالية الاقتصادية، وشراء قطعة أرض أو منزل، أو وفاة أحد الأبوين (سنغرمان 2007؛ نافتيه ويوسف، 2009).

ومع أن هذه المراحل البارزة يختبرها الأفراد، فإن فترة الشباب هي مرحلةٌ تُختبر جماعياً بدلَ مجرّد كونها ظاهرة فردية، وهي متجذّرة في النسيج التاريخي والاجتماعي الثقافي والسياسي لمجتمعات محلية وجماعات وبُلدان بعينها. وعلى سبيل المثال، في سياق أحداث الربيع العربي، يقول لائق (Laiq):

> *يميل الناشطون إلى موضَعةِ هويتهم الشبابية استناداً شرائح عُمرية معيّنة. وبالأحرى، هُم يتصوّرون أنفسهم جيلاً مرّ بطقوس العبور التي كانت علامتها لحظة تاريخية متشارَكة. ولديهم وعي متشارَك وسرديّة مشتركة للتغيير ويعرّفون أنفسهم من خلالها بكونهم جزءاً من حَراك اجتماعي شبابي.*
> *(لائق، 2013، ص 4-5)*

التأثيرات الهدامة

ومع ذلك، فالافتراضات المعيارية حول مسارات الانتقال من الشباب إلى الرُّشد تصطدِم بعوامل مختلفة. فأحداث النزاع المشوبة بالعنف والأزمات الإنسانية والعنف السياسي والجنائي والكوارث الطبيعية والأزمات الصحية والهجرة والتوسع الحضري وعدم المساواة المُستحكِمة بين الجنسين تؤثّر جميعها في انتقال الشباب نحو مرحلة الرُّشد وربّما حرفِهم عنها من خلال تشويه الارتقاء في دورة حياتهم، وتحطيم الأعراف التقليدية التي تمنحهم حس الانتماء إلى مجتمعاتهم المحلية وإلى وضعهم وتماسكهم الاجتماعي. ومع أنّ العنف والتفكك الاجتماعي كثيراً ما يُجبران النشء على الاضطلاع ببعض الأدوار الخاصة بالراشدين في وقت سابق لأوانه - وعلى سبيل المثال بكسب القوت لإعالة أُسرهم (برنامج الأمم المتحدة للتنمية، 2016أ، ص 142) - فإنهما يحجبان أيضاً الفرص التعليمية والتوظيفية، ويسدّان سُبل الزواج وتكوين الأُسرة، وهي أمورٌ لازمة لاكتساب صفة الرُّشد والإقرار بها.

وأما تمثيل نموذج دورة الحياة الخطّي، الذي ينطوي على مراحل الاعتماد على عائل والتعليم والتدريب والمشاركة في سوق العمل والاستقلالية والراحة والتقاعد، فلا يوضّح هذه الديناميات المعقّدة. وكما ذكر هونوانا (Honwana):

> **إنّ انتقال الشباب إلى سنّ الرّشد قد بات يكتنفه الغموض على نحو متزايد... [فهناك] عددٌ متنامٍ من الشابات والشبان ... غير القادرين على اكتساب العلامات التي تتميّز بها مرحلة الرّشد، مثل الوظيفة الآمنة، والزواج، وتكوين الأسرة. فهُم بكونهم عالقينَ بين مرحلة الطفولة ومرحلة البلوغ إنما يعيشون في منطقة الخدَر، وهي حيّزٌ حدّي باتَ يُعرف اليوم باسم "مرحلة الانتظار".**
>
> *(هونوانا، 2015)*

الفوارق الجِنسانية

تُكافح الشابات والشبان في الانتقال إلى سنّ الرشد، ولكن بطُرق مختلفة. فالأدوار المتحوّلة والمسؤوليات الاجتماعية التي تدلّ على الانتقال من مرحلة الشباب إلى سن الرّشد قد تختلف اختلافاً ملحوظاً بالنسبة إلى الشبان والشابات، وبالنسبة إلى الشباب من الأقليات الجنسية والجنسانية[5]. وعلى سبيل المثال، حين تُنجب النساء الشابات في أحياء نيروبي العشوائية، فإن وضعهنّ كأمهات يفوق سنّهن أهميةً على وجه العموم بوصفه الميزة الأساسية في تحديد وضعهنّ الاجتماعي (القرن الأفريقي، بحث قُطري مركز، ص 14). ومع أنّ بعض الشابات قد يكتسبن صفة الراشدات بشكل أسرع نتيجة للحمل أو الزواج، فإن كثيرات منهن يواجهن نفس التحديات التي يواجهها الشبان في الانتقال إلى مرحلة البلوغ. كما أنّ العوامل التي تكبح قدرة الشبان على الزواج، بما في ذلك القيود المالية، قد تُضيف إلى المشاكل التي يصادفونها في اكتساب صفة الرّشد.

5 استُعير مصطلح "الأقليات الجنسية والجنسانية" من العمل في منظمة التآهب الدولي "إنترناشيونال أليرت"، (ميرتينز، 2017)، التي تصف هذه الأقليات بأنها "أشخاص يقع توجههم الجنسي وهويتهم الجنسانية أو ممارساتهم الجنسية خارج الأعراف التقليدية".

وبالنسبة إلى كل من الشبان والشابات، فإن صعوبة الحصول على الأراضي وفرص العمل والتعليم والسكن تعني أنّ كثيراً منهم يجدون أنفسهم سجناءَ مرحلة الشباب، بما يؤثر على مركزهم في المجتمع وربما يساهم في شعورهم بالإحباط.

وليست هذه الخبرات حكراً على المجتمعات المتأثرة بالنزاعات. فقد وصف الباحثون ظواهر مُشابهة في البُلدان النامية (سكّرية وتنّوك، 2015). وقد استُخدمت تعبيرات متنوعة لوصف ذلك، مثل "الجيل المرتد على عقبيه"، و"الجيل القابع في الطفولة"، و"الراشدون الأطفال"، و"الراشدون المراهقون"، و"العالقون عند عتبة الرّشد" في المملكة المتحدة والولايات المتحدة؛ و"المتنقّلون بين الأعمال الحرّة" أو "العزّاب الطفيليون" في اليابان؛ و"الكبار المُدلّلون" في إيطاليا (هونوانا، 2012، ص 6).

وبالنسبة إلى الشابات والشبان الذين شاركوا في الدراسة فقد تراكمت خيبات الأمل اللامتناهية لفترة الشباب بفعل الميل الواسع الانتشار بين الكبار وصنّاع السياسات إلى الإشارة إلى الشباب بوصفهم "المستقبل"، بدلاً من منحهم دوراً أساسياً وحصةً في الزمن الحاضر. ومثلما ذكرت إحدى الشابات: "ثمَّة الفكرة التي تصفنا بأننا المستقبل.. ولكننا نحن القادة الآن، وعلينا أن نتولّى زمام الأمور في الوقت الحاضر. نحنُ الحاضر" (مشاورات شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ص 4).

التباين والتنوّع

إذا اقتصر تعريف الشباب على النظر إلى سنّهم فقط، فغالباً ما سيُنظر إليهم على أنهم فئة متجانسة لا تاريخية ولا تتغيّر بمرور الزمن. ولكن على الرغم من بعض الاحتياجات والأولويات والهويات المشترَكة للشباب، إلا أنهم لا يشكّلون فئة اجتماعية متجانسة. فالشباب، باعتبارهم صورة مصغرة للمجتمع الأوسع، يتسمون بالتنوع ويكونون أحياناً منقسمين، وأبعد ما يكونون عن التجانس. وفيما عدا مجرد الاختلافات في السن، يتّضسم الشباب بالتنوع القائم على أساس نوع الجنس والانتماء العرقي والديني والقومي والطائفي والطبقي والثقافي، وبالتنوع المتصل بالسياق والانتماءات السياسية، مثالاً وليس حصراً. وعلى سبيل المثال، لفتَ البحث الميداني في كل من بورندي (مناقشة جماعيّة مركّزة)، وفلسطين (مناقشة جماعيّة مركّزة)، وجنوب أفريقيا (بحث قُطري مركز)، واليمن (مناقشة جماعيّة مركّزة- أ) الانتباه إلى انقسامات سياسية بين الشباب. وقد شملت تلك الانقسامات التوترات الطائفية والطبقية الاجتماعية الأخرى التي سلّط البحث الضوء عليها (تقرير موجز للمناقشة الجماعية المركّزة حول موارد التوفيق)، كلاً من الانقسامات الحضرية والريفية، والانقسامات الكبيرة القائمة على المزايا الفئوية الاجتماعية، والسبيل إلى التعليم والعمل، والتقارب بين أنظمة الرعاية السياسية (كوت ديفوار، بحث قُطري مركّز). ولا تُعد هذه الانقسامات حكراً على الشباب بأي حال من الأحوال. ولكن من الأهمية مع ذلك عدم التقليل من شأن هذه الاختلافات في الافتراضات الرغبَوية حول "وحدة" الشباب.

2-1 سياق السياسات المتعلقة بالشباب والسلام والأمن

في عام 2014 وجدت التقديرات أنّ 1.8 مليار من سكّان العالم تتراوح أعمارُهم بين 10 سنوات و24 سنة، وأنَّ الأطفال والمراهقين في 48 من بُلدان العالم الأقل نمواً يشكّلون أغلبيّة السكّان (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014). وتوجد في بعض البُلدان الأشد فقراً ذات الموارد الأقلّ - مِثل منطقة الساحل، النسبة الأعلى للسكان نسبياً مقابل مجموع السكان (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014).

الشباب والنزاع والعنف

يتأثر الشباب تأثراً بالغاً بالعنف على مستوى العالم. فقد وجدت حسابات معهد الاقتصاد والسلام أنه في عام 2016 كان هناك ما يُقدّر بـ 408 ملايين شاب وشابة (من الفئة العُمرية 15-29) ممّن يقيمون في أوضاع متأثرة بالنزاع المسلّح أو العنف المنظّم (معهد الاقتصاد والسلام، ورقة مواضيعية). ويعني ذلك أنّ 23 في المائة تقريباً من تعداد الشباب حول العالم - أي نحو شاب واحد من بين كل أربعة - قد تضرروا من أعمال العنف أو النزاع المسلّح بطريقةٍ أو أخرى. وتشير تقديرات الوفيات الناجمة بشكل مباشر عن النزاعات في عام 2015 إلى أن أكثر من 90 في المائة من مجموع الخسائر في الأرواح كانت في صفوف الشباب الذكور (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015). وفي عام 2015، ذُكر أنّ هناك نحو مائتي ألف حالة قتل حول العالم كل عام بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و29 سنة، وتمثّل 43 في المائة من مجموع عدد حالات القتل حول العالم (منظمة الصحة العالمية، 2015). في البرازيل، يشكّل الأشخاص البالغون 15-29 عاماً رُبع السكّان، ولكن هذه الفئة مثّلت نُصف مجموع حالات القتل تقريباً بين عامَي 2005 و2015 (البرازيل، بحث قُطري مركّز، ص 3).

تؤثر النزاعات والجريمة وغيرها من أشكال العنف في حياة الشباب بنواحٍ أخرى تتعدى الوفيات. ومع أن هذه الحالات غالباً ما تكون غير مسجّلة، إلاّ أن الشباب يعانون من طيف واسع من الآثار القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل التي تتراوح بين تكرار الإيذاء والصدمات النفسية والتمييز القائم على الهوية والإقصاء الاجتماعي والاقتصادي. وفي الوقت الراهن، يؤدّي ضُعف البيانات إلى صعوبة إجراء تقدير دقيق لعدد الشباب الذين يعيشون في أوضاعٍ يتعرضون فيها لتلك الأشكال المختلفة من العنف. ومع ذلك، فالتقديرات التي تجد أن واحداً من بين كل أربعة شباب يعيشون في أوضاع يتعرّضون فيها للعنف هي أقل من الواقع، وذلك نتيجةً لسوء البيانات وضُعف التقارير وأنماط العنف المتصلة بالجريمة والنزاع أو الإرهاب التي لا تبلغ حد الوفاة.

غير أن الغالبية العظمى من الشباب لا تنخرط في العنف أو أنها تحت خطر المشاركة فيه. ولكن من الهام ملاحظة أنّ الشباب إلى جانب وقوعهم ضحايا، هُم الجُناة الرئيسيون في أعمال العنف المسلّح والنزاع في بعض المناطق. وعلى سبيل المثال، في عام 2015، شكّل الذكور دون سنّ 30 نحو 60 في المائة من المشتبه بهم في ارتكاب جرائم القتل في الأميركتين (الجمعية العامة للأمم المتحدة، ص 15).

سياق السياسة العامة

شدّد الشباب المُشاركون في الدراسة المرحلية على أهمية عدم تضييق تعريف "قضايا الشباب" عند مناقشة السلام والأمن. وعلى سبيل المثال، في نظر الشباب، كانت هناك بعض السياسات الشبابية الوطنية التي تشكّلت حول قضايا عُدّت شبابية طبقاً لافتراضٍ ضيّق، وتشمل "البطالة، وفيروس العوز المناعي البشري ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والجريمة و"السلوك المنحرف" (القرن الأفريقي، بحث قُطري مركّز، ص 16). وقد سلّطت الاستشارات التي أجراها معهد الحياة والسلام مع الشباب في القرن الأفريقي على امتداد العقد الماضي الضوء على أنّه:

ينبغي إدراج الشباب في المبادرات الهادفة إلى التعامل مع القضايا الاجتماعية، وليس فقط حول "القضايا الشبابية" بناءً على القوالب النمطية والافتراضات حول ما يثير اهتمام الشباب ويستطيعون التحدث حوله. فلا بُد للشباب في مجموعهم أن يحصلوا على مجالٍ لتعريف قضاياهم والتصرف حيالها - وليس مجرّد الجلوس إلى الطاولة بل وتشكيل خطة العمل أيضاً. ومن شأن ذلك أن يحول دون تعزيز التصوّر القائل إنّ مشاركة الشباب يجب أن تكون محدودةً بخطة عمل ضيّقة، تُقررها مُسبقاً أطرافٌ صاحبة مصلحة من غير الشباب.

(القرن الأفريقي، بحث قُطري مركّز، ص 4)

كما أشار الشبان والشابات أيضاً إلى أن إهمال قضايا الشباب غالباً ما يقترن بافتراضات مضلِّلة أو مُبخِسةً حول الرياضة والفنون والتسلية أو التقنية بوصفها الوسائل الأبرز، أو حتى الوحيدة، لمشاركة الشباب والتعبير عن آرائهم.

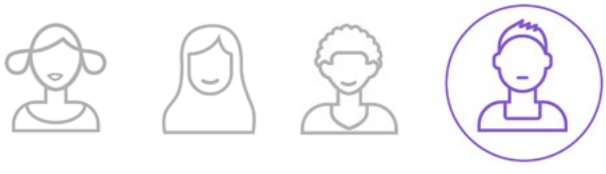

1 من بين كلّ 4

شباب يتأثر بالعنف

أو النزاع المسلّح

وفي الوقت ذاته، من الأهمية بمكان إدراك أن الشباب؛ ومع أنهم يشاطرون المجتمع الأوسع كثيراً من التحديات التي يواجهها على صعيدَي السلام والأمن، إلا أن هناك أبعاداً فريدة يختصُّ بها سنّ الشباب تُعرّض الشبان والشابات إلى تحديات وفرص فارقة. فقد أكّد كثيرٌ من الشبّان والشابات أنّ اهتماماتهم وطموحاتهم بوصفهم شباباً لا تنفصل عن حصصهم في التنمية، أو عن ممارسات حقوق الإنسان (أو إنكارها عليهم)، واحتياجاتهم المتمايزة من حيث نوع الجنس وتوقعاتهم، وما خبِروه من أحداث النزاع والعنف.

وتُتيح العلاقة المتقاطعة بين السلم والأمن، والتنمية وحقوق الإنسان، التي أكّد عليها الشباب، وجود وسيلةٍ مستعرَضة قوية لنُهج السياسات المتكاملة عبر هذه الركائز في النظام المتعدد الأطراف. فالتركيز على الشباب والسلام والأمن يُباعد بين الركائز العملية، ويجلب أيضاً قيمة معيّنة لكلٍ منها - وربما من خلال مساهمتهم الفريدة في الوقاية.

الشباب والسلام والأمن بوصفها أولويات متقاطعة في صلب خطة العمل لعام 2030

تُقدّم خطة العمل لعام 2030 أداة قوية لنُهج البرمجة الشاملة والمتكاملة في خطة العمل المعنيّة بالشباب والسلام والأمن. وهذا ما يعكسه بصورة رئيسية الهدف 16، الذي يُعزز في جوهره الحَوكمة الشاملة والقابلة للمحاسبة والسبيل إلى العدالة، فضلاً عن الهدف 10 المَعني بالحد من أوجه عدم المساواة.

ومع ذلك، فقد ارتبط زخمٌ رئيسي من مُدخلات الشباب في الدراسة المرحلية بالتأكيد على أنّ قضايا الشباب والسلام والأمن تسري عبر طيف كامل من أهداف التنمية المُستدامة. وعلى سبيل المثال، شدّد المشاركون في استشارات منطقة آسيا والمحيط الهادئ على أنهم حين يُناقشون العدل والأمن، إنما يعنون القضاء على أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير الخدمات العامة إلى جميع الفئات الاجتماعية، والحفاظ على رعاية صحية وطنية وخدمات اجتماعية، وتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء.

لا يوجد هدف واحد بمفرده من بين أهداف التنمية المستدامة يتعلّق بالشباب، ولكن بالنسبة إلى الشابات والشبّان يتطلب السلام والأمن انخراطاً في جميع أهداف التنمية المستدامة.

وإلى جانب الهدف 16، لفت المشاركون الانتباه إلى الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر بالشباب والسلام والأمن بما يتصل بالهدف 1 المَعني بالفقر، والهدف 3 المَعني بالصحة، والهدف 4 المَعني بالتعليم، والهدف 5 المَعني بالمساواة بين الجنسين، والهدف 8 المَعني بالتعليم، والهدف 10 المَعني بالحد من أوجه عدم المساواة، والهدف 11 المَعني بالمُدن المُستدامة، والهدف 13 المَعني بالتغيّر المناخي، والهدف 17 المَعني بتطوير الشراكات. ويعكس ذلك العلاقة التكافلية بين السلام والأمن من ناحية، وبين التنمية من ناحية أخرى، مما أكّده الشباب بفاعليّة من خلال بحثنا.

توفّر هذه العلاقة قناة متينة لتوجيه النُهج البرامجية المتكاملة، وحافزاً قوياً لتفادي إعادة اختراع العجلة من وجهة نظر السياسة وممارساتها. وبدلاً من ذلك، تُشجّع على وضع توصيف للخبرات والاحتياجات والصفات والقدرات الخاصة بالشباب المهمّش ولحاظها بطريقة متكاملة أكثر ضمن أُطر السياسات القائمة. كما أن التركيز على الشباب والسلام والأمن يجلب قيمة بعينها من خلال المساهمات الفريدة التي يستطيع الشباب بذلها في منع النزاع.

نهجٌ يراعي حقوق الإنسان

لا يندرج الشباب فوق سنّ 18 سنة من العُمر تحت مظلّة منظومة الحماية التي تمنحُ الأطفال وضعاً وأوجه حماية خاصَّين بموجب اتفاقية الأمم المتحدة المَعنيّة بحقوق الطفل (1989). ومع ذلك، فإنّ التهميش الذي يختبرونه يعني أنه غالباً ما توجد فجوة بين الحقوق الرسمية المدنية والسياسية والاقتصادية التي ينبغي لهم التمتع بها بصفتهم راشدين، والاستحقاقات الأساسية التي لا يُتاح لهم السبيل إليها من الناحية العملية. ولا يوحي ذلك بوجود إطار حقوق مفقود أو فجوة معيارية بالنسبة إلى الشباب، وإنما يعني بالأحرى لزوم منح حقوق الشباب الأولوية. وتتطلّب "فجوة إعمال الحقوق" ترسيخ وضعية الشباب بصفتهم أصحاب حقوق بالمعنى العملي.

إنّ انتهاكات حقوق الإنسان التي وصفها الشبان والشابات لم تكن تتعلق بالتعرض الفردي للأذى والعنف البدني فقط. بل تحدثوا أيضاً عن الآثار الأوسع للإرهاب والعنف المنظّم؛ والعنف القائم على نوع الجنس، بما فيه تعريض الشابات للأذى واستهداف جماعات الميول الجنسية (المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين)؛ والعنف المُمنهج على أيدي القوات الأمنية التابعة للدولة. وكان أحد مظاهر القلق السائدة التي أعرب عنها الشباب على مدار الاستشارات التي أجريت من أجل الدراسة المرحلية هو تعرّض فئة الشباب بنسبة غير متناسبة للإيذاء والصدمة على أيدي الجماعات المسلّحة، والإرهابيين أو الجماعات المتطرّفة العنيفة، والعصابات وشبكات الجريمة المنظّمة، والحكومات القمعيّة، وفي بُلدان عديدة على أيدي القائمين على إنفاذ القانون وأنظمة العدالة الجنائية. وفي بلدان شديدة التنوّع مثل السلفادور وغواتيمالا وهندوراس (المثلث الشمالي، بحث قُطري مركز)؛ جنوب أفريقيا (بحث قُطري مركّز)؛ تونس (مناقشة جماعيّة مركّزة)؛ وفي الولايات المتحدة الأمريكية (بحث قُطري مركّز)، تحدث الشباب عن تعرّضهم للاعتقال والحجز الاعتباطيين على نطاق واسع الانتشار.

وقد وُجّه اهتمام خاص بمواطن الضعف الهيكلية التي يتعرّض لها الشباب المهاجرون قسرياً والنازحون داخلياً واللاجئون. فهُم أولاً يتعرّضون للأذى في مجتمعاتهم أو بُلدانهم الأُم. ثم يُجبرون على المجازفة بمخاطر أكبر في مواجهة الموت أو الإصابة في أثناء هروبهم. وحالما يصلون إلى "ديارهم" الجديدة، غالباً ما يخضعون للتمييز ورهاب الأجانب أو العنف الشعبَوي المُعادي للمهاجرين.

وبالإضافة إلى ذلك، عبّر الشبان والشابات بوضوح عن كيفية تأثير الظروف القمعية في حرية تنقلهم الجماعية، والتجمّع والتعبير عن الرأي، وفي تعطيل مبادراتهم بشأن بناء السلام والتماسك الاجتماعي ومكافحة العنف أو إجراء الحوار والمصالحة. وفي أوضاع قُطرية شديدة التنوع حول العالم، وصف الشباب كيف استُهدف التنظيم السياسي السلمي والاحتجاج السياسي المنظّم والمشروع مراراً وتكراراً، وكيف مُنع باسم مكافحة الإرهاب أو بحجّة منع التطرّف العنيف. وأخيراً، فقد عبّرت الشابات والشبان بصراحة عن أوجه الحرمان الأعمّ من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وأهمية معالجة إقصائهم الهيكلي الناجم عن ذلك.

وبتعريف "الحماية" بوصفها أحد منطلقاته المركزية، سلَّمَ القرار 2250 بمواطن ضعف الشباب ووضَع قضايا حقوق الإنسان والحماية الإنسانية في صلب خطة العمل المَعنيّة بالشباب والسلام والأمن. غير أنّ المظالم والإحباطات المرتبطة بتجربة انعدام العدالة تُعدّ قضايا مركزية بالنسبة إلى الشباب. ومعنى ذلك أن العدالة وحقوق الإنسان وحُكم القانون هي مسائل لا تتعلق بالحماية فحسب، وإنما تشكّل وسائط إستراتيجية وقائية وأساسية في الحفاظ على السلم. ويُعد هذا النهج القائم على حقوق الإنسان أساسياً في خطة العمل المَعنيّة بالشباب والسلام والأمن.

أوجُه التقاطع بين المرأة والسلام والأمن

لقد صيغ القرار 2250، من عدّة جوانبٍ على غرار خطة العمل المعنيّة بالمرأة والسلام والأمن التي رسّخها القرار 1325 (2000) والقرارات اللاحقة.[6] ويتشارك القراران بالتزامات جوهرية تتعلق بالوقاية والمشاركة والحماية. ويوسّع القرار 2250 من نطاق الواجب المتعلق بالشمول في خطة العمل المعنيّة بالمرأة والسلام والأمن في قضايا السلام والأمن بإظهار المساهمات البالغة الأهمية للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، وإتاحة السبل أمام مشاركة الجهات الفاعلة التي عادةً ما تكون مستَبعَدةً - مثل النساء والشبان والشابات. وبالتالي فإنّ خطّتي العمل ترتبطان ارتباطاً وثيقاً. وتُهيئ خطة عمل الشباب والسلام والأمن سبيلاً جديداً للتركيز على دورٍ محوري للشابات على وجه الخصوص في منع النزاع المسلّح والحفاظ على السلام.

ثمة دروسٌ هامّة يمكن للقرار 2250 الاستفادة منها، بناءً على التجارب المُستقاة من تنفيذ القرار 1325. إذ بإمكان وجهات النظر حول دور الحركة النسائية العالمية وإنجازاتها أن تُعين المنظمات الشبابية والقادة الشباب ممن يسعون إلى المساهمة في تحقيق السلام والأمن. كما تُعطي التحديات الماثلة في تأمين التزامات الحكومات بالأهداف والتقيّد بها وتنفيذ القرار 1325 دروساً هامّة حول ما ينبغي فعله - وربّما ما لا ينبغي فعله - لتأمين الانتقال من السياسات إلى تحقيق متطلبات القرار 2250.

6 بما يشمل القرارات 1820 (2008)، 1888 (2009)، 1889 (2010)، 1960 (2011)، 2106 (2013)، 2122 (2013)، و2242 (2015).

© WVI/Stephanie Glinski

ومع ذلك، رغم أن هناك تقاطعات هامة في السياسات بين خطة العمل المَعنية بالشباب والسلام والأمن وتلك المَعنية بالمرأة والسلام والأمن، وأحياناً في القيمة الإستراتيجية بين منظمات الشباب والمرأة، فقد كان الشباب صريحين في معارضتهم للنزعة التي تتناول "النساء والشباب" على أنهم كتلة واحدة ببساطة. وقد قارنوا تلك النزعة بالاقتران الإشكالي "للنساء والأطفال" في سياقات سياسات أخرى، مع ملاحظة أن ذلك قد يُنظر إليه على أنه تقليلٌ من شأن النساء وتمييعٌ للاهتمام الجوهري الذي يجب أن يُولى للأطفال في آن معاً. فالتوسع في العلاقة التي تربط قضايا المساواة بين الجنسين وقضايا الشباب هو أمر ضروري بدلاً من تشويش النظرة إلى النساء والشباب على أنهما مجرّد فئتين ديمغرافيتين. وتكمن قيمة هذه العلاقة في الحرص على أن تكون خطة العمل المعنيّة بالشباب والسلام والأمن مُستَولَدة، وأن تكون خطة العمل المعنيّة بالمرأة والسلام والأمن متناغمة مع الاختلافات المتعلّقة بالفئات العُمرية وبالأجيال. ومن كِلا الناحيتين يتطلب ذلك إيلاء اهتمام خاص بالتجارب الفارقة للشابات بما يتصل بتعرّضهن إلى العنف، والمشاركة السياسية والإدماج، والعدالة الانتقالية، والرهانات الاقتصادية، وإصلاح القطاع الأمني، والتعليم، وفك الارتباط بجماعات العنف وإعادة الإدماج، وما إلى ذلك. كما يتطلب النظر في دور الذكورة - وعلى وجه الخصوص تكوّن الهوية الذكورية بين الشباب - في تشكيل العنف عبر السياقات الاجتماعية.

الشباب والسلام والأمن بوصفها عناصر مُساهِمة جوهرية في بناء السلام واستدامته

سعى اعتماد القرارين الداعيين إلى الحفاظ على السلام A/RES/70/262 (2016) وَ S/RES/2282 (2016) إلى توسيع النُهُج المُتخذة لدى المجتمع الدولي في بناء السلام. فهذه القرارات تمضي إلى ما هو أبعد من التركيز على بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع، لتدخل في نطاق الحيلولة دون اندلاع النزاع المسلح أو تصعيده أو استئنافه أو عودة اندلاعه من خلال معالجة الأسباب الجذرية والدوافع المحتملة:

> *إنّ المُبتغى النهائي من حِفظِ السِّلم وبناء السلام هو الحد من خطر الانزلاق أو الانتكاس إلى النزاع العنيف. ويمكن النظر إليه بمثابة هدفٍ منشود، يروم تعزيز الإمكانية والقدرة على النظر إلى ما يتجاوز إدارة الأزمة والحل الفوري للنزاعات. وتُتيح القرارات الفرصة لمنظومة الأمم المتحدة بزيادة تركيزها على منع النزاعات، بحيث لا تتصدى للأعراض فحسب بل وللأسباب الجذرية أيضاً.*
> *(مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام، 2017، ص 1)*

تميل كثيرٌ من الأدبيات المنشورة حول مشاركة الشباب في بناء السلام حتى تاريخه إلى التركيز على فاعلية الشباب في النزاع وأوضاع بناء السلام ما بعد النزاع (شوارتز، 2010؛ ديل فليتشي وروند، 2016). وبناءً عليه، فكثيراً ما تُبخَسُ قيمة الدور الوقائي الأوسع للشباب في بناء السلام واستدامته لدرجة أن هذا الدور قد أُغفِلَ أيضاً.

ولعلَّ منع النزاع العنيف هو الركيزة الأساسية في القرار 2250. ومن هذا المنظور، يضع الاستثمارُ في الشباب والسلام والأمن الهدفَ المَعني ببناء السلام واستدامته في صميم اهتماماته. ومثلما سيعرضه الفصل الثاني، تعكس المبادرات التي يتخذها الشباب النُهج الأساسية في استدامة السلام من حيث التطبيق.

3-1 دحض الافتراضات

عادةً ما يُربَطُ مصطلح "الشباب" بعددٍ من الوصمات المؤذية والقوالب النمطية، مما قد يتسبب باستجابات إشكالية تجاه البرامج ويحدّ فاعلية الشباب.

قوالب نمطية مؤذية

في عام 2006، طرحَ كتابٌ حول دور الشباب في صنع السلام ما بعد الاتفاق سؤالاً بلاغياً حول الشباب في عنوانه: *صُنّاع مشاكل أم سلام؟* (مكيفوي-ليفاي، 2006)

وبعد عقدٍ ونيف على هذا البحث، وفي عالم معَولم باطّراد تُشكِّلُهُ أوجه القلق بشأن الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان والعنف المتطرّف، لا تزال وجهات النظر حول الشباب تشوّهها القوالب النمطية التي تربط الشباب بالعنف، بوصفهم جناة وضحايا على حد سواء. وكان من عواقب هذه القوالب النمطية الإخفاق في تقدير فاعلية الشباب وتسخير ممارساتهم الإبداعية وقدرتهم على الصمود على نحو ملائم، والذين هُم في معظمهم غير منضَوين في أعمال العنف وإنما يحدوهم الحماس لمواصلة حياتهم، ومنهم من أخذ على عاتقه مهمة بناء مجتمعات أكثر سلميّةً لنفسه ولمجتمعه المحلي.

وترتبط هذه القوالب النمطية السلبية بنوع الجنس. فهي تستحضر الصورة الباطنية لشاب خطِر يحمل مسدساً، مما يعيد تعزيز الأفكار حول الذكورية العنيفة (هينفلر، 2015). وفي عالم النزاع العنيف، أصبحت كلمة "شباب" مترادفة تقريباً مع الشبان الخطِرين، الذين لا يمثلون خطورةً على الأمن الوطني فحسب، بل وعلى الشابات أيضاً في جماعاتهم ومجتمعاتهم المحلية. ومن الناحية الأخرى، تُصوّر الشابات على أنهن ضحايا عاجزات في أحسن الأحوال، أو متواريات عن الأنظار في أسوأ الأحوال.

ومع ذلك، فهناك خطرٌ أيضاً في المبالغة في التبسيط أو التعميم أو إضفاء طابع رومانسي على الشباب وعلى استثمارهم في الحفاظ على السلام ومنع النزاع العنيف. ومثلما ذكر مكيفوي-ليفاي (2011، ص 169)، فإن الافتراض بأنّ الشباب هم عوامل

> **"حتى لو بذلتَ الجهد كي تتغير، فإن المجتمع يلصق بك تسمية الجاني أو الفاشل أو مصدر المشاكل، كما لو كانت وشماً أبدياً."**
>
> شاب، تونس
>
> *(تونس، مناقشة جماعية مركّزة، ص 19)*

للتغيير أو للسلام "إنما يقلل من شأن التحديات الهيكلية وأوجه التباين في السلطة بين الشباب والنُخب الطبقية أو السياسية التي تجعل العمل من أجل السلام صعباً للغاية". ومن الأهمية بمكان التصدي للافتراضات القائلة إن الشباب هُم فئة متجانسة، أو إنهم لديهم مناعة بصورةٍ ما إزاء مسائل انعدام الثقة أو الانقسام التي تنتشر بين الجماعات (فينك وآخرون، 2017). فمثلما لا ينخرط معظم الشباب بهمّة في أحداث العنف، كذلك لا يلتزم كل الشباب التزاماً متأصلاً بالعمل من أجل السلام والعدالة.

مصادر القوالب النمطية

في حالات كثيرة جرى تطبيع وجهات النظر السلبية من قِبَل الشباب أنفسهم. فخلال بحثنا، كثيراً ما أعرب الشباب عن هذه الآراء، إما كصورة ذاتية أو من خلال الأساليب التنميطية التي وصفوا بها غيرهم من الشباب في مجتمعاتهم وجماعاتهم المحلية. وقد وصف أحد الشباب ذلك بقوله "الشباب يقوّضون الأشياء، ليس إلاّ" (مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ورقة مواضيعية، ص 12). أو كما أكّد أحد الجناة السابقين الجورجيين في مدينة غوري بقوله، "معظم الشباب غير قادرين على صنع شيء يستحق العناء" (السياق الجورجي الأبخازي، مناقشة جماعية مركّزة، ص 21). وحتى الشباب الذين عادةً ما لا يرون أنفسهم بهذه الطُرق، أو ممّن قد يرون في أنفسهم بناةً للسلام - وهُم غالباً متعلمون وموظفون ومنظَّمون - قد أتوا في بعض الأحيان على ذِكر هذه الآراء النمطية السائدة حول الشباب "الآخرين".

نحنُ، معشَرَ الشباب، أفرادٌ حالمون وروّاد مشاريع. كما أننا ضحايا بطبيعة الحال، وهذا ما لا يمكننا تغييره، بيدَ أننا أيضاً كل شيء آخر.

أحد الشباب، كولومبيا.
(كولومبيا، بحث قُطري مركّز - ب، ص 21)

ومع أنّ الشباب قد يعزّزون أحياناً هذه القوالب النمطية، إلا أنهم يتعرّضون إلى تلفيقٍ مُمنهجٍ من الأعلى أكثر من ذلك بكثير. فالدول والقيادات السياسية هي التي تسعى أساساً إلى التلاعب بالشباب لتحقيق أغراض سياسية، إما بتعبئتهم كمجنّدين لخوض الحروب، أو بإشاعة خوفٍ عارم من الشباب المنضَوين في تنظيمات عسكرية أو المتمردين أو المنشقّين أو الغُزاة. في كثير من الحالات، تُطبَّعُ العلاقة بين الشباب والعنف أو تُستغلّ من خلال دورهم "كجنود مشاةٍ لدى الحنكة السياسية"، (كوماروف وكوماروف، 2005، ص 24).

كما تُعزَّز هذه القوالب النمطية وتستمر على نطاق واسع عن طريق وسائل الإعلام فبدءاً من الشباب الأمريكي من أصل إفريقي في شيكاغو ونيويورك (الولايات المتحدة، البحث القطري المركّز)، إلى الجيل الثاني من الشباب من المهاجرين في يارفا (السويد، مناقشة جماعية مركّزة)، إلى أفراد العصابات من الشباب في أمريكا الوسطى(المثلث الشمالي، البحث القطري المركّز)، إلى بناة السلام الشباب في بوروندي (مناقشة جماعية مركّزة) اشتكى الشبان من التركيز المفرط للإعلام على العنف في أوساط الشباب على حساب إيلاء أي اهتمام بالشبان العاديين ممن هم أقل إثارة لاهتمام وسائط الإعلام أو أولئك الذين يشاركون في بناء السلام: "وتنشر معظم الصحف الرئيسية في الغالب الأخبار عن الشباب فيما يتعلق بحوادث العنف" (مشاورة شرق أوروبا وآسيا الوسطى، ص 4). وكما أوضح أحد الشبان من تونس: "عندما يلفظون كلمة شباب، في كل الخطابات، سواء كانت سياسية أو إعلامية أو حتى في المجتمع، فإن مصطلح 'مشكلة' يرتبط دائماً بها: مشكلة البطالة ومشكلة الفقر ومشكلة الجنوح"(تونس، مناقشة جماعية مركّزة، ص 17).

بالنسبة إلى البعض، كان يُنظَر، إلى سوء تمثيل الشباب من قبل وسائل الإعلام على أنه يساهم في إدامة الصراعات أو تفاقمها (التقرير الموجز للمناقشة الجماعية المركّزة Conciliation Resources)، أو كانت وسائل الإعلام تُعتَبر متآمرة مع الأعمال الحكومية العنيفة أو القمعية. (لائق، 2013).

كما يصف الشباب أنفسهم بأنهم غير مرئيين، وحتماً دون صوت مسموع في وسائل الإعلام الشعبية. وهم يشتكون من رؤية الشباب في الصحافة، لكنهم لا يسمعون أبداً أصوات أو وجهات نظر الشباب بصورة مباشرة. ويصف الشباب كيف تعزّز التمثيلات الإعلامية وجهات النظر التي ترى أنَّ الشباب قصيرو النظر وغير صبورين وأنَّ آفاقهم المستقبلية متدنّية، كما تتقاعس عن نقل فهمهم المتطوّر ونضجهم السياسي أو تنظيمهم السلمي للتغيير الحقيقي أو إسهاماتهم المُحنَّكة في حل النزاعات ومعالجة المظالم. كما وصف طالب شاب من جنوب أفريقيا كيف انجذبت التغطية الإعلامية بصورة حتمية إلى العنف في أثناء نقلها لاحتجاجات الطلاب الأجانب في جنوب أفريقيا على رسوم الجامعات التي لا يمكن تحملها. وبذلك فإن وسائل الإعلام تقاعست عن تقديم نفس التغطية لمجموعة من الطلاب المنظمين الذين تقدموا باقتراحات سياسية متطورة توفّر نماذج وآليات تمويل بديلة قابلة للتطبيق لنظام التعليم العالي في جنوب أفريقيا (باري، مزوّدي المعلومات الرئيسيين).

كذلك تعزّزت الصُّور النمطية السلبية للشباب في مناسبات مختلفة من خلال المنح الدراسية في التخصّصات الأكاديمية المختلفة، بما في ذلك علم النفس التنموي وعلم الإنسان وعلم الاجتماع وبعض مجالات علم الجريمة. وغالباً ما أبرزت هذه الحقول وصف المشاكل المرتبطة بالشباب على أنها مشاكل مَرَضية استناداً إلى وصم معظم الشبان بـ "الاختلال الوظيفي" أو "الجنوح".

أخذُ الكلّ بجريرة البعض

إن النتيجة الشاملة لهذه القوالب النمطية السلبية هي أنها تساهم في تهميش الشباب ووصمهم من خلال تأطير الشباب وكأنهم مشكلة يجب حلها أو بأنهم يشكلون تهديداً حقيقياً، بدلاً من تقدير الإمكانات والموارد التي يقدمونها، أو الآمال والتطلعات التي يجسدونها. وتتجاهل وجهات النظر هذه حقيقة أن معظم الشباب لا يشاركون في الواقع في أعمال العنف. وبدلاً من ذلك، تهدّد هذه القوالب النمطية بربط جميع فئات الشباب بالفئة التي تكاد لا تُذكر، والمؤثرة بقدر غير متناسب من الشباب الذين ينجرّون إلى عوالم العنف.

ولهذه الممارسة تأثير على الشباب أنفسهم وكذلك على مساهماتهم المحتملة في منع الصراع. يقول شاب من جنوب السودان منتحباً:

> *لقد جعلَنا مجتمعنا نعتقد بأننا نفتقر إلى المعرفة ونجهل العمليات السياسية ولا يمكننا المشاركة في صنع السلام البنّاء دون إشراك كبار السن أو السياسيين. نحن نكافح دائماً لإيجاد سبيل يمكننا من خلاله إثبات جدارتنا أو تجربة أفكار جديدة أو المشاركة في العملية السياسية الأوسع. إن عدم وجود مساحة للمساهمة في بناء السلام يجعلنا أكثر ميلاً لقبول العنف والانخراط فيه. العنف هو السبيل الوحيد المتبقّي إلى حد ما، بالنسبة للشباب. (جنوب السودان، مناقشة جماعية مركّزة، ص 10)*

تستند نُهُج السياسات والبرامج القائمة على القوالب النمطية السلبية، سواء كانت شيطنة الشباب كمفسِدين أو بإضفاء الطابع الرومانسي عليهم كأبطال للسلام؛ إمَّا على العمل من *أجل* الشباب أو *بشأنهم* بدلاً من العمل معهم؛ وعلى توجيه الشباب والتحدث معهم بدلاً من الاستماع إليهم والتشاور معهم وإشراكهم في صنع القرار؛ وعلى معاملتهم كقدرة كامنة للمستقبل بدلاً من أن يكون لهم دور في تشكيل حاضرهم. والنُهُج التي ترعى الشباب بهذه الطريقة لا تعزز فقط هذه القوالب النمطية عن طريق حرمان الشباب من طاقتهم وقدرتهم المحتملة على إحداث التغيير، ولكنها قد تشوّه أيضاً بشكل خطير أولويات السياسات والأولويات التشغيلية وتسيء توجيه الاستثمار وتخصيص الموارد.

"طفرة الشباب"

خلال السنوات الخمسين الماضية، أفضت الأبحاث في العلاقة بين "طفرة الشباب" - وهي نسبة عالية من الشباب قياساً إلى مجموع السكان– وخطر الحروب وازدياد العنف وعدم الاستقرار السياسي؛ إلى اتباع نهُج سياسات قائمة على أساسٍ يفترض وجود علاقة ترابطية بسيطة بين هذه العوامل.

"يُنظر إليك في وسائط الإعلام وفي المجتمع كشيء سلبي، ثم يصبح من السهل أن تبدأ في النظر إلى نفسك بهذا الشكل ... ربما هم يتحدثون عني؟"

شاب، السويد
(السويد، مناقشة جماعية مركّزة، ص 8)

طفرة الشباب والصراع العنيف

يفترض بحث جرى في وقت سابق أنه "بِغضّ النظر عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية، فإن زيادة عدد الشباب في أي مجتمع تنطوي على زيادة في الاضطرابات الاجتماعية [ما تؤكده إحصائياً] حقيقة أن الذكور ممّن تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاماً في أرجاء العالم الغربي، يرتكبون مزيداً من الجرائم ضد الممتلكات ومزيداً من جرائم القتل مقارنةً بالسكان الأكبر سناً "(مولر، 1968، ص 256-257).

وقد أكّدت الأبحاث اللاحقة أن العمر، في الواقع، ليس عامل زعزعة للاستقرار، بل إن عدم الاستقرار يرتبط بالأحرى بالقدرة الاستيعابية المحدودة لسوق العمل على توفير فرص عمل، وبالأخص للشباب المتعلم (شكري، 1974، ص71–3). واستنتج هذا البحث أنه "كلما زادت البطالة بين الشباب المتعلم، ازدادت الميول النفسية نحو عدم الرضا وعدم الاستقرار والعنف" (شكري، 1974، ص 73).

مع نهاية الحرب الباردة، كانت نظرية تهديد السلام التي مثّلتها طفرة الشباب تكتسب اهتماماً في دوائر السياسة الخارجية، ولا سيما عند ارتباطها مع الميل المفترض للشباب نحو العنف. ثم تحوّلت الحجة إلى الادّعاء بأن طفرة الشباب في البلدان الإسلامية تمثل تهديداً دولياً للسلام والأمن، لأن هذه التطورات الديمغرافية "توفّر مجنّدين للأصولية والإرهاب والتمرد والهجرة" (هنتنغتون، 1997، ص 129). وفقاً لهنتنغتون، فإن "المستوى الحرج" أو النقطة الحرجة التي يمكن أن تقود البلدان إلى التعرّض للعنف تقع عند مرحلة بلوغ تعداد السكان من الشباب 20 في المائة على الأقل (هنتنغتون، 1997، ص 140-143).

وقد بُثَّت هذه النظريات، التي تعاملت مع العلاقة المتبادلة كما لو كانت علاقة سببية، إلى الجمهور الأوسع عبر وسائل الإعلام الرئيسية. ساهم كابلان (1996، ص 46) في هذه السردية من خلال مشاركة ملاحظاته عن ستة بلدان في غرب أفريقيا: "رأيت... شباناً في كل مكان، حشوداً منهم. كانوا يجولون كجزيئات مفكّكة ضمن سائل اجتماعي مضطرب للغاية، سائل على وشك الاشتعال بشكل واضح".

كما بيّن زكريا في تحليله (2001)، على إثر الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/سبتمبر 2001، أن "المجتمعات العربية تمرّ بطفرة ضخمة في صفوف الشباب بوجود أكثر من نصف سكان معظم الدول دون سن الخامسة والعشرين ... فالتدفّق الضخم من الشبان القلقين في أي بلد هو خبر سيئ. وعندما يترافق ذلك مع تغيير اقتصادي واجتماعي، مهما كان صغيراً، فإنه عادة ما ينتج احتجاجات سياسية جديدة".

وفي وقت لاحق، وصف هندريكسون هذا التقاطع المقلق لهذه السردية مع العِرق بقوله:

> **تُجسَّدُ طفرة الشباب بتعابير سلبية وعنصرية وجنسية من قبيل شاب أسمر غاضب من أفريقيا أو من الشرق الأوسط أو من أجزاء من آسيا أو أمريكا اللاتينية، وغالبا ما يوسَم بأنه إرهابي. هذه الصورة النمطية هي مثال لما تطلق عليه عالمة الأنثروبولوجيا نانسي شيبر هيوز تعبير "الخطابات الخطيرة" التي تبالغ في التكهّن حول أفعال فردية من عنف الشباب، وحتى عندما تقلل من دور أشكال العنف الأخرى والتفاوتات الهيكلية التي تساهم في فقر الشباب وعجزهم.**
>
> *(هندريكسون، 2014، ص 128)*

وذهبت دراسات أخرى (كولير، 1999؛ كولير وهوفلر، 2002؛ أورالد، 2004) إلى أبعد من ذلك في تحديد دور التحصيل العلمي الرسمي والعمالة كمتغيّرات رئيسية حدّت من تأثير الطفرات الشبابية على آفاق العنف المجتمعي. وناقش كولير (1999، ص 5) بأن "وجود نسبة عالية من الشبان في مجتمع ما يزيد أيضاً من خطر الصراع، في حين أنه كلما زادت العناية بالتعليم كلما قلّ الخطر". ساهمت هذه الفكرة في تطوير "نظرية تكلفة الفرصة البديلة"، والتي افترضت أنه بالنسبة إلى الشباب الذين يعملون أو لديهم خلفية تعليمية عالية، فإن مخاطر المشاركة في العنف تفوق فوائد المشاركة فيه (كولير وهوفلر، 2002، ص 34).

أخطأت هذه الدراسات التي أطّرت نسبة عالية من الشباب بشكل غير عادي كتهديد للاستقرار الاجتماعي، في "قياسها حجم مجموعات الشباب... نسبة إلى مجموع السكان وليس إلى السكان البالغين" (أوردال، 2004 ص7). حدّد أوردال، بوصفه من منظّري الجيل الثاني لطفرة الشباب إمكانية اعتبار المجموعات الكبيرة من الشباب إما كعبء أو كورقة رابحة في المجتمعات التي تنخفض فيها معدلات الخصوبة ونسب الإعالة، أي كعائد ديمغرافي، للتنمية الاقتصادية.

ومع ذلك، ذهب أوردال (2006، ص 617) إلى استنتاج أن "زيادة نقطة مئوية واحدة في طفرات الشباب ترتبط بزيادة احتمال حدوث صراع بنسبة تزيد عن 4%"، رغم أنه لا يكف عن كشف زيف مفهوم العلاقة الخطية البسيطة بين الاثنين. وفي الوقت الذي وجد فيه أوردال (2006، ص 623) أن "مجموعات الشباب الكبيرة نسبيا ترتبط بخطر متزايد بشكل كبير بالنزاع المسلح الداخلي والإرهاب وأعمال الشغب أو المظاهرات العنيفة"، فقد كان سريعاً في الإشارة إلى أنه "وُجِد أن... عوامل مثل مستوى التطوّر ونوع النظام تقدّم تفسيرات أكثر عن العنف". ونتيجة لهذا البحث، اقترح أوردال (2012، ص 9) أن على الحكومات "[توفير] فرص العمل أو الفرص التعليمية للشباب في فترات التدهور الاقتصادي" لتجنب عدم الاستقرار والعنف.

طفرة الشباب والعائد الديمغرافي

هناك في أفضل الأحوال، علاقة متبادلة ضعيفة بين أفواج الشباب الكبيرة ومستويات العنف المرتفعة. وعلاوة على ذلك، تتناقض الأبحاث التي تزعم وجود علاقة متبادلة قوية، مع الأدلة التي تثبت أن العديد من البلدان التي لديها أعداد كبيرة نسبياً من الشباب، لا تزال تتمتّع بسلام نسبي (معهد الاقتصاد والسلام، ورقة مواضيعية). بما في ذلك بنِن وبوتسوانا وملاوي وزامبيا. وتشير النتائج الإرشادية الصادرة عن معهد الاقتصاد والسلام أيضاً إلى أن بعض "أقل البلدان سلميةً" في العالم ليست لديها أفواج كبيرة من الشباب (معهد الاقتصاد والسلام، ورقة مواضيعية).

كما يبدو أن الدراسات العالمية على المستوى الكلي والمستندة إلى بيانات سكانية على المستوى الوطني والتي تفترض أن الطفرات الشبابية تؤدّي إلى العنف تتناقض مع البيانات والتحليلات دون الوطنية. وفي الآونة الأخيرة، وجد بحث حول هذه العلاقة في أفغانستان وكولومبيا أن الدول أو المناطق التي يوجد فيها عدد أكبر من الشباب بالنسبة إلى مجموع السكان، تبدو أقل عرضةً لصراع عنيف في المستقبل (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ورقة مواضيعية). وهذا يعزّز الانتقادات الأوسع لهذه الافتراضات المتعلقة بالسياسات، والتي لا تسمح "بمعلومات عن حياة الشباب ومنظوراتهم اليومية من أجل توضيح، وتحديد، بل وربما تحدّي العلاقات المتبادلة" (سومّرز، 2015، ص 23). تركّز دراسات طفرة الشباب فقط على الأرقام أو على الحجم النسبي للسكان الشباب، وليس على توزيع الموارد والسلطة بين الأجيال داخل المجتمعات. فهم لا يسألون كيف يفاوض الشباب أو يفسّرون الواقع الاجتماعي والقضايا المشتركة بين الأجيال، أو يفكّرون بمعنى أو بوظيفة العنف من منظور أطراف النزاع الشباب (أولونيساكين واسماعيل، قيد الإصدار، ص 20).

تعاملت نظريات طفرة الشباب مع الدول تاريخياً كجهات فاعلة سلبية، وفشلت في دراسة دورها في زيادة العنف وعدم الاستقرار السياسي. لكن الأدلة تبيّن أن حكومات عديدة في المجتمعات التي لديها أعداد كبيرة من الشباب، تعتمد بصورة استباقية نُهجاً قمعية تحسباً منها لمعارضة الشباب (نورداس ودافنبورت، 2013، ص 936).

"عندما تواجه الحكومات مجموعة كبيرة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24، فمن المرجح أن تلجأ إلى أعمال قمعية (على سبيل المثال، فرض قيود متنوعة على الحقوق وكذلك القيام باعتقالات وحالات اختفاء وعنف)" (نورداس ودافنبورت، 2013، ص 937). يتجلى هذا العمل القمعي على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء، واسماً نِسباً متزايدة من الشباب من السكان كتهديد للأمن الوطني أو الدولي:

> *يدعم [التفكير في طفرة الشباب] النظريات الإجرامية المستندة إلى السكان مثل نظرية "المفترس الأول" المزيفة في التسعينيات، والتي ادّعت أن أعداداً كبيرة من الشبان ساهمت في ظهور مزيد من المجرمين الذين سيرتكبون جرائم عنف أكثر من أي وقت مضى. وقد أدى ذلك إلى زيادة القبضة البوليسية على الشبان السود واللاتينيين في الولايات المتحدة. (هندريكسون، 2012، ص 3)*

واستجابةً لنظريات طفرة الشباب والجهود المبذولة للتخفيف من "مخاطر الشباب"، وُضِعت نُهُج أكثر إيجابية للسياسات والبرامج التي سعت إلى الاستثمار في مهارات وسِمات وإبداع الشباب والتزامهم، من أجل جني ثمار التنمية للبلدان التي تمر بالتحوّلات الديمغرافية:

> *البلدان التي تتمتع بأكبر قدر من المزايا الديمغرافية للتنمية هي تلك التي تدخل في فترة ستشهد فيها الفئة السكانية لمن هم في سن العمل نسبةً منخفضة من المعالين الشباب، ويتمتّعون بفوائد صحة جيدة وتعليم جيد وعمالة لائقة. وعادة ما يؤدّي وجود عدد صغير من الأطفال لكل أسرة إلى استثمارات أكبر لكل طفل، وإتاحة مزيد من الحرية للمرأة للدخول ضمن القوى العاملة الرسمية والمزيد من المدخرات المنزلية من أجل ضمان شيخوخة آمنة. وعندما يحدث هذا، يمكن أن تكون الفائدة الاقتصادية الوطنية كبيرة، مما يؤدي إلى الحصول على عائد ديمغرافي. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2018)*

ويؤطّر هذا العائد الديمغرافي أيضاً فيما يتعلق بالسلام والأمن على وجه التحديد، من خلال النظر في قدرته على "تسريع التنمية التي تحتاجها البلدان التي تمرّ في مرحلة ما بعد الأزمة للتعافي والمضي قدماً" (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2015، ص 85). ومع ذلك، عند الحديث عن الشباب باعتبارهم عائداً ديمغرافياً، فمن المهم عدم النظر إلى الشباب حصرياً من منظور المنفعة الاقتصادية أو التنموية التي يؤدّونها للمجتمع (مهما كان هذا الأمر قيّماً) بحيث لا يُحرم الشابات والشبان من الإدارة الكاملة لشؤونهم.

ينبغي النظر إلى العائد الديمغرافي باعتباره مصدراً للقدرة على الصمود يجب استثماره، لا سيما بسبب المنافع المحتملة العائدة إلى الحَوكمة والشمول والمساهمات الفريدة للشباب في السلام والأمن. من المهم أيضاً أن نقدّر أن هذا العائد الديمغرافي هو عائد نوعي، وليس كمياً فقط، وكذلك، ليس استثماراً يقتصر على المستقبل حصراً. بالنسبة لمعظم الشباب، تتجاهل وجهة النظر الأخيرة حياتهم وما يخصّهم في الوقت الحاضر. ويؤكّد الشباب أن المكافأة التي ينبغي جنيها من العائد الديمغرافي لا يمكن افتراضها فقط، بل تعتمد أيّما اعتماد على الاستثمار في تحويلها إلى عائد للسلام.

ما لا يقل عن

2.5 مليون

مراهــق

نزحوا في عام 2014

(معهد الاقتصاد والسلام، ورقة مواضيعية، ص. 12-17)

الشباب "في طورِ التحرّك"

غالباً ما تشتمل تحركات السكان، مثل الهجرة من الريف إلى المدن والتشريد الداخلي والهجرة القسرية أو غير النظامية عبر الحدود، على الشباب في المقام الأول. وقد نزح ما لا يقل عن 2.5 مليون مراهق (تتراوح أعمارهم بين سن 12 إلى 17 سنة) في عام 2014، بينهم 15 في المائة من "الأشخاص موضع اهتمام" مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (معهد الاقتصاد والسلام، ورقة مواضيعية، ص 12-17).

مخاوف بشأن الشباب والهجرة

على الرغم من الأدلة التي تبيّن عكس ذلك، فكثيراً ما يُنظر إلى الشباب المهاجر (لا سيما اللاجئين الشباب منهم والشباب الذين أجبروا على الهجرة دولياً لأسباب اقتصادية) على أنهم استنزاف لنظام الضمان الاجتماعي ومصدر للمنافسة الرخيصة مع السكان المحليين على الوظائف النادرة، وليس كرواد للأعمال والابتكار الاقتصادي. وغالباً ما يتمّ التعامل معهم على أنهم غير قادرين على "الاندماج" أو رافضين ومقاومين له، بدلاً من التعامل معهم كمصدومين وقادرين على الصمود. والواقع أن هجرتهم أو تشريدهم القسريّ كثيراً ما يمثلان اختيارا مقصودا للفرار بدلا عن القتال.

وعندما يكون التخوّف من الهجرة مرتبطاً بالاختلافات العنصرية أو الدينية أو الثقافية، فإن المواقف التمييزية تساعد في عزل المهاجرين الشباب واللاجئين والشباب المشردين داخلياً على أنهم يشكلون تهديداً للأمن أو إرهابيين محتملين أو مجرمين أو متمردين. وكثيراً ما تكون هذه التمثيلات شديدة التمييز جنسياً، حيث يُنظر إلى الشبان المهاجرين على أنهم "يلاحقون" النساء المحليات أو أنهم منحرفون جنسياً. تغذي مثل هذه القوالب النمطية الخطابَ الشعبَوي وتدعم الحركات المتزايدة المعادية للمهاجرين أو الكارهة للأجانب التي تُذكي العنف والتنافر الاجتماعي. وتتجلّى هذه الظاهرة في العديد من مناطق العالم، من الشرق الأوسط (باندي، 2013) وأوروبا (منظمة العفو الدولية، 2014؛ هاغن-زانكر وماليه، 2015)، إلى الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا (هاريس، 2001). ويتسبب القلق الناتج عن ذلك بتشويه الإدراك العام وسياسة الهجرة، لا سيّما عندما تكون الاستجابات الدفاعية مستغَلّة سياسياً ومبالغٌ فيها من قبل وسائل الإعلام والقادة السياسيين الانتهازيين. وغالباً ما يحدث ذلك من خلال تبنّي صور مثيرة تُنذِر بحصول انزياح ديمغرافي في المجتمع، "ذعر أخلاقي" (كوهين، 2002)، مما يؤثّر ويتغذّى بشكل خاص من هجرة الشباب.

ويشدّد *تقرير الهجرة العالمي* لعام 2018 الصادر عن المنظمة الدولية للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة، 2017، ص 222) على أن "هناك خطر حقيقي يتمثّل في أن التركيز على الهجرة والتشريد وحدهما كسبب للتطرف العنيف أو نتيجة له، يؤدّي إلى تفاقم التهديد." وبذلك قد يصبح "ذريعة لتقييد دخول المهاجرين وطالبي اللجوء واللاجئين؛ والحدّ من حقوقهم؛ أو إجبار الناس على العودة إلى أوضاع غير آمنة في بلدانهم الأصلية ".

وتُعتبر البيانات الموثوقة المصنفة حسب العمر حول النزوح القسري واتجاهات الهجرة نادرة، مما يجعل من الصعب تقدير التأثير المباشر على الشباب. ومع ذلك، فقد أدّت السياسات الناجمة عن الخوف من اللاجئين والمهاجرين، والتي تربطهم بالتطرف العنيف، إلى زيادة أعداد وفيات اللاجئين والمهاجرين، مع آثار غير متناسبة على الأطفال والشباب (المنظمة الدولية للهجرة، 2017، ص 347).

في السياق الأوروبي، يقول موللر-لوزفيك (2017) إن الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى "فهم الهجرة كمظهر من مظاهر العنف وانعدام الأمن، وتحديد أولويات معالجة أسبابها... بتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والاندماج السياسي والاجتماعي بدلاً من تعزيز قمعية أجهزة أمن الدولة ".

الواقع بشأن الشباب والهجرة

أفادت دراسة حديثة أجرتها الأمم المتحدة والبنك الدولي حول منع النزاعات العنيفة أن "الهجرة المُدارة بشكل جيد يمكن أن تقدم العديد من الفوائد، وهي بديل عن تحمل الضغوط الناجمة عن التحولات الديمغرافية. يساهم المهاجرون في البلدان المضيفة لهم من خلال سد النقص الحاد في اليد العاملة، ودفع الضرائب ومساهمات الضمان الاجتماعي، وخلق فرص عمل كأصحاب مشاريع" (الأمم المتحدة والبنك الدولي، 2018، ص 63). وبالإضافة إلى المنافع الاقتصادية التي تحقّقها هجرة الشباب، تشير مؤسسة آنّا ليند أيضاً إلى قيمة الحوار بين الثقافات القائم على الشباب والمرتبط بالهجرة وحق حرية الحركة نفسها.

لدينا نحن الشباب ثلاث فرص: إما الموت اغتيالاً، أو الهجرة، أو الانضمام إلى إحدى العصابات.

أحد الشباب، المثلث الشمالي
(البحث القطري المركّز، ص 50)

و في استقصاء للاتجاهات الثقافية في المنطقة الأورو-متوسطية قامت به المؤسّسة، عبَّر الشباب من أوروبا وشمال أفريقيا عن رغبتهم في المشاركة في التبادلات الثقافية واحتضانها، فقد رأوا أن هذه التبادلات "ستشكّل إجراءات فعالة للتعامل مع الصراعات والتطرّف"، على النقيض من نهج السياسات السائدة (مؤسّسة آنا ليند، 2017، ص 2).

وقد رأى أوردال (2004، ص 17–18) أن الهجرة قد تُعتبر في الواقع "صمام أمان" محتمل تُطلِقُه حالة عدم المساواة والتنمية غير المتوازنة، وأنه إذا كانت فرص الهجرة مقيّدة "فمن المرجّح أن يتسبّب ذلك في زيادة الضغط من الطفرات الشبابية مع زيادة مخاطر الاضطراب والعنف السياسِيَّيْن في عدد من البلدان النامية". ولا يزال هذا المنظور يعتمد على ارتباط سلبي بين فرص الهجرة ومشاركة الشباب في النزاع.

الشباب والحَضرَنة

وتشكل ظاهرة التحضر وانتشار الشباب في المناطق الحضرية بُعداً آخر للقلق السياسي المرتبط بحركة الشباب. وتُعزى الحضرَنةُ المطّردة في المناطق الأكثر شباباً في العالم بصورة جزئية إلى النمو السكاني والتنمية غير المتكافئة ووجود فرص لكسب العيش في المناطق الحضرية في مقابل المناطق الريفية (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2014). وكما أكدت المنظمة الدولية للهجرة (المنظمة الدولية للهجرة، 2017)، فإنَّ "الهجرة أصبحت مرادفة للحَضرنة نظراً لغلبة المدينة كوجهةٍ لمعظم المهاجرين".

ومع ذلك فإن هجرة الشباب من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية ليست مدفوعة بالأسباب الاقتصادية وحدها. ويشرح سومرز (2015، ص 95) أن "السبب الشائع للهجرة نحو المدن هو الابتعاد عن الضوابط والتوقّعات التي تفرضها التقاليد والجيل الأكبر سناً على الشباب". وعلى سبيل المثال، يفسَّر التحضّر في تونس من خلال الإحساس المفرط بالتهميش الذي يعاني منه الشباب في المناطق الريفية أو الحدودية في البلاد، والذي يوصف بأنه يلخص إقصاء الشباب (بوخارز، 2017).

يُفترض في كثير من الأحيان أن أنماط الحضرَنة السريعة للشباب تسهم في زيادة مستويات العنف في المناطق الحضرية، ولكن هذه الافتراضات لا تؤكّدها الأدلة. لا تظهر البيانات المأخوذة من 55 مدينة رئيسية في آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أي دليل على أن النمو السكاني في المناطق الحضرية في البلدان النامية يزيد من خطر الاضطراب الاجتماعي أو من تواتره (بوهاوغ وأوردال، 2013).كما تُظهر نتائج 34 دراسة استقصائية للأسر المعيشية من المدن الأفريقية والآسيوية الكبرى أنها ليست الهجرة من الريف إلى المدن في حد ذاتها هي التي تخلق اضطرابات اجتماعية أو تزيد من مخاطر حصول صراع، بل هو تهميش المهاجرين والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي في المناطق الحضرية والضغط الواقع على الحكومات الحضرية غير القادرة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لأعداد الشباب المتزايدة (أوستبي، 2016).

ووفقاً لسومّرز (2015)، قد يكون الباحثون وصانعو السياسات ساهموا في تفاقم الوضع من خلال تجاهل وجهات نظر الشباب ودوافعهم وتطلعاتهم، وبالتالي تركيز استثمارات المانحين على المناطق الريفية وسبل العيش. ويمكن لهذا النهج أن يؤدّي أيضاً إلى تفضيل "سياسات المزرعة أولاً"، (بريسيسون وبوتس، 2005، ص 9)، التي تسعى إلى عكس اتجاهات حركة السكان بدلاً من معالجة الحقائق المرتبطة بالوجود الحضري للشباب.

بالإضافة إلى ذلك، فإن استجابات السياسات المستندة إلى الأمن إزاء الحضرَنة السريعة، تدور أساساً حول الشباب، خاصة فيما يتعلق بالعصابات والعنف المرتبط بالعصابات. وهذا على الرغم من إشارة "معظم الدراسات تشير إلى أن الرقم المتوسط [للشباب الذين يعيشون في المجتمعات المتضرّرة من العصابات والذين ينضمون إلى العصابات] يتراوح بين 3 و5 في المائة" (موغّاه، 2012، 48-47). إنَّ الاستجابات السياساتية المتصلّبة القائمة على الأمن، التي تشوِّه صورة الشباب في المناطق الحضرية، ليست فقط عديمة الجدوى من ناحية التكلفة، بل إنها تؤدّي أيضاً إلى نتائج عكسية، وهي ليست سوى بديل عن "أوجه الفشل الاجتماعية والاقتصادية المتعلّقة بالحَوكَمة والمواطَنة الشاملة (موغّاه، 2012، ص x).

الحِراكُ على الإنترنت والعولمة

الشباب مُتحرِّكون، ليس فقط جسدياً من خلال الهجرة ولكن بشكل افتراضي أيضاً. لا تزيد أعمار ثلثي مستخدمي الإنترنت في العالم عن 35 عاماً، ونصفهم دون 25 عاماً (البنك الدولي، 2016). وفي عالم تسوده العولمة، ورغم التباين في فرص الوصول إلى التكنولوجيا، يُعادُ تحديد آفاق الشباب بحكم اطّلاعهم المتزايد على المعلومات ووجهات النظر العالمية المتنوعة عن طريق وسائط التواصل الاجتماعي والإنترنت. فهم يدركون بشكل متزايد حقوقهم وحرمانهم بالنسبة لأشخاص آخرين في مجتمعاتهم وحول العالم، فضلاً عن الفرص التي قد توجد في أماكن أخرى:

© UNFPA/Ricardo Ramirez Arriola

لدى شباب اليوم توقعات أعلى من الأجيال السابقة لهم حول التوجيه الذاتي والحرية والفرص لقد علّمهم عصر المعلومات حقوقهم الإنسانية وأعطاهم رؤية أوسع لما يمكن أن تكون عليه حياتهم. (صندوق السكان، 2014، ص 79)

تجلب العولمة قوة توسيع الآفاق والرؤية ومساحة الاتصال، ومنصات لتوسيع المشاركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المباشرة. يوضح تقرير الشباب العالمي أن هذه التقنيات الإلكترونية توفّر أدوات تنظيمية فريدة من نوعها من أجل السلام وأشكالاً إيجابية من التنظيم الرقمي، فضلاً عن منصات للمشاركة المدنية بين الشباب (إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، 2016). ومع ذلك، يمكن أن تكون شبكة الإنترنت بمثابة منصة للتضليل ونشر خطاب الكراهية. لذا فإن بإمكانها إما "تمكين انتشار النزاع العنيف أو الحيلولة دونه" (الأمم المتحدة والبنك الدولي، 2017، صفحة 10). وقد أبرز بعض الشباب الذين شاركوا في بحثنا هذه الازدواجية واصِفين كيف يمكن للتكنولوجيا "تجاوز خطوط الصراع و ... بناء مجتمعات إيجابية" ولكن يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي "كأداة للكراهية وسوء المعاملة والتمييز والتحريض على العنف" (التقرير الموجز للمناقشة الجماعية المركّزة Conciliation Resources، ص 24).

تُغيّرُ العولمة دوائر النفوذ بصورة هيكلية وتعيد تشكيل الحدود المكانية والزمانية للثقافات الفرعية للشباب ثم تطمسها بطرق رائعة. وبعد أن لم يعد الشباب مقيدين ضمن "حلبة" تمثّل حدّاً جغرافياً بسيطاً، صار بإمكانهم الوصول عبر الانقسامات الأوسع إلى تأثيرات أكثر تنوعاً، سواء إيجابية أو سلبية، والوصول إلى نماذج للاقتداء ونقاط للمرجعية. وردّاً على تهميشهم، أصبح لدى الشباب الآن القدرة على تجاوز التجربة المحلية البحتة. ومع فقدان الشباب الثقة في الحكومات التي تخونهم والشركات التي تضلّلهم والنزعة الاستهلاكية التي لا يمكنهم الوصول إليها والمنظمات المتعددة الأطراف التي تبيعهم كلاماً في أفضل الأحوال، فإن وسائل الإعلام الاجتماعية والفضاء الإلكتروني يغيّران التأثيرات السائدة على حياتهم وطريقة وجودهم في هذا العالم.

ثُلثا
مستخدمي الإنترنت في العالم هم دون سن 35 عاماً.

© Marc Shoul/Panos

التطرّف العنيف

وثمة مجال رئيسي آخر أدت فيه التصورات النمطية عن الشباب إلى اختلال كبير في أولويات السياسات يتمثل في تجنيد ومشاركة الشبان والشابات في الجماعات المتطرفة العنيفة. وتستند مخاوف صانعي السياسات في بعض جوانبها إلى الغالبية المفترضة للشباب المنتسبين إلى هذه المجموعات. صحيح أن "غالبية مقاتلي بوكو حرام هم من المراهقين، و يبلغ سنُّ المجند الاعتيادي لداعش 26 عاماً، ومعظم أعضاء الجماعة الإسلامية هم شباب وذكور" (SfCG، 2017، ص 3)، وأن غالبية أعضاء العصابات، سواء في أمريكا الوسطى أو الكاريبي أو جنوب أفريقيا أو كوت ديفوار أو شيكاغو، ينتمون لفئة أعمار الشباب. لكن الشباب الذين ينضمون إلى جماعات عنيفة أو متطرفة لا يشكلون سوى جزء صغير من الشباب. إن الغالبية العظمى من الشباب، وحتى في مواجهة المظالم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل مشروع، تبقى سلمية، وتقاوم أي باعث على التورّط في نزاع عنيف. إن مقاربة شابات وشبّان على أساس الافتراض الضمني بأنهم جميعاً معرّضون للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة يسِم الشباب بوصمة (ألياغا و أُوفارّيل، 2017، ص 22).

االنُهج الحالية إزاء اللتطرف العنيف

غالباً ما تكون الإجراءات الحكومية، المستندة ظاهرياً إلى هذه المخاوف مدفوعة أكثر بالنُهج الوقائية القائمة على الأمن (نورداس ودافنبورت، 2013) منها بالأدلة أو بأي التزام بالتدخلات الوقائية (مجموعة سيك ديف (SecDev)، ورقة مواضيعية). وعلى الرغم من أن بعض نُهج منع التطرف العنيف تُقرُّ بأهمية تمكين الشباب ومشاركتهم وشمولهم، مثل خطة عمل الأمين العام للأمم المتحدة لمنع التطرف العنيف (A/70/674)، فإن التوجّهات السياسية السائدة لا تزال تسِم الشباب ككل، مما يؤدي إلى تفاقم الأمور بدلاً من معالجة تجاربهم الكامنة حول التهميش (عطري، 2017).

وفي البلدان الديمقراطية والاستبدادية على السواء، يدفع توقّع الإرهاب أو الاشتباه به والتطرّف العنيف، بعض الحكومات إلى التضييق أو إغلاق الأماكن المدنية المتاحة لأصوات الشباب المعارضة؛ وتجاهل حقوق الإنسان؛ انتهاءً بالاعتقال والسجن، وحتى إلى استهداف الشباب ومهاجمتهم (CIVICUS، 2017). ويتطابق هذا مع ما قاله المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب في أنَّ "العديد من الحكومات قد دأبت بالفعل على نعت المعارضين السياسيين والصحفيين بالإرهابيين. واعتبار أنّ ' التطرف' هو المشكلةَ، لا يتيح سوى مزيد من المبررات لسحق المعارضة"." (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2016).

> **"إنّ شغل حكومتي الشاغل هو أن يصبح الشباب هادئين بقدر الإمكان. فالشباب لديهم القوة والمرونة والصوت ... ولكن هذا لا يُسعد كل الحكومات".**
>
> شابة، آسيا والمحيط الهادئ.
> *(استشارة آسيا والمحيط الهادئ، صفحة 7).*

وتعتقد إحدى المشاركات في المشاورات التي جرت في آسيا والمحيط الهادئ أن "شغل حكومتي الشاغل هو أن يصبح الشباب هادئين بقدر الإمكان. فالشباب لديهم القوة والمرونة والصوت ... ولكن هذا لا يُسعد كل الحكومات" (استشارة آسيا والمحيط الهادئ، صفحة 7). وفي البلدان التي تواجه التمرد الذي تقوده الجماعات المتطرفة العنيفة - مثل مالي وليبيا ونيجيريا والصومال وتونس (سيليبرز، 2015 بوخارس، 2017) - أفاد أعضاء المجتمعات المحلية عن خوفهم من انتهاك حكوماتهم المستمر لحقوق الإنسان أكثر من خوفهم من الجماعات المتطرفة. وقد أُعرِبَ عن ذلك باعتباره دافعاً هاماً وراء قرارات الشباب في الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة في أفريقيا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2017)، وكثيراً ما أسهم قمع الدولة في تعاطف الشباب مع التنشئة العنيفة لأفراد العصابات (مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، ورقة مواضيعية، ص 13). في تونس، "اعتمدت الحكومة وقوات الأمن التابعة لها نظاماً من السياسات الصارمة التي تُجرِّم وتكثف الرصد الأمني للمجتمعات المحلية المشتبه فيها... مما يغرس في الشباب مشاعر عميقة من الإذلال والمرارة تجاه سلطة الدولة. كما تعتبر هذه التكتيكات من قِبل الشرطة أفضل أدوات التجنيد للجماعات الإرهابية" (بوخاريس، 2017، ص 18). وفي واقع الأمر، استخدمت الجماعات العنيفة ردود الأفعال القمعية من الحكومات كأسلوب لإقناع أو تجنيد الأعضاء الجدد، ولاكتساب الشرعية بين حركات المقاومة والحركات الاجتماعية غير العنيفة (نيومان، 2017، ص 25; نوفيلي، 2017).

تطبق نُهُج إنفاذ القانون والأمن ذات القبضة الحديدية - أو ما يطلق عليه "مانو ديورا" (mano dura) في أمريكا الوسطى - على نطاق واسع عبر سياقات قطرية وأنواع مختلفة من العنف، كما يظهر ذلك من خلال أبحاثنا في البرازيل (بحث قطري مركّز)؛ وجامايكا (بحث قطري مركّز – ب) والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس (المثلث الشمالي، بحث قطري مركّز)؛ وجنوب أفريقيا (بحث قطري مركّز). وعبر هذه السياقات المتباينة من العنف الجنائي المنظم أو النزاع العنيف أو التطرف العنيف (والخطوط الفاصلة بينها التي تتلاشى في كثير من الأحيان) لا مناص من أن نجد الشباب في مواجهة مع العدالة الجنائية أو المؤسسات الأمنية. وعلى مدار أبحاثنا كافةً، تحدث الشباب عن خوفهم من الشرطة والعنف الذي يواجهونه على أيدي أفراد إنفاذ القانون.

في أمريكا الوسطى، تزيد مخاطر المواجهة السلبية مع الشرطة بمقدار أربعة أضعاف بالنسبة لمن هم دون سن 25 عاماً مقارنةً بمن تزيد أعمارهم على 66 عاماً (موغاه وآخرون ورقة مواضيعية). في المملكة المتحدة، يتعرَّض 50-33 في المائة من المراهقين ممن تتراوح أعمارهم بين 11 و15 عاماً إلى "تجارب الاحتكاك العدائي مع الشرطة" (آندرسون وآخرون، 1994، ص 9). وفي أستراليا، يزعم 40 في المائة من الشباب المحتجزين تعرضهم للهجوم البدني (موغاه وآخرون ورقة مواضيعية، ص 10). وفي الصومال، يشرح شابٌ في مقديشيو كيف أن الشباب لا يحصلون على العدالة بصفة منتظمة. "العديد من أقراننا الشباب لديهم مشكلات مع الشرطة وغيرهم من الكبار لأننا "شباب". فالشباب بصفة خاصة يتعرضون للتحرش المستمر أو يقذفون في السجن" (البنك الدولي وآخرون، 2018، ص 34). وبذريعة مجابهة التطرف العنيف، "تلقي الشرطة في مقديشو القبض بصفة روتينية على الشباب وتودعهم السجن لمجرد أنهم شباب وربما من المتعاطفين مع 'حركة الشباب'، سواء بمبرر للشك في تعاطفهم هذا أو بدون مبرر، باستثناء عمرهم" (البنك الدولي وآخرون 2018، ص 27). وقد تتفاوت عواقب هذه الإساءة لاستغلال السلطة ومداها من سياقٍ إلى آخر، ولكن التجربة الشائعة للشباب تظل صادمة على الرغم من ذلك.

آثار النُهُج الحالية إزاء التطرف العنيف

ولكن سياسات منع التطرف العنيف والتصدي له التي تنتهك أبسط حقوق الإنسان تؤدي في المقابل إلى تأجيج التطرف العنيف (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، 2014). فقد شعر شاب سلفادوري، بعد أن ضربته الشرطة، بأنه "أكثر ضعفاً وغضباً وقلة حيلة من ذي قبل" (مفوضية الأمم المتحدة السامية لشئون اللاجئين، ورقة مواضيعية، ص 13). أكّد الأمين العام السابق للأمم المتحدة، بان كي مون، عند إطلاقه خطة العمل لمنع التطرف العنيف أن الاستجابات الارتكاسية قصيرة النظر التي "تركِّز حصراً على التدابير الأمنية والتجاهل المفرط لحقوق الإنسان، كثيراً ما أدت إلى مفاقمة الأوضاع" (الأمين العام للأمم المتحدة 2016).

إن الشك والتكهن بشأن التطرف العنيف، واستجابات السياسات التي تنتج عنهما، غالباً ما تتسبب في شعور الشباب بأنهم "بين المطرقة والسندان"، يسيرون في ممر ضيق بين عنف الجماعات المتطرفة أو الاستجابات الحكومية العشوائية القمعية. وتبيِّن الأبحاث التي أجريت في كينيا هذه المعضلة:

أدّت حملة مناهضة التمرد انتقاماً من هجمات منظمة الشباب - بهدف إلقاء القبض على مرتكبي الجرائم أو قتلهم - والتي مارستها الوكالات الأمنية الكينية إلى المزيد من العزلة للكينيين المسلمين، وبخاصة شباب المسلمين. وشعر الكثيرون أنهم عرضة لإلقاء القبض عليهم واعتقالهم ومن ثَمَّ قمعهم في الحملة ضد منظمة الشباب. وفي مثل هذه السياقات، أصبح التحول نحو الأصولية والتطرف العنيف مقترحاً جذاباً للشباب باعتباره منصة لتأكيد الحقوق والمصالح الفردية والجماعية للمجتمعات المحلية الساحلية. (كينيا، بحث قُطري مركّز، ص 9)

في أمريكا الوسطى، قال الشباب "إن الشرطة كانت أسوأ من العصابات لأنها من المفترض أن تساعدنا، ولكنها تلاحقنا وتقتلنا لأننا شباب، لكي تحقق حصتها" (المثلث الشمالي، بحث قطري مركّز، ص 60). ويعني وجود تجارب مماثلة في اليمن أن الشباب "ليس لديهم إيمان بسيادة القانون ولا يفكرون ... في الذهاب إلى نقطة شرطة أو محكمة أو أية مؤسسة" (اليمن، بحث قطري مركّز، يصدر قريبًا، ص 13). بالنسبة إلى الشباب في النيجر، "تؤدي حالة الطوارئ والخوف من الشرطة وظلمهم لنا، واستخدامهم للقوة والعدوان حتى ضد الشهود، وانعدام ثقتهم بنا" تؤدي إلى نشوء سردية قوية للغاية قوامها 'نحن' [أولئك الذين لم يرتكبوا خطئاً] و'هُم' [الحكومة/السلطات التي تتجاهلنا]" (المناقشة الجماعية المركزة، النيجر، ص 33).

تحدُّ الاستجابات الأمنية العلنية من نطاق استكشاف نُهج أكثر ابتكاراً في مُعالجة أوجه الضعف والإقصاء لدى الشباب (أولونيساكين وإسماعيل، يصدر قريباً ص 5). أعرب النشطاء من الشباب في شتى أنحاء العالم عن مخاوفهم من أن النُهُج الأمنية تؤدي إلى تشويه سمعة العمليات الشرعية التي تقوم بها المنظمات السياسية القائمة على الشباب والحركات الاجتماعية والاحتجاجات السلمية والتعبير عن المعارضة أو قد تقوّضها أو تقمعها في معظم الأحيان، مما يضيِّق مجال المشاركة السياسية للشباب.

وقد أثبتت نُهُج إنفاذ القانون التقليدية الصارمة وآليات العقوبات والاستجابات العسكرية عدم فعاليتها في منع مشاركة الشباب في عوالم الإجرام والجريمة العنيفة وغالباً ما تأتي بنتائج عكسية (كولومبيا، بحث قطري مركّز – أ؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين). وهناك مجموعة متزايدة من أدبيات علم الجريمة تشير إلى ضعف الأدلة على فعالية سياسات عدم التسامح والتعامل العسكري الطابع والعشوائي والشُّرَطي والملاحقة العدائية والاحتجاز في ردع الأنشطة المستقبلية للعصابات أو ثني الأعضاء الجدد (سكوت، 2017, ص 7). وتسهم ممارسات التعامل العشوائي والعقوبات، بالإضافة إلى ممارسات إنفاذ القانون التمييزية - والتي عادةً ما تقترن بالافتقار إلى البنية التحتية المناسبة وضعف تدريب القائمين بالإنفاذ وعدم ملاءمة الضوابط والتوازنات في الأنظمة القضائية والعقابية، وتخلّف أنظمة العدالة للأحداث - جميعاً في تنامي عجز الثقة في العلاقة بين الدولة والمجتمع في مجال إنفاذ القانون (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017).

> **"يبدو الأمر كما لو كانت السجون مخصصة حصرياً للشباب".**
>
> أحد الشباب، بوروندي
>
> *(بوروندي، مناقشة جماعية مُركّزة).*

وغالباً ما ينعكس انعدام فعالية النُهج الأمنية القاسية في ارتفاع معدل الاعتقالات، الذي يُرسِّخ الإجرام بدلاً من إعادة التأهيل ويدعم نمو الشبكات الإجرامية، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع معدلات العودة إلى الإجرام. على سبيل المثال، في البرازيل، احتُجِزَ 22,000 شاب في مراكز احتجاز الأحداث على خلفية اتهامهم بجرائم بسيطة في عام 2014، على الرغم من أن هذه المراكز لا تتسع لأكثر من 18,000 شخص وطبقاً لموغّاه وآخرون (ورقة مواضيعية، ص 12)، فإن "مثل هذه البيئات [من السجون المكتظة] يمكن أن تتسبب في سلوك عدائي وعدواني، مما يزيد من احتمال الانتكاس". ولا يوضع الشباب في مرافق مكتظة لرعاية الأحداث فحسب، ولكنهم عادة ما يُحتجزون بين البالغين في ظروف أشد قسوة بكثير. ونتيجة لذلك، فإن 70-80 في المائة من الشباب المعتقلين في فلوريدا يُلقى القبض عليهم مرة أخرى - ولكن بسبب جرائم أكثر خطورة - في غضون ثلاث سنوات من إطلاق سراحهم (موغاه وآخرون، ورقة مواضيعية، ص 8). في الولايات المتحدة، وصف أحد الشباب نظام السجن بأنه "لا يساعد أحداً على أن يصبح شخصاً أفضل. إنه موجود فقط للعقوبة وتحطيم الأسر ... إنها موجة ثانية من العبودية" (الولايات المتحدة الأمريكية، بحث قطري مركز ص 59). في بوروندي، ذكر أحد الشباب أن "الأمر يبدو كما لو كانت السجون مخصصة حصرياً للشباب" (بوروندي، مناقشة جماعية مُركّزة).

ويزيد الأمرَ سوءاً وجودُ أدلة متنامية على أن هذه النُهج الأمنية القاسية لا تحقق فعالية التكلفة، وتحرف التمويل بعيداً عن الخدمات الاجتماعية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016أ، ص 131; كولومبيا، بحث قطري مركّز – أ، ص 9) وعن تدابير أخرى أكثر فعالية في منع أو خفض الأذى تعد أكثر أهمية في التعامل مع دوافع الجريمة العنيفة والعنف السياسي والتطرف. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النُهج الأمنية الصارمة مُكلفة للغاية بالمقارنة مع النماذج البديلة التي تستند إلى الوقاية لخفض الأذى والمخاطر (موغاه وآخرون ورقة مواضيعية).

وعلى الرغم من الأدلة، فإن الضرورة الملحّة المرتبطة بمكافحة التطرف العنيف لا تزال ترى صرف أغلبية الموارد على نهج إنفاذ القانون والنهج الأمنية التقليدية التي تنتهجها الحكومات المركزية. وهي مستمرة في إقصاء المجتمع المدني والمنظمات الشبابية من تلقي الدعم المالي الكبير لبناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه العنف (روزاند، 2016, ص 6–9). فيما بين عامَي 2002 و2017، أنفقت الولايات المتحدة وحدها 2.8 تريليون دولار على مكافحة الإرهاب، بما في ذلك 175 مليار دولار في عام 2017 (مركز ستيمسون، 2018). وكما أشار إليه سكوت آتران أمام مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (آتران، 2015) فإن "التركيز منصبٌ على الحلول العسكرية والمنع الشرطي؛ لقد ذهب الأمر إلى أبعد كثيراً مما ينبغي. وإذا استمر هذا التركيز، فقد نفقد جيلاً بأكمله".

التطرف العنيف في المجال الرقمي

يعتبر دور المنصات الموجودة على شبكة الإنترنت من بين المخاوف الرئيسية للحكومات والجهات الفاعلة الدولية، نظراً لأنها تُعتبر أدوات محتملة للتعبئة أو التجنيد بغية الترويج للتطرف العنيف والجريمة المنظمة؛ وقد وصفت هذه الآليات في بعض الأحيان بأنها "الجانب الأسود من العولمة" (آتران، 2017). وبالفعل، تبدو

© UNV/Momoko Sato & UNDP/Tim Jenkins

بعض الجماعات المتطرفة العنيفة والجماعات المسلحة أفضل تجهيزاً من الحكومات في استخدام التقنيات الرقمية لإشراك الشباب الذي يعاني من الإقصاء والتهميش:

> *وطبقاً لبعض المصادر، قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في عام 2015 بتشغيل 70,000 حساب على موقع تويتر ونشر 200,000 تغريدة يومياً. ولدى حساب مجموعة سينالوا الإجرامية في المكسيك على موقع تويتر أكثر من 34,000 متابع. وتلقت إحدى عصابات أمريكا اللاتينية التي يطلق عليها اسم مارا سالفاتروتشا أو MS-13 أكثر من 40,000 إعجاب على الفيس بوك وهي تتواصل مع أعضائها عبر أمريكا الشمالية والجنوبية من خلال شبكة الإنترنت. كما يزداد بروز وسائل التواصل الاجتماعي كمنصة يمكن من خلالها للجماعات المؤمنة بتفوّق الجنس الأبيض نشر أيديولوجياتها العنصرية وترويج خطاب الكراهية.*
> *(مجموعة سيك ديف، ورقة مواضيعية ص 1-2)*

تُظهر الأبحاث التي أجريت مؤخراً أنّ الجماعات العنيفة قد تكون بالغة التعقيد. ويمكن أن تخصص استراتيجياتها التسويقية وأساليب ترسيخ هويتها لتلائم الشباب بصفة خاصة، وتستهدف سياقات لبلدٍ أو إقليم معين (روجرز، 2017). وهي تسعى لتقديم "مجتمع محلي جاهز الصنع وهوية وفرصة لأن يصبح المرء جزئاً من قضية [مما] يمكن أن يكون جذاباً للشباب بصفة خاصة" (ليتمان، 2017، ص 2).

وأدى استخدام الجماعات العنيفة والمنظمات الإرهابية والجريمة المنظمة لوسائل التواصل الاجتماعي إلى ما يمكن أن يطلق عليه الذعر الأخلاقي (سوكايريه وتانوك، 2017). وقد دفع هذا بالكثير من الحكومات إلى أن ترصد الأنشطة التي تجري على شبكة الإنترنت وأن تحدَّ من حرية التعبير وأن تستهدف الأنشطة السياسية المشروعة وتُسكِت أصوات الشباب المعارضة:

> *وتستخدم الحكومات القمعية جدران الحماية الوطنية والحظر الكلي لشبكات التواصل الاجتماعي وحتى إغلاق الإنترنت في محاولة منها للسيطرة على الأنشطة التي تتم عبر شبكة الإنترنت. ولكن حتى في البيئات غير المستبدة، هناك تناقض بشأن قدرة الإنترنت على التعبئة الاجتماعية. فقد يُعجب الناس بالطريقة التي يُنظم نشطاء الديمقراطية بها أنفسهم من خلال الإنترنت، إلاَّ أنهم يقلقون حين تقوم الدولة الإسلامية (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) بالتجنيد عن بعد.*
> *(هيومان رايتس ووتش، 2017، ص 42)*

باسم مكافحة التطرف العنيف، يكمن الخطر في اعتبار الإنترنت والعولمة يمثلان تهديداً في حد ذاتهما، وبالتالي يمكن أن يؤدي هذا إلى تدمير ما يقدمانه من إتاحة وتواصل افتراضيين للشابات والشبّان من أجل الوصول إلى وجهات نظر وخبرات غيرهم من الشباب. ولا تعد أنشطة واستراتيجيات المراقبة التي تخترق الخصوصية حكراً على الأنظمة القمعية أو المجتمعات المتضررة من النزاعات. كما أنها ليست في مأمن من التعاون المثير للقلق بين الحكومات وبين شركات القطاع الخاص التكنولوجية التي تتحكم في هذه المواقع (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة 2016، ص 103)، وهذه مشكلة عالمية.

الذعر السياساتي

ساهَمَ الإلحاح السياسي على تصدي الحكومات للتهديد الذي يشكله الإرهاب العالمي في بثّ خطاب أفضى ما يتضمنه من تعميم لتوصيفات الشباب باعتبارهم عرضة لخطر التطرف العنيف بصورة رئيسية إلى إفراز استجابات سياساتية مبسّطة بشكل مفرط وذات نتائج عكسية. كما أجَّجت الخرافات والافتراضات المرتبطة بطفرة الشباب، وأثر الهجرة والعولمة والتطرف العنيف "الذعر السياساتي" (أولونيساكين وإسماعيل، يصدر قريباً، ص 11)، الذي يؤدي بدوره إلى انحراف استجابات وأولويات برامج الشباب والسلام والأمن انحرافاً مدمراً. ولا يستند الذعر السياساتي هذا إلى أدلة سليمة، طبقاً لما يبينه فشل الحكومات المُتفشِّي في تدقيق إجراءات الأمن وإنفاذ القانون الصارمة من أجل الوقوف على مدى كفاءتها وفعاليتها من حيث التكلفة، وبخاصة فيما يتعلق بالشباب.

على سبيل المثال، هناك افتراضات بشأن الكيفية التي تؤدي بها "الأيدي العاطلة عن العمل" المرتبطة بالبطالة ونقص التعليم إلى دفع الشباب لارتكاب العنف. على الرغم من وجود أدلة متاحة على مدار أكثر من عقد كامل تطعن في العلاقة بين بطالة الشباب والتعليم والعنف، إلا أن البعض أسرع في الافتراض خطئاً وجود تسلسل طبيعي يدفع بالشباب العاطل أو غير المتعلم للانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة أو المشاركة فيها. وقد أدى هذا إلى نهُج إدماج اقتصادي غير فعالة وقصيرة الأمد (نوفيلّي، 2017).

لا تستفيد الوقاية الفعّالة من التفسيرات التي تستند إلى سببٍ واحد ولا من الحلول المُسكِّنة المُفرطة في التبسيط. وينطبق هذا بصفة خاصة حين تستند الحلول البرامجية أو التشغيلية إلى خرافات سياساتيّة وليس إلى بيانات جيدة، وتتجاهل وجهات نظر الشباب أنفسهم وانطباعاتهم، وتُعالج الأعراض بدلاً من الأسباب الكامنة للنزاع والعنف. ولإقصاء الشباب أسباب ومصادر وتجارب متعددة الأبعاد. وتبيّن الأدلة بجلاءٍ أنَّ هناك "مزيجاً" من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية - التي غالباً ما ترتبط بالشعور بفساد الحكم - تدعم الإحساس بالظلم الذي يشعر به الشباب. وحين يتفاقم هذا بفعل الفوارق بين المجموعات وأنماط التهميش التي تستند إلى الانتماء العرقي أو الدين أو النوع الاجتماعي أو الطبقة أو الطائفة أو الهوية الثقافية ("أوجه عدم المساواة الأفقية")، فإن الأثر المُجمَّع قد يدفع بالشباب إلى التجمع والمشاركة في عمل جماعي ينطوي على العنف أحياناً (ريتشاردز، 1996؛ آبينك وَكاسّيل، 2005؛ أوياولي، 2006). ويعكس هذا الطبيعة المعقدة لهوية الشباب وتطلعاتهم، وبالتالي يستلزم نهجاً تشغيلياً متبايناً وكلياً.

والأهم، أن الذعر السياساتي يحمل في طيّاته عواقب تنفير الشباب وإقصائهم، بدلاً من جذبهم من خلال الخدمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وهي تزيد من إقصاء الشباب وتضعف ثقتهم في حكوماتهم وفي النظام متعدد الأطراف. وبدلاً من تقديم نُهُج استباقية وقائية لتسوية النزاع العنيف، فإن هذه السياسات قد ينجم عنها خطر تثبيت الشباب في هذه الأدوار وإعطائهم إحساساً بعدم وجود مسارات بديلة متاحة أمامهم. وكما ذكر بقوة كلٌّ من أولونيساكين وإسماعيل في السياق الإفريقي (رغم ما له من صلة عالمية أوسع):

> *إن الذعر السياساتي فيما يتعلق بالشباب ليس بالأمر الجديد، فقد ظل يتنامى منذ الثمانينات حين ظهر الشباب كموضوع محوري، حل محل أفكار العرقية والوطنية في استجابة الدراسات والسياسات للجوانب السياسية والأمنية في أفريقيا. وغالباً ما يشار إلى ذلك بعبارة الدور الواسع الانتشار للشبان والشابات في عمليات التغيير الاجتماعي، بما في ذلك الانتفاضات العنيفة ... وتستمر تقوية الذعر في مجال السياسات سواء بقصد أو من غير قصد من خلال الفعاليات المتتابعة، بما في ذلك ظهور زيادة نسبة الشباب من السكان والنزاعات المسلحة المطولة والعنف بين المجموعات وزيادة انتشار التطرف العنيف والجريمة المنظمة وانتشار عنف المليشيات ومجموعات الحراسة والانتفاضات التي يقودها الشباب (الربيع العربي) في أفريقيا.*
> *(أولونيساكين وإسماعيل، يصدر قريباً ص 11)*

إن رسم الصور النمطية السلبية للشباب، الناجم عن هذا الذعر السياساتي، لا يحجب تجارب الشباب العاديين فحسب، وإنما يحجب أيضاً إسهاماتهم في بناء السلام ومنع العنف.

4-1 الجانب المُشرق

في غياب الفرص الشاملة والمجدية للمشاركة اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً، يصبح الشباب المهمشون مبتكرين بصورة مذهلة في إيجاد طرق بديلة للانتماء والمغزى يعبرون بها عن أنفسهم. وتظهر سعة الحيلة والقدرة على الصمود بطرق مختلفة عبر مختلف جماعات أصحاب المصلحة والقطاعات والمكوّنات الاجتماعية، في السياقات الهشة والمتضررة من النزاعات، بالإضافة إلى السياقات المُسالمة نسبياً.

مصادر قدرة الشباب على الصمود

تُستكشف قدرة الشباب والأطفال على الصمود في الأدبيات النفسية، وتُعالج في مجالات التعليم (شوارتز وغورمان، 2003) وعلم الأمراض النفسية المتعلقة بالنمو (روتّر، 2012) والصدمة (والش وآخرون، 2010). وتُحلّلُ ديناميات عنف الشباب وهويتهم وشذوذهم وعمليات التماسك الاجتماعي الإيجابية والسلبية في مجالي علم الإنسان وعلم الاجتماع. وقد خضعت هذه المجالات للدراسة المستفيضة عبر مختلف السياقات العنيفة، بما في ذلك أوضاع الحرب واللاحرب. وهناك أدبيات موسعة بشأن الثقافة الفرعية لعصابات الشباب، سواء داخل السجون أو خارجها، تبحث في قدرة الشباب على الصمود في مختلف البيئات، وتدرس انحراف الأحداث في المجتمعات الغنية، وتتأمل في حركات الشباب غير العنيفة في المجتمعات المحلية التي تعاني من الفقر والعنف، وتحلل عوامل القدرة على الصمود في تفسير معدلات الانتكاس في أنظمة العدالة الجنائية وأنظمة العدالة للأحداث. وفي تقريره الصادر عام 2011 بعنوان *تقرير عن التنمية في العالم*، يحدد البنك الدولي بطالة الشباب باعتبارها عاملاً هاماً - من بين عوامل أخرى - في بناء القدرة على الصمود في أثناء بناء السلام وبناء الدولة في المجتمعات المتضررة من النزاع (البنك الدولي، 2011، ص 145-157).

الكثير من الأعمال التي تناولت قدرة الشباب على الصمود ركّز بصورة ضيقة إلى حدٍ ما على السّمات والتجارب الشخصية، بدلاً من التجارب والمظاهر الجماعية. وقد بحثت هذه الأعمال في التفسيرات الفردية التي تستند إلى عوامل الخطر والحماية بين الشباب في مختلف مراحل النمو.

وتتجاهل وجهات النظر التي تستند إلى الأفراد بشأن قدرة الشباب على الصمود العلاقة بين الشباب وبين مجتمعاتهم المحلية الأوسع، ومجموعات النظراء والثقافات الجمعية المميزة. وهي تُخفي العوامل المتباينة والمبتكرة التي تشكل القدرة الجماعية على الصمود أمام النزاع العنيف، وتركز على أثر تدمير النسيج الاجتماعي الذي يعتبر ناتجاً حتمياً للحرب والعنف. وعادة ما يُدمَّر الشعور بالمجتمع المحلي - والذي قد يوفر في أحوال أخرى "البيت" أو الإحساس بالتماسك الاجتماعي لدى الشباب - أو يتعرض للخطر في ظل أوضاع العنف والنزاع. ويمكن للأسرة والمدرسة وجِهة العمل والرياضة والمنظمات الثقافية والدينية أن توفر مجالات هامة للتماسك الاجتماعي والثقة والأمان لدى الشباب. ولكن هذه البيئات في المجتمعات والمجتمعات المحلية تميل إلى أن تصبح أول ضحايا الفوضى وانعدام الثقة المرتبطين بالنزاع والعنف والإرهاب. وقد أقرت الأبحاث التي أجريت مؤخراً بالعوامل البيئية والعوامل التي تستند إلى المجتمع المحلي التي قد تؤثر على الاستجابات ذات القدرة على الصمود (مثل التعرض السابق للعنف والصدمة والعلاقات الأسرية والعلاقات مع الوالدين وقدرة الحصول على التعليم والترفيه) (باربر، 2009، والش وآخرون، 2010؛ جونز ولافرينير 2014). لذلك يمكن أن يكون لفقدان الثقة في المؤسسات المجتمعية، الذي يرتبط بصفة خاصة بفقدان الثقة في مؤسسات الدولة، تداعيات بالنسبة لقدرة الشباب على الصمود.

> **"مع أنّهم يعيشون في ظل أوضاع صعبة للغاية، إلا أن الشباب الذين تم التشاور معهم لم يتحولوا إلى العنف على الرغم من تحول الكثيرين من مجتمعاتهم المحلية إليه. وتُعتبر مقاومة العنف نقطة قوة ينبغي استثمارها."**
>
> *(النيجر، مناقشة جماعية مركّزة، ص 33)*

إن لهذا [العنف] تأثير سلبي للغاية علينا، ولكنه زودنا بالمعرفة اللازمة لمنع تكراره.

شاب، نيجيريا

(نيجيريا، مناقشة جماعية مُركّزة، ص 16)

وتظهر الأبحاث أن قدرة الشباب على الصمود في مواجهة الاضطرابات العنيفة وتجارب التمييز تعتمد بشدة على الوظيفة الاجتماعية لهذه المؤسسات، والعلاقات التي تنشأ من داخلها، وعلى قدرة الشباب على الحفاظ على هذه العلاقات في مواجهة النزاع والعنف - أو على تشكيل مجالات بديلة بصورة خلاقة. وتشير الدراسات إلى أن "المجتمعات المحلية القوية"، أو مشاركة الشباب في جمعيات المجتمع المحلي تؤدي إلى بناء رأس مالهم الاجتماعي وإحساسهم بالانتماء وأن فرص التمكين هذه تعتبر أدوات هامة لردع المشاركة في العنف (داوندي، 2005؛ كويستا وآخرون، 2007).

وتُظهر الدراسات في سياقات مثل كينيا (فان ميتري وكالدير، 2016) والعراق (كاربنتر، 2012) أن قدرة الشباب على الصمود تكمن في الأصول والخصائص والسمات والقدرات والقيادة المدمجة داخل المجتمعات والمجتمعات المحلية. وتعد هذه الصور من القدرة على الصمود خصائص اجتماعية ينبغي للجهات الفاعلة الخارجية أن تقر بوجودها، وأن تستفيد منها وتدعمها، ولا يمكن لهذه الجهات أن تخترعها أو تبينها:

> *ترتكز مشاركة الشباب وإسهاماتهم في بناء السلام في كينيا إلى موارد وممارسات تخص الشعوب الأصلية، وبخاصة إلى تكييفاتٍ شبابية للموارد الثقافية. وتدعم ممارسات الشعوب الأصلية، وبخاصة اللغة، مساهمات الشباب في السلام والأمن في كينيا. على سبيل المثال، طوّع الشباب اللغة المحلية، وبخاصة اللغة السواحلية ولغة شِنغ، لوضع إطار لأفكار ورسائل وأنشطة بناء السلام وإضفاء طابع مميز عليها، بطرق تجذب الفهم العام والمشاركة. ومن خلال الموارد المحلية، تُنتزع عن بناء السلام المصطلحات الفنية، إلا أن هذه الموارد قوية وتحقق الغايات المرتبطة بها من منع العنف وتجنبه وتعزيز المصالحة. ويؤدي هذا إلى زيادة احتمال تصميم تدخلات بناء السلام الكُبرى أو مواءمتها لكي تعكس رؤية الشباب للسلام وخريطة الطريق للحفاظ عليه في السياقات ذات الصلة. (كينيا، بحث قُطري مركّز، ص 25)*

الدورات الحميدة أو الحلقات المُفرغة: المظاهر الإيجابية والسلبية للقدرة على الصمود

من الواضح أن القدرة على الصمود يمكن أن تتخذ صوراً سلبية وإيجابية. إذا شعر الشباب بالإقصاء عن العمليات السياسية وأيقنوا أنهم لا يستطيعون التأثير في القرارات الرئيسية التي تؤثر على حياتهم، فقد يتحول البعض منهم إلى عوالم الإجرام العنيفة التي توفر مصادر بديلة للوجاهة الاجتماعية والتقدير والتماسك الاجتماعي (ماكلين هيلكر وفريزر، 2009). يمكن لمثل هذه المظاهر السلبية للقدرة على الصمود أن تسهم في حلقات مفرغة، وقد تؤدي إلى تصاعد العنف والنزاع بدلاً من منعهما أو معالجتهما (سمبسون وآخرون، 2016). وتظهر آثار القدرة السلبية على الصمود بقوة في حالة المقاتلين الشباب السابقين. ففي العديد من البلدان، لوحظ على نطاق واسع أن الشباب المهمّش العائد إلى مجتمعه المحلي، قد ينضم إلى منظمات الدفاع عن المجتمع المحلي أو إلى مجموعات الحراسة أو العصابات.

وقد أعطى الشباب المشاركون أثناء الدراسة أمثلة أخرى على القدرة السلبية على الصمود. وقال أحد المشاركين "يعيش الشباب اليوم في ظل هذا القدر من انعدام الأمن والضغوط، وليس لديهم إيمان بالمجتمع وصبرهم محدود للغاية على انتظار الحلول طويلة الأمد. لذلك يلجأ العديد منهم لاستخدام المخدرات، والعديد منهم يعاني من اضطرابات نفسية مزمنة وخطيرة" (تقرير موجز للمناقشة الجماعية المركّزة Conciliation Resources، ص 12). وقالت إحدى الشابات التونسيات عن نظرائها "لكي يعلنوا للمجتمع عن وجودهم، وأنهم موجودون ... هم يضربون ويُحطّمون ويهاجمون لا لشيء إلا ليُلاحظهم الأخرون" (المناقشة الجماعية المركزة، تونس، ص 12-13).

وصَفَت مشاركة الشباب في جنوب السودان كيف أدى انتشار الأسلحة الصغيرة والخفيفة بين المدنيين نتيجة النزاع إلى زيادة مستوى انعدام الأمن، مما دفع إلى ضرورة أن يُسلِّحوا أنفسهم. ولأنهم لم يعرفوا في حياتهم سوى النزاع، وصف بعض الشباب اقتصاديات فرعية قائمة على الحرب ذات قدرة على الصمود تعكس الهياكل السياسية والاقتصادية لبيئتهم. وكما شرح أحد الشباب، "إن سلاحي هو راتبي، ولابد أن أهاجم لأحصل على أي شيء" (جنوب السودان، مناقشة جماعية مركّزة، ص 10). ولكن على الرغم من تجارب الشباب مع الإقصاء الاجتماعي وعدم امتلاك القوة والوصم، وما يحيط بهم من فوضى، إلا أن أغلبية الشباب يُقدّمون صوراً إيجابية (وليست سلبية) من القدرة على الصمود.[7] تظهر قدرة الشباب الإيجابية على الصمود بطرق مختلفة. وفي بعض الحالات، قد تتخذ صورة الطرق "المتكيفة" أو "القادرة على البقاء" في التعامل مع العنف أو طلب الحماية أو تجنب التجنيد أو تحاشي المناطق الخطرة أو تقديم الدعم للآخرين أو إيقاف القتال المباشر أو الإسهام في الاستجابات الإنسانية أو الهجرة الداخلية أو عبر الحدود.

في حالات أخرى، قد تكون القدرة على الصمود بين الشباب ذات طبيعة تميل أكثر نحو التحويل، من خلال الدفع إلى التغيير السياسي وإعادة بناء العلاقات المدمرة وحتى معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع ومنع صوره العنيفة. ولوقوفهم في "مفترق طرق" بين الخطر والقدرة على الصمود، يتمتع الشباب بمنظور فريد للعوامل التي قد تمكنهم من التعامل مع تجاربهم من التهميش والإقصاء من خلال مظاهر إيجابية أو سلبية للقدرة على الصمود. وكما قال أحد الشباب من الهند:

للشباب القدرة على النظر إلى الأشياء من منظور جديد ... ويدفعهم الأمل في مستقبلٍ أفضل إلى النظر إلى الأشياء بشكل إيجابي لمحاولة إيجاد حلول للقضايا التي تسببت في المشكلة بأكملها في المقام الأول.
(مشاورة إلكترونية رقم 2)

تتعلق المظاهر الإيجابية والسلبية للقدرة على الصمود بمرحلة معينة من النمو في حياة الشباب. وكلاهما تتجاوب مع أصداء احتياجاتهم النفسية والاجتماعية، وتساعد على معالجة تجارب الإقصاء التي يتعرضون لها. وكلاهما قد تناسب روح المغامرة وطلب التقدير وتأكيد الاستقلال والتي تعد جميعاً من الأبعاد الطبيعية لنفسية الشباب وهويتهم. ولكن الصور الإيجابية للقدرة على صمود الشباب فيما يتعلق بالسلام والنزاع تعتبر حيوية لبناء السلام المستدام: فهي تساعد المجتمعات في مُعالجة مظاهر النزاع العنيف وأسبابه وتبعاته، ويمكن أن تكون بالغة الأهمية بالنسبة للطريقة التي تحول بها المجتمعات والمجتمعات المحلية دون تجدد النزاع (إنتربيس، 2016). وقد يلزم احتواء المظاهر السلبية أو تحييدها عندما يكون لها أثر معاكس يسهم في النزاع العنيف. إن الدورة الحميدة للقدرة الإيجابية على التكيف تبين الطرق المتباينة التي يمكن للشباب من خلالها توفير أساس لإعادة بناء الحياة والمجتمعات المحلية في أعقاب النزاع العنيف. ويبين هذا أكثر من مجرد قدرات وصِفات الشباب أنفسهم في مجال القدرة على الصمود: فحين يُمنحون مجالاً مُجدياً للمشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ فإنهم يصبحون مساهمين حيويين في إعادة بناء المجتمعات المحلية وبناء مجتمعات أكثر عدالة وسلاماً.

> **الحرب بفائدة خير من السلام بدون فائدة**
>
> شاب، جنوب السودان
>
> *(تقرير موجز للمناقشة الجماعية المركّزة Conciliation Resources، ص 8)*

7 وتُعدّ صور القدرة على الصمود الاستيعابية والمتكيفة والتحويلية من التصنيفات التقليدية في أدبيات القدرة على الصمود. وتظهر هذه الصور إما بصورة سلبية أو إيجابية.

© UNFPA/Daniel Bravo

> **ما يزال أمامنا سؤال يحتاج إلى إجابة: لماذا يكون مُعظم الشباب مُسالمين؟... الشباب هُم من يستطيعون تفسير هذه الأحجية الرائعة. ولكن لا بُد من سؤالهم أولاً.**
>
> *(سومّرز، 2015، ص 24)*

الفصل الثاني

الشباب من أجل السلام

نحن غالباً ما نتوانى عن طرح السؤال حول سبب بقاء أغلبية الشباب مسالمين، حتى في وجه الظروف الخطرة، وحول ما يعني لهم السلام والأمن، وما يفعلونه فعلاً من أجل استدامة السلام. وهذا يحدّ من بروز وفَهمِ وجهات نظر الشباب بشأن السلام والأمن، وبالتالي يكبح الدعم المالي والفنّي والسياسي لعملهم بشكل كبير.

وفي البحث الذي أُجري من أجل الدراسة المرحلية، تشاطر الآلاف من الشباب الذين شاركوا في الدراسة مجموعةً استثنائيةً من الأمثلة عن عملهم والتأملات الذاتية فيها. وتمثّل هذه المشاركات المِشكال الذي يعرض مواظبتهم وشجاعتهم وابتكارهم للمساهمة في بناء السلام وإدامته ومنع النزاع العنيف - وغالباً تحت ظروف شديدة الصعوبة والتحديات.

1-2 تعريف السلام والأمن

يُعَد السلام والأمن من المسائل الحيوية التي تحظى باهتمام عام لدى الشباب في جميع البلدان، وليس فقط بالنسبة إلى الشباب الذين تقسّمهم النزاعات العنيفة أو الخارجين منها. غير أنّ الأفكار حول السلام والأمن وما تعنيه تتخذ أبعاداً مختلفة بالنسبة إلى الشباب.

ما يتجاوز مُجرّد غياب العنف

عندما سُئل الشباب القادمون من سياقات شديدة الاختلاف عمّا يعني السلام والأمن بالنسبة إليهم، أعربوا عن أنّ السلام والأمن هما أكثر من مجرّد غياب العنف، أو انتهاء نزاعٍ عنيف. ففي منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، وصف المشاركون السلام بأنه انسجام جماعي، "وانعدامٌ للتوتر" و"عدم إلحاق الأذى بالآخرين" (مشاورة منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ص 5). وتحدّث الشباب ببلاغةٍ عن السلام والأمن بوصفهما يعبّران عن القيم والطموحات التي يحملونها، وعن الانتماء والكرامة والعيش مع الأمل من دون خوف.

واشتملت هذه المفاهيم الطموحة حول السلام والأمن أيضاً على تطلعات إيجابية لمجتمعات حرّة وديمقراطية ذات بيئات تُفضي إلى تحقيق الإنماء وحفظ الكرامة، وتتناول أوجه عدم المساواة في النواحي الاجتماعية والسياسية والبنيوية. وبالنسبة إلى الشباب الذين جرت مشاورتهم خلال الدراسة، فإن إدامة السلام تتطلّب التعامل مع الأسباب الكامنة وراء الفساد وعدم المساواة وفقدان العدالة التي يقوم عليها النزاع العنيف، إلى جانب العوامل المباشرة التي تحفّز العنف (السلام الإيجابي)، بدلاً من مجرد إنهاء العنف ومعالجة أعراضه وعواقبه (السلام السلبي). وأكد الشباب أن حتمية بناء سلام إيجابي يعتمد أيضاً على تحقيق سلام سلبي، ولا يُقصي هذان النهجان أحدهما الآخر ولا يشكّل أحدهما بديلاً لغيره، ويمكن اتخاذهما في وقت واحد بدلاً من اتخاذهما الواحد تلو الآخر. ويشكّل ذلك أهميةً لأن الشباب ذكروا تجربتهم لأشكالٍ متنوعة ومتغيرة من العنف في حياتهم اليومية، حتى عندما لم يكن هناك نزاع مسلّح.

> **لم نعرف السلام لأكثر من 26 عاماً.**
> **أود فقط لو أشعر به لمرةٍ في حياتي.**
>
> شاب، الصومال
>
> *(البنك الدولي وآخرون، 2018، ص 34)*

الحماية والوقاية

تشاركَ الشبابُ من المجتمعات المتضررة من العنف - سواءً ما يتخذ شكل الإرهاب، أو الجريمة المنظمة، أو العنف السياسي - إلى جانب الشباب من المجتمعات الأكثر سلميةً، اهتماماً شاملاً بمسألة الحماية. وأوضحوا بتفصيلٍ لافِت المخاطرَ وأشكال العنف العديدة التي يتعرّض لها الشباب في حياتهم اليومية. وقد سارع الشباب إلى الإشارة إلى أنهم على الرغم من النظرة التي تراهم عرضةً لخطر الانضمام إلى الجماعات المسلّحة والمتطرّفة، إلا أنهم في الواقع يمثّلون الأهدافَ والضحايا الرئيسيين لتلك الجماعات. وقد أبدى الشباب حساسيةً تجاه ظاهرة الانتحار والإدمان على المخدرات وغيرها من أشكال إلحاق الأذى بالنفس التي ترتبط بشعور الشباب بالاغتراب. ومع ذلك فقد تحدثوا عن خبرات جماعية بدلاً من مجرد الحديث عن تجارب فردية في العنف النفسي والتكويني مستقاة من تجارب الإجحاف والإقصاء التي عايشوها. وقال أحد الشباب الكولومبيين، "أنا أؤمن بالسلام... لأنني أريد أن أعيش في بلدٍ شامِل للجميع، حيث لا تكون الحرية امتيازاً لا يحصل عليه سوى قلّة من الناس" (مشاورة كولومبيا، ص 5). وقد ردد هذه المشاعر الشبان والشابات من بلدان كثيرة في المشاورة التي أُجريت في الدول العربية.

ومثّلت مسألتا الحماية والأمن بالنسبة إلى بعض الشباب شرطاً مُسبقاً ضرورياً من أجل تحقيق السلام. وبالنسبة للآخرين، كان السلام شرطاً مُسبقاً لإحلال الأمن. وعلى سبيل المثال، بينما ينظر كثيرٌ من الشباب الألبان في كوسوفو* إلى السلام بوصفه "حرية التعبير عن الذات في مجتمع تقليدي" (مشاورة كوسوفو*، ص 12)، ربط معظم الشباب الصربي في كوسوفو* السلام بعدم التعرّض لتهديد، ونظروا بالتالي إلى الأمن بوصفه شرطاً مُسبقاً في إحلال السلام (مشاورة كوسوفو*، ص 12).

"الأمن هو شعور المرء بأنه آمن، وحينما يتحقق ذلك يعيش المرء في سلام" (إحدى الإناث؛ مشاورة كوسوفو*، ص 12). ولم يقتصر التعبير عن الحاجة إلى الحماية على ما يتصل بالعنف المُباشر وآثاره الصادمة فقط، بل أيضاً بما يشمل على نحو أوسع حماية حقوق الشباب، والبيئة التمكينية لعملهم من أجل السلام، والنُهج الوقائية للتصدي لأشكال العنف البنيوي والمُمَنهَج. وأوضحت الشابات والشبان أنّ الحماية والوقاية هما أمران لا ينفصلان.

السلام والتنمية والظلم

أشار الشباب أيضاً إلى أن السلام والأمن يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بخطة العمل الأوسع المتعلقة بحصة الشباب في التنمية المُستدامة، وفي تأكيد أو إنكار حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. ومثلما ذكر أحد المشاركين من منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، "لا يوجد تنمية وازدهار بلا سلام" (مشاورة منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ص 5). وفي المشاورة التي جرت في أمريكا اللاتينية، ربط المشاركون مفهوم السلام بالحصول على مؤسسات ديمقراطية وثقافةٍ ديمقراطية تعزز المشاركة، وتتصل على وجه الخصوص بالتنمية الشاملة والمُستدامة. وفي المشاورة الأوروبية، أبدى المشاركون اهتمامهم بشأن إقصاء اللاجئين وطالبي اللجوء من سوق العمل والخدمات الاجتماعية.

السلام والأمن كشأنَيْن شخصيَّيْن

أوضحَ الشباب أيضاً مفاهيم للسلام والأمن تحمل طابعاً شخصياً عميقاً: "إذا لم يكن المرء متسالماً مع نفسه، فمن أين يأتي بالسلام؟" (أحد الشباب الذكور، تيمور الشرقية)، أو كما أعربت شابةٌ من إيران بقولها "يتحقق الأمن حين يتحرر الناس من التوتر الذهني ولا ينشغلون بالقلق" (مشاورة منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ص 5). وكان من بين المسائل الشخصية الأساسية التي ذكرها الشبان والشابات الرفاه والسعادة والأمل، إلى جانب العيش بانسجام وفي حِلٍّ من الخوف، وهو ما يترافق غالباً بمشاعر شخصية من تقدير الذات الإيجابي والإحساس بالكرامة.

ولفت شابان من بوتان حضرا مشاورات منطقة آسيا والمحيط الهادئ الانتباه إلى "مؤشر السعادة" في بلدهما بوصفه علامةً هامّة على حالة السلام والأمن في ديارهما.

---

* ينبغي أن تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن رقم 1244 لعام 1999.

بالنسبة إلى الشباب في النيجر المتأثرة بالنزاع، شكّلت صحتهم البدنية ورفاههم الأولوية. وقد عُدّ الأمن الغذائي والحد من الفقر أمران لا بديل لهما في العيش حياة مديدة وفي استدامة السلام والأمن (النيجر، مناقشة جماعية مركّزة، ص 25-24). وتحدّثت الشابات والشبان أيضاً عن السلام المستدام بكونه متجذراً في علاقات الثقة المتبادلة: مع أقرانهم؛ ومع الوجهاء والزعماء في مجتمعاتهم المحلية؛ ومع حكوماتهم، ومؤسساتهم الاجتماعية، وحتى مع المنظمات المتعددة الأطراف. في كوت ديفوار، فسّر أحد الشباب ذلك على أنه "العيش معاً بسلام، بين الناس الذين يشاطرونني معيشة حياتي اليومية" (كوت ديفوار، بحث قُطري مركّز، ص 6). وبالنسبة إلى أحد الشبان الفيجيين، تعلّق الأمر بالقدرة على "التعبير عن المشاعر والثقة بسهولة" (مشاورة منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ص 5).

وقد ربط كثير من الشباب ربطاً قوياً بين الظروف الشخصية والفردية والخبرات الجماعية لمجتمعاتهم الأوسع. ومثلما أطّر أحد الشباب من الهند حديثه قائلاً، "يشكّل العمل الجماعي أهميةً، ولكنّ للتغيير الفردي أهميته كذلك، لأنه على المدى الطويل يؤثّر أيضاً في الأشخاص من حولي. فكيف لي أن أبدأ بحديث من هذا النوع في بيتي؟ كيف لي أن أنظر إلى التغيير والمواطنة الفعّالة في بيتي أيضاً، بدلاً من مجرّد الحديث فيه حين أخرج من منزلي؟" (الهند، مناقشة جماعية مركّزة). وقد عكست أهمية وجود "كوكب آمِن" والوعي بمخاطر التغير المناخي بكونها مصدراً للنزاع (مشاورة منطقة الدول العربية وأوروبا؛ شبكة حلول التنمية المستدامة، ورقة مواضيعية) الارتباط الوثيق للشباب أيضاً بين ما هو شخصي وما هو سياسي، والعلاقة بين ما هو فرداني وما هو عالمي.

© UNICEF/Ashley Gilberston

فالشباب مثل جميع الآخرين لا يريدون سوى أن يعيشوا حياةً مديدةً وهانئة.

فونمي أولونيساكين؛

(تقرير الاجتماع #2، فريق الخبراء الاستشاري)

وبحكم سنّهم، جرى توضيح هذه القضية على أنها تتصل على نحو فريد بمستقبلهم كأفراد وكشباب منظَّمين على حد سواء. تحدّث الشباب من فيجي عن التغير المناخي وكيف أدى إلى زيادة التوتر بين أوساط العائلات، مع تسليط الضوء على الحاجة الملحّة لمعالجة التغير المناخي بوصفه مسألة بقاء بالنسبة إلى جيل الشباب من شعب فيجي (فيجي، مناقشة جماعية مركّزة).

وحين تعلّق الأمر بالسلم والأمن، كانت الخطوط الفاصلة بين ما هو شخصي وما هو سياسي، أو بين ما هو عمومي وما هو خصوصي، نفيذةً بالنسبة إلى الشبان والشابات. وقد وصفت إحدى الشابات من بورنو، نيجيريا ذلك بقولها، "لقد منعتُ نفسي عن الذهاب إلى أماكن، و[كنت] أجلس ولا أفعل شيئاً، وكل ذلك نتيجة الخوف من الهجمات" (نيجيريا، مناقشة جماعية مركّزة، ص 13).

وبالنسبة إلى الشباب - والشابات على وجه الخصوص - فقد كانت مفاهيم السلام والأمن مرتبطة ارتباطاً لا ينفصم عن قضايا المساواة بين الجنسين ومشاكل المعايير غير المنصفة بين الجنسين.

النزاع بوصفه أمراً طبيعياً

أقرّ الشباب بأنه ما مِن مجتمع يخلو أو يكون حصيناً من النزاع أو الانقسام. وقد ميّزوا تمييزاً واضحاً بين العنف والنزاع، وأدركوا أن النزاع ليس مجرد جانب عادي وطبيعي في أي مجتمع من المجتمعات وحسب، بل وأنّ النزاع غير العنيف قد يشكّل أيضاً دافعاً ذا أهمية نحو التغيير الاجتماعي ويمكنه أن يساهم في توافق الآراء في المجتمع.[8]

وفي ضوء ذلك، شدَّد الشباب على أهمية بناء ثقافةٍ من الحوار السلمي والاحتجاج والمعارضة داخل مجتمعاتهم (مشاورة منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي). وقد تمثّل التحدي من وجهة نظرهم في تطبيع النزاع وإدارته

8 يعكس ذلك الفكرة القائلة إنّ النزاعات ليست بمجملها ذات طبيعة هدّامة. يوضّح البحث، حول التحوّل في النزاع، المنظورَ الذي يجد في "النزاع أمراً طبيعياً في العلاقات البشرية". فالنزاع هو محرّك التغيير" (ليديراخ، 2015، ص 11).

© UNFPA

وإضفاء الطابع المؤسسي عليه، حرصاً على عدم تجلّيه بطريقة عنيفة. ومثلما شرحت إحدى الشابات من نيجيريا، يعتمد السلام والأمن في المقام الأول على "القدرة على إدارة النزاع بشكل بنّاء وباعتباره فرصةً هامّة لإحداث تغيير، ولزيادة التفاهم. ويعني ذلك القدرة على تبنّي اللاّعنف كطريقةٍ للحياة" (مشاورة إلكترونية 2#). وقد أشاروا إلى أن ذلك يتطلّب وجود قنوات اجتماعية وسياسية واقتصادية، فضلاً عن وجود منصات مؤسساتية لاستكشاف مصادر النزاع المتنوّعة.

وكان المشاركون الشباب متنبّهين إلى أنّ عمليات إدارة النزاع يُحتمل أن تخضع إلى رقابة شديدة من قِبَلِ آخرين بما يتعلق بسبيل المشاركة فيها وبصيغتها، وفي محتوى حواراتها أو مشاوراتها؛ وأنّ الشباب قد يتعرّضون للتلاعب بهم أو احتوائهم. وقد يُعمَدُ إلى ذلك لتقييد التغيير والتحوّل المُجدِيَين: بدلاً من تيسيرِهما:

هل السلام بعيد المنال؟

بالنسبة إلى بعض الشباب ظلّت النقاشات حول السلام والأمن تجريدية وبعيدةً بعض الشيء، بسبب أوضاع العنف الآني والمتطرف التي تعرّضوا لها. فهناك عددٌ كبير من الشباب، من الصومال إلى جنوب السودان، ومن كولومبيا إلى إقليم كردستان في العراق ممّن "لم يعرفوا سوى الحرب والنزاع" (البنك الدولي وآخرون، 2018، ص 25؛ مشاورة تحقّق نهائية). وحتى في المجتمعات الخالية من الحرب الأهلية أو النزاع المسلّح المستمر، يصف بعض الشباب العيش "في فراغ قانوني، وأوضاع سلام غير مستقرة أو... عنف محلي مستمر" (مكلين هيلكر وفرايزر، 2009، ص 10). وقد دفع التعرّض لمستويات مرتفعة من العنف والإكراه بعضَ الشباب في المثلث الذهبي من أمريكا الوسطى إلى وصف حياتهم اليومية بأنها قريبة لحياة المدمنين على الكحول، وأنهم لا يقوون على البقاء "سوى من يومٍ لآخر" (المثلث الذهبي، بحث قُطري مركّز، ص 19).

> **"أنا ناشط اجتماعي ولستُ أجدُ سلاماً... لا يمكنني أن أشعر بالسلام ما لَم تخفف سلطات الدولة وطأة رقابتها على عملي وطالما أنها لا تثق بي أو تجد عملي ذا أهميةٍ للمجتمع."**
>
> شاب، منطقة جامو وكشمير الخاضعة لإدارة هندية وباكستانية
>
> *(تقرير موجز لمناقشة جماعية مركّزة حول بحث قُطري، ص 8)*

وفي كثير من هذه الحالات، أعرب الشبان والشابات عن إحساسٍ عميق بالهجران وخيبة الأمل. وفسّرت إحدى الشابات من أفجوي في الصومال، بالقول "إنّ مصطلح بناء السلام غير عملي بالنسبة إليّ... فليس هناك شيء قادر على وقف العنف فعلاً في مجتمعاتنا المحلية. فالعنف موجودٌ في بيوتنا وفي شوارعنا وفي هياكلنا السياسية" (البنك الدولي وآخرون، 2018، ص 41). وقد انهارت شابة أخرى من بُناة السلام من ميانمار عند وصفها للعنف وحال الصدمة التي شهدتها مؤخراً في مجتمعها، بينما بدا المجتمع الدولي وكأنه قد أصيب بالشلل (مشاورة منطقة آسيا والمحيط الهادئ). وتساءل أحد الشباب عند حديثه عن الدمار الذي لحق بمدينة حلب قائلاً، "كيف يسعنا أن نتحدث عن قرار لمجلس الأمن حول الشباب والسلام والأمن، في حين أن مُدننا تتعرض لوابل النيران وتُقصف لتسوّى بالأرض؟" (مُغفل الهوية 3#، مقابلات مع مقدّمي معلومات رئيسيين). وقد أعرب أحد الشباب المناصرين للعدالة الاجتماعية عن نمط مختلف من الشك بالقول: "أنا لا أؤمن بالسلام على الطريقة التي ينتهجونها الآن. فمن أجل بناء سلام حقيقي علينا أن نتغلّب على التفاوت الاجتماعي بالتصدي للسلطة المتمركزة في أيدي النُخب. أما إذا اضطُررنا إلى القلق بشأن الغذاء، فلن ننعم بالسلام أبداً، إنها كذبة قذرة. نحن مُضطرون إلى البحث عن بدائل من أجل البقاء ولذلك ننضوي تحت عمل العصابات" (كولومبيا، بحث قُطري مركّز - ب، ص 24).

ينظر الشباب إلى "السلام" بوصفه مسألة سياسية للغاية تتصل بالسلطات والحَوكمة الرسمية التي فقدوا ثقتهم فيها. ومن ناحية أخرى، يُنظر إلى السلام بوصفه عمليةً تقتصر على النُخب الاجتماعية والسياسية. تلعب الأسرة والمحيط الاجتماعي دوراً هاماً في التأثير في هذه الديناميات - وعلى سبيل المثال، إذا كان الأبوان يفضّلان عدم الخوض في أمور السلام وتجاهلها، بوصفها "سياسة قذرة لا أحد يشغل نفسه بها سوى النخبة" (كولومبيا، بحث قُطري مركّز - ب، ص 18). في بوروندي، أشار الشباب إلى أن المجال الوحيد للانخراط في قضايا السلام والأمن هو من خلال الأحزاب السياسيّة التي ينظرون إليها بارتيابٍ بالغ (بوروندي، مناقشة جماعية مركّزة).

انقسامات الشباب

أكد المشاركون في الدراسة بما لا يقبل اللّبسَ أنَّ العمل من أجل السلام والأمن ليس همَّاً لجميع الشباب بصورة طبيعية أو تلقائية. وعلى الرغم من آمالهم التي أعربوا عنها على نطاق واسع، فإن الشابات والشبان لا يفترضون افتراضات حالمة ترى الشباب "متحدين" أو "مترابطين" بروابط مشترَكة بسِحر ساحر. لقد كان كثيرٌ من الشبان والشابات على درايةٍ بأنّ مَن يعملون في أنشطة بناء السلام أو المنظمات الشبابية قد يُنظر إليهم بسهولة على أنهم "جماعة النخبة"، وخصوصاً عند مقارنتهم بالجماعات الأشد تهميشاً وإقصاءً. وسلّط الشباب الضوء على أنّ الثقة - بوصفها الدعامةَ الأساسية التي يقوم عليها السلام والأمن - يجب أن تُبنى على امتداد أفقي بين الشباب أنفسهم وعبر الفجوات بين الأجيال داخل مجتمعاتهم المحلية، وعلى امتداد رأسي في العلاقات بين الشباب والمؤسسات الاجتماعية، وحكوماتهم والجهات الدولية صاحبة المصلحة.

وفي بعض الحالات وجد الشباب أنفسهم موالين لكلا طرفي النزاع بسبب الانقسامات الاجتماعية أو السياسية القائمة. فقد ذكر أحد المشاركين في المناقشات الجماعية المركّزة في منطقة جامو وكشمير الخاضعة لإدارة الهند وباكستان، "إننا منقسمون إلى جماعات مختلفة بناءً على طوائفنا الدينية وطبقاتنا الاجتماعية. وهذا يجعل حياتنا صعبة" (Conciliation Resources، تقرير موجز للمناقشة الجماعية المركّزة، ص 12). في اليمن، قسّمت الحرب الأهلية الشباب إلى اصطفافات مختلفة؛ ومثل جميع الجهات الفاعلة الأخرى في النزاع، فقد تعرّض الشباب إلى "الجذب والسحب في اتجاهات شتّى بفعل جهات فاعلة مختلفة ناهيك عن التعامل مع انقساماتهم الداخلية الخاصة" (اليمن، مناقشة جماعية مركّزة - أ، ص 2). في بوروندي، أشار الشباب إلى كيفية تعبئة الجهات الفاعلة السياسية للاختلافات الإثنية بوصفها مصدراً للانقسام: "مع اقتراب موعد الانتخابات، يُجنِّد زعماء الأحزاب السياسية الشباب لإطلاق حملات إعلامية عنيفة في بعض الأحيان. ونحن نؤلّف أحياناً أغانٍ عنيفة وخطابات كراهية في حق خصومنا لترهيبهم" (بوروندي، مناقشة جماعية مركّزة). رثَت إحدى الشابات اليمنيات لحالِ بلادها، قائلةً "نتيجةً للضغط الثقافي والاجتماعي والنفسي، بتنا منقسمين إلى عدّة مذاهب" (اليمن، مناقشة جماعية مركّزة - أ، ص 5). وقد ذكر الشباب الفلسطيني انقسامات مشابهة، إذ أقرّوا بالانقسامات السياسية الداخلية التي لا مناص منها بين الشباب داخل مجتمعاتهم المحلية، ولكنهم أسفوا للأثر السلبي الناتج عنها في بعض الأحيان. وكان من بين التوصيات الرئيسية التي برزت من المناقشات الجماعية المركّزة في فلسطين، المطالبة بإيجاد حركة شبابية موحّدة في المجتمع الفلسطيني تكون بمعزلٍ عن التحزّب والانقسام السياسي الداخلي أو التلاعب.

ليست مسائل الانقسامات وانعدام الثقة هذه حكراً على الشباب، غير أن الشبان والشابات كانوا على درايةٍ بأنهم غالباً ما يكونون عرضة دون غيرهم للتعبئة أو للتلاعب على أيدي الأعيان أو النخب السياسية، ليس في التنظيم السياسي وحسب، وإنما من خلال العصابات أيضاً، والجريمة المنظّمة، والجماعات المسلّحة. كما تعكس الخبرات في السلام والأمن واقع هذه الدوائر المتقاطعة والمتداخلة أحياناً في حياة كثيرٍ من الشباب.

2-2 الفاعلية وتولي زمام الأمور والقيادة

على الرغم من ذيوع الشعور بالظلم والإحباط وانعدام الثقة، بل وحتى اليأس، يحتشد كثير من الشباب في جميع أنحاء العالم من أجل السلام والأمن في مجتمعاتهم وتجمعاتهم المحلية بطُرق خلاّقة ولا تعوزها الحيلة. وفي جميع البلدان المتأثرة باستفحال العنف المسلّح - سواءً نتيجةً للعنف المسلّح الدائر، كما في سوريا، أو في المجتمعات التي ابتُليت بعنف العصابات في أمريكا الوسطى - حيث يسعى بعض الشباب بهمّة إلى تهدئة التوترات، وإعادة بناء الثقة وتوطيد التلاحُم الاجتماعي. وفي البلدان التي "يعمّها السلام"، كثيراً ما يكون الشبابُ هم الدافع للتغيير

الاجتماعي والانتقال السياسي، إذ يعملون من أجل التصدي لحالة التهميش والإقصاء التي يتعرّض لها أقرانهم. ويمكن لهذه التعبئة من أجل السلام أن تتخذ أشكالاً مختلفة كثيرة، من المنظمات الشعبية للمتطوعين إلى الشبكات العابرة للأوطان، ومن المعارضة الاجتماعية والسياسية - عبر الإنترنت وفي الشارع - إلى التفنّن في مساءلة الوضع الراهن.

دراسة استقصائية للمنظمات التي يقودها الشباب

تماشياً مع مبادئ المِلكية المحلية والفاعلية والقيادة في السلام والتنمية، فمن الأهمية بمكان لَفتُ الانتباه إلى المساهمات الفريدة لمنظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب. وتوثّق دراسة استقصائية أُجريت كجزء من الدراسة المرحلية عمل 399 منظمة من هذه المنظمات المَعنيّة ببناء السلام (رسم خرائط الشبكة الموحدة لبُناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017).

غايات وأهداف المنظمات التي يقودها الشباب

لقد تنوعت المنظمات المشمولة بالاستقصاء تنوعاً كبيراً من حيث الحجم والعمق والتأثير. وكانت معظم المنظمات تعمل على المستوى المحلي. وتمثّلَ الهدفان المُعرب عنهما على نحو أكثر شيوعاً في "تمكين الشباب بهدف تطوير مهاراتهم في فهم تسوية النزاعات"، تلاه "الحد من العنف وتعزيز ثقافة السلام في المجتمعات المحلية" (وضع خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 19).

399 منظمة
لبناء السلام بقيادة الشباب:

عكست توازناً جنسانياً قوياً

♀ *45% إناث*

♂ *55% ذكور*

عمِلت بميزانية تشغيلية تقل عن 5000 دولار أمريكي في الشهر

وهناك 11% فقط لديها ميزانية سنوية تتجاوز 100000 دولار أمريكي.

شكَّلَ المتطوعون

قُرابةَ 97% من العاملين

(متطوّعوا الأمم المتحدة، ورقة مواضيعية، ص 3)

(رسم الخرائط من قِبل الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة "البحث عن أرضية مشتركة"، 2017)

كما كانت المنظمات تطمح إلى لعب دور هام في الحفاظ على اللُّحمة الاجتماعية أو دعمها ضمن الجماعات المنقسمة وإلى تغيير الطُرق السلبية عموماً التي تنظر من خلالها الجماعات إلى فئاتها الشبابية - سعياً لتحويل وجهات النظر من انعدام ثقة سائد في الشباب إلى تمثيل الشباب بوصفهم "عوامل تغيير اجتماعي إيجابية وبنّاءة" (رسم خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 38). وشملت الأهداف التنظيمية الأخرى التي ذكرها المُجيبون حشد الدعم من أجل حقوق الإنسان وتشجيع الشباب على التعليم وزيادة سُبل حصول الشباب على الفرص الاقتصادية والسعي إلى منع الشباب من الالتحاق بالجماعات المتطرفة العنيفة.

مزايا تشغيلية

اعتقد المُجيبون أن قوّة منظماتهم ونُهجها تتجذر في فهمهم للظروف المحلية والعلاقات القائمة على الثقة مع مختلف الشباب في المجتمعات المنقسمة، وكذلك مع غيرهم من أصحاب المصلحة. وقد مكّنتهم هذه العلاقات من العمل مع المجاميع السكانية وفي أوضاعٍ لم تتمكن جهات فاعلة أخرى من الوصول إليها بسهولة. ومثلما أشار ممثلٌ عن إحدى المنظمات من كينيا قائلاً، "نستطيع اختراق مناطق يُنظر إليها كبقاع ساخنة للإرهاب وموضع خشية أُناسٍ كُثر، مثل (...) معقل ميليشيا حركة الشباب في شرق أفريقيا" (وضع خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 40). وأشارت منظمة أخرى يقودها الشباب من أفغانستان إلى أن "القيادة وطاقم العاملين في منظمتنا هُم جميعهم دون 30 سنة من العُمر. وقد ساعدنا ما نحمله من شغف وطاقة في العمل مع أكثر من 15,000 شاب وشابة خلال فترة قصيرة جداً من الوقت" (رسم خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 40).

ومن حيث التعريف، كانت المنظمات التي يقودها الشباب والتي خضعت للدراسة الاستقصائية يُديرها شبان وشابات. وقد عكست توازناً أقوى من حيث نوع الجنس في أطقم العاملين فيها وفي تركيبتها، بنسبة 55 في المائة للذكور و45 في المائة للإناث (رسم خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 22). وبلغ متوسط سنّ القيادات 29 عاماً للرجال و28 عاماً للنساء.

العقبات

حدد المُجيبون على الدراسة الاستقصائية العقبات التي تواجه إمكانية العمل بحرّية بأنها التحدي الأكثر شيوعاً. وقد نسبَ كثيرٌ من المُجيبين ذلك إلى انعدام الثقة في الشباب ومنظماتهم: "لا يثق أعضاء المجتمع المحلي والجهات المانحة في الشباب والمنظمات الشبابية؛ مما يجعل من الصعوبة الحصول على تمويل لتنفيذ المشاريع" (رسم خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 33). وقد تجلّى انعدام الثقة أحياناً في حظر تسجيل المنظمات الشبابية أو منعها من الحصول على اعتراف رسمي يمكّنها من الحصول على تمويل إضافي (مشاورات منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، ومنطقة الدول العربية).

كما ذُكر التمويل المحدود بوصفه العامل الأشد أهمية الذي يحتلّ المرتبة الثانية. تلعب العقبات التمويلية دوراً بالغ الأهمية في تحديد أنواع الأنشطة التي يمكن للمنظمات أن تضطلع بها. وغالباً ما عانت المنظمات وعملها من تواضع التمويل أو نقصه. وتعمل نصف المنظمات التي أجابت عن أسئلة الدراسة الاستقصائية بأقل من 5,000 دولار أمريكي سنوياً، ويعمل 11 في المائة منها فقط بميزانيات سنوية تتجاوز 100,000 دولار أمريكي. وتؤدي العوائق المختلفة المؤسسية والمتعلقة بالأهلية التي تحول دون استلام أموال خارجية وإدارتها والترشّح لها إلى دفع المنظمات التي يقودها الشباب للاعتماد بشدة على التبرعات المحلية ومساهمات أعضائها بشكل حتمي. وتُعد المنظمات غير الحكومية الدولية المصدر الرئيسي الثالث للتمويل، متبوعةً بمنظمات المجتمع المدني الوطنية.

وقد أوضح المُجيبون على الدراسة الاستقصائية أن عدم القدرة على الحصول على أصغر المبالغ من التمويل الأولي أو المِنح أعاق امتداد بعض البرامج إلى جماهير أوسع نطاقاً وتحقيق أثر أكبر. ولخّص أحد المُجيبين على الدراسة الاستقصائية من كولومبو، سري لانكا، بالقول إنَّ "معظم المنظمات منخفضة المستوى ولكنها لا تستطيع رفع مستواها بسبب التمويل غير الكافي والافتقار إلى القدرات من أجل جمع التبرعات" (رسم خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 33). ومع ذلك، فقد حذّر بعض القادة الشباب أيضاً من الافتراض أن المبادرات الواسعة النطاق أو الكبيرة النطاق هي مفضّلة بالضرورة، إذ سلّطوا الضوء على أن المبادرات أو الشبكات الأوسع تُصبح بمرور الوقت أقل رسوخاً في المجتمعات المحلية وأقل ثقةً بين الأقران. حتى أنَّ آخرين قد حذّروا من أنّ الطبيعة الذاتية الفريدة لهذه البرامج وسلامتها قد تتعرّض لخطر التلف أو العطب نتيجةً لضخّ موارد كبيرة (مشاورة تحقُّق نهائية).

وأدركت المنظمات التي يقودها الشباب أنّ مراقبة وتقييم الأثر الذي تخلّفه مبادراتهم غالباً ما شكّلت لهم عائقاً إضافياً - ليس بسبب الافتقار إلى العزيمة، وإنما بسبب الافتقار إلى الوقت والسعة والموارد البشرية. ومثلما أشار أحد الشباب من عمّان، الأردن، قائلاً "يجب أن تُخصص نسبة من التمويل لصالح دعم البحوث وتنمية القدرات التنظيمية، عوضاً عن تخصيصه فقط لتنفيذ البرنامج" (رسم خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 13). ويعتقد كثير من الشباب أنهم لا يحظون بالمعرفة والتدريب اللازمين للمشاركة في المشاريع المتصلة بالسلام والأمن بطريقة مُجدية. وقد لحظت الدراسة الاستقصائية أنّ "الافتقار إلى المهارات الكافية والثقة والوعي بأهمية الانخراط في السلام والأمن يدفع بكثيرٍ من الشابات والشبان إلى الخمول والتردد في الانضمام إلى جماعات الشباب النشِطة" (وضع خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 32).

العمل التطوّعي

ذكرت معظم المنظمات التي يقودها الشباب والعاملة في مجال السلام والأمن أنها تعتمد اعتماداً كبيراً على المتطوعين الذين يشكّلون 97% تقريباً من طاقم العاملين. ويعكس ذلك اتجاهات أوسع وُصفت في مواضع أخرى، كما أنها ليست حكراً على المنظمات التي يقودها الشباب. ووفقاً للمؤشر العالمي للنهوض بالشباب، تطوّع 21 في المائة من الشباب بهمّة من خلال المنظمات المتنوعة في عام 2016 - وهو ما يُقدّر بنحو 230 مليون شخص تبلغ أعمارهم ما بين 15 و24 عاماً (برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ورقة مواضيعية، ص 3). ويُعد هذا الاعتماد الكبير على العمل التطوعي سمةً للمنظمات القائمة على الشباب والتي يقودها الشباب في ميدان بناء السلام وما يتجاوزه. وفي حالات كثيرة، ذكر الشباب أنهم اكتسبوا "خبرات قيّمة، وتقدير الذات، والوعي، والصوت، والمنزلة الاجتماعية، وشبكات اجتماعية أوسع وأكثر تنوّعاً" في التطوع (برنامج متطوعي الأمم المتحدة، ورقة مواضيعية، ص 3).

ومع ذلك، فقد تعوق هذه التبعية عمل المنظمات التي يقودها الشباب والبرامج المتمحورة حول الشباب، مما يحدّ استدامتها ونطاقها وقيادتها، ويقيّد قدرة الآخرين على استنساخ تلك الأشكال التنظيمية. كما أن الاعتماد على العمل التطوّعي قد يجعل المنظمات عرضةً للتقييد في مواردها البشرية.

فضلاً عن ذلك، فإن التوقع بأن المتطوعين يبذلون وقتهم بدون مقابل قد يعني أن فرص التطوع لا تتاح سوى للشباب القادرين على بذل وقتهم في أنشطة لا تدرّ عليهم أي دخل. في مشاورة كوسوفو*، ذكر الشباب أنّ معدّل البطالة بين الشباب الذي يبلغ 57 في المائة يعني أن نخبة قليلة فقط هي القادرة على التطوّع. وعلاوة على ذلك، قد يصبح العمل التطوّعي أيضاً عائقاً للشباب الساعين إلى تطوير مصادر مستقلّة من الدخل أو فرص العمل. ووصف شباب من نيبال كيف أثناهم أولياء أمورهم عن المشاركة في الأنظمة التطوعية التي لا تعود عليهم بأي دخل أو بنزرٍ يسير منه (نيبال، بحث قُطري مركّز، ص 26).

القيادة

تُمثل المنظمات التي يقودها الشباب مصدراً هاماً لقيادة الشباب وفاعليته من أجل السلام والأمن - ولكنها ليست المصدر الوحيد. فالعديد من المنظمات التي تضطلع بأعمال هامّة مع الشباب أو لصالحهم لا يقودها شباب، ولكنها "تتمحور حول الشباب" (أو قد يكون لديها برامج مخصصة تتمحور حول الشباب وموضوعة ضمن جداول أعمال أوسع). ولا تعرّف هذه المنظمات عن نفسها دوماً بوصفها منظمات تعمل في بناء السلام، لكنها تبذل مساهمات هامّة في بناء السلام ومنع اندلاع النزاع المصحوب بأعمال العنف. وتوجد القيادة الشبابية في مؤسسات ومجالات متنوعة من الحياة المدنية، وكذلك في منظمات المجتمع المدني وفي المجتمعات المحلية النائية، وضمن مؤسسات الدولة والأنشطة التجارية والجماعات الدينية، من بين ساحات أخرى. ولا بُد بالتالي من معرفة هذا الشكل العضوي للقيادة الشبابية. ويعكس ذلك الطيفَ المتنوّع لاهتمامات الشباب ذات الصلة بالسلام والأمن. وكثيراً ما تقع هذه الاهتمامات خارج المؤسسات السياسية والمنظمات الشبابية الرسمية، في نظم تبدو غير منظمة وحركات غير رسمية، وتعمل كثير منها على محور أفقي عوضاً عن العمل من خلال القيادة المتجهة من القمة إلى القاعدة. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بالتنوع الكامل في القيادة الشبابية ودعمها من أجل مضاعفة قدرة وفاعلية الشباب في تولّي زمام الأمور إلى الحد الأقصى - وهي الإمكانات الذاتية للشباب وقدرتهم على الصمود للنهوض بالعمل ودفع التغيير - في قضايا السلام والأمن التي تؤثّر في حياتهم.

* ينبغي أن تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن رقم 1244 لعام 1999.

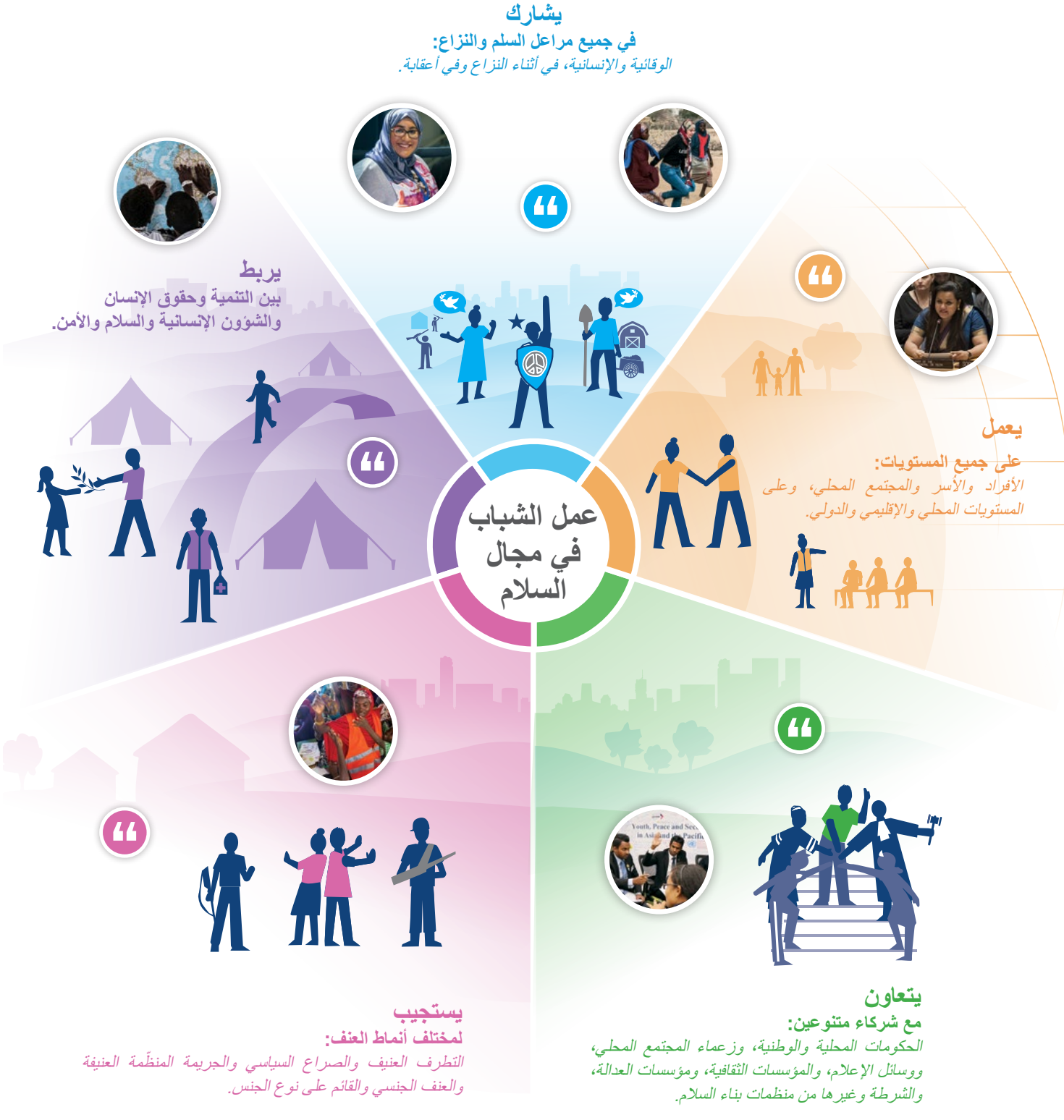
عمل الشباب في مجال السلام
يشارك
في جميع مراحل السلم والنزاع:
الوقائية والإنسانية، في أثناء النزاع وفي أعقابه.
يعمل
على جميع المستويات:
الأفراد والأسر والمجتمع المحلي، وعلى المستويات المحلي والإقليمي والدولي.
يتعاون
مع شركاء متنوعين:
الحكومات المحلية والوطنية، وزعماء المجتمع المحلي، ووسائل الإعلام، والمؤسسات الثقافية، ومؤسسات العدالة، والشرطة وغيرها من منظمات بناء السلام.
يستجيب
لمختلف أنماط العنف:
التطرف العنيف والصراع السياسي والجريمة المنظّمة العنيفة والعنف الجنسي والقائم على نوع الجنس.
يربط
بين التنمية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والسلام والأمن.

3-2 تصنيف أنواع مشاركة الشباب

في هذه الدراسة، وصفَ الشباب مجموعة هائلة من المساعي التي تهدف إلى بناء السلام وإدامته. ولا يسع الوصف الانتقائي لهذه المشاريع والمبادرات أن يعطيها حقّها بما تتميز به من ثراء وعمق وتنوّع وإبداع. وقد شكّلت بعض هذه المساعي قصصَ نجاح؛ فيما عكست المساعي الأخرى المعوقات والقيود التي يواجهها الشباب. ووصفت بعض القصص المُشاركات الصغيرة النطاق على المستوى العائلي أو الجماعات المحلية؛ ووصفت قصصٌ أخرى الطموحات التي تتصف بها البرامج والشبكات العالمية. وكان بعضها تكيّفياً أو كفاحياً في طبيعته؛ بينما جاء بعضها تحوّلياً أكثر في مقصده. ومن خلال جميع هذه المبادرات، عرض الشبان والشابات إمكانات الاستثمار في قدرة الشباب على الصمود من أجل السلام بوصفها طيفاً من الفُرص: "للاستثمار على الجانب الإيجابي".

هناك أنواعٌ كثيرة من مُشاركات الشباب في بناء السلام. ومع أنّ هذا الفصل يحلل ويصنّف هذه المشاركات بتصنيفٍ فضفاض لأنواع عمل الشباب من أجل السلام، إلاّ أن هذه الأنواع تتقاطع وتتداخل في واقع الأمر، بما يعكس التجارب الحقيقية في بناء السلام ودرجة تعقيدها.

العمل في مراحل مختلفة من دورة السلام والنزاع

يشارك الشباب ومنظمات الشباب بنشاط في مختلف مراحل دورات السلم والنزاع - والتي لا تشكّل بطبيعة الحال عملية خطّية أو لا رجوع فيها مع خطوط فاصلة بسيطة بين كل مرحلة وأخرى.

وقد تجلّت قابليّة التكيّف هذه والتحدي الماثل في العمل على امتداد المراحل المختلفة من طيف السلام والنزاع، في المناقشات التفصيلية التي جرت خلال المشاورات في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ولاحظ المشاركون الشباب من بوتسوانا وملاوي والصومال وجنوب أفريقيا وجنوب السودان أنّ السلام والأمن يشكّلان اهتماماً مشترَكاً بالنسبة إليهم جميعاً، إلاّ أنّ المعوقات والاستراتيجيات المتعلقة بالتصدي للمشاكل المتفشية تنوّعت عبر سياقاتهم المختلفة:

- وُصفت الصومال وجنوب السودان بأنهما مجتمعان زُجّ بهما في أتون نزاعٍ مستمر. وتفرضُ المخاطر الأمنية والمساحة المدنيةً المقيّدة حدوداً واضحة على ما يمكن للشباب أن يقوموا به وعلى حريتهم في التنظيم العلني.

- وُصفت جنوب أفريقيا بأنها في وضعية إعادة البناء لما بعد مرحلة النزاع، حيث يمكن للشباب عموماً أن يشكّلوا تنظيمات، بل وأن يعبّروا عن أشكالٍ من المعارضة بحرية أكبر، على الرغم من تفاوت درجة الحرية المدنية والسياسية. ونُظِّمت البرامج حول المطالب لإحداث تغيير مُجدٍ، عوضاً عن تشكيلها بطريقةٍ دفاعية بفعل السياق السياسي القمعي والخطِر على نحوٍ وشيك.

- عُدّت بلدان مثل بوتسوانا وملاوي بأنها بلدان تتمتع بسلام نسبي. ومع ذلك فإنّ التجارب المتمثلة بإقصاء الشباب وتهميشهم لا تزال تستدعي المعالجة المُلحّة.

رسَم المشاركون صورةً للاستراتيجيات والأولويات، المتعلقة ببناء السلام المُتمَحوِر حول الشباب، بما يُظهر كيفية اختلافها عبر السياقات. ولم يكن من المستغرب أن تعكس النُهج المتخذة في العمل الشبابي من أجل السلام حول العالم هذا التنوّع.

اندلاع أعمال العنف

ينخرط الشباب في مساعٍ للحيلولة دون اندلاع أعمال العنف في أوضاع السلام النسبي أو "ما قبل النزاع"، من خلال ما يشمل تدخلات مبكّرة لمنع وقوع العنف. تتخذ هذه المبادرات الاستباقية وسائل متنوعة، وتشمل التعليم، والمناظرات والحوارات حول السلام، والحوارات الدينية، والتعليم المدني والانتخابي، والمسرح التعليمي، والإذاعة المحلية، والرياضة والمهرجانات الموسيقية.

وتشمل الأمثلة على العمل الذي يقوده الشباب أو المتمحور حول الشباب لمنع اندلاع النزاع العنيف نماذجَ التدخل المبكّر (على المدى الطويل) مع الصغار، فضلاً عن نُهج المنع الأكثر آنِيَّةً (التدخلات على المدى القصير) مع الشباب في المجتمعات المنقسمة.

© Search for Common Ground Tunisia/Achraf M'hiri and Mohamed Tajouri

ومن الأمثلة على نهج التدخل المبكّر الذي يتيح التعليم للأطفال في سن المدرسة مبادرة "مديرو السلام" (غيستروس دي لا باز) التي أطلقتها المنظمة الدولية للرؤية العالمية "وورلد فيجن" في كولومبيا، والتي يبادر فيها الشباب إلى زيارة المدارس ونقل رسائل السلام إلى الأطفال في جميع أنحاء البلاد. ويُرى نهجٌ آخر في العمل الذي اضطلعت به شبكة نانسن للحوار في بلدان متعددة من يوغسلافيا سابقاً، ويجمع بين طلاب المدارس من المجتمعات المنقسمة قومياً ودينياً من خلال الحوار، لكسر الحواجز والقوالب النمطية سعياً للمساهمة في تحقيق المصالحة (مشاورة منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى). في السويد، تُنظّم شبكة "معاً من أجل السويد" (تِلسامانس فور سفيريج) مخيّمات صيفية لدعم التماسك الاجتماعي والحوار بين جماعات المهاجرين في الأحياء المعزولة من استكهولم (السويد، مناقشة جماعية مركّزة).

النزاع العنيف المستمر والمتصاعد

يتدخل الشباب أيضاً لتخفيف آثار النزاع العنيف حيثما ظهر، ولبناء السلام والتماسك الاجتماعي - وعلى سبيل المثال، عن طريق إجراء حوار بين الأقران في مجتمعات محلية متضررة من النزاع في قيرغيزستان (مناقشة جماعيّة مركّزة)، أو عن طريق دعم تسريح المقاتلين السابقين في حركة الشباب المجاهدين في الصومال وإعادة إدماجهم في خضم النزاع.[9] وينطوي البرنامج الأوغندي لإصلاح المحاربين على فك ارتباط الشباب الذين كانوا متورطين في الإغارة على قطعان الماشية، وتيسير بناء الثقة بينهم وبين مجتمعاتهم المحلية. وقد أصبح كثيرٌ من الشباب المشاركين في هذا البرنامج "سفراء سلام"، يحشدون الدعم من أجل السلام بما يتجاوز مجتمعاتهم المحلية (أوغندا، بحث قُطري مركّز). في كينيا، طوّر الشباب المنضوون في برنامج سفراء كابونغ للسلام مهارات في إقامة المشاريع ومهارات معيشية من خلال التدريب لتحسين فرص العثور على سبل العيش للمقاتلين السابقين في أثناء النزاع، من خلال برامج الادّخار والقروض (كينيا، بحث قُطي مركّز).

وفي أمثلة أخرى، وصف الشباب تحملهم المسؤولية الرئيسية في تقديم الدعم الإنساني والغذاء والمعونة، وهُم يساعدون بذلك في الحفاظ على اللُحمة الاجتماعية في سياقات تعتريها مخاطر حقيقية باندلاع نزاع محلي، وحيث تتقهقر المنظمات الدولية كذلك بسبب تصاعد المخاطر باندلاع حرب. وعلى سبيل المثال، فمن خلال "1000 مخبز" في اليمن، خبز الشباب الخبز ووزعوه على أكثر من 12,000 أسرة في صنعاء في خضم النزاع. بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، تحشد "الشبكة

9 http://elmanpeace.org/

المشتركة لوكالات التعليم في حالات الطوارئ' الدعمَ لمناصرة استمرار التعليم في أوقات النزاع، للحفاظ على المدارس بوصفها مساحات آمنة وأماكن لإجراء حوار بين الأطفال (اليونيسف، 2016أ؛ لوبي كاردوزو وسكوتو، ورقة مواضيعية).

كما لعب الشباب دوراً أساسياً في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها في إبان النزاع.ب الشباب دوراً أساسياً في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها في إبان النزاع. في بوروندي، يجمع 'منتدى الضمير والإنماء' المعلومات حول القضايا التي تتراوح من العنف الانتخابي إلى الاتجار بالبشر، وتتولّى شبكةٌ تضم ما يزيد عن 20 منظّمة محلية (إناما) توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وتدريب "مراسلين مواطنين" شباب على إدراج الاعتقالات وعمليات الاختفاء القسرية في تقاريرهم الإخبارية (بوروندي، مناقشة جماعية مركّزة).

بناء السلام ما بعد النزاع

ينخرط الشباب في جهود تهدف إلى ضمان عدم وقوع أو عودة ظهور الأشكال المختلفة من النزاع العنيف. ويُدرك الشباب أيضاً الاستمرارية والتغيّر في طُرق انتقال أنماط النزاع العنيف وارتقائها بمرور الوقت، وأهمية مجابهة خطوط التصدع الإقصائية الجديدة، والتي غالباً ما تنمّ عن الأسباب الكامنة وراء اندلاع نزاعٍ في الماضي لم يحظَ بحلٍّ ملائم. وقد انخرط الشباب بصورةٍ مباشرة وغير مباشرة في عمليات السلام الرسمية وغير الرسمية، مع درجات متنوعة من النجاح - ومنها على سبيل المثال في الفلبين وجنوب السودان وسوريا واليمن. وفي مالي والصومال، تُوظِّف دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام الشبان والشابات في فِرق تعمل داخل المجتمعات المحلية، وتوفّر للشباب بالتالي فُرص العمل في سياقات ما بعد النزاع، وتتيح لهم المساهمة الملموسة في بناء السلام وتحقيق سلامة المجتمع.

وقد شارك الشباب في برامج نزع التسلّح والتسريح وإعادة الإدماج، في أعقاب اندلاع نزاعٍ ما أو في بعض أوضاع النزاع المُستمر. وعلى سبيل المثال، في سيراليون والصومال وأنحاء مختلفة من أمريكا الوسطى، ساهمت برامج إعادة الدمج والتحوّل التي يقودها الشباب الموجّهة نحو المقاتلين السابقين والشباب الجانحين وأفراد العصابات في منع الانتكاس والعودة إلى نزاع مصحوب بالعنف. في الكاميرون، تهدف منظمة "رُكن الشباب المحلي" (لوكال يوث كورنر) إلى تحويل الجناة السابقين المرتكبين لأعمال عنف إلى أبطال من أجل السلام من خلال بناء القدرات والتدريب، بغرض تيسير إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم بنجاح (سانيي وآتشاليكي، 2017).

وبالإضافة إلى ذلك، يوزّع هذا الفريق الشبابي جوائز ريادة مشاريع على مرتكبي العنف السابقين لإشراكهم بهمّة في الحيلولة دون وقوع التطرّف المصحوب بعنف والمساعدة في الحد من العودة إلى الإجرام.

وتوضّح قدرة الشباب على "التعامل مع الماضي" الدور الأساسي الذي يلعبه الشباب بوصفهم عوامل ناقلة للذاكرة التاريخية حرصاً منهم على تعلّم أجيال المستقبل من نزاع الماضي. لقد انخرط الشباب ومنظماتهم على نحو موسّع في عمليات الكشف عن الحقيقة وتحقيق المصالحة، وفي غيرها من عمليات العدالة الانتقالية - على سبيل المثال، في كندا وكوت ديفوار وليبيريا وسيراليون وجنوب أفريقيا وتيمور الشرقية (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ورقة مواضيعية). وقد نظمت "شبكة العمل من أجل العدل والسلام" (آر إيه جيه بي) في كوت ديفوار بالشراكة مع اليونيسف تطوير دورات تدريبية ومُعتكَفات للشباب للحديث عن منع النزاع وصاغت توصيات لسياسات التعويضات من أجل اللجنة الوطنية للمصالحة والتعويض عن الضحايا (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ورقة مواضيعية). إنّ تقييم أهمية مبادرة "شبكة العمل من أجل العدل والسلام" يحظى بتطبيقات أوسع، بما فيها كثير من الأمثلة الموصوفة هنا:

> *لقد شكّل الأثر التحفيزي لهذا المشروع أهمية أكبر من أي منتَج آخر، من نواحٍ عدّة. فقد نتج عن عملية الحوار إيجاد أداةٍ قوية، صنعها الشباب من أجل الشباب. كما شكّل زخماً لما سيتحوّل إلى عملية طويلة الأمد من التوعية وحشد الدعم والإصلاح في نهاية المطاف. (لاديش ورايس، 2016)*

ومن الأمثلة على انخراط الشباب في إحياء ذكرى نزاعات الماضي في السنوات التي تعقبها هناك المبادرة الكينية الشبابية "معرض الشارع" (بيتشا متاني)، التي استضافت معرضاً في الشارع على مدار 24 ساعة في اليوم زاره نحو 500,000 شخص من عموم أنحاء البلاد للتأمل في أحداث العنف التي وقعت بعد انتخابات 2007-2008 (كينيا، بحث قُطري مركّز).

إنّ مواظبة الشباب على انخراطهم الطويل الأمد والتزامهم بالسلام، الذي قد يمتد أحياناً طيلةَ عقودٍ من الزمن تعقب نزاعاً عنيفاً، إنما يتمثل في النموذج المُذهل لمشاركة الشباب الياباني في "خطة عمل شعوب العالم لعقدٍ من الزمن للتخلص من الأسلحة النووية". وتعقد حملة نزع التسلّح النووي الحيوية، القائمة على الشباب والمتمحورة على الشباب، ورش عمل وملتقيات حوارية ومعارض مستعينةً بهذا كله في حشد الدعم للقضاء على انتشار الأسلحة النووية (سوكا غاكاي إنترناشيونال، ورقة مواضيعية).

العمل عبر سياقات مختلفة من النزاع والعنف

إنّ العمل مع الشباب وبواسطتهم من أجل صون السلام يتناول التصدي لأنواعٍ مختلفة من النزاع وأشكال العنف وقد تحدث الشباب عن طيفٍ أوسع، بما يشمل التمرّد المسلّح، والتطرف العنيف، والعنف القائم على الانتماء القومي أو الديني، والعنف الجنائي، والانتفاضات المصحوبة بأعمال عنف، والعنف الجنسي والجنساني، والنزاع على الموارد الطبيعية، والعنف في السجون، والعنف المرتكب بأيدي نظام العدالة الجنائية.[10] وقد أشار تقريرٌ عالمي لمشاركة الأطفال والشباب في بناء السلام، ركَّزَ على كولومبيا وجمهورية كونغو الديمقراطية ونيبال، إلى أن:

> *لدى الصغار والشباب من الفتيات والفتيان فهمٌ أوسع لبناء السلام ينصبّ على الحاجة إلى التصدي لأنواع مختلفة من أوجه العنف والتمييز والإجحاف الذي يؤثّر في عائلاتهم ومدارسهم ومجتمعاتهم، بما في ذلك العنف المنزلي والعنف القائم على نوع الجنس والزواج المبكّر والتمييز الإثني وعدم الاحترام.*
> *(مكغيل وأوكان، 2015، ص 111)*

في معظم المناطق والسياقات القُطرية العديدة، شدّد الشباب على أنّ خطة العمل المَعنية بالشباب والسلام والأمن لا ينبغي لها أن تركّز تركيزاً ضيّقاً جداً على أشكالٍ معيّنة من أعمال العنف، مثل التطرف أو الإرهاب المصحوب بأعمال عنف، على حساب استبعاد مختلف الحقائق أو الأولويات التي يواجهونها في بُلدانهم أو مناطقهم (مشاورات منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي).

وقد أبدت الشابات والشبان حماسهم تجاه إمكانية التعلّم من بعضهم بعضاً وتطوير ممارسات ابتكارية من خلال تبادل خبراتهم في مختلف أنواع العنف واستجاباتهم الخلاّقة تجاهها.

التطرّف العنيف

يُنظر إلى العنف المتطرّف بقلق بالغ عبر مناطق كثيرة. تهدف منظمات مثل 'اتحاد شباب باكستان' (مشاورة إلكترونية 1#) إلى بناء قدرة الشباب على الصمود لمنع تجنيدهم في الجماعات المتطرفة أو الإرهابية. وينظّم اتحاد شباب باكستان حملات توعية وفعاليات ثقافية في المدارس والجامعات. وقد اشتُهر الاتحاد بمشروعٍ يُعرف باسم "عربة الريكشو من أجل السلام"، الذي وضع فيه رسائل حول السلام والتماسك الاجتماعي على عربات الريكشو، لاستدراج الحملات والوسائل التي تستخدمها بعض الجماعات المتطرفة (باكستان، بحث قُطري مركّز).

في الصومال، تركّز مؤسسة تنمية قدرات الشباب الصومالي على تنمية المجتمع بما يتوافق مع أهداف التنمية المُستدامة، بالاقتران مع الرياضة والحوار الثقافي المتعدد، لتزويد الشباب ببدائل عن الجماعات المتطرفة العنيفة (مشاورة إلكترونية 1#). وصفَ الشباب اليمني كيف أنهم يسعون إلى حماية الزملاء "المستضعفين" من التجنيد في الجماعات المسلّحة من خلال توليفة إجراءات تشمل بناء شبكات مع الشباب اليمني خارج البلاد؛ ونشر الروايات المُضادة من خلال الإذاعة وشبكات التواصل الاجتماعي والفِرق المسرحية؛ والتصدي للأسباب الجذرية للنزاع بتعزيز حقوق الإنسان والأمن والإنماء؛ وتوسيع انتشار رأي الشباب اليمني في المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع. وقد وصف أحد الشباب المشاركين هذا النهج بقوله: "ما نحتاج إليه ليس مجرّد الانطلاق إلى وسائل التواصل الاجتماعي ومواجهة [تلك الجماعات]، بل أن نقدّم للشباب بدائل حيوية" (اليمن، بحث قُطري مركّز، ص 27). وقال مُشارك آخر، "نحن نتنافس مع متطرفين وجماعات مسلّحة لاستمالة الشباب إلى جانب المجتمع المدني" (اليمن، بحث قُطري مركّز، ص 22).

10 للاطلاع على التصنيف الكامل لأنواع العنف هذه، انظر أولونيساكين وإسماعيل (تحت الطبع، ص 12-9).

© insightshare_ingridguyon

العنف الجنائي

عرضَ الشباب ملاحظات هامّة حول العلاقات المتبادلة والخطوط الفاصلة الراشحة بين الأنواع المختلف من العنف. وقد أُشير إلى أمثلة كثيرة حول كيفية تمويل أو دعم العنف الجنائي المنظّم للعنف السياسي والمتطرف، أو العكس. وفي أماكن مثل السلفادور وغواتيمالا وهندوراس (المثلث الذهبي، بحث قُطري مركّز)؛ وكولومبيا (كولومبيا، بحث قُطري مركّز - أ؛ كولومبيا، بحث قُطري مركّز - ب)؛ وجنوب أفريقيا (جنوب أفريقيا، بحث قُطري مركّز؛ سمبسون، 2001)، كما في حالات كثيرة أخرى، تظهر أمثلة مذهلة على كيفية بلوغ التعبئة أو التلاعب على أيدي الأعيان والنخب السياسية ما يتجاوز الشباب المنخرطين سياسياً ليشمل الشباب المنضمين إلى العصابات والجريمة المنظمة. وقد تشارك الشباب المشاركون في الدراسة كثيراً من تفاعلاتهم الإبداعية والشُجاعة في جانب العنف الجنائي، وبما يتعلّق خصوصاً بتفشي مشكلة العنف المنظّم وانخراط الشباب في العصابات الإجرامية (انظر القسم 5-3). وقد أولى الشباب اهتمامهم أيضاً في جوانب أخرى تتصل بالعنف، وتشمل أنشطة مكافحة العنف في السجون في السلفادور وجنوب أفريقيا وتونس؛ والنشاط المتصل بضبط السلاح ردّاً على العنف المرتكب تحت تهديد السلاح في كولومبيا وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة.

العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس

ينخرط الشباب في نُهج متنوعة لمنع العنف القائم على نوع الجنس والتصدي له. ويقدّمون دعمهم لضحايا العنف الجنسي وحماية الشابات في الأوضاع المعرّضة للخطر. في باكستان، تُقدّم منظمة 'فتيات واعيات' (أوير غيرلز) المساعدة النفسية والاجتماعية للناجيات من العنف القائم على نوع الجنس، وتساند التمكين المالي والتعليمي للشابات، وتُجري حملات توعية حول حقوق الصحة الجنسية والإنجابية، وتحثّ على المساواة بين الجنسين بصورة عامة أكثر (باكستان، بحث قُطري مركّز). في الهند، طوّر الشباب تطبيق "دبوس السلامة" (SafetiPin App) لتحديد خرائط المناطق الآمنة وغير الآمنة من المُدن، باستخدام التعقّب بواسطة النظام العالمي لتحديد المواقع، للحيلولة دون وقوع أعمال عنف جنسية أو قائمة على النوع الجنساني، ولحماية الشابات (مجموعة سيكديف، ورقة مواضيعية). وسرعان ما امتد التطبيق ليغطي 10 مُدن هندية وثلاثة مراكز حضَرية في أنحاء أخرى من العالم، واستعانت به وكالات حكومية وإدارات أمنية.

© Zia Ahmad. Originally published in the Australasian Muslim Times AMUST

ويُساعد الشباب في تغيير المواقف وإصلاح العدالة الجنائية لمواجهة الجرائم القائمة على نوع الجنس. يُجري ملتقى جامايكا للمثليات والمثليين وجميع الميول الجنسية حملة توعية من خلال مشروع المناصرة الاجتماعية للشباب الذي يتعلق بالعنف والإساءة الذي يتعرّض له الشباب من جماعات الميول الجنسية (المثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين)، ولتطوير نُهج وقائية. ويُعد الملتقى أول منظمة من نوعها في جامايكا تتعاون بنجاح مع الحكومة في الدفاع عن حقوق جماعات الميول الجنسية (منطقة أمريكا الوسطى والكاريبي، بحث قُطري مركّز). وقد حشد المنتدى التأييد بنجاح لفرض حمايات دستورية، وهو يقدّم المشورة وخدمات الدعم للشباب من جماعات الميول الجنسية المذكورة. وقد أطلق الملتقى كذلك حملات تثقيفية عامة متعددة الوسائط واسعة الانتشار، مثل حملة 'نحن جامايكا'، التي عرضت قصص حياة الجامايكيين من جماعات الميول الجنسية المُشار إليها. وفي بُلدان مثل البرازيل وتركيا، نظّمت المنظمات الشبابية أنفسها لمجابهة سوء استغلال أفراد الشرطة لسلطتهم في استهداف الأشخاص من مُغايري الهوية الجنسية.

وهناك عمل عام يجري اتخاذه مع الشبان وبواسطتهم للتصدي للقوالب النمطية الجنسانية المؤذية وصقل الهوية الذكورية التي لا تقوم على التحكم بالنساء. وتستضيف حملة 'رجلٌ واحد قادر' التي بادرت بها 'شبكة سونكه للعدالة الجنسانية' في جنوب أفريقيا مجموعة حوارات مع الشبان حول ما يمكنهم عمله لمنع العنف القائم على نوع الجنس.[11] في الولايات المتحدة، تأسست مبادرة "الرجال قادرون على وقف الاغتصاب" للترويج لفكرة "الذكورة الإيجابية" بين الشباب في المدارس الثانوية والكليات. وتشجّع هذه المبادرة الشبان على التفكير في الطُرق التي تعلّموها لإثبات أنفسهم والتي قد تعزز التحامل على النساء أو ارتكاب العنف في حقّهن، كما تشجعهم على الاعتراض عليها.[12] وفي مستوطنات بوموانى غير الرسمية في نيروبي، كينيا، يضطلع برنامج 'دريمز' بتنظيم حملة "وكلاء التغيير" من الذكور لتعليم الرجال والصبيان كيفية منع العنف المرتكب في حق النساء والفتيات في مجتمعاتهم المحلية.[13] ولاحظ الشباب أن هناك عوامل ارتباط راسخة بين العنف القائم على نوع الجنس وغيره من أنماط العنف، وأن ذلك قد يمثّل تحديات وفُرص على حد سواء للتدخل في دورات العنف.

11 http://genderjustice.org.za/project/community-education-mobilisation/one-man-can/

12 www.mencanstoprape.org/

13 www.dreamspartnership.org/

العنف الطائفي والديني والسياسي

يُشكّل التصدي للعنف الطائفي والديني والسياسي جانباً آخر من الجوانب الهامّة التي تُركّز عليها المبادرات التي يقودها الشباب أو التي تتمحور حول الشباب، وتشمل بعض الأمثلة التي سبق ذِكرها في البوسنة والهرسك وكولومبيا وكينيا والفلبين واليمن. وقد سعت مبادرات كثيرة يقودها الشباب إلى اتخاذ منظور جديد تجاه النزاعات القومية أو الطائفية الممتدة منذ قرونٍ مضت. تحت ظروف سياسية وأمنية شديدة التقييد تمكنت منظمة 'جاما' من الجمع بين شباب من قبائل التوتسي والهوتو للمشاركة في أنشطة رياضية وترفيهية في بوروندي (كيمبر، 2005)، فيما يركّز برنامج القيادات الناشئة الفلسطينية والإسرائيلية على الحملات المشترَكة لمكافحة العنف القائم بين المجتمعين على مستويَي الانتماء الديني والانتماء القومي (مجموعة سيكديف، ورقة مواضيعية). وقد سعى مؤتمر الشباب الإثني الوطني في ميانمار إلى تعزيز الثقة بين الجماعات الإثنية المختلفة من خلال المشاركة في حوارات وضع الدستور، إلى جانب عقد النقاشات حول السلام والمصالحة وسيادة القانون وحقوق الإنسان (ميانمار، بحث قُطري مركّز). في الكاميرون، تعمل 'الحلقة الدولية لإعلاء قيمة الخَلق' على الترويج للحوار بين أتباع الأديان من الشباب، بالاقتران مع طرح برامج للتطوير القيادي، وبرامج مسرحية متعددة الثقافات تهدف إلى تطوير التفاعل المدني بديلاً للعنف (مشاورة إلكترونية 1#). وفي أماكن مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وغواتيمالا، نظّم الشباب أنفسهم لمجابهة النزاعات والعنف المتصاعد المرتبط باستخراج الموارد الطبيعية، التي غالباً ما تنطوي على مصادرة أراضي الجماعات المحلية أو الأراضي الموروثة أباً عن جد.

العمل على مستويات مختلفة من المجتمع

يُشرك عمل الشباب من أجل السلام مجموعات مختلفة من أصحاب المصلحة ويعمل عل مستويات مختلفة من المجتمع. ويعكس هذا العمل المتعدد المستويات في بناء السلام تنوّع سُبل الوصول المتعددة إلى الشباب - فهُم بوصفهم فئة ديمغرافية حاضرونَ كأصحاب مصلحة في جميع هذه الطبقات من مجتمعهم.

العمل مع المجتمع المحلي وداخله

مثلما ذُكر سابقاً، يجري مقدار كبير من العمل الذي يقوده الشباب في بناء السلام على مستوى محلي للغاية، وغالباً ما يكون توجهه على نطاق صغير أو على مستوى الأقران. غير أنّ الأثر الذي يخلّفه هذا العمل يغطّي المجتمع المحلي بأسره. ففي قيرغيزستان، انطوى أحد الأمثلة على إشراك الفتيات على مستوى الأقران من خلال مدرستهن (الدينية) للحيلولة دون دعمهنّ المحتمل للجماعات المتطرفة أو تجنيدهن فيها. وبتسجيل أغانٍ تحمل سرديات إيجابية عن الإسلام، والتي جرى تشاركها بعد ذلك داخل مجتمعهنّ المحلي، سعى هذا النهج إلى بناء الثقة والتماسك الاجتماعي الإيجابي ضمن المجتمع المحلي (قيرغيزستان، مناقشة جماعية مركّزة). في ميدلين، كولومبيا، ساهم الشباب في تحوّل حي كوميونا 13، الذي كان يُعد سابقاً أحد الأحياء الأشد خطورةً في المدينة، إلى مجتمع محلي نابض بالحياة يصطحب السياح بترحاب في جولةٍ للاطلاع على رسومات الغرافيتي الجدارية، وللمشاركة في أنشطة المجتمع المحلي الثقافية (كولومبيا، بحث قُطري مركّز).

توارث العمل بين الأجيال

يمكن لعمل الشباب من أجل السلام أن يتجاوز أيضاً حدود برامجه المحلية أو الصغيرة النطاق. ويجري ذلك عن طريق العمل ما بين الأجيال، من بين وسائل أخرى. ومن أحد الأمثلة على ذلك 'منتدى تنمية الشباب المسلم الأوغندي'، الذي سعى إلى تنظيم لقاءات بين الأئمة من جميع الأعمار لمناقشة كيفية تقديم الإرشاد إلى أتباعهم الشباب والتشجيع على التفاهم المتعدد الثقافات (معهد الولايات المتحدة للسلام، ورقة مواضيعية). وقد بادر اتحاد شباب ولاية كاريني، وهي شبكة من منظمات كاريني (كاياه) في ميانمار، برعاية اللقاءات بين الزعماء الأكبر سناً للجماعات المسلّحة الإثنية والأحزاب السياسية، الذين نادراً ما التقوا وتحدثوا إلى بعضهم بعضاً (مؤسسة بيرغهوف، ورقة مواضيعية). وقد استند ذلك إلى بناء الثقة أولاً بين أجنحة الشباب في مختلف الجماعات المسلّحة والأحزاب السياسية، ليستندوا إليها في الحوار بين الجماعات الإثنية وما بين الأجيال.

الشباب بُناة السلام بوصفهم وسيطاً

يمكن للعمل الشبابي المَعني بمنع العنف وإدامة السلام أن يُشرك الشباب على مستوى المجتمع المحلي، ولكنه قابل للترجمة أيضاً إلى سياسةٍ ومناصرةٍ ما بين المجتمعات المحلية، وكذلك مع السلطات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف. وحيثما تتمكن مبادرات الشباب من تحقيق هذه الوظيفة الوسيطة القائمة على "الإصغاء" و"التكلّم علناً" على حد سواء، فإنّ بناء السلام على أيدي الشباب يكون قادراً على لعب دور النسيج القوي الذي يربط بين تلك المستويات المختلفة من المُشاركة. في بعض الأحيان، يلعب الشباب والمنظمات الشبابية هذه الأدوار بصفة وسطاء داخل مجتمعاتهم الخاصة - "ترابُط الهيكل الاجتماعي". وفي حالات أخرى، تكون وظيفتهم الوسيطة بين المجتمعات المحلية - "تجسير الهيكل الاجتماعي". وفي أحيان أخرى، يضطلعون بدورٍ رابط في الواجهة، أي الوساطة على المستوى الوطني، أو مع المجتمع الدولي - "وصل الهيكل الاجتماعي".

وحيثما تسنّى دعم قابلية التوصيل هذه، فإنها تتيح قدرة فريدة على المساهمة في مقاربةٍ أكثر منهجية في بناء السلام وإدامته. وعلى سبيل المثال، وُصفت الشابات في النزاع الدائر في جنوب السودان بأنهن "جُسور ووسيلة تواصُل خلال النزاعات القبلية [الداخلية]"، ويعود ذلك من ناحيةٍ إلى أنهن يستطعن عبور الخطوط الفاصلة لزيارة أقربائهن وحمل رسائل إلى الجانب المقابل من النزاع (جنوب السودان، مناقشة جماعيّة مركّزة، ص 11). وفي مثال آخر، ارتقى مركز الحوار الثقافي الدولي في مقدونيا من الحوار المحلي الطابع المُدار "في غرفة معيشة أحدهم" إلى مبادرة تدعمها الحكومة لطرح التعليم الثنائي اللغة للشباب من مختلف الثقافات، من أجل التشجيع على الحوار والتفاهم (مشاورة منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى). وقد ساعد الاتحاد الوطني لطلاب المدارس الثانوية في كولومبيا بتأسيس لجان لحقوق الإنسان في 18 مدرسة بغية توثيق استغلال المدارس كأماكن للتجنيد في القوات المسلحة ومكافحته، وشاركت لاحقاً في مجلس السلم الوطني في كولومبيا (المجلس النرويجي للطفولة والشباب، 2017). واضطلعت 'أكاديمية الشابات للسلام' في القوقاز بالشراكة مع المنظمة النسائية السويدية 'من النساء إلى النساء' (كڤينا تِل كڤينا)، بترجمة برنامج التوجيه والقيادة المحلّي للشابات عملياً لتنبثق عنه شبكةٌ تضمّ 130 منظمة في ثلاثة بُلدان تتولّى التدريب في أنشطة السلام وبناء القدرات. في عام 2015، صاغت الأكاديمية 'ميثاق الشابات من أجل السلام' الموجّه نحو الجهات الفاعلة الوطنية والدولية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورقة مواضيعية).

الصعيدان الوطني والدولي

يمكن لعمل الشباب من أجل السلام أن يتخذ شكل البرمجة الأوسع والترابط الشبكي على المستويين الوطني والدولي. وقد عملت برامج مثل برنامج مركز 'مُنطلق خارجي لبناء السلام' (آوتوورد باوند بيسبلدنغ) الذي ينظمه برنامج القيادات الناشئة الفلسطينية والإسرائيلية، على ترجمة الحوارات القيادية بين النظراء إلى لقاءات وطنية ودولية مستدامة، بتطبيق الدروس في أكثر من 25 بلداً وبدعمٍ من شبكة عالمية متنامية من الشباب العاملين في مجتمعاتهم المحلية. تُدرّب "بذور السلام" (سيدز أوف بيس) الشباب من مختلف المناطق المتضررة من النزاع على القيادة وإدارة النزاع ليتمكنوا من العودة إلى بلدانهم وتأسيس منظماتهم الخاصة (لاي، 2017). ومن خلال الاستعانة بحضور قوي عبر الإنترنت، تعمل مبادرة "شباب الترانزيت" (اليمن) من أجل التواصل بين الشباب اليمنيين الذين أُجبروا على الهجرة داخل حدود اليمن أو خارجها على حد سواء (اليمن، بحث قُطري مركّز). وقال أحد المنظّمين، "يستطيع اليمنيون في الخارج أن يكونوا جسراً للوصل بين الناشطين على المستوى الشعبي في اليمن والمنظمات الدولية في بُلدان إقامتهم" (اليمن، مناقشة جماعية مركّزة - أ، ص 21).

وبالنسبة إلى كثير من المنظمات العاملة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، تمثّل حملات التوعية ومنتديات الشباب وبرامج القيادة تدخلات مشتركة لبناء القدرات وتبادل المعارف وتحسين فاعليّة الأثر، مع أنّها لا تحظى بنفوذٍ متساوٍ في ميدان السياسات العامة العالمي. وتتراوح هذه التدخلات بين حشد الدعم ضد التحيّز العنصري في مجتمعاتهم المحلية مثل حملة 'صديقي' (ماي فريند) في ميانمار (انظر الإطار 1)، وتقديم التوصيات إلى المجتمع الدولي من خلال منتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. إن اتخاذ مجلس الأمن القرار 2250 (2015) هو في حد ذاته شهادة على قوة عمل الشباب على نطاقٍ عالمي: فقد كانت منظمات الشباب، مع وجود الشبكة الموحدة لبُناة السلام الشباب في الطليعة، أوّلَ من دعا إلى اتخاذ مثل هذا القرار.

العمل من خلال الشراكات والربط بين صوامع التوقع والانعزال على مستوى العمليات

يتقاطع عمل الشباب من أجل السلام والأمن مع مجالات وتخصصات وقطاعات متنوعة. وقد دفع ذلك في بعض الأحيان الشبابَ ومنظماتهم نحو التوسع وإثراء عملهم بإقامة أوجه تعاونٍ وشراكات فعّالة.

الشراكات مع المجتمع المدني والكيانات الدولية

لقد أسست المنظمات الشبابية العاملة في ميدان السلام والأمن شراكات مع منظمات مدنية ونقابية وسياسية وحقوق إنسان ونسائية وثقافية ورياضية؛ ومع جماعات دينية؛ ومقدّمي خدمات تعليمية؛ ومنظمات كثير أخرى. وقد أظهرت المنظمات الشبابية براعتها أيضاً في صياغة شراكات مع وسائل الإعلام ومؤسسات الثقافة والفنون - وعلى سبيل المثال، 'راديو أوكابي' في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث دُمج الشباب في تصميم المحطات الإذاعية وتطويرها وإعداد برامجها بالتركيز على قضايا السلام والأمن (جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحث قُطري مركّز).

وقد أشارت منظمات عديدة إلى الشراكات البالغة الأهمية التي تمكنت من صياغتها مع طيف متنوع من كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية دعماً لعمل الشباب من أجل السلم، ومنها الشراكة في كوت ديفوار بين المركز الدولي للعدالة الانتقالية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) لإنشاء برنامج إذاعي يستطيع فيه الشباب أن يُناقشوا القضايا الحالية وعملية المصالحة الوطنية (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ورقة مواضيعية). وقد وُثّقت شراكات أخرى توثيقاً جيداً في المواد المرفوعة إلى الدراسة، مثل الشراكة بين بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجالس الشباب الحضَرية، التي تسعى إلى تحسين العلاقات بين المجتمع المدني وقوات الأمن.

العمل مع الحكومة

بالنسبة إلى كثيرٍ من المنظمات الشبابية تُعدّ الشراكات مع حكوماتها، حيثما أمكن، بُعداً له أهميته في عملها. وعلى سبيل المثال، شدّد الشباب في المشاورة التي أُجريت في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى على أن إحضار الجهات الفاعلة الحكومية إلى لقاءات بُناة السلام الشباب ساعد كلا المجموعتين في إيجاد أرضية مشترَكة من أجل العمل، وتطوير احترام متبادل، وجبر روابط الثقة (مشاورة منطقة أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى). وفي كينيا، عملت 'شبكة شباب لانغاتا' بالشراكة مع اللجنة الوطنية للتكامل والتلاحم بغية تطوير ملتقيات حوارية وبرامج حول "المواطَنة المسؤولة" بين الشباب (كينيا، بحث قُطري مركّز).

الإطار 1:

حملة 'صديقي' – ميانمار

في عام 2015، أطلقت مجموعة من مناصري حقوق الإنسان الشباب في إقليم يانغون حملةً لتشجيع الشباب على نشر صور لأنفسهم مع شباب من قوميات أخرى، على صفحات التواصل الاجتماعي الإلكترونية فيسبوك وتويتر، تحت وسم #صديقي أو #لا_حدود_للصداقة. وجاء ذلك استجابةً إلى ارتفاع الانقسام والتوتر بين الجماعات الإثنية، والعنف والتمييز الموجّهين ضد الأقلّيات الإثنية، وعلى وجه الخصوص ضد جماعات الروهينغا.

واي واي نو، إحدى المؤسسات الشريكات للحملة'، هي من مسلمي الروهينغا، وقد حُكم عليها حين كانت في سنّ 18 بالسجن لمدة 17 عاماً. وبعد أن أمضت 7 سنوات من عقوبتها، تابعت دراستها للحصول على درجة جامعية في القانون وبدأت تحشد الدعم لمناصرة حقوق الإنسان للأقليات الإثنية. وما بدأ بمثابة حملةٍ عبر الإنترنت لتعزيز السلام والاحتفاء بالتنوّع جمعَ منذ ذلك الحين الآلاف من الشباب، عبر الإنترنت وعبر فعاليات شخصية على حد سواء، مع قادة المجتمع المدني والموسيقيين والفنانين والأكاديميين وحتى مع بعض المسؤولين الحكوميين. وخلال سنتين تمكّنت المبادرة من جمع متابعين لها عبر صفحة فيسبوك فاق عددهم 30,000 متابع. وقد ارتقت إلى شبكةٍ دائمة للشباب المرتبطين بالحملة عبر الإنترنت.

14 https://mashable.com/2015/11/06/myanmars-my-friend-campaign/#1ArEwPFAc8q6

© UNICEF/Vlad Sohkin

وحيثما كان العمل مع الحكومة صعباً على المستوى الوطني كان الشباب قادرين في أحيان كثيرة على العمل مع السلطات المحلية والزعماء التقليديين أو الحكومات المحلية الحضَرية. وقد ذكر الشباب الليبيون المشاركون في مشاورات الدول العربية أنه حتى عندما يستحيل العمل مباشرةً مع الحكومة الوطنية في أثناء النزاع، فبمقدورهم التعاون مع السلطات المحلية، بل وبناء شبكات أوسع من خلال الشراكات الحكومية المحلية المتعددة من هذا القبيل (مشاورة منطقة الدول العربية). وقد ظهر ذلك أيضاً في منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، حيث أكّد الشباب قيمة المعلومات التي يمكن أن تزودهم بها الحكومات المحلية بشأن المجتمع المحلي في اتخاذ إجراءٍ عن اطّلاع (مشاورة منطقة شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ص 11). في أمريكا الوسطى، سعت الجماعات الشبابية بهمّة إلى العمل بشراكةٍ مع رؤساء البلديات والسلطات المحلية الحضَرية (المثلث الذهبي، بحث قُطري مركّز؛ موغاه وآخرون، ورقة مواضيعية).

وكثيراً ما يتضمن التعاون مع الحكومة العملَ على مستوى المؤسسات - وعلى سبيل المثال، بناء العلاقات مع دوائر الشرطة من خلال مساعي ضبط النظام في المجتمع المحلي، في سياقات شديدة التنوّع مثل كندا (شرطة أوتاوا، 2016) وجنوب أفريقيا (بحث قُطري مركّز).

فوائد الشراكات

يمكن لهذه الشراكات المتنوعة تحدِّي الافتراضات التقليدية بشأن المعوقات الصغيرة النطاق أو المحلية لمساعي الشباب في بناء السلام، إذ تُمكّن المنظمات الشبابية من توسيع نفوذها وأثرها ونطاق عملياتها، فضلاً عن توسيع مدى انتشارها وحجم ظهورها (وضع خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017). ولكن مزايا هذه الشراكات وأوجه التعاون لا تتعلّق بتوسيع النطاق وحده. فقد سلّط بُناة السلام الشباب والمنظمات التي يقودها الشباب الضوءَ على كيفية زيادة تلك الشراكات لقدرتهم على المشاركة في الحملات الوطنية والدولية، وكيف وطّدت مشروعيّة عملهم على الأرض، ومنحتهم في بعض الأحيان درجةً من الحماية في البيئات القمعية أو التي يشعرون فيها بالتهديد.

كما وصَف الشباب الشراكات أيضاً بأنها وسائل قيّمة في تبادُل المعلومات وسدّ الفجوات في جوانب معرفتهم وفي البيانات. يعتقد القادة الشباب أنهم استفادوا كثيراً من أدوات الرصد والتقييم والموارد التي كثيراً ما كانوا يتلقّونها من شركائهم، ولا سيّما الحصول على المعلومات لسد الفجوات في البيانات. وقد نُظِرَ بأهمية خاصة إلى الشراكات التي تنطوي على حوار مُجدٍ وتبادلٍ للممارسات السليمة والتي تستند إلى توازن متعادل في الصلاحيات بين الشركاء، والتي تتمكن من خلالها المنظمات التي يقودها الشباب من اكتساب موقعهم القيادي والتأكيد عليه وحشد الدعم لأنفسهم. إنّ الشراكات العادلة بما فيها الشراكات مع المنظمات من القطاعات الأخرى (مثل المنظمات النسائية أو الإنمائية أو حقوق الإنسان) التي تيسّر تبادل الممارسات الابتكارية تُتيح منافع محتملة عديدة لمنظمات الشباب. وشملت هذه المزايا زيادة نطاق إبرازهم ونفوذهم، وتحسين قدراتهم البرامجية.

ولا تُفيد الشراكات الشبابَ في هذه المنظمات وحسب، بل تحسّن كذلك فاعليّة الأثر الذي يخلّفه عملُ جميع الجهات الفاعلة في حقل بناء السلام، بما يشمل قادة المجتمعات المحلية والسلطات والمؤسسات الدينية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أعضاء المجتمع المدني. ويمكن لمنظمات بناء السلام وغيرها من الجهات الفاعلة أن تستفيد من المعرفة المحلية والطاقة والعزيمة التي يتحلّى بها الشباب المنخرطون في هذه الأنشطة. وقد فسّر ذلك أحد المُجيبين من الصومال بقوله، "من خلال الشراكات يسعنا أن نُساهم بالدور الملقى على عاتقنا وأن نجني الفوائد من جهود الآخرين. ونستطيع أن نسرّع خطوات التعلّم وأن ننشر المهارات والمعرفة" (رسم خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 28).

كما تُتيح هذه الشراكات وأوجه التعاون تجاوز حواجز الانعزال والتقوقع التشغيلي بين أطراف التنمية وحقوق الإنسان والعمل الإنساني والسلام والأمن في مجالات العمل المتعلق بالشباب والسلام والأمن. ويمكن للحكومات والنظام المتعدد الأطراف جني فوائد كبيرة من هذا العمل الشبابي من أجل السلام.

حيازة مساحةٍ من خلال الأدوات الابتكارية والنُهج الإبداعية

يُعدّ استخدام الشباب للفن والثقافة والإعلام والرياضة سِمَة مميّزة في عملهم من أجل السلام، بما في ذلك ابتكاراتهم المتصلة بوسائل التواصل الاجتماعي ومنصات التخاطب والتقنيات الحاسوبية.

تقنيات المعلومات والاتصالات

يُستعان بوسائل التواصل الاجتماعي - وتقنيات المعلومات والاتصالات على نحو أوسع - كأدوات لبناء شبكات عالمية والربط بين الشباب في مواقع متعددة. وتُتيح تقنية المعلومات والاتصالات آليّات للتخاطب والتواصل الشبكي في المجتمعات المنقسمة والمتضررة من النزاع، ومن أجل توسيع انتشار المنظمات الشبابية بواسطة دعم التدريب والتثقيف حول السلام.

وتمثّل هذه المبادرات أكثر بكثير من مجرّد "صندوق أدوات حاسوبي إبداعي" يبرعُ الشبان والشابات في استعماله بصفة خاصة. فالمبادرات تمثّل مساحات ابتكارية يحوزها الشباب من أجل الحوار والمُشاركة. ويشغَل الشبابُ هذه المساحات بصفة رئيسية وعلى نحو إبداعي مما يجعل تقنيات الإنترنت تحتلّ أولويةً بديهيةً في أي إستراتيجية تُوجَّه نحو مشاركة الشباب وإدماجهم. وعوضاً عن السياسات الهرمية التمثيلية التقليدية غير المتاحة في الأغلب، يستعين الشباب بأدوات تقنية المعلومات والاتصالات لتيسير مشاركتهم المباشرة وطرح رأيهم والنهوض بمسؤولياتهم وقيادتهم بشكل مُباشر وبطابع ديمقراطي. وعلى سبيل المثال، يذكر الشباب استخدامهم تطبيق 'واتساب' في أغراض متعددة، بما يشمل التواصل المُباشر اللحظي بين الشباب وممثليهم في مفاوضات السلام الحساسة، وإنشاء دورات لبناء السلام عبر تطبيق 'واتساب' حيثما لا يتسنّى للشباب التجمّع بسهولة.

وقد شكّلت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أيضاً أهمية قيّمة للشباب في رصد انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها ونشرها في أوضاع النزاع، إلى جانب إرشاد الجماعات المحلية الضعيفة وحمايتها. فهناك أمثلة كثيرة على مقاطع الفيديو التي توثّق الفظائع التي التقطها مصوّرو فيديو شباب في المناطق التي أنهكها النزاع ورفعوها إلى شبكة الإنترنت. في سوريا، أُنشِئت منصة "سلامة تِك" الإلكترونية من أجل

السوريين في مناطق الحرب، وتساعدهم في إدامة الحوار والتواصل وتزوّدهم بالمستجدات حول الوضع وتُساعد في تنسيق الاستجابات الإنسانية لمن هُم في حاجةٍ إليها. في مصر، يُتيح تطبيق 'خريطة التحرّش' (هاراس ماپ) عبر الإنترنت للشابات الإبلاغ عن تجاربهن في التعرّض لعنفٍ أو تحرّشٍ جنسي. تُعد مبادرة 'أُشاهِدي' (وتعني شهادة) في كينيا إحدى المبادرات الأكثر شهرة وعراقة في هذا المجال، وتُطبّق على نحو واسع حول العالم في مراقبة الانتخابات وجمع البيانات حل حوادث العنف، إذ تتلقّى أكثر من 10 ملايين رسالة وتحظى بنحو 25 مليون مستخدِم (مجموعة سيكديف، ورقة مواضيعية).

وهناك أيضاً تقنيات ألعاب فيديو عبر الإنترنت جرى تكييفها بطريقة مذهلة خدمةً لبناء السلام، مثل تقنية 'صانع السلام' (إسرائيل-فلسطين)، التي طوّرت لعبة حازت على جوائز تدور أحداثها حول إيجاد حلول سلمية للنزاع في المنطقة؛ وقد باعت اللعبة أكثر من مائة ألف نسخة في اللغات الإنجليزية والعبرية والعربية.[15] وهناك منصات أخرى ظهرت سريعاً وميدانٌ متنامٍ من "تقنيات السلام" (پيس تِك) التي يطوّرها بُناة السلام الشباب ويستعينون بها. وتشمل الأمثلة 'المختبر التقني للسلام' (پيس تِك لاب)،[16] الذي يعمل على خفض النزاع العنيف بالاستعانة بالتقنية ووسائط الإعلام والبيانات لتسريع وتوسيع نطاق مساعي بناء السلام؛ و'مختبر ستانفورد الابتكاري للسلام'،[17] الذي يستعين بالنمذجة السلوكية، والابتكار، والتقنيات المُقنعة والاجتماعية، والتمويل لزيادة السلام الإيجابي. وحتى عندما لا تكون هذه المبادرات بقيادة شباب أو موجّهة حصراً نحو الأفراد الشباب، يظل من الواضح أنّ الشباب هُم المُستخدمون الرئيسيون لها وجمهورها الأساسي.

الفنون والإعلام

تبرز الفنون والموسيقى والشعر إلى جانب النُهج الإعلامية التقليدية في عمل الشباب من أجل السلام. فكثيرٌ من المبادرات المذكورة آنفاً في هذا الفصل تحتوي على فنون أو ألعاب رياضية أو أنشطة ثقافية كأحد مكوّناتها. ففي عام 2016، ركّز مهرجان الشعر الدولي السنوي في غواتيمالا الذي ينظّمه الشباب على قضايا تواجهها الشعوب الأصلية في البلاد، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تعرّضوا لها في إبان النزاع الداخلي الذي شهدته البلاد (مفوّض الأمم المتحدة السامي للاجئين، ورقة مواضيعية).

وكذلك في غواتيمالا، استعانت فرقة مسرح الشارع 'صندوق المرح' (كاذا لوديكا)[18] بعروض الرقص والمهرجين لإنقاذ أحياء خطرة من مدينة غواتيمالا سيتي، وللوقوف في وجه سطوة عصابات الشوارع وسوء استغلال أفراد الشرطة للسلطة التي تستهدف الشباب على حد سواء.

ذكرت عدّة منظمات شبابية استخدامها الواسع للإذاعة والتلفزيون، ليصل مدى عملها بصفة خاصة إلى شباب الأرياف والمهاجرين. ويشمل ذلك منظمات متنوعة في بوروندي (بوروندي، مناقشة جماعية مركّزة)، بالإضافة إلى استخدام الإذاعة في أوغندا (راديو السلام، أوغندا) لتيسير الحوار بين جماعات اللاجئين والمجتمعات المستضيفة. في العراق، يُدير شبابٌ برنامج 'سلام شباب' من برامج تلفزيون الواقع الذي يدعو نحو 50 عراقياً من الشبان والشابات للتنافس في سلسلةٍ من المسابقات ليُصبحوا "سفراء للسلام" في بلدهم (مجموعة سيكديف، ورقة مواضيعية).

الرياضة

أتاحت الرياضة نُهجاً أخرى في عمل الشباب من أجل السلام. تستعين مؤسسة تنمية قدرات الشباب الصومالي بالبطولات الرياضية لرعاية الحوار الثقافي المتعدد ومنح الشباب بدائل عوضاً عن الانضمام إلى الجماعات العنيفة (مشاورة إلكترونية #1). في كينيا، استعان برنامج 'سفراء كابونغ للسلام' بالرياضة والموسيقى والبرامج الثقافية والراقصة في عمله مع عمليات السلام المتصلة بالخلافات على الأراضي، وكذلك في الحوارات بين المجتمعات المحلية والمسؤولين الأمنيين (كينيا، بحث قُطري مركّز). على مستوى عالمي، تهدف المنظمة الدولية للاعبين من أجل السلام[19] إلى نقل قيم السلام إلى الشباب من خلال الرياضة. ويُذكر أنها دخلت في شراكات مع أكثر من 260 منظمة ودرّبت أكثر من 2,000 مدرّب وتواصلت مع أكثر من 75,000 شاب وشابة من خلال برامجها، في بلدان شديدة التنوع مثل إسرائيل-فلسطين، وأيرلندا الشمالية، وجنوب أفريقيا (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة،2017).

15 www.peacemakergame.com/
16 www.peacetechlab.org
17 https://peaceinnovation.stanford.edu//
18 www.cajaludica.org/caja/
19 www.peaceplayers.org/

المُساهمة في السلام من خلال العمل المُباشِر

يُمثّل الشباب عنصراً قوياً في التصدي للوضع الراهن من خلال الاحتجاج السلمي، والنقد الاجتماعي، والتعبير الثقافي، وتعبئة الجهود وتنظيمها عن طريق شبكة الإنترنت.

وهذا البُعد قديم العهد ولربما كان عالمياً في قدرة الشباب على التغيير، مع وجود أمثلة كثيرة على امتداد التاريخ كان فيها الشبان والشابات في صدارة التغيير السياسي والاجتماعي. تشمل هذه الأمثلة دور الشباب في حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة؛ والاحتجاجات الطلابية ضد الفصل العنصري التي بدأت على نحو سلمي في جنوب أفريقيا؛ وحركة "ساخِطون" في إسبانيا، التي احتجت على إجراءات التقشف الاقتصادي الحكومية؛ والحركة الاحتجاجية "النضال من أجل التغيير"، التي طالبت بالحماية والمساءلة في جمهورية الكونغو الديمقراطية (بحث قُطري مركّز)؛ والاحتجاجات التي اندلعت مؤخراً في غواتيمالا؛ والاحتجاجات السلمية لحركة "مقاومة!" (أوتيور) الصربية النابذة للعنف، التي تتوحّد فيها جماعات المعارضة الديمقراطية لحماية حرية التعبير؛ والحركات المناهضة للفساد مثل حركة "مكنسة المُواطن" (بالي سيتواين) في بوركينا فاسو، التي تستعين بالموسيقى والفن لبناء دعم شعبي؛ وحركة "سئِمنا" (يانَمار) في السنغال؛ وانتفاضاتي الشباب في مصر وتونس؛ والاحتجاجات الشعبية الشبابية في الهند ضد العنف الجنسي والقائم عل نوع الجنس؛ والحركة الاحتجاجية الأخيرة التي أطلقها الطلاب وجماعات الأقليات في الولايات المتحدة ضد العنف تحت تهديد السلاح وإساءة أفراد الشرطة لاستخدام السُلطة. وغالباً ما واجهت هذه الحركات عنف الدولة رداً على حشد جهودها.

إنّ الاعتراف بعمل الشباب المباشر والسلمي والشعبي هو أمرٌ هام لتفادي تصوّر مساهمة الشباب في عملية السلام على أنها عملٌ مؤسسي أو تنظيمي بحت أو أنها تتخذ شكل "المشاريع" وَحَسب. وقد يتجاهل هذا الرأي قوّة حركات الشباب التلقائية، يحجب دور الحركات الشبابية والاجتماعية غير المنظّمة. ومع ذلك فلا بُدّ من الإقرار أن ضلوع الشباب في الاحتجاجات الشعبية والحركات الاجتماعية ليس شاملاً في جوهره أو خيّراً بالضرورة أو مُسالماً بصورة حتميّة. ويتضح ذلك بقوة من خلال ضلوع الشباب في عودة ظهور الحركات الشعبوية والقومية التي كثيراً ما تكون مناهضة للمهاجرين وتتسم بكراهية الأجانب وتقوم على التحامل والإقصاء. وقد ولّدت مثل هذه الحركات العنف في بعض الأحيان أو عززته بدلاً من المساهمة في تحقيق النتائج السلمية.

الإطار: 2

مؤسسة 'القتال من أجل السلام' (لوتا بيلا باز) – البرازيل

تجمع مؤسسة 'القتال من أجل السلام' (لوتا بيلا باز[20]) الملاكمة والفنون العسكرية إلى التعليم، لتساعد في خطوات تسريح أفراد العصابات ومنع غيرهم من الالتحاق بها. وقد تأسست على يدَي أحد الشباب عام 2000، الذي أنشأ صالة رياضية في حيّ ماري فافيلا في ريو دي جانيو عملت بمثابة قاعدة لتقديم الدعم إلى الشباب ومعالجة ما يختبرونه من حالة الإقصاء فضلاً عن التعرّض للضغط من أجل الانضمام إلى العصابات. تُوظّف المؤسسة التدريب في الملاكمة والفنون العسكرية في تعليم الشباب الانضباط والتحكم بالنفس والروح الرياضية. ويقترن التدريب بأعمال المساعدة بعد دوام المدرسة والتدريب المهني والخدمات المُساندة التي يقدّمها العاملون في الرعاية الاجتماعية. وتُتاح للشباب في البرنامج أيضاً فُرص قيادية، وتشمل إمكانية الالتحاق بمجلس شبابي مُنتخَب.

عملت مؤسسة 'القتال من أجل السلام' (لوتا بيلا باز) منذ تأسيسها بالشراكة مع المنظمات حول العالم وتوسّعت لتقدّم خدمات مُشابهة في 25 بلداً. وتؤمن المؤسسة أن التغيّرات في طريقة تصوّر الشباب لأنفسهم يمكن أن تحفّز تغييرات سلوكية تُفضي إلى تحوّل في علاقاتهم الشخصية وفي نظرتهم إلى المستقبل. وصف ما يزيد عن 90 في المائة من الشباب المُشاركين في أنشطة مؤسسة 'القتال من أجل السلام' (لوتا بيلا باز) شعورهم بأنهم أكثر ثقةً وعافيةً نتيجة انخراطهم في المؤسسة؛ وأبدى 89 في المائة استعداداً أكبر في التعاون مع الآخرين؛ وشعر 88 في المائة بتفاؤل أكبر حيال مستقبلهم.

20 http://fightforpeace.net/

© Courtesy of the University of Wisconsin-Madison Archives (ID: S00673)

وبالإضافة إلى ذلك، فمع أنّ الحركات الشبابية قد تبدو أنها تُدار بأيدي الشباب إلا أنها قد تخضع أحياناً إلى سيطرة جهات سياسية مختلفة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات أنفسها (سومرز، 2015). قد يُستولى على القيادة الشبابية أو يُطاح بها بواسطة جهات فاعلة سياسية أكبر سناً أو ذات موارد أفضل؛ وفي بعض الأحيان قد تُفضي مثل هذه التعبئة الشعبية إلى تفاقم إقصاء جهات شبابية كثيرة صاحبة مصلحة في الواقع (بيرينتس ومكيفوي ليفاي، 2015).

ومع ذلك، لا تزال الاحتجاجات السلمية وحركات المعارضة تمثل بعض أهم الأدوات للحركات القائمة على عنصر الشباب والتي تكافح من أجل السلام الذي يستند إلى التغيير السياسي وتحقيق العدالة. وتتيح تلك الأدوات حلولاً بديلة تُفضَّل على العنف، ويمكنها أيضاً أن تحفز التغيير الإيجابي داخل المجتمعات. ولا يحظى ذلك دوماً بالتقدير باعتباره أحد المكوّنات الهامّة في عمل الشباب من أجل السلام، ويعود السبب إلى حدٍّ ما إلى أنّ كثيراً من الجهات الفاعلة الحكومية والدولية تجد في ذلك غالباً مصدر تهديدٍ محتمل. وهناك أهمية بالغة في حماية فضاءات هذه الحركات الاجتماعية - والاعتراف بها على أنها مكوّن هام في مساهمات الشباب في بناء السلام وإدامته - بدلاً من التعامل معها على أنها مجرّد تهديدٍ للوضع الراهن وللمصالح الموظَّفة.

4-2 نَيلُ المكافأة: تعزيز عمل الشباب من أجل السلام

تعكس الأنشطة والنُهج والاستراتيجيات الموضّحة في هذا الفحص لعمل الشباب من أجل السلام وجهات نظر متعددة الأوجه بشأن السلام والأمن بالنسبة إلى الشباب. وتُصوّر كيف تشكّل السماتُ المميزة للعنف والنزاع والسياق التي يواجهها الشباب معالمَ تدخلاتهم ومظاهرها. وفي بعض الحالات، جاءت أفعال الشباب استباقية واتقائية ووقائية؛ وفي حالات أخرى كانت مقيّدة وتكيّفية ودفاعية.

وبقدرِ ما يسعى الشباب إلى مواجهة الأسباب الكامنة وراء النزاع العنيف عوضاً عن مجرّد مواجهتهم لأعراضه، بقدر ما يُحتَمَل أن يكون عملهم قادراً على إحداث التحوّل. وتُعد هذه هي المظاهر الملموسة "للجانب الإيجابي" في فاعلية الشباب وقيادتهم وقدرتهم الإيجابية على الصمود في وجه العنف والنزاع. وتُتيح سُبلاً بديلة (للاستجابات الأمنية القاسية) من أجل الاستثمار في بناء السلام وإدامته وحل النزاع العنيف. ولا بُد لنا من استكشاف الطريقة الأفضل في دعم هذه السُبل وإدامتها.

تناقُل واستدامة القيادة الشبابية وقدراتها

تضع الطبيعة الانتقالية لمرحلة الشباب، بوصفها فئة اجتماعية، وبكونها هويةً، العمل الذي يقوده الشباب، وذلك المُنصبُّ عليهم، في مواجهة تحدٍّ رئيسي هو: ضمان انتقال هذا العمل ومنافعه من إحدى جماعات الشباب في مرحلةٍ ما إلى الجماعة التي تأتي بعدها. وتعني تركيبة قيادة المنظمات التي يقودها الشباب أنها تواجه تحديات فريدة في الاستدامة، لأنها تُضطر إلى تغيير قيادتها حينما يُصبح سنّها خارج فئة الشباب. وتُشكّل القدرة على إعادة إنتاج القيادة الشبابية المُلتزمة بمرور الوقت أهميةً كبيرةً في استدامة حركةٍ شبابية تعمل من أجل السلام والأمن وتطوّرها وأثرها التراكمي على المدى الطويل.

ويُعدّ هذا الجانب من الشواغل الهامّة لكل من المنظمات التي يقودها الشباب والتي تتمحور حول الشباب، حيث يتعيّن عليها تحرّي طريقة تطوير القيادة وإعادة إنتاج الممارسات التنظيمية ونقل الذاكرة المؤسسية والدروس التجريبية من جيل شباب إلى آخَر.

ولا يتعلّق الأمر بطول أمد منظمات بعينها، بل بصقل القيادة الشبابية والنهوض بفاعليتها وتولّيها لزمام الأمور وإعادة إنتاجها واستدامتها. ومع ذلك، فإن تدوير القيادة قد يكون ميزةً أيضاً، لأنها تشكّل مناعةً داخلية (مع عدم وجود ضمانات) في وجه إغراء المحاباة وسيطرة النخبة والمحسوبية.

تضطلع المنظمات الشبابية، ولا سيّما منظمات الطلاب ذات العضوية العابرة، بهذه الأهداف أحياناً، من دون توثيقها بالضرورة أو تقييمها أو حتى الاعتراف بها. توفّر بعض المنظمات الدولية القديمة العهد العاملة مع الشباب - ولا سيّما في تنمية القيادة - أمثلة واضحة عن قدرات الاستدامة المؤسسية الإيجابية عبر مجموعات الشباب. وتُعد الحركة الكشفية العالمية إحدى المنظمات الشبابية الدولية الأكبر والأطول أمداً التي تنهض بعمل كبير من أجل السلام وتقوم على أساس انخراط الشبيبة في العمل المدني، وقد نجحت أيضاً في الاستثمار في تطوير القيادات الشبابية ودعمها على امتداد أجيال متعددة.[21] ومن الأمثلة الأخرى برنامج الاتحاد الأوروبي "إيراسموس" للتبادل الطلابي، الذي استثمر في بناء القدرات ودعم القيادة الشبابية - ويشمل ما يتصل بالسلام والنزاع - لأكثر من 30 عاماً.[22]

تفادي النخبويّة أو إضفاء الطابع الرومانسي

على الرغم مما لرعاية القيادات الشبابية من أهمية، إلاّ أنه من الهامّ أيضاً الاحتراز من استمالة أو التودد إلى نخب الشباب المنضوين في تنظيمات، ممّن يتمتعون بالمهارات اللغوية والسبيل الذي يُتيح لهم إسماع صوتهم بسهولة، فهؤلاء قد يتسرعون أحياناً إلى التحدث باسم الشباب الأكثر تهميشاً أو الأقل تأثرا بأي تنظيم رسمي. وفي كوت ديفوار، على سبيل المثال، وُصفت التحديات التي تواجهها قيادات بعض المنظمات التي يقودها الشباب بظاهرة "أنا أولا"، حيث يفضّل بعض القادة الشباب تحقيق طموحاتهم الفردية على مصالح المجتمعات المحلية، أو حيث يقوم "قطّاع الطرق"، الذين استُعين بهم للمساعدة في تحديد المشاركين في المشاريع، باختيار أصدقائهم أو أقرانهم (كوت ديفوار، بحث قُطري مركّز).

21 www.scout.org/
22 http://ec.europa.eu/programmes/erasmus-plus/node_en

ولا بُد من مراعاة الحاجة إلى الوصول إلى طيفٍ واسع من الشباب الذين قد لا يكونون بُناة سلام منظّمين أو قياديين بالضرورة. وكما ذُكر سابقاً، ليس الشباب متجانسين ولا بُد من تمثيل انقساماتهم وآرائهم المختلفة في عمل الشباب من أجل السلام. إنّ إدراك حقائق المطامح الفردية والانقسامات الاجتماعية والسياسية والتنافس على الموارد الشحيحة أو على الظهور هو عنصر ضروري لتفادي إضفاء طابع حالم على الشباب عن طريق الافتراض الخاطئ أنهم يتشاركون جميعاً التوق الإيثاري المتأصّل إلى العمل من أجل الصالح العام. وليست هذه العوامل حكراً على الشباب.

"عدم إلحاق الضرر": المحافظة على الصفات الجوهرية لعمل الشباب من أجل السلام

لزيادة فوائد الاستثمار في الشباب العاملين في بناء السلام وإدامته إلى أقصى حد، لا بُد للاستثمار أن يُبنى على نهج "عدم إلحاق الضرر"، بحيث يضمن بحذر الحفاظَ على الصفات الجوهرية لعمل الشباب من أجل السلام ودعمه والانتفاع به.

وكما ورد ذِكره، هناك كثيرٌ من المنظمات الشبابية التي يقودها الشباب ينقصها التمويل الحاد وتعتمد اعتماداً شديداً على العمل التطوعي. وتُقرّ كثيرٌ منها ببساطة بافتقارها إلى القدرات المؤسسية والفنّية والبشرية، بما فيها القدرة على جمع الأموال الأكبر حجماً وإدارتها وحسابها، وإلى تقييم ورصد الأثر على مبادراتها. ولذلك، تشكّل زيادة الاستثمارات والموارد في هذا العمل عنصراً بالغ الأهمية، بالإضافة إلى تيسير العمل من أجل السلام ضمن نطاق أوسع من المنظمات الشبابية وتوسيعه وتوحيده، وصقل القيادة الشبابية ودعمها. ومن الأهمية أيضاً المساهمة في تحويل ميدان العمل إلى عمل احترافي وتحفيز الشباب على المُشاركة إلى جانب الالتزام التطوعي القوي.

ومع ذلك، لا يخلو الأمر من مزالق محتملة لا بُد من تفاديها أو استكشافها بحذر. فإذا لم يُنفّذ العمل مع بذل العناية الواجبة فإنّ ضخّ التمويل الهامّ والمطلوب بشدّة قد يقدّم تنازلاً بشأن نزاهة بناء السلام بقيادة الشباب عوضاً عن إثراء مسعاه.

ولا بُد أن يكون الاستثمار في موارد إضافية جزءاً من إستراتيجية أوسع لبناء القدرات المؤسسية للمنظمات التي يقودها الشباب، وضمان بيئةٍ تمكينية، والتأكد من أن الموارد الإضافية تحسّن القدرة الإبداعية في عمل الشباب من أجل السلام، عوضاً عن تحويله إلى عمل بيروقراطي بصورة مُفرطة. وقد يؤدي الإخفاق في تنفيذ ذلك إلى إعاقة تلك المنظمات عوضاً عن تعزيز قدراتها المحدودة أو تعريضها للتلاعب أو إلى ما هو أسوأ منه. وعلاوة على ذلك، ففي السعي إلى بناء القدرات وإضفاء الطابع المؤسسي على البرامج التي يقودها الشباب، لا بُد من تحقيق التوازن بين الاحترافية والتطوعية، حرصاً على عدم استغلال الشباب العاملين من أجل السلام، وكذلك لضمان ألاّ يتعرّض عمل بناء السلام بقيادة الشباب إلى التسليع غير السليم.

لقد ذُكر سابقاً أيضاً أنّ كثيراً من المنظمات التي يقودها الشباب والتي تتمحور حول الشباب كانت إمَّا صغيرة أو محلية أو ذات مجال تركيز ضيّق. ومع أن ذلك لا ينطبق على جميع المنظمات أو النُهج البرامجية، إلاّ أنه يطرح السؤال حول الطريقة التي يمكن من خلالها للشباب أن يُترجموا إبداعهم على أحسن وجه وتوسيع أثر عملهم البرامجي إلى نطاق مناسب. وتُعد الشراكات الإبداعية والجوانب التعاونية مع المنظمات الأخرى عبر القطاعات ذات أهمية أساسية بالنسبة إلى كثيرين، ليس فقط لأنها تشق طريقها عبر صوامع الانعزال التشغيلية، بل ولأنها تلعب دوراً مركزياً أيضاً في توسيع نطاق وأثر عمليات بناء السلام التي يقودها الشباب والتي تتمحور حولهم. وبذلك فإنّ دعم أوجه التعاون المتقاطعة تلك يشكّل أهمية في نمو هذا الميدان وتطوّره.

ومع ذلك، فرعاية الشراكات وأوجه التعاون يجب ألاّ تسلب الشباب قوتهم أو تحرف ميزان القوى بين الشباب ومَن يدخلون معهم في شراكة. غير أنّه لا تجب المبالغة في أهمية الحفاظ على قيادة الشباب والمساواة في هذه العلاقات المؤسسية. وتكون مراعاة الحساسية مطلوبة أيضاً تجاه ما تحمله القيادة الشابة من تهديد للقيادة الحالية وللأجيال الأكبر سناً في أحيان كثيرة.

© UNFPA/Daniel Bravo

ولا بُد من الوعي بالعواقب غير المقصودة لتفاقم التوترات عبر الأجيال أو خلقها، أو تقويض علاقات السلطة التقليدية بين الأجيال (دوايرِ، 2015). وقد أبرز الشباب المشاركون في الدراسة أهمية إجراء الحوارات والتفاعل ما بين الأجيال. ولا بُد كذلك من تفادي الافتراض الذي يرى أنّ اتساع نطاق البرامج وحجمها يعني تلقائياً تحقيق أثر أكبر . فقد يُضعِف توسيع نطاق البرامج نزاهة أو موثوقية أنشطة بناء السلام التي يقودها الشباب والتي قد تعتمد على كونها مترسخة وموثوقاً بها على الصعيد المحلي. وبالفعل، فقد أوضح كثيرٌ من بُناة السلام الشباب أنّ الحفاظ على توازنٍ بين العمل محلياً وإحداثِ أثرٍ على الصعيد العالمي، قد شكّل مع ذلك ميزةً جوهريةً في عملهم وتحدياً له.

ولا بُدّ من تناول المعوقات في القدرات وقاعدة المهارات اللازمة لدعم تقييم الأثر وقياس العمل من أجل السلام الذي يقوده الشباب عن طريق تقديم الدعم والاستثمار. ومع ذلك فالاحتمال وارد أيضاً أنه في أثناء الطلب على اتخاذ الوسائل القياسية في تخطيط البرامج وتصميمها ومراقبتها وتقييمها، قد يتعرّض الابتكار والمجازفة اللذين يشكلان شريان الحياة في كثيرٍ من عمل الشباب من أجل السلام والأمن إلى الكبح غيرِ المقصود.

تُعد جميع التدابير التي نوقشت في هذا القسم - بما فيها احتياجات التمويل وتنمية القدرات والمهارات وتيسير الشراكات، تدابيرَ مشروعة ومطالبات هامة من الشباب أنفسهم الساعين للتصدي للقيود والعوائق التي يصادفونها، ولدعم محيطٍ يمكّنهم من تحسين مساهماتهم إلى الحد الأمثل. ومع ذلك فلا بُد من اتخاذ كل شيء بحرص شديد لكيلا تُفرض حلول خارجية قد تؤثّر سلباً على أصالة العمل الذي يقوده الشباب في بناء السلام وجوانبه الوظيفية. ولا بُد من الحفاظ على قدرة الشباب الذاتية على الصمود وعلى سعة حيلتهم، وكذلك على فاعليّتهم وقيادتهم، من خلال الاستثمار الذكي والمراعي للنزاع في الجانب الإيجابي من عمل الشباب من أجل السلام.

© UNFPA/Rada Akba

> **تشكّل الثقة تحدياً أساسياً إذ يُنظر إلينا بمثابة أطفال غير قادرين على دفع عجلة الأمور نحو التطور والتغيير. ولكن صنّاع القرار ما كانوا ليفهموا احتياجاتنا لولا انخراط الشباب في العمل من أجل السلام والأمن. ولا بُد من أن يُؤخذ الشباب على محمل الجد وأن يتحمّلوا المسؤولية عن مشاريعهم [التي يقودها الشباب].**

أحد الشباب، فرنسا

(وضع خرائط الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة، 2017، ص 32)

الفصل الثالث

التصدي لـ "عنف الإقصاء"

وصف الشباب في جميع أنحاء العالم تجاربهم المتعلقة بالإقصاء كشكل من أشكال العنف الهيكلي والنفسي الذي لا يمكن فصله عن استضعافهم السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي. ويتجلى ذلك في كل من انعدام الثقة لدى الشباب في العلاقات بين الدولة والمجتمع وفي انعدام الثقة في الشباب لدى مجتمعاتهم المحلية ومجتمعهم الأوسع. ويتناول هذا الفصل "عنف الإقصاء" ويطرح طريقة لمجابهته بتوضيح حتمية إشراك الشباب بصورة مجدية في جميع أنحاء العالم.

1-3 الإدماج السياسي المُجدي

يُمثل الإدماج السياسي المُجدي قضية معقدة وجوهرية في صميم جدول أعمال الشباب والسلام والأمن. وقد ظل يمثل مطلباً محورياً للشباب في شتى أنحاء العالم في أثناء بحثنا، واعتُبِرَ أنه يعزز جميع أشكال الإقصاء الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وعلى مدار مشاوراتنا، كثيراً ما ردد الشباب شعار حركة حقوق المعوقين "لا شيء يخصنا بدون مشاركتنا" (تشارلتون، 1998).

وطالب الشباب بالإدماج في جميع عمليات ومنتديات صنع القرار التي تخص السياسة ووضع السياسات، معللين ذلك بأنهم ينبغي أن يكون لهم رأي مباشر في صياغة السياسيات والنُهج التي تؤثر عليهم وتصميمها وتنفيذها وتقييمها. كما بيَّن الشباب بوضوح أن "المشاركة" و"الإدماج" ليسا غير مشروطين: إذ لا يمكن أن يكونا في صورة احتواء أو مشاركة رمزية حيث يستخدم آخرون الشباب أو يتلاعبون بهم. فالإدماج في أنظمة فاسدة، غير ديمقراطية أو قمعية، هو أمرٌ غير مقبول أو غير مقبول عند معظم الشباب: "على الرغم من معاناة الكثير من الشباب من الإقصاء، إلا أن الإدماج في ظل نظام ظالم أو فاسد ليس حلاً لمعاناتهم" (المناقشة الجماعية المركزة، تونس ص 22). وقد شاعت مشاعر مماثلة عبر أبحاثنا. فقد أصر الشباب وعبروا بوضوح عن أن الإدماج السياسي يجب أن يكون شرعياً ومُجدياً.

ويثير هذا سؤالاً هاماً حول: ما الذي يمثل إدماجاً ومشاركة سياسية مجدية بالنسبة للشباب، وكيف يمكن تنفيذ ذلك لمنع العنف واستدامة السلام؟ كان هذا موضوعاً للنقاش المفعم بالحيوية على مدار أبحاثنا، ولم تكن هناك إجابة وحيدة. فالإسهام في السلام المستدام، ومنع

نحن الشباب لا توجّه إلينا دعوة إلا عندما يحين الوقت للتلويح بالرايات أو وضع الملصقات. حين نرغب في مشاركة المقترحات لا ينظرون إلينا بعين الاعتبار، وحين ننتقد يتجاهلوننا.

أحد الشباب، المثلث الشمالي

(المثلث الشمالي، بحث قطري مركّز، ص 19)

اندلاع النزاع العنيف واستمراره وتصاعده وتكراره، جميعها أمور تتطلب توسعة لدور الشباب ومشاركته في العمليات والمؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية. وهي تتطلب اهتماماً بتحسين أدوار الشباب في العمليات السياسية التمثيلية، وبشكل أعم في العمليات السياسية والسياسات التي تؤثر تأثيراً مباشراً على حياتهم وعلى علاقاتهم بمجتمعاتهم المحلية وبالدولة. وصف الشباب طيفاً خلّاقاً من الاحتمالات المحددة تبعاً للسياق، بما في ذلك أفضل ما يمكن تحقيقه في النقاط المختلفة لدورتي السلام والنزاع، وكذلك ما يمكن تحقيقه على المستويات المختلفة - محلياً أو وطنياً أو إقليمياً أو دولياً. تتضمن هذه الخيارات "المسارات" المختلفة والمترابطة لبناء السلام - سواء من خلال المشاركات الشعبية على مستوى القاعدة أو من خلال مشاركة المجتمع المدني أو من خلال العمليات السياسية الرسمية أو مفاوضات السلام الرسمية.

مُعالجة الإقصاء السياسي: بناء الثقة المدنية

على مدار هذه الدراسة، عبَّر الشباب بصورة متسقة عن مظهرين هامين ومترابطين من الإحباط يمثلان تهديدات مستمرة للسلام والأمن وهُما: إقصاؤهم من المشاركة المدنية والسياسية المجدية - والذي غالباً ما يستند لانعدام الثقة فيهم كشباب وبالتالي انعدام الإرادة السياسية لمعالجة إقصائهم - وانعدام ثقتهم في أنظمة الحكم التي تتسم بالمحسوبية والفساد. وقد أثر هذا بصورة مباشرة على ثقتهم في عمليات التغيير.

لَحَظَت الدراسة الاستقصائية لمنظمات بناء السلام التي يقودها الشباب اعتقاد المستجيبين أن "الجانب الأكثر تحدياً من عملهم هو أن الشباب يواجهون عدم إتاحة مجال لإبداع وتنفيذ أنشطتهم، وأنهم مهمشون ويساء فهمهم بسبب المفاهيم السلبية من جانب أفراد مجتمعاتهم المحلية والكبار، مما يؤدي إلى انهيار الثقة" (رسم الخرائط من قِبل الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ومنظمة "البحث عن أرضية مشتركة"، 2017، ص 32). وقد أقر الكثيرون أن الإدماج السياسي للشباب ومشاركتهم السياسية يجب أن يستندا إلى كل من استعادة ثقة الشباب في مؤسسات الدولة، والتعددية والعقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع، وإلى استعادة الثقة في الشباب التي يعبر عنها الساسة والكبار والنخبة المجتمعية والعديد من الجهات الفاعلة الدولية. ووصف شابٌ من جورجيا الوضع قائلاً "يعد مستوى الثقة [في الشباب] منخفضاً بوجه عام. وهذا يمنعنا من ... تحقيق إمكاناتنا. وفي مثل هذه الحالات، فإنك تفقد الدافع وتفقد ثقتك ... وكثيراً ما تثير آراؤنا سخرية الكبار. ونادراً ما يؤخذ رأينا في الاعتبار. إنني غاضبٌ كثيراً من ذلك" (المناقشة الجماعية المركزة للسياق الجورجي-الأبخازي، ص 15).

تؤدي هذه المشاعر بعدم القدرة على التعبير وقلة الحيلة إلى مخاطر محتملة على السلام والأمن تتولَّد نتيجة الإحباطات غير المُعالجة لدى الشابات والشبان، وبخاصة حين تجتمع مع الإحساس بأنهم ضحايا لحكوماتهم. ولكن، من وجهة نظر وقائية أكثر استباقية، ينظر الشباب للمشاركة السياسية أيضاً باعتبارها أمراً لا غنى عنه للاعتراف بدورهم ولكرامتهم. كما توفر أيضاً سُبلاً مؤسسية لمعالجة المظالم وقضايا النزاع لمنع الإحباط والعنف المحتمل، وبالتالي استدامة السلام.

السياسات الشبابية

شهِدت الآونة الأخيرة حدوث زيادة في عدد البلدان التي لديها سياسات وطنية للشباب (باكالسو وفارّو، 2016). وقد قُدِّمَت مثل هذه السياسات في بعض الأحيان باعتبارها طريقة تستجيب بها الحكومات لتعبير الشباب عن إحباطهم نظراً لإقصائهم السياسي. وغالباً ما تُعتمد هذه السياسات لمراعاة "القضايا المتعلقة بالشباب"؛ وأحياناً ما تُعتمد أكثر من باب أداء الواجب وليس نتيجة الاحتياجات المُقيّمة للشباب أنفسهم.

وليس بالضرورة أن يُعتبر وضع سياسة للشباب، في حدّ ذاته، مؤشراً مجدياً على أخذ مشاركة الشباب على محمل الجد. قد تؤدي سياسات الشباب إلى اجتزاء قضايا الشباب وترسيخها في مجال من مجالات السياسات، على حساب اتباع نهج أكثر تكاملاً تجاه قضايا الشباب عبر الحكومة بأكملها، ومختلف إدارات الحكومة ومؤسساتها (أوستيروم، 2017). وهذا صحيح بالنسبة إلى قضايا السلام والأمن، التي عادةً ما تغيب بصورة مذهلة عن سياسات الشباب.

المجالس الشبابية

يرى البعض أن إنشاء برلمانات الشباب أو مجالس الشباب الوطنية أو ما يماثلها من الهياكل الحكومية يمثل آلية هامة يمكن من خلالها زيادة المشاركة التمثيلية الشرعية للشباب في السياسة والحوارات السياساتية. ولكن دور هذه الهياكل، ومصداقيتها، يتباينان تبايناً شديداً من سياقٍ إلى آخر. كان للشباب الذين شاركوا في أبحاثنا آراء متباينة للغاية بشأن ما إذا كانت هذه المجالس قد عملت على مجابهة تجارب الإقصاء السياسي وانعدام المساواة التي يواجهها الشباب أم عملت على ترسيخها.

وفي بعض البلدان، يُنتخب أعضاء المجالس الشبابية، وتكون المجالس بمثابة هياكل تمثيلية يُنظر إليها من قِبل الشباب على أنها تُوفِّرُ نقاط دخول شرعية إلى العمليات السياسية، وتزيد الروابط بين الشباب وبين البرلمانات الوطنية - على سبيل المثال، منتدى الشباب الأوروبي.[23] شعر بعض الشباب أن المجالس الشبابية تقوم بدور هام في تمكين الشباب والتخفيف من إحباطاتهم السياسية. في مشاورات كوسوفو*، ذُكِرَ أن "الشباب علّقوا أملاً كبيراً على إدخال الشفافية في العملية وخلق ظروف تتيح لمجالس عمل الشباب المحلية تمكين بعضها البعض، وتبادل أفضل الممارسات وبالتالي زيادة قدرتها على تحمل الضغوط السياسية (مشاورة كوسوفو*، ص 14). وصف الشباب في المشاورات الأوروبية الأدوار المتعددة التي يمكن لمجالس الشباب القيام بها لتحسين مشاركة الشباب في كلٍ من عمليات صنع القرار وعمليات صنع السياسات، على الرغم من إقرارهم أن هذا معيارٌ يصعب تحقيقه.

وقد شعر آخرون أن مثل هذه المجالس تعوقها بشدة أدوارها الاستشارية الخالصة. في الصومال وفي سريلانكا، لا تتصل مجالس الشباب مباشرةً بالبرلمانات الوطنية، مما أثار تساؤلاً يتعلق "بالسُلطة الفعلية التي تمتلكها هذه الهياكل لكي توجه أصوات الشباب بصورة فعّالة من أجل إحداث تغيير فعلي." (ورقة مواضيعية من الاتحاد البرلماني الدولي، ص 16). وبالنسبة إلى البعض، تتيح مجالس الشباب سبيل الوصول إلى موظفي الحكومة وإلى عمليات صنع القرار، في حين ينظر إليها البعض الآخر باعتبارها تقسِّم السياسات بصورة غير مفيدة إلى قضايا "تخص الشباب" وقضايا "لا تخص الشباب"، مما يمكن أن يؤدي إلى زيادة تضييق قنوات المشاركة المجدية، أو إحكام سيطرة الأحزاب السياسية على الحياة السياسية للشباب.

كما تُنتقد المجالس الشبابية في بعض الحالات لأنها تفتقر إلى الآليات اللازمة لضمان المشارة الواسعة أو التمثيل الذي يعكس الطبيعة المتقلبة والمتباينة للسكان من الشباب: "فهي نادراً ما تهتم بالمجموعات الفرعية المهمشة وغالباً ما توفر مدخلات قليلة للغاية لصنع القرار السياسي" (هدشتروم وسميث، 2013، ص 40) ويمكن أن تكون وثيقة الارتباط بالأحزاب أو الهياكل السياسية القائمة، ويمكن أن ينظر إليها الكثير من الشباب باعتبارها خاضعة للضغوط السياسية والتلاعب من قِبَل جهات تشمل الحكومات. في الواقع، "عادةً ما تذكُر الأدبيات أنه على الرغم من وجود مجالس الشباب الوطنية في العديد من البلدان، إلا أنها كثيراً ما تفتقر إلى الشرعية بين الشباب ولكن بدلاً من ذلك يُنظر إليها باعتبارها أدوات للحكومة وليس مؤسسات يمثل موظفوها بالفعل مصالح الشباب" (ماكلين هيلكر وفريزر، 2009، رقم 68). بل يرى البعض أن الكثير من النشطاء الشباب ينظرون إلى المجالس الشبابية باعتبارها "مواقع قمعية للتحكم الاجتماعي وليس مجالات يقودها الشباب لتوجيه النقد.

* ينبغي أن تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن رقم 1244 لعام 1999.

23 www.youthforum.org/

© UNFPA/Omar Kasrawi

إن المعارضة والتفكير النقدي من الأمور المحورية في فهمهم للمشاركة الديمقراطية، ولذلك فإنهم ينظرون لمجالس الشباب باعتبارها محاولة لتقييد العناصر الأكثر جذريةً في سياسة الشباب" (تافت وغوردون، 2013 ص 95).

وعلى الرغم من أن الأمثلة الإشكالية التي سبقت الإشارة إليها لا ينبغي أن تشوّه الممارسات الصحيحة لمجالس الشباب الشاملة الأكثر ابتكاراً، إلا أنه من الواضح أن هذه المجالس تتباين تبايناً شديداً من سياقٍ إلى آخر في ممارساتها وشرعيتها، وفي مدى "ملاءمتها للغرض الذي أُنشئت من أجله". وليس من الممكن التعميم بشأن كفاءتها بالنسبة لمشاركة الشباب السياسية بشكل أعم. ولكن إنشاء مجالس الشباب الوطنية في حد ذاته لا يمكن أن يحل محل الإدماج السياسي المُجدي والعام للشباب في سياق السلام والأمن.

السياسة الانتخابية

على الرغم من حجم السكان من الشباب على مستوى العالم، إلا أن الشباب يمثّلون تمثيلاً ناقصاً بصورة غير متناسبة في الهياكل السياسية الرسمية، ولا سيّما الشابات. في عام 2015، لم يشغل الشباب (دون سن 30 عاماً) سوى 1.9 في المائة من المقاعد البرلمانية الوطنية. وفي عام 2016، أشارت التقارير إلى أن "أكثر من 80 في المائة من المجالس العليا للبرلمانات في العالم لم تكن تضم أعضاءً للبرلمان دون سن 30 عاماً (ورقة مواضيعية من الاتحاد البرلماني الدولي، ص 7). ذكر المسح العالمي للقيم أن مشاركة الشباب في الانتخابات (43.6 في المائة) تقلُّ أيضاً بكثير عن المشاركة الإجمالية للسكان (59.1 في المائة) (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) 2017، ص 103).[24] فيما بين عامي 2010 و2014، كانت المشاركة الانتخابية وعضوية الأحزاب بين الشباب في الفئة العمرية 29-18 عاماً أقل بكثير من إجمالي السكان (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2016، ص 71-72). تدل عضوية الشباب في الأحزاب السياسية على فقدان الشباب للثقة في السياسة الحزبية: ففي المجمل يشارك في عضوية الأحزاب السياسية 5 في المائة فقط من إجمالي السكان (وهو رقم منخفض بالفعل)، بينما تقل عضوية الشباب في الأحزاب السياسية عن هذا بمقدار 20 في المائة، إذ تبلغ 4.1 في المائة فقط (المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات 2017 (IDEA)، ص 103). ويجب أن تعطى الأولوية لسد هذه الفجوات بين الأجيال في المشاركة والتمثيل على المستويات المحلية والإقليمية وعلى المستوى العالمي.

وخلصت الأبحاث التي أجريناها إلى أنه على الرغم من وجود البيانات العالمية المفصلة بشأن سلوك التصويت والتسجيل بصفة عامة، إلا أن هناك نقص شديد في مجموعات البيانات المصنفة للشباب في أغلبية قواعد البيانات الانتخابية الحكومية. ويشير هذا إلى أن معظم الحكومات - بما في ذلك البلدان المتقدمة - لا ترصد بفعالية النسبة المئوية من أصوات الشباب أو لا تتيحها للجمهور. ومن بين 202 بلداً وإقليماً شملها الفحص في دراسة خط الأساس، كان لدى 7 منها فقط بيانات حكومية مسجلة ومتاحة للجمهور بشأن أنماط التصويت الفعلية للشباب، وكان لدى 91 منها بيانات تستند إلى دراسات استقصائية، و10 لديها بيانات حكومية غير كاملة، و94 لم يكن لديها بيانات متاحة على الإطلاق بشأن أنماط التصويت لدى الشباب (سيمبسون وآلتيوك، ورقة مواضيعية). وهذه فجوة كبيرة في البيانات تحتاج إلى إيجاد حلٍ لها.

24 إذا عقدنا المقارنة البسيطة بين الشباب والبالغين (أي أولئك الذين تزيد أعمارهم عن 30 عاماً)، بدلاً من المقارنة بين الشباب والسكان بصفة عامة، فإن الفارق سيصبح أكثر بكثير.

ترتبط المستويات المنخفضة من المشاركة الانتخابية من قِبل الشباب وتمثيلهم المنقوصُ بصورة حادة في هياكل صنع القرار المحلية أو الوطنية ارتباطاً جزئياً بالعوائق الهيكلية التي يواجهها الشباب. على الرغم من أن الحد الأدنى لسن التصويت في معظم البلدان هو 18 عاماً أو أكثر، إلا أن الشباب في 73 في المائة من البلدان محظورون من الترشح للمناصب بالرغم من أهليتهم للتصويت (ليس صغيراً لدرجة تمنع من خوض الانتخابات، 2018). إذْ تؤدي متطلبات الحد الأدنى للسن التي تبلغ 25 و35، لا بل وتصل حتى 45 عاماً إلى تأخير أهلية الشباب للترشح للمناصب تأخيراً شديداً. وينظر الشباب في العديد من السياقات إلى المفهوم الذي يرى أن الشباب ليسوا مستعدين أو لا يملكون الخبرة الكافية للقيام بأدوار سياسية رئيسية في هذه المجالات باعتباره إستراتيجية إقصائية متعمدة من قِبل الكبار والنخبة السياسية. كما أن هناك أدلة على أن تفضيلات الأحزاب السياسية غالباً ما تعطي ميزة للمرشحين الذكور الأكبر سناً، الذين ينظر إليهم باعتبارهم أكثر خبرة أو لديهم سجلات إنجازات أكثر رسوخاً. ويمثل هذا تحدياً أكبر بالنسبة للشابات المستعدات للمشاركة في السياسة الانتخابية أو الحزبية (الاتحاد البرلماني الدولي، 2016).

هناك الكثير من الطرق المبتكرة لإدماج الشباب في العمليات السياسية الرسمية على نحو أفضل. تُعد حصص الشباب في الهيئات المنتخبة (وطنياً ومحلياً) أحد التدابير التي ينبغي تشجيعها لضمان نقاط دخول سياسية (يمكن أن تكون تحفيزية) للشابات والشبان للدخول إلى الهياكل السياسية الرسمية. ويزيد متوسط مستويات تمثيل الشباب في البلدان التي تستخدم حصص الشباب (الاتحاد البرلماني الدولي 2016 ص 23). ولكن الحصص ليست هي الحل الوحيد للتحديات الأساسية وأوجه القصور الهيكلية. فقد تُعزز النخبوية أو تسمح لنفسها باحتواء الفاعلية السياسية للشباب وبخاصة من قِبل الأحزاب السياسية.

لذلك يجب أن تتكامل الحصص مع جهود أخرى لتمكين الشباب من المشاركة في الانتخابات والحكومة وصنع السياسات بصفة عامة. وقد يتضمن هذا التكامل من خلال المجالس والجمعيات والبرلمانات الشبابية الموثوقة بالإضافة إلى منتديات صنع القرار على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية وعلى المستوى العالمي. وفي داخل الأمم المتحدة، عززت إدارة الشؤون السياسية مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية في أدوار متعددة: كناخبين ومرشحين ووكلاء لتثقيف الناخبين، وموظفين لتسجيل الناخبين ومسؤولين عن نقاط الاقتراع (إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، 2017). كما وضع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دليلاً للممارسات بعنوان *تحسين المشاركة السياسية للشباب على مدار الدورة الانتخابية* (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013)، ودليلاً بعنوان مشاركة الشباب في العمليات الانتخابية - كتيِّب لهيئات إدارة الانتخابات (المفوضية الأوروبية والبرنامج الإنمائي، 2017)، وكجزء من هذه الجهود، من المهم إيلاء الاهتمام للوصول إلى الشباب على اختلاف مشاربهم، فالهياكل والعمليات الرسمية كثيراً ما تكون غير متاحة للشباب في المناطق الريفية والشباب غير المنتمي لمنظمات والشابات والشباب الذين يعيشون في ظل الفقر وأولئك الذين يهاجرون إلى المراكز الحضرية.

ما يتجاوز مجرّد التمثيل: الشباب في ملتقى العلاقات بين الدولة والمجتمع

بالنسبة إلى الشباب في جميع مناطق العالم تقريباً، أدت تجربة الإقصاء من المشاركة المدنية والسياسية المجدية إلى ترسيخ انعدام الثقة المتنامي لديهم في الهياكل الحكومية، وعادةً ما يرتبط هذا بفقدان الثقة في السياسية التمثيلية الرسمية. ورداً على هذا، انسحب الشباب الذين ربما كانوا مهتمين بالسياسة الرسمية من هذه المجالات، وسعوا بدلاً من ذلك إلى إنشاء مسارات بديلة للمشاركة. أكد بعض المشاركين من الشباب أن ما يشير إليه البالغون عادةً باعتباره عدم اكتراث بالسياسة، يكون في أحيان كثيرة انسحاباً نشطاً من الأنظمة السياسية التي فقد الشباب إيمانهم بها وثقتهم فيها.

وهناك تداعيات هامة لبحث الشابات والشبان عن بدائل في مجالي السلام والأمن. وقد عبَّر أحد الشباب عن هذا في يامبيو، جنوب السودان بقوله:

> *لقد جعلَنا مجتمعنا نعتقد بأننا نفتقر إلى المعرفة ونجهل العمليات السياسية ولا يمكننا المشاركة في صنع السلام البنّاء دون إشراك كبار السن أو السياسيين. إننا مستبعدون من صنع القرار المحلي. ونحن نكافح دائماً لإيجاد سبيل يمكننا من خلاله إثبات جدارتنا أو تجربة أفكار جديدة أو المشاركة في العملية السياسية الأوسع. إن عدم وجود مساحة للمساهمة في بناء السلام يجعلنا أكثر ميلاً لقبول العنف والانخراط فيه. العنف هو السبيل الوحيد المتبقّي إلى حد ما، بالنسبة للشباب.*
> *(المناقشة الجماعية المركزة، جنوب السودان، ص 10)*

ويعكس هذا المصلحة الشخصية الواضحة للحكومات في إنشاء سبل موثوقة للمشاركة السياسية المجدية للشباب. وقد تكون المشاركة من خلال مزيج من الأدوار التمثيلية داخل الهياكل السياسية الرسمية (والتي يجب أن تشمل كافة أطياف أصحاب المصلحة من الشباب) ولكنها يمكن أن تتضمن أيضاً مجالات يُستشار فيها الشباب ويُشمَلون في حوار مواضيعي وعمليات سياسية بشأن قضايا تؤثر تأثيراً مباشراً على حياتهم، ويجب أن تتضمن الشباب غير المنتمين لتنظيمات والشباب في المناطق الريفية والنائية والشابات بوجه خاص

ولا يؤدي هذا النوع من المشاركة المجدية للشابات والشبّان إلى استفادة الشباب فحسب؛ ولكنه يؤسس لتحسين شرعية الحكومات وللاستقرار في المجتمع بشكل أعم. ويعد هذا ذا أهمية خاصة حين تتجاوز هذه المشاركات المشاركة الرسمية للشباب في الهياكل السياسية التمثيلية. ومن خلال صور مختلفة من المشاركة المدنية، يمكن للشباب، وينبغي لهم، أن يقوموا بأدوار حاسمة وبنَّاءة في وضع السياسات والحوكمة المؤسسية وآليات تقديم الخدمة.

وهذا أمرٌ ضروري بوجه عام، ولكنه ينطبق بصفة خاصة على المؤسسات والخدمات والوظائف التي لها أثر معين على حياة الشباب.

وقد ثبت أن مشاركة الشابات والشبان في تصميم استراتيجيات تنمية المجتمع المحلي وتنفيذها أمر هام لمنع العنف وتثبيط التطرف واستدامة السلام (انظر القسم 2-3). وبالمثل، فإن مشاركة الشباب في التعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك في تصميم المناهج وبخاصة في هياكل حَوكَمة المؤسسات التعليمية، يمثل مجالاً رئيسياً للإدماج ومشاركة مباشرة للشباب في نقطة التقاء حيوية بين الشباب والدولة (انظر القسم 3-3) (لوبيز كاردوزو وسكوتّو، ورقة مواضيعية).

© UNDP/Shahem Abu Ghazaleh

من منظور السلام والأمن، وبالإضافة إلى التعليم، لا توجد سوى نقاط تماس محدودة بين الشباب وحكوماتهم تضاهي في الأهمية تلك المتعلقة بالشرطة والعدالة الجنائية والأجهزة الأمنية. وبالتالي، فإن الشابات والشبان هم أصحاب المصلحة الرئيسيون في عمليات إصلاح العدالة الجنائية ومنظومة الأمن والتي تعد بالغة الأهمية في (إعادة) بناء العلاقات بين الدولة والمجتمع. ومن الجدير بالذكر أن الشباب، في بعض الحالات، يقومون بأدوار الشرطة أو الأمن بصفة غير رسمية، من مراقبة الأحياء السكنية أو المؤسسات الشرطية الخاصة إلى شرطة المجتمع المحلي أو مجموعات المراقبة. في مجموعة التركيز الخاصة بنيجيريا، كانت المناقشات التي قام بها أعضاء الهياكل الشرطية غير الرسمية تنظر إلى هذه الخدمة كالتزام اجتماعي على عاتق الشباب: "البعض منا يشعر بأنه أكثر قوة ويقدِّم أفضل ما لديه لأننا نحمي أُسَرنا ووالدينا وأصدقائنا وأحيائنا السكنية. لقد هيأنا أنفسنا وأردنا القيام بهذا، لذلك فإننا نشعر أن حماية بيئتنا مسؤولية ملقاة على عاتقنا" (المناقشة الجماعية المركزة، نيجيريا، ص17).

يوجد العديد من الأمثلة التي سعت فيها مبادرات بناء السلام تحديداً إلى تنمية علاقات عمل وشراكات مع نظام العدالة الجنائية والمؤسسات الأمنية سواء على المستوى المحلي أو الوطني (انظر الفصل الثاني) بوصفها تندرج في إطار جهود بناء الثقة. ويُنظر إلى هذه العلاقات والشراكات باعتبارها آليات حاسمة لبناء السلام أو منع النزاعات - وهي بديل للشرطة غير الرسمية وما يرتبط بها من مخاطر العنف وانعدام المساءلة. من الممكن أن تستفيد الحكومات مع الشباب من بناء مثل هذه الجهود التعاونية، استناداً إلى علاقات السلطة المتحولة بين الشرطة والشباب. وقد وضِعَت آليات للتعامل مع القطاع المدني وآليات للشكاوى ومرافق لأمناء المظالم، بما في ذلك داخل بعض السجون. ولكن، على الرغم من أن هذه النُهج تستهدف على نحوٍ هام تحسين العلاقات والمساءلة بين المجتمع المحلي والعدالة الجنائية أو الأنظمة الأمنية، إلا أنها نادراً ما تركز تحديداً على العلاقات بين الشباب والدولة، وذلك على الرغم من انتشار الشباب على كلا جانبي هذه العلاقات. ويمكن أيضاً بسهولة أن يصبح "المجتمع المحلي" مدفوعاً من قِبل الكبار وقد يُقصي الشباب في واقع الأمر من نقاط التماس هذه.

وثمّةَ العديد من الابتكارات البرامجية التي قامت بها الحكومات، ودعمتها أو بدأتها المؤسسات متعددة الأطراف، المعنية بتحسين العلاقات بين الدولة والمجتمع من خلال مشاركة المجتمع المحلي في إصلاح العدالة الجنائية ومبتكرات عدالة الأحداث وتنظيم العملية الديمقراطية وبناء العلاقات بين الشرطة والمجتمع المحلي وإصلاح نظام العقوبات وإصلاح قطاع الأمن بشكل أعم (جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحث قُطري مركَّز). وعلى الرغم من أن العديد من هذه البرامج تولي اهتماماً واسعاً بأهمية التعامل مع المجتمع المحلي والمجتمع المدني، إلا أنه ليس من الواضح أن هذه النُهُج أعطت قدراً كافياً من الاهتمام بإدماج الشباب ومشاركتهم باعتبارهم مكوّناً محورياً (فورمان، 2004).

يجب أن يتمتع الشباب الساعون لاستعادة جميع هذه المجالات والمشاركة فيها بالتمكين الكامل حتى يمكنهم القيام بذلك، من خلال المشاركة المدنية والسياسية المباشرة، فضلاً عن التمثيل السياسي الرسمي.

المشاركة المجدية في عمليات صنع السلام

تظل مشاركة الشباب في عمليات السلام الرسمية محدودة للغاية، على الرغم من الأهمية الواضحة لهذه العمليات بالنسبة لهم. وعلى العكس من ذلك، فإن الشباب العنيف، ومعظمهم من الذكور، باعتبارهم جماعة تشكل أغلبية الجنود في النزاعات العنيفة، هم الذين تكون لهم أفضل فرص الإدماج في عمليات السلام. وفي حالات نادرة يكون ذلك باعتبارهم زعماء في فصائل متحاربة أو في بعض الحالات من خلال العلاقات الأسرية أو غيرها مع زعماء الجماعات المسلحة. وفي الوقت ذاته، يغلب إقصاء الشباب الذين ظلوا مسالمين أو عملوا بنشاط من أجل السلام - حتى في الحالات التي كانوا هم فيها الدافع الأساسي للتغيير السياسي - من المباحثات الرسمية والعمليات الانتقالية وبخاصة على المستوى الوطني. وبالطبع، فإن الخط الفاصل بين أدوار الشباب كمرتكبين للعنف وضحايا له أثناء النزاع كثيراً ما يكون غير واضح.

يجب ألا يُمثل الشباب موضوعاً على طاولة المفاوضات بل أن يجلسوا حولها

أحد الشباب، *غرب ووسط أفريقيا*

(مشاورة غرب ووسط أفريقيا، ص 5)

إسهامات الشباب في بناء السلام

في أثناء النزاع النشط وعمليات السلام على حدٍ سواء، غالباً ما يُستخدم الشباب أو يُستغلون أو يعاملون باعتبارهم سلعاً استهلاكية من قِبَل أطراف النزاع وأصحاب المصلحة الرئيسين. وهذا ما يفسر جزئياً إقصاءهم من المفاوضات أو التسويات السياسية المتعلقة بعمليات السلام الرسمية. ولكن مشاركة الشباب في العنف السياسي والجنائي بعد التوصل لاتفاق، تتشابك أيضاً مع مصالح النخبة السياسية، التي غالباً ما تحشد الشباب المُهمَّش عمداً كوسيلة لتأكيد قدرتها التفاوضية على مائدة المفاوضات. ونتيجة ذلك، ترتبط الفاعلية السياسية للشباب بصورة أساسية بالمخاطر التي يشكلونها كمعارضين سياسيين و"مفسدين" أو مقوِّضين لاستقرار عمليات السلام الوليدة (ماكيفوي-ليفي، 2001). وفي غياب مشاركة الشباب الشرعية في العملية، قد يسهم هذا في تلاشي الخط الفاصل بين فاعلية الشباب وبين التلاعب بهم في هذه العمليات (شوارتز، 2010؛ بانغورا 2016).

ولهذه الأسباب، فإن الإدماج المُجدي للشباب في عمليات السلام يعد استثماراً هاماً في منع تكرار النزاع المسلح بعد التوصل لاتفاق. وتقدّم النزاعات في آيرلندا الشمالية وجنوب أفريقيا والشرق الأوسط أمثلةً شديدة الوضوح للطريقة التي يمكن أن تتحول بها احتجاجات الشباب التي يؤججها الإحباط إلى عنف في مواجهة الإحساس بعدم عدالة اتفاقات السلام (ماكيفوي-ليفي، 2001). لذلك فإن إقصاء الشباب من عمليات السلام التي تتم بالتفاوض يؤدي إلى نتائج عكسية بالنسبة لاستدامة السلام، نظراً لأن الإحباط المرتبط بهذا الإقصاء يُعتبَر "أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع المجموعات للجوء إلى العنف والاحتجاجات" (بافنهولز، 2015، ص1) أو التي تتسبب في حشدهم من أجل التخلي عن دعم عمليات السلام الناشئة. لذلك فإن استخدام العنف الشبابي كأداة، والطبيعة المعقدة للعلاقة بين الشباب والنخبة السياسية، يُلقيان الضوء على أهمية الإدماج المجدي للشباب في عمليات السلام، بما في ذلك أولئك الذين قد يتجمهرون للتعبير عن معارضتهم "على هامش الأطراف المناصرة للسلام" (ماكيفوي-ليفي، 2001، ص 33).

إلاَّ أنَّ هناك أساس منطقي أكثر إيجابية بكثير لمشاركة الشباب في عمليات السلام من مجرد منعهم من التصرف كمخرّبين. توفر مشاركة الشباب ما يمكن اعتباره أفضل وسائل استدامة السلام، نظراً "لأن قدرة اتفاق السلام على البقاء تعتمد على قبول أو رفض الأجيال القادمة له، وكيفية معاملتهم اجتماعياً في أثناء عملية السلام، وتصوراتهم لما حققته عملية السلام" (ماكيفوي-ليفي، 2001 ص 5). تؤدي الأدوار الإستراتيجية المحتملة للشباب كمناصرين في الانتقال من النزاع السابق، وإعادة بناء العلاقات المدمرة، إلى جعلهم حلفاء حيويين لأي عملية سلام - وضامنين محتملين عبر الأجيال لصمود اتفاقات السلام وإمكانياتها التحويلية. وتُعد المشاركة المجدية للشباب في عمليات السلام هذه ذات أهمية حاسمة لإحساسهم بالملكية، ويمكن أن تسهم بشدة أيضاً في المشاركة الواسعة للمجتمع المدني بشكل أعم. لذلك يجب الإقرار بالشباب باعتبارهم أطرافاً فاعلةً تحظى بالتقدير في السلام - وليس مجرد مستفيدين منه (كريري وبيرني، 2014):

الجيل السابق هو الذي رفض التفاوض، وبدلاً من ذلك يجب أن يشارك الشباب في عملية التفاوض. ولأسباب معيّنة، لا يريد الجيل الأكبر أن يتخذ هذه الخطوة، لذا يجب أن نقوم نحن بها.
(المناقشة الجماعية المركزة للسياق الجورجي-الأبخازي، ص 26)

الحصص وصور الإدماج الأخرى في صنع السلام

يمكن لحصص الشباب أن تضمن المشاركة في مفاوضات السلام الرسمية ويمكن أن تكون بمثابة آلية سواء لمعالجة إقصاء الشباب من هذه العمليات أو تحسين جودة مشاركة الشابات والشبان (انظر، على سبيل المثال، الإطار رقم 3). ويمكن القول بأن نظام الحصص في عمليات الحوار أو الهيئات التمثيلية مثل هيئات وضع الدستور، يسهل استيعابها بالمقارنة بالعمليات الحرجة التي تجري بوساطة وراء الأبواب المغلقة.

الإطار: 3

حصص الشباب في عمليات السلام - مؤتمر الحوار الوطني في اليمن

بتشجيع كبير من الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، قبلت الأطراف بحصة قدرها 20 في المائة للشباب في مؤتمر الحوار الوطني لتشكيل ملامح الدستور اليمني الجديد في عام 2011. اختير أربعون شاباً مستقلاً (من غير المنتمين حزبياً) من بين 10,000 متقدم من خلال نظام الحصص (منتدى المرأة والشباب، 2014)، مما يعني أن 7 في المائة من إجمالي أعضاء مؤتمر الحوار الوطني كانوا من الشباب المستقلين سياسياً. ولكن، في غضون شهرين من وجودهم في مؤتمر الحوار الوطني، بدأ ممثلو الشباب المستقلين، باستثناء البعض، في التصويت ككتلة واحدة (الوزير، 2013). وككتلة واحدة، قاموا أيضاً ببناء تحالفات مع النساء والدوائر التنظيمية الأخرى داخل المجتمع المدني، مما مكن هذه المجموعة "غير المنتمية لحزب سياسي" من اكتساب دور بارز وسلطة في جزء كبير من عملية صنع القرار (بافنهولز وروس، 2016، ص 205). وكما شرح بافنهولز وروس (2016، ص 205) فإن هذه الكتلة التصويتية غير المنتمية لحزب سياسي كان لها "وبصورةٍ غير معتادة، درجة عالية من التأثير المُعطى لمثل هذه المكوِّنات السياسية والمجتمعية بالمقارنة مع الحوارات الوطنية الأخرى".

لم يكن تحالف المجتمع المدني وأنشطة بناء التحالفات كافيين لعزل هؤلاء الشباب تماماً عن مزاعم احتوائهم من قِبل أصحاب المصلحة السياسيين الرئيسين في العملية. وعزا بعض النقاد هذا إلى تفاعلهم المحدود مع الشباب خارج مؤتمر الحوار الوطني (على الرغم من أن هذا موضع تشكيك)، في حين زعم آخرون "أن بعض وفود الشباب عزلوا أنفسهم عمداً عن الشباب في الخارج كرد فعل للانتقاد اللاذع الذي تلقّوه" (الوزير، 2013 ص 7). وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه إلى الشباب المشاركين في عملية السلام المقتصرة على النخبة إلى حدٍ بعيد، سواء لجهة احتوائهم بل وحتى مزاعم الفساد، إلا أن نظام الحصص يُرى أنه أنشأ معايير جديدة للإدماج السياسي للشباب في اليمن. و كما علقت إحدى ممثلات الشباب في مؤتمر الحوار الوطني، فقد "غيّر نظام الحصص المطبَّق في مؤتمر الحوار الوطني بصورة دائمة أسلوب النظر تجاه مشاركة المرأة والشباب في مثل هذه العمليات في اليمن". وواصلت زاعمةً أنه "على الرغم من استمرار وجود بعض المقاومة لمشاركة المجتمع المدني الأعم، إلا أن الإدماج المؤقت نتيجة نظام الحصص أظهر القيمة الإيجابية لمشاركة الشباب" (مجهولة الهوية رقم 2، مقابلة مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين).

تولى ممثلو الشباب أدواراً قيادية في تيسير بعض جلسات مجموعات العمل الفنية. وقد كانوا يتحدثون صراحةً عن القضايا الحساسة (مثل قانون الحصانة المقترح) وتحدوا الكثير من التقاليد السياسية الهيكلية الراسخة (الوزير، 2013). ويرى البعض أن أثرهم الإجمالي في مؤتمر الحوار الوطني كان تحويلياً إذ غيَّر العقلية السائدة بشأن "الفاعلية السياسية للشباب". وعلى الرغم من أنه لم يتسنَّ لمشاركة الشباب في عملية السلام أن تمنع تصاعد النزاع العنيف الذي نشب بعد ذلك في اليمن، والمستمر حتى وقت كتابة هذه السطور، إلا أنه من المأمول أن تمثِّل سابقة تحد من خيارات الأحزاب السياسية في إقصاء أصوات الشباب في عمليات السلام القادمة في اليمن.

ولكن هذا يمكن الرد عليه بأن العمليات التي تتم وراء الأبواب المغلقة أو الحصرية إلى درجة كبيرة أو المقتصرة على النخبة هي تحديداً التي تكون مشاركة الشباب فيها مطلوبة بشدة وتكون المطالبة بها على أشدها. توفِّرُ المشاركة في هذه المنتديات نقطة دخول هامة للشباب، مما يتيح لهم تقديم خبراتهم الفريدة واحتياجاتهم باعتبارهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين في بناء السلام واستدامته في مجتمعاتهم.

ومن الناحية العملية، تؤدي متطلبات الحصص إلى الدفع قُدُماً بمشاركة الشباب، بدلاً من التعويل على هذا بوصفه عملاً طوعياً بحتاً أو اختياراً انتقائياً. وعندما مُنِحت الفرصة للشابات والشبّان، فقد استخدموا هذه الأدوار لتوسعة مجال مشاركتهم، وتحفيز إجراءات بناء السلام الأخرى وإثراء عمليات السلام أنفسها.

كانت مشاركة الشباب في مفاوضات السلام الرسمية بين الحكومة الفلبينية وجبهة مورو الإسلامية للتحرير ما بين عامي 1997 و2016 أكثر تجانساً ولم تستند إلى حصص أو أي أسس تمثيلية أخرى. وشارك الشباب إلى حدٍ كبير في العملية من خلال الروابط غير الرسمية، بما في ذلك الروابط الأسرية، وعادة ما جاءت مشاركتهم للقيام بأدوار تشغيلية، وتوفير الدعم اللوجستي والفني في الجوانب المختلفة من الانقسام السياسي. بالنظر إلى ما مضى، مكّنت هذه الوظائف الأقل حساسية من الناحية السياسية لدى مختلف الأطراف الشبابَ من القيام بدور رئيسي في بناء الجسور (بشكلٍ غير رسمي عادةً) عبر الخطوط الحزبية، مما أسهم كثيراً في إيجاد حلول خلاقة في عملية المفاوضات (الفلبين بحث قُطري مركّز، ص 13). ولكن هذه الأنواع من الفرص يمكن أن تكون محدودة للغاية ومن السهل أن تُقصي الشباب الذين لا يملكون المهارات اللازمة أو العلاقات أو القاعدة التنظيمية.

في جنوب السودان، يسَّرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مشاركة ستة شباب لاجئين كمراقبين في منتدى الإنعاش رفيع المستوى لجنوب السودان. وعلى الرغم من بعض المقاومة لوجودهم ومشاركتهم، إلا أنَّ الشباب الذين شاركوا شعروا بشعور إيجابي للغاية لأنهم حصلوا على مجال لتبادل مخاوفهم ورؤاهم من أجل السلام. كما شعروا أنهم تمكنوا من وضع احتياجات شباب اللاجئين وتجاربهم وأولوياتهم على مائدة المفاوضات، وأن هذا أدى إلى تحويل اهتمام الكثيرين من المشاركين الآخرين عن الملاحقات السياسية الباحثة عن "المصلحة الذاتية" (فوني، مقابلة مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين). وبعد بعض الإحباطات، بدأ هؤلاء المندوبون لشباب اللاجئين أيضاً في تحدي أدوارهم المحدودة في الغرفة، من خلال المطالبة بحقهم في إصدار بيان مُشترَك. وفي أثناء مشاركتهم في عملية السلام، كان هؤلاء الشباب متأكدون من أنهم يجب أن يكونوا في الغرفة باعتبارهم شباب، وكأعضاء شباب في المجتمع المدني، وكأعضاء شباب في الأحزاب السياسية (مجهول الهوية رقم 1، مقابلة مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين). ويثير هذا أسئلة هامة بشأن المفاهيم المُبسطة للغاية لتمثيل الشباب في هذه العمليات، ويثير أيضاً أسئلة بشأن الحالات التي تتجاوز فيها هويات الشباب وأدوارهم هذه الفئات المختلفة.

في سوريا، ركّزت جمعية الشباب السوري، التي ترجع أغلب جذورها إلى السوريين في الشتات خارج البلاد التي مزقتها الحرب، على التواصل مع الشباب الذين لا يزالون مقيمين في سوريا في أثناء مرحلة ما قبل المفاوضات، وتوفير الدعم لهم، والعمل بمثابة قناة لتوصيل أصواتهم، وخصوصاً توصيلها للمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في سوريا وغيره من صنّاع السياسات. وبناءً على الحفاظ على هذه الشبكات وجهات الاتصال، انحصر دورها إلى حد كبير في تقديم التقارير والدعوة التي تهدف إلى غرس منظور الشباب في مشاركات المجتمع المدني الأعم. وقد سعت إلى تحديد ملامح الحاجة إلى معالجة القضايا المحددة بالنسبة للشباب وتأكيدها داخل عملية السلام، حيث بدا أنَّ هذه القضايا لا تحظى بالتقدير الكافي. على الرغم من تعبير أعضاء جمعية الشباب السوري عن خيبة أملهم بشأن هذه التحديات، إلا أنهم استمروا أيضاً في السعي إلى تحقيق طموحهم بتشكيل مجلس استشاري للشباب، يماثل المجلس الاستشاري للمرأة السورية، أملاً في أن يؤدي هذا بصورة أكثر منهجية إلى إبراز قضايا الشباب في مقدمة عملية السلام (بدوي، مقابلة مع مزوّدي المعلومات الرئيسيين).

ولكن على الرغم من أن حصص الشباب وضمانات مشاركتهم تفتح أبواباً هامة، إلا أنه لا يجب أن يُنظر إليها باعتبارها هدفاً حصرياً (بالنسبة لمجالات المشاركة الأخرى). وقد تؤدي هذه الحصص إلى توليد مستويات مرتفعة من الإحباط، وبخاصة في ظل محدودية القدرة أو الإرادة السياسية لضمان التنوع الكامل والاستقلال السياسي للمشاركين من الشباب. وفي واقع الأمر، فإن "الشغف الزائد بالإدماج في عمليات السلام الرسمية - ثم عدم الحصول عليه - يزيد من الإحباط الذي قد يؤدي إلى تقليل سلطة الشباب الحقيقية في بناء السلام" (مؤسسة بيرغهوف، ورقة مواضيعية، ص 16).

وقد اكتُسِب الكثير من المعرفة حول هذا الموضوع من الأبحاث المتعلقة بمشاركة المرأة في عمليات السلام. ولا خِلاف تقريباً بشأن قيمة وأهمية الحصص كنقطة دخول، وفي إسهام الحصص في جودة التسويات السلمية المتحققة ومدى استمرارها (أوريلي وآخرون، 2015). بيدَ أن الأدلة تبيّن أيضاً أن قيمة المشاركة تتحدد من خلال جودتها وليس مجرد كميتها:

© Danielle Rudnisky

"الحصص وحدها لا تؤدي تلقائياً إلى زيادة تأثير المرأة، نظراً لأن أبحاث دراسات الحالة تشير إلى أن الولاءات للأحزاب السياسية كثيراً ما تغلَّبت على مصالح المرأة الحقيقية" (بافنهولز وآخرون، 2016، ص 6). ويبدو أن جميع العوامل مثل تباين المشاركين على طاولة المفاوضات (بما في ذلك الشابات على سبيل المثال)، واستقلال المشاركين ومدى تحلي المشاركة بالمعلومات الكاملة والعلاقات - والتي قد تكون الأكثر أهمية - بين المشاركات في عملية السلام الرسمية والحركة النسائية الأعم خارج حدود عملية المفاوضات، تعتبر عوامل حيوية في تشكيل جودة وأثر مشاركة المرأة في عمليات السلام الرسمية.

ولا شك أن هناك مخاوف مماثلة تنطبق على حصص الشباب، فهي تفيد بوضوح في الإسراع بالعملية في مجال يمثل فيه إقصاء الشباب مشكلة خطيرة يجب مُعالجتها. إلاَّ أنَّ الحصص لا يمكن أن تحقق أفضل فعالية لها دون ضمان التنوع اللازم والتمثيل والاستقلال السياسي النسبي للشباب المشاركين.

عقبات الإدماج

تؤدي عقباتٌ من قبيلِ الأعداد والتمثيل ومخاوف الكفاءة إلى الحد من المشاركة المجدية للشباب في عمليات الشباب الرسمية التي عادة ما تكون عملياتٍ حساسة. وقد ظلَّ إدماج المجتمع المدني في عمليات السلام موضع نقاش منذ فترة طويلة: فتوسيع المشاركة في عمليات التسوية التي تتم بالتفاوض يمكن أن يقوِّض كفاءة صنع السلام وملاءمته من الناحية العملية، وبخاصة من ناحية الوساطة في التوصل إلى اتفاقات:

> *فمن ناحية، قد يكون من الأفضل تضمين الجهات الفاعلة من نطاق واسع من المجتمع كطريقة لكسب الدعم لعملية السلام؛ وفي المقابل فإن إدماج عدد كبير من الجهات الفاعلة يمكن أن يُعقِّد المفاوضات بل وأن يحول دون التوصل لاتفاق في المقام الأول. وبالتالي، هناك احتمال لنشوء معضلة بين تحسين شرعية عملية السلام وضمان كفاءتها.*
> *(نيلسون، 2012، ص 247)*

ولكن التحليلات الإحصائية لمدى استدامة عملية السلام تُظهر أن "إدماج الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والأحزاب السياسية معاً يحسِّن من استدامة عملية السلام إلى درجة كبيرة" (نيلسون، 2012، ص 262). والأكثر غرابةً هو التحليل الذي يُظهر أن إدماج النساء في عمليات السلام يرتبط بزيادة احتمال التوصل إلى اتفاق ويُحسِّن من بقائه (أوريلي وآخرون، 2015، ص 11). ومن الأمور البالغة الأهمية من منظور الشباب، أنه بعيداً عن مجرد الأسئلة التي تتعلق بكفاءة مشاركة الشباب، فإن المشاركة المجدية للشباب في عمليات السلام هذه يمكن أن تضيف شرعية هامة إلى كلٍ من العملية ونواتجها.

ومن المهم أن يكون للشباب المشاركين في هذه العمليات علاقات موثوقة وشرعية مع الفئات السكانية والدوائر التنظيمية الشبابية بصفة أعم خارج نطاق عمليات السلام الرسمية. ويُعتبر هذا حماية جزئية من استغلال الشباب داخل هذه المنتديات، بالإضافة إلى كونه طريقة لضمان تبادل المعلومات في كلا الاتجاهين والتواصل بين عمليات السلام الرسمية التي تجري بالوساطة وبين الجهود الأقل رسمية التي تتجاوز حدود طاولة المفاوضات. وفي جميع الأمثلة التي درسناها، كان دور الشباب في عمليات السلام الرسمية مرتبطاً ارتباطاً هاماً بتواصلهم وعلاقاتهم القائمة على الثقة مع الجهات الفاعلة في بناء السلام من خارج العملية، والذين لعبوا أيضاً دوراً رئيسياً في جهود بناء

السلام غير الرسمية مع إمكانية دعم عملية السلام أو المساعدة على استدامتها. ويمكن لهذه العمليات التشاركية الإضافية أن تستفيد من إسهامات الشباب وتُوجهها نحو عمليات السلام من خلال التواصل بين المجالين الرسمي وغير الرسمي: "إن فهم جهود الشباب في المجال غير الرسمي على نحو أفضل أمرٌ أساسي لتحقيق إسهاماتهم الممكنة في عمليات السلام" (مؤسسة بيرغهوف، ورقة مواضيعية، ص 16).

تُمثل الطبيعة الانتقالية لمرحلة الشباب تحديات هامة تعوق الإدماج الفعال. ومع تقدم الشباب في العمر وانتقالهم إلى سن الرشد، فإنَّ هناك حاجة لإعادة إنتاج أو توليد القيادات الشبابية والمشاركة في عمليات السلام والحوارات وعمليات المصالحة ومفاوضات وضع الدستور - وبخاصة حين تستمر هذه العمليات لعدة سنوات (انظر القسم 2-2). تُشير بافنهولز وآخرون (2016) وماك ويليامز (2015) إلى الأثر الهام للحركة النسائية الأعم في مساعدة موقف المرأة وأثرها في مفاوضات السلام. ويرى البعض أنه لا توجد حركة شبابية عالمية موحدة ذات تشكيل مماثل (أو على الأقل أن مثل هذه الحركة لا تزال في المهد بالمقارنة بالحركة النسائية)، وبالتالي فإن أنماط المشاركة السياسية للشباب ذاتها تتطور باستمرار.

ولا يُعد الإقرار بإدماج الشابات والشبّان في عمليات صنع السلام عملاً خيرياً، أو معروفاً يُسدى إلى الشباب أو محض مساهمة ملائمةٍ لكفاءة هذه العمليات. فالشباب لهم الحق في المشاركة الكاملة - الذي لا يقل عن أي مجموعة اجتماعية أو سياسية أو ديمغرافية أخرى. ويعتبر الإقرار بالشباب كأصحاب حقوق في هذا الصدد أمراً بالغ الأهمية لتلافي التقليد المتمثّل بإقصاء الشباب عن هذه العمليات.

ويمكن أن يكون إدماج الشباب في عمليات السلام بمثابة "نسيج اجتماعي ضامّ" يؤدي إلى "دمج المشاركات المتباينة عبر المستويات المختلفة ضمن فهم أعمق لاستراتيجيات المصالحة باعتبارها متعددة الأوجه وغير خطية في آن واحد" (سيمبسون، 2016، ص 8).

الشباب يحدّدون جدول أعمال المشاركة السياسية

قد يتخذ عمل الشباب في مجال السلام الذي يركز على المشاركة المدنية والسياسية صوراً عديدة، بما في ذلك المشاورات مع المجتمع المدني أو عمليات الحوار أو التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي أو العمل في "بناء الجسور"، وحتى العمل المباشر في صورة احتجاجات سلمية أو دعوة أو تنظيم (غريزيلج، 2017). وتمتد هذه المشاركات عبر مراحل وأنماط متعددة تتعلق بعمليات السلام الرسمية. ومن المهم تيسير أو تمكين المجال لمساهمات الشباب، ليس فقط في عمليات السلام نفسها التي تجري بالوساطة، بل على مدار مراحل ما قبل المفاوضات والمفاوضات وما بعد تنفيذ الاتفاق (بافنهولز، 2014؛ أوريلي وآخرون، 2015، بافنهولز وآخرون، 2016).

> **"بالنسبة لكم، السياسة تعني السلطة، أما بالنسبة لي، فالمجتمع المدني هو السلطة."**
>
> *(لانق، 2013، ص 75)*

لا تتعلق المساهمات السياسية المجدية للشباب في منع العنف واستدامة السلام أو بنائه بتمثيلهم في المنتديات السياسية، أو مشاركتهم في السياسات والممارسات الراسخة أو بمشاركتهم في عمليات السلام الرسمية فحسب. إن التركيز الضيق على مفهوم الإدماج يُخفِق في إدراك الحالات التي يتخذ فيها الشباب مبادرات مستقلة ويحددون منصات يمكنهم من خلالها التعبير عن أنفسهم سياسياً بصورة أفضل من أجل السلام والأمن - هما مجالان للمشاركة المباشرة. وهذان ليسا مجالين "أُدمِج" فيهما الشباب أو "دُعوا إليهما" - إنهما مجالان ابتكرهما الشباب أو تملكوهما.

ويتعلق الأمر جزئياً بقضايا انعدام الثقة ومقاومة الاحتواء والتلاعب والتحكم من قِبل الأحزاب السياسية التي وجدناها على مدار الأبحاث. واستجابة لهذه القضايا، انسحب العديد من الشباب من الحياة السياسية والنظم الانتخابية والمؤسسات الأخرى، وهُم يوجِدون لأنفسهم ميادين بديلة للمشاركة.

وليست هذه النُهُج متضادة ويمكن أن توجد جنباً إلى جنب. وكما يشرح *تقرير شباب العالم بشأن مشاركة الشباب المدنية*، فإن "المشاركة السياسية للشباب آخذةٌ في التطور وليس الانحسار. على الرغم من أن الشباب يصوتون بمعدلات أقل ومن غير المحتمل أن يكونوا أعضاء نشطاء في الأحزاب السياسية، إلا أنهم يشاركون في نطاق واسع من الأنشطة السياسية البديلة" (إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2016، ص 78).

استكشف القسمان 3-1 و3-2 نطاق الأنشطة السياسية وأنشطة بناء السلام التي يشارك فيها الشباب، بما في ذلك المشاركة المجتمعية والبرامج المبتكرة واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي. على سبيل المثال، في سياق السلام والأمن، أدت التكنولوجيا الرقمية إلى "صورة جديدة من صور التمكين تؤدي إلى تغيير العلاقات بين المواطنين والدول بصورة أساسية ولها أثر على كلٍ من المستويين العالمي والمحلي" (مجموعة سيك ديف، ورقة مواضيعية ص 1). يتخذ الشباب زمام المبادرة بصورة متزايدة في مجال وسائل التواصل الاجتماعي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، باعتبارها وسائل بديلة لممارسة فاعليتهم السياسية، والمطالبة بالمساءلة وتعظيم أصواتهم ورعاية التواصل وإنشاء شبكات جديدة. وتُعد المنصات عبر شبكة الإنترنت ذات أهمية خاصة بالنسبة لمن قد لا يستطيعون المشاركة في العمليات التشاورية أو العمليات السياسية الرسمية (ولديهم قدرة الدخول الرقمية)، أو أولئك الذين تقيدهم السياسات المؤسسية المُقيِّدة. يشير استخدام الشباب للمنصات على نطاق واسع إلى أن "الشباب لم يعودوا بحاجة للانضمام إلى المنظمات السياسية الرسمية من أجل المشاركة في العمل السياسي الجماعي أو اكتساب معلومات بشأنه" (فرومِن وآخرون، طبقاً للاقتباس الوارد في برويت، 2017، ص 510).

ولكن إتاحة الوصول الرقمية غير المتساوية يمكنها في بعض الأحيان أن تُفاقِم تجارب الإقصاء:

> *على مستوى العالم، هناك 4 مليارات من البشر ليس لديهم أي اتصال بالإنترنت، وثمّة ما يقرب من 2 مليار ليس لديهم هواتف محمولة، ونصف مليار تقريباً يعيشون خارج نطاق إشارات الهواتف المحمولة ... في البلدان الأفريقية، يبلغ احتمال أن يتاح لنسبة الـ40 في المائة الأدنى دخلاً الاتصال بالإنترنت ثلث قيمته بالنسبة للـ60 في المائة الأعلى؛ و18 في المائة من الرجال يُبلغون عن استخدامهم الإنترنت في مقابل 12 في المائة من النساء، و20 في المائة من الشباب في مقابل 8 في المائة ممّن هم فوق 45 عاماً.*
> *(البنك الدولي، 2016، ص 8-9)*

وعلى الرغم من أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تُيسِّر المشاركة السياسية للجهات الفاعلة المُقصاة عن السياسة، إلا أنها يمكن أيضاً أن "تُرسِّخ الخطوط الفاصلة في المجتمع، على مستوى القاعدة" (تيليديس وكابلر، 2016، ص 86). ويمكن للفجوة الرقمية أن تعزّز "أوجه انعدام المساواة العالمية من ناحية مَن يستطيع الوصول إلى أي التكنولوجيات، ومَن الذي يُقصى عن النقاشات بين المجتمعات وبين الثقافات" (تيليديس وكابلر، 2016، ص 77). ويمثل هذا تحدياً بالنسبة للشابات على وجه الخصوص اللاتي يملن إلى أن يكُنَّ أقل قدرة على الوصول إلى الإنترنت، وبالتالي يعانين من مستوى أعلى من الأمية الرقمية، مما يؤثر بصورة مباشرة على فرصهن في التوظيف أو الحصول على التعليم (مجموعة سيك ديف، ورقة مواضيعية). وبالنظر إلى ما يمكن أن تؤديه الإنترنت من أدوار إيجابية وسلبية، لا ينبغي معاملة المشاركة السياسية عبر الإنترنت على أنها الحل الأقصى لمعالجة الإقصاء السياسي للشباب.

فالأنشطة السياسية التي يقوم بها الشباب تتضمن أيضاً الأدوار التي يلعبونها في الدفاع عن حقوق الإنسان، وتوثيق ورصد انتهاكات اتفاقات وقف إطلاق النار، وتيسير المصالحة أو بناء التماسك الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي في المجتمعات المنقسمة. ويشارك الشباب أيضاً في الأبحاث والتحليلات السياسية، ويقدمون تقييمات للإنذار المبكر ونماذج لتقييم المخاطر (إدارة الشؤون السياسية في الأمم المتحدة، 2017).

تُعد جميع هذه النُهُج والأدوار والمنصات أدوات للمشاركة السياسية المستقلة، والتعبير عن الذات والنشاط ويجب حمايتها والحفاظ عليها بصورة كاملة. يمكن أن تجني الحكومات والعمليات السياسية فوائد حقيقية من ابتكارات الشباب وقيادتهم عن طريق تبنّي هذه المجالات. وعادة ما تميل الدول غريزيّاً إلى السيطرة على المشاركة السياسية المستقلة أو تنظيمها بصورة صارمة أو حتى إغلاقها - مثل المجالات الموجودة على شبكة الإنترنت أو محطات الإذاعة المستقلة (المناقشة الجماعية المركزة، بوروندي). وقد يؤدي هذا إلى نتائج عكسية: "كلما زادت 'إدارة' المواقع أو التحكم فيها، غالباً ما يقل ميل الشباب إلى المشاركة فيها. وبدلاً من هذا، يريد الشباب أن يُؤخذوا على محمل الجد كمنتجين وشركاء في عمليات المشاركة والمداولات على شبكة الإنترنت" (كولين، 2015، ص 40).

© UNFPA/Guadalupe Valdés

ويُعدّ مجال المجتمع المدني حاسماً باعتباره أحد المجالات التي يمكن للشباب فيها صقل القيادة المستقلة والحشد من أجل السلام:

> *واليوم، يقف الشباب في موقفٍ فريد ... فقد قاموا بتوسعة المجال السياسي والمدني وأعطوا عمقاً لمعنى الحركات التي يقودها المواطنون. وهُو يتمتعون بشرعية واسعة تستند إلى سياسة تقعُ خارج نطاق هياكل الدولة. وقد أتقنوا العمل على وسائل التواصل الاجتماعي، وهو ما يمكن توظيفه لتوفير المزيد من الطرق المبتكرة ... لتنظيم وإنشاء هياكل جديدة تستند إلى المواطن. وهم مؤمنون بأن استخدام المرء لصوته هو أحد أعمال المواطنة. الشباب هم الطليعة المثالية لبناء أسس كيان سياسي أكثر شمولاً وتشاركية.*
> *(لائق، 2013، ص 75)*

وعادة ما يُنظر إلى الإدماج السياسي المجدي للشباب باعتباره ترياقاً هاماً للوقاية من خيبة الأمل التي قد تؤدي إلى استجابات عنيفة. ولكن المشاركة الشاملة تُعدّ من الأمور المجدية وتمثل حقاً في حد ذاتها. وهي تتعلق بالإقرار بمجالات فاعلية الشباب الخلاقة - وإن كانت مُخِلَّةً في بعض الأحيان - في التغيير والحفاظ عليها.

2-3 ما يتجاوز مجرّد وظائف

على مدار جميع مشاركات الدراسة مع الشباب، أثيرت المخاوف المتعلقة بسُبل عيش الشباب ودورهم في الاقتصاد باعتبارها قضية رئيسية، بغض النظر عن السياق القطري أو مستوى العنف. بالنسبة لمعظم الشباب الذين شاركوا في هذه العملية، يتعلق الإدماج الاقتصادي بصفة أساسية بالإتاحة العادلة للوصول إلى الوظائف المجدية والموثوقة. وليس هذا بالأمر المفاجئ، بالنظر إلى معدلات البطالة العالمية بين الشباب التي تصل إلى 13 في المائة - أي ما يقرب من ثلاثة أضعاف معدل البطالة بين البالغين (منظمة العمل الدولية، 2017أ).[25] ولكن الوظائف لا تمثل سوى جزء واحد من الأحجية عند محاولة حل مشكلة إقصاء الشباب من السياسة الاقتصادية الأعم وعمليات صنع القرار. وكان من الواضح أنه، بالنسبة للشباب، فإن المسائل المتعلقة بالقدرة على

25 ولكن لا بد من التدقيق بعناية في الافتراضات المتعلقة بمعنى معدلات البطالة بالنسبة للشباب وما تنطوي عليه من وَصم (سوكاريه وتانوك، 2015).

النفاذ إلى السلطة السياسية والثقل الاقتصادي كانت مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً. ورغم إيلاء اهتمام كبير لأهمية سبل العيش والتوظيف للشباب، فإن تشكك الشباب المتزايد وتضاؤل ثقتهم في قدرات حكوماتهم على تحقيق فوائد النمو الاقتصادي بشكل منصف لم يحظ بنفس القدر من الاهتمام.

يجب أن تُتيح الوظائف لجميع الشباب، بغض النظر عن العرق والقومية والنوع الاجتماعي والتوجه الجنسي ووضع الهجرة والإعاقة والموقع الجغرافي والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، فرصةً لبناء قدراتهم فضلاً عن زيادة إدماجهم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بصفة أعمّ. ونادراً ما ربط الشباب الذين تم التشاور معهم بين برامج خلق الوظائف وبين بناء السلام. ولكنهم تحدثوا عن البطالة، والبطالة المقنعة والوظائف غير المستقرة وارتباطها بالفقر وانعدام المساواة، وأثر هذا على رفاههم وعلى مجتمعاتهم المحلية بشكل عام. وشرح أحد الشباب من أبخازيا كيف تساهم الوظائف في الشعور بالاعتزاز بالنفس والمساعدة على توضيح دور الشباب في المجتمع:

> *الاستقلال المالي أمرٌ ضروري. فحين تحصل على مصروفك الشخصي من جيب أمك، من الصعب بمكان الحديث عن كيفية نفعِك لبلدك.*
> *(المناقشة الجماعية المركزة للسياق الجورجي-الأبخازي، ص 12)*

وكما وصف أحد الشباب من جورجيا، فإن البطالة تمثل عوائق أمام مشاركة الشباب في أنشطة بناء السلام، وتعيق قدرتهم على التخطيط للمستقبل:

> *حين يعاني شاب من مشكلات مالية في الأسرة ويحتاج إلى ما يسدُّ رمقه، فليس هناك طائل من التحدث معه عن السلام.*
> *(المناقشة الجماعية المركزة للسياق الجورجي-الأبخازي، ص 7)*

كما أن للبطالة وفقر العمالة [26] آثار مدمرة على قدرة الشباب على الانتقال إلى سن الرشد. وجدت منظمة الإشعار الدولية (آماراسوريا وآخرون، 2009) أن فقدان الاستقلال المالي بالنسبة إلى الشباب العاطلين أو غير المتزوجين في سري لانكا، أدى إلى إقصائهم عن المعاملة كبالغين "حقيقيين"، حتى بعد بلوغهم عمر 29 عاماً.

في المجتمعات التي تمارس الزواج المبكر والزواج القسري، يُسهم عدم الاستقلال المالي للشابات في انتقالهن مباشرة من الطفولة إلى سن الرشد وانعدام فرص لاختبار الجوانب الإيجابية من فترة الشباب.[27]

تحدي سردية "الأيدي العاطلة عن العمل" والعنف

وكما سبقت مناقشته في القسم 1.3، فإن برامج وسياسات السلام والأمن تواصِل استنادها إلى علاقة سببية مُفترضة على نطاق واسع بين بطالة الشباب والعنف. وضمن هذا المنظور، توضع بطالة الشباب في إطار "الأزمة الاجتماعية المحدقة" ويُنظَر "للشباب العاطل" باعتبارهم مفسدين محتملين للسلام (كولتر وآخرون، 2008؛ دياغير وباكستر، 2014).

غيرَ أنَّ مجموعة متنامية من الأبحاث خلُصَت إلى عدم وجود دليل تجريبي واضح يدعم علاقة سببية بسيطة بين بطالة الشباب والعنف (كرامر، 2010؛ هولمز وآخرون، 2013؛ كرامر وآخرون، 2016). وفي أبحاثها في أفغانستان، وجدت منظمة فيلق الرحمة (ميرسي كوربس) (2015) أنه، على الرغم من أن 84 في المائة من المشاركين وجدوا وظائف وحسَّنوا وضعهم الاقتصادي، إلا أنه لا يوجد انخفاض ملموس في دعمهم للجماعات المسلحة. وفي الصومال، لم يُظهر التغير في حالة التوظيف للخريجين من مبادرة 'زعماء شباب الصومال' أي علاقة مع الاستعداد للمشاركة في العنف السياسي (ميرسي كوربس، 2013).

ويبدو أن العوامل الاقتصادية التي تحث الشباب على المشاركة في العنف محدودة للغاية. في كولومبيا، تصف الأبحاث بشأن التجنيد في القوات المسلحة الثورية في كولومبيا كيف أن الشباب يحركهم في المقام الأول الوضع الاجتماعي لحياة المتمردين وإغرائها، مقارنةً مع حياة العمال الزراعيين (غوتيريز سانين، 2008). في كينيا، ظلت مستويات بطالة الشباب ثابتة نسبياً على مدار العقدين الماضيين (17 في المائة تقريباً)، في حين تذبذبت مستويات العنف على مدار الزمن (المؤسسة الدولية للشباب، 2017).

26 من المهم عدم الخلط بين البطالة والفقر، إذ تشير التقديرات إلى أن 16.7 في المائة من الشباب العاطلين عن العمل في البلدان النامية والناشئة يعيشون على دخل أقل من حد الفقر المدقع (شارما وآخرون، 2017).

27 على سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تزوجت نسبة 37 في المائة من الشابات البالغات من العمر 24-20 عاماً قبل بلوغهن سن 18 عاماً، بالمقارنة مع نسبة 6 في المائة من الشبّان في نفس الفئة العمرية (جمهورية الكونغو الديمقراطية، بحث قُطري مُركّز).

وفي الوقت ذاته، تمتلك إسبانيا أحد أعلى معدلات البطالة في العالم[28] (ما يقرب من 40 في المائة) (منظمة العمل الدولية، 2017ب)، ولكنها لم تتعرض لعنف على نطاق واسع يقوده الشباب.

وعلى الرغم من قلة الأدلة على وجود رابط سببي بين بطالة الشباب والعنف، إلا أن بعض الأدلة تشير إلى أنه حيثما تتقاطع خيبة الأمل الاقتصادية مع الإقصاء الاجتماعي والسياسي للشباب، يزداد احتمال نشوب العنف (سومرز، 2009؛ والتون، 2010؛ إدريس، 2016). في تقريرها بشأن كوت ديفوار ومالي، وجدت منظمة إنتربيس وآخرون (2016) أن البطالة ليست الدافع الحاسم الوحيد للمسارات العنيفة للشباب، ولكن الديناميات الاجتماعية تحدد مسارات بعض الشباب نحو العنف في بحثهم عن الاعتراف بهم وعن الهوية والإحساس بالتقدير. لذلك يجب فهم الإقصاء الاقتصادي للشباب كمكوِّن ضمن واقع أكبر وأكثر تعقيداً، لكي تنتقل المناقشة إلى ما يتجاوز مجرّد وظائف.

أوجه القصور في برامج التوظيف الحالية

يُمثِّل تقييم أثر بناء السلام لتدخلات التوظيف مهمة صعبة، بالنظر إلى التصميم والتقييم الحالي للبرامج. وقد أظهر استعراض أجرته في عام 2016 منظمة العمل الدولية ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2016) شمَل 432 من التدخلات الخاصة بالتوظيف عبر 32 بلداً أن نواتج بناء السلام، في معظم الأحيان، ليست مصممة جيداً ولا مدمجة في أُطُر نتائج المشروع لبرامج التوظيف. وفي الحالات التي صُمِّمَت فيها البرامج مع وضع نواتج بناء السلام في الاعتبار، فإن هذه النواتج لم تقيم بصورة شاملة.

ومن بين أوجه القصور الهامة الأخرى في تصميم وتقييم برامج التوظيف عدم وجود البيانات المصنّفة طبقاً لنوع الجنس والعمر؛ ومحدودية التحليلات الشاملة للنزاع التي تأخذ في الاعتبار انعدام المساواة الاقتصادية والتفاوت الاقتصادي، واعتماد نهج "عدم التسبب في الأذى"؛ والإخفاق في رسم خرائط لعلاقات السلطة التقليدية الحالية القائمة على الحرب والتي قد تسهم في الإقصاء الاقتصادي للشباب إذا لم تتم مُعالجتها، وعدم وضوح نظريات التغيير،[29] بناءً على علاقة مفتَرَضة بين التوظيف وبناء السلام (آماراسوريا وآخرون، 2009؛ هيئة الإنقاذ الدولية، 2012).

عدم التوافق بين التطلعات والتدريب والوظائف

إلى يومنا هذا، يجري تطوير تدخلات التوظيف بصورة رئيسية باعتبارها من برامج سوق العمالة النشطة[30] مع القليل من التركيز على احتياجات الشباب وتطلعاتهم وتوقهم إلى الكرامة. وغالباً ما تكون الوظائف التي تُخلق من خلال برامج سوق العمالة النشطة وظاف للعمالة غير الماهرة أو العابرة، ونتيجة لذلك، فإنها لا تأخذ في الاعتبار رغبات الشباب أنفسهم أو آمالهم لمستقبلهم (آماراسوريا وآخرون، 2009). في كولومبيا، تحدَّث الشباب عن:

> *أنَّ فرص التوظيف التي تلبي احتياجات سوق العمالة هامة، ولكنه من المهم للغاية أيضاً أن يشعر الشباب بأن هذه الفرص جذّابة وليست مُملة أو حتى مُخزية ... وكيف أنَّ العمل بمهنة مزارع أو مزارع قهوة أو عامل بناء لم تكن خيارات جذّابة، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية.*
>
> *(كولومبيا، بحث قطري مركز - ب، ص 29)*

28 طبقاً لحسابات منظمة العمل الدولية بناءً على فئة من يبلغون 15-24 عاماً.

29 تتمثّل نظريات التغيير الثلاث، أو "آليات التحويل"، الأساسية المستخدمة في تزويد الإطار التحليلي لتدخلات التوظيف بالمعلومات في: (1) أنَّ برامج التوظيف يمكن أن تيسر التواصل بين المجموعات الاجتماعية في النزاع؛ (2) أن برامج التوظيف يمكن أن تُعالج المظالم التي تعد من الأسباب الجذرية للنزاع؛ (3) أن برامج التوظيف يمكن أن تقدم فرصاً وبدائل للعنف (منظمة العمل الدولية وآخرون، 2016).

30 طوّرت برامج سوق العمالة النشطة في الأصل استجابةً لارتفاع معدلات البطالة ومساعدة الأشخاص في العودة للعمل من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة لسوق العمالة وإتاحة دخولهم إليه؛ انظر إزّي (2013).

وعلى مدار المشاورات الإقليمية للدراسة، حدد الشباب بصفة مستمرة انعدام التوافق بين فرص التدريب المهني واحتياجات سوق العمالة المحلي باعتباره من العوائق التي تحول دون إدماجهم الاقتصادي. ويسهم عدم التوافق هذا في مُفاقمة "فجوة خيبة الأمل في التوقعات" التي تؤدي إلى خطر زيادة التوقعات التي لا يمكن تلبيتها وبالتالي الإسهام في المظالم، (ميرسي كوربس، 2015).

كما يكون التدريب المقدم للشباب في كثير من الأحيان موجهاً لإدماجهم في الاقتصادات الرسمية، حيث تكون القدرة الاستيعابية محدودة، وبخاصة في البلدان التي تعاني من عدم الاستقرار أو النزاع العنيف (سومرز 2009؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016أ).

> **"إنني خائفة للغاية من ألا يوظفونني حين أنهي دراستي"**
>
> شابة، قرغيزستان
>
> *(قرغيزستان، مناقشة جماعية مركزة، ص 9)*

الاقتصاد غير الرسمي

على المستوى العالمي، يعمل 3 من كل 4 شباب (75 في المائة) ممَّن تبلغ أعمارهم 29-15 عاماً في الاقتصاد غير الرسمي. في البلدان النامية، تصل نسبة الشباب العاملين في الاقتصاد غير الرسمي إلى 19 من بين كلّ 20 من الشباب (منظمة العمل الدولية، 2017ب). وتُبرِز زيادة معدلات نمو الشباب، مصحوبة بتقلُّص الفرص الاقتصادية في القطاع الرسمي، أهمية التدخلات التي تركز على الاقتصاد غير الرسمي (تشغونتا وآخرون، 2005؛ سومرز، 2012). وأشارت الأبحاث التي أجريت مؤخراً إلى التحدي الخطير الذي تمثله البطالة المقنعة للشباب، إذْ يُجبر الشباب المتعلمون والمهرة على القيام بأعمال غير مستقرة وغير منتظمة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016ب؛ فوكس وتوماس، 2016). وغالباً ما يتفاقم هذا الوضع في البيئات المتضررة من النزاع؛ على سبيل المثال، في سوريا، أصبح الشباب "ممثلون بنسبة مفرطة في الوظائف غير الرسمية وفي العمل غير المسجل وفي العمل بدون عقود" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016أ، ص 139).

على مستوى العالم

75%+

من الشباب يعملون في وظائف

في الاقتصاد غير الرسمي

(منظمة العمل الدولية،٢٠١٧ ب)

وغالباً ما تُظهِر الاقتصادات غير الرسمية قدرة الشباب الإيجابية على الصمود واستجاباتهم المتوائمة مع الظروف الصعبة، مما يمَكنهم من تجنب بعض العوائق الهيكلية التي تحد من مشاركتهم في الاقتصاد الرسمي. ولكن خطر التوظيف في الاقتصادات غير الرسمية أو "اقتصادات الظل" يتمثل في أنَّ هذه الاقتصادات لا تقدم للشباب سوى قدر ضئيل من إتاحة حقوق العمالة وأوجه الحماية الاجتماعية الأعم، ناهيك عن الأثر النفسي السيء لغياب الأمان الوظيفي على رفاه الشباب بصفة عامة (آماراسوريا وآخرون، 2009). في البلدان النامية، تعمل الشابات والأقليات الجنسية والجنسانية بصفة رئيسية في الاقتصادات غير الرسمية. ونتيجة لذلك، فهم يتعرضون لقدر أكبر من التحرش والعنف مع ضعف قدرتهم على اللجوء إلى العدالة، ويرجع ذلك جزئياً إلى تجريم هذه الاقتصادات (إدريس، 2016، بوخارس، 2017) وإلى المعايير الاجتماعية غير المنصفة بين الجنسين.[31] وفي أثناء النزاع العنيف وبعده، غالباً ما تضطر الشابات إلى العمل في أعمال غير رسمية قليلة العائد ومرتفعة المخاطر، بما في ذلك ممارسة الجنس من أجل البقاء، التي لها عواقب وخيمة على رفاههن الجسدي والعقلي، وتؤدي إلى تداعيات أسرية ومجتمعية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015). وبُغيةَ خفض احتياج الشابات للانخراط في الأعمال مرتفعة المخاطر، هناك حاجة لمزيد من الاستثمارات لضمان قدرتهن المتساوية على النفاذ إلى تدخلات التعليم وسُبل العيش (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورقة مواضيعية).

31 على سبيل المثال، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب آسيا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 86-88 بالمائة من النساء هن من أصحاب المهن الحرة (غولدين، 2015).

يواجه الشباب الذين يعملون في الاقتصادات غير الرسمية قدراً أكبر من التعرض للمعاملة المسيئة والتعسفية من قِبل مسؤولي إنفاذ القانون، الذين عادة ما يضعون العمل الشرعي غير الرسمي والأنشطة غير المشروعة في سلةٍ واحدة بوصفِهما تهديدات لأمن الدولة (دافنبورت، 2007). وتضم الاقتصادات غير المشروعة والاقتصادات القائمة على الحرب قطاعات واسعة من الشباب ولها تأثير دائم على الشباب يمكن أن يستمر بعد انتهاء العنف بوقتٍ طويل. ويعد هذا صحيحاً بصفة خاصة في الأماكن التي استطاعت فيها الجماعات المسلحة أو الإجرامية توفير خدمات وفرص اجتماعية أفضل، لتحل بذلك محل هياكل الحكم الرسمية وتؤجج الاستياء من الوعود غير المُوّفاة (كيمبر، 2005؛ ديفاراجان ولانشوفيتشينا، 2017). ويمكن أيضاً أن تؤدي مشاركة الشباب في المنظمات الإجرامية إلى عكس العلاقات بين الأجيال - أي أن يصبح الوالدان معتمدين مالياً على انخراط أطفالهم في الأنشطة غير المشروعة، بل وقد يعزّزون في واقع الأمر انخراط الشباب في هذا النوع من العمل. ويلقي هذا الضوءَ على أهمية المشاركة ليس فقط مع الشباب أنفسهم ولكن أيضاً مع أسر الشباب المشاركين في الاقتصاد غير المشروع.

ومن الواضح أن الشباب يتوقون للوظائف المستقرة التي توفر الحماية الاجتماعية، والرواتب الجيدة وفرص التطوير المهني (شارما وآخرون، 2017). ظلت الجهات الفاعلة متعددة الأطراف تولي اهتماماً متزايداً بتوسعة أطُر السياسات التي يمكنها أن تُعالج هذه القضايا الأعم (منظمة العمل الدولية 2012، 2016، 2017ب). كشف البحث القطري المركز الذي أجري في ليبيا عن التفاوت بين العمّال في القطاعين العام والخاص، حيث لا يحصل على الضمان الاجتماعي في القطاع الخاص سوى 37 في المائة من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 34-15 عاماً، مقارنةً مع نسبة 90 في المائة بالنسبة إلى العمّال في القطاع العام (بحث قُطري مركّز، ليبيا). وفي عام 2015، اعتمدت منظمة العمل الدولية التوصية رقم 204، التي تقدم إرشادات إلى الدول الأعضاء بشأن الانتقال من الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي (منظمة العمل الدولية، 2015). وقد دعا مصرف التنمية الأفريقي مؤخراً إلى أن تركز سياسات الشباب داخل الاقتصاد غير الرسمي على تحسين الحمايات الاجتماعية ودعم الانتقال من التوظيف غير الرسمي إلى التوظيف الرسمي ومعالجة ضعف الرقابة على بعض الصناعات (مصرف التنمية الأفريقي، بدون تاريخ).

المكاسب الفردية مقابل المكاسب الجماعية

تُعد أغلبية التدخلات في مجال التوظيف محدودة نظراً للافتراض السائد بأن التغييرات في السلوك الفردي سوف تؤدي إلى نواتج إيجابية للتنمية والسلام على مستوى المجتمع المحلي. وبهذه الطريقة تتجاهل هذه التدخلات العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الأوسع التي تُرشِدُ نجاحها. على سبيل المثال، شارك الشباب بصورة متكررة شعورهم بانعدام الثقة في حكوماتهم وفي القطاع الخاص، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انعدام الشفافية والمساءلة، وشعورهم بعدم اليقين إزاء دوافع الجهات المانحة للمشاركة (آماراسوريا وآخرون، 2009؛ مشاورة غرب ووسط أفريقيا). تستمر المزاعم بشأن المحاباة عبر التوزيع غير المنصف للموارد والفرص، إذ يصف الشباب عمليات اختيار المستفيدين بأنها موبوءة بالمحسوبية والفساد.[32]

وعبَّر العديد من الشباب عن إحباطهم بسبب الصور المختلفة من التمييز التي يواجهونها عند سعيهم للحصول على وظيفة، نظراً لأن الشباب من المجتمعات المهمشة "يعانون من الوصم حين يذكرون عنوانهم" (كولومبيا، بحث قطري مركز - أ، ص 9). تُغَذّي جميع هذه العوامل شكوكَ الشباب العميقة عند المشاركة مع حكوماتهم ومع القطاع الخاص والمجتمع الدولي. وهناك حاجة لتحرّي كيفَ يمكن للإدماج الاقتصادي المنهجي عبر المجتمع أن يساعد في معالجة هذا العجز في الثقة. وعلاوةً على ذلك، فإن برامج التوظيف التي تشدد على النهوض الاقتصادي بالفرد، بدلاً من النظر إلى الشباب باعتبارهم مدمجين في مجتمع محلي أوسع، تفوِّتُ فرصة لمعالجة المعايير الثقافية والاجتماعية المُقيّدة وبخاصة فيما يتعلق بالشابات.

32 بالنسبة للشباب الذين يعملون في الاقتصاد الرسمي، تهدف حملة منظمة العمل الدولية للشباب التي تحمل عنوان الحقوق في مكان العمل (Rights@Work) إلى زيادة وعي الشباب بحقوقهم طبقاً لمعايير العمالة الدولية (منظمة العمل الدولية، 2016).

حظيت تدخلات التوظيف الموجهة من جانب العرض والتي وفَّرت للشابات التدريب في مهن "غير تقليدية" بنجاح محدود، نظراً للممارسات التمييزية بين أصحاب الأعمال وغياب الهياكل الاجتماعية المُسانِدة (ترتيبات رعاية الأطفال والنقل والحماية وفترات العمل المرنة) (فيلمر وفوكس، 2014؛ غولدين، 2015). ومن المهم للغاية أن تعمل تدخلات التوظيف جنباً إلى جنب مع البرامج الهادفة إلى تعزيز الهويات الذكورية المنصفة بين الجنسين، والتي تلعب دوراً هاماً في تشكيل الإدماج الاقتصادي للشابات والأقليات الجنسية والجنسانية (ميرتينين وآخرون، 2014).[33] وينطبق هذا بصفة خاصة على الشابات اللاتي حصلن على مكاسب واستطعن تخطي المعايير الجنسانية المُقيِّدة في أثناء فترات النزاع العنيف، ولكنهن فقدن تلك المكاسب بعد ذلك في فترة ما بعد النزاع (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015). ويجب أن تعتمد مشروعات التمكين الاقتصادي للشابات نهجاً يشمل المجتمع ككل، لتجنب إلقاء عبء غير ضروري على الشابات أنفسهن ومنع رد الفعل العكسي بين الشبّان (ميرتينين وآخرون، 2014). وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تحرص البرامج التي تهدف إلى تناول الإدماج الاقتصادي للشباب صراحةً على ألاَّ تُرسِّخ أوجه انعدام المساواة بين الجنسين من خلال المشاركة في الهياكل الاجتماعية التي تُقصي الشابات والأقليات الجنسية والجنسانية وتعترف بها (سيفر وورلد، 2014).

يؤدي التركيز الضيق على برامج التوظيف، باعتبارها وسيلة لحل مشكلة الإقصاء الاقتصادي للشباب والإسهام في السلام، إلى إخفاء الصورة الأعمّ. فهذه البرامج محدودة في نهاية المطاف بعدد الشباب الذين يمكنهم المشاركة فعلياً، وغالباً ما تهمل الفئات الأشد احتياجاً (مثل الأمهات الشابات غير المتزوجات والشباب اللاجئين والشباب في المناطق الريفية). ولهذا فإنها غالباً ما تخاطر بترسيخ أوجه انعدام المساواة، أو حتى توليد النزاع أو مفاقمته.

> **"يكمُن التحدي الآخر في العنصرية ضد الفتيات ... إذا كنتِ فتاة، فلن تحصلي على وظيفة ... لن تتمكني من دراسة الهندسة، فهذا ليس للفتيات."**
>
> شابة، ليبيا
>
> *(مشاورة ليبيا، ص 19).*

ولِتحسين كفاءة برامج توظيف الشباب وبناء الثقة، يجب إشراك الشباب على نحوٍ مُجدٍ في التقييمات التي تستند للاحتياجات، وفي تصميم التدخلات الحساسة بالنسبة للنزاعات وتنفيذها ورصدها وتقييمها. ويجب أن تعمل البرامج جنباً إلى جنب مع المجتمعات المحلية من أجل تحديد المجالات التي يمكن للشباب أن يشاركوا فيها في الأعمال التجارية المحلية وحيث يمكن للشباب وأفراد المجتمع المحلي التشارك في خلق الفرص الاقتصادية. ولمثل هذه العمليات فوائد إضافية من ناحية الملكية التي تُنشئها؛ وفي الولايات المتحدة، رأى المشاركون في المناقشات الجماعية المركّزة "أنه من المهم خلق الحِسِّ بالواجب بين الشباب (بما في ذلك إعطاء الشباب الفرصة في القيادة أو تعليم غيرهم من الشباب)" (الولايات المتحدة، بحث قُطري مُركَّز، ص 49).

التحرك نحو مزيدٍ من الإدماج الاقتصادي

تتشابك أوجه انعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تشابكاً عميقاً وتؤثر أيّما تأثير في قدرة الشباب على المشاركة في القرارات التي تؤثر على حياتهم. ويؤدي انعدام المساواة المتنامي داخل البلدان إلى تهديد الاستقرار الاجتماعي والتنمية وهياكل الحكم التي تستند إليها تلك العمليات (صندوق النقد الدولي، 2017). وهناك حاجة إلى تغيير نظامي لمعالجة الفساد وأنظمة المحسوبية التي تظهر في المؤسسات الاحتكارية والقائمة على المحسوبية (ديباري، 2018؛ لاوسون، 2018) - وجميعها ذات أثر مدمر على حياة الشباب من خلال تقييد قدرتهم على تنمية رأس المال وإبقائهم ضمن العمال الفقراء.

33 لمزيد من المناقشات المتعلقة بالهويات الذكورية، انظر القسم 4-3.

في بلادي، يتجه معظم الشباب للعنف نظراً لخيبة الأمل التي يشعرون بها. الفقر ليس القضية الوحيدة؛ فالبطالة يمكن أن تؤدي إلى ذلك، ولكن بالنسبة لي، فإن أهم شيء يمكن أن يجعل الشباب يشعرون بالإحباط هو عدم الاعتراف بهم وعدم قدرتهم على التعبير عن وجهات نظرهم وآرائهم.

شاب، نيجيريا

(مشاورة غرب ووسط أفريقيا، ص 7)

كل شيء مقلوب رأساً على عقب في هذا البلد. فنحن شباب المناطق المحرومة والفقيرة الذين كنا لهيب الثورة. ونحن الذين ثرنا من أجل الوظائف والتنمية والكرامة والحرية، ولكننا أصبحنا أكثر فقراً، دون مشروعات للتنمية، وتدهورت بنيتنا التحتية، وارتفعت البطالة وأصبحت المناطق الساحلية والأغنياء هم المستفيدون [من الثورة]. وأعطونا مكافأة، [ألا وهي] الإرهاب

أحد الشباب الذكور من تونس (مناقشة جماعية مركزة، تونس، ص 17).

تؤثر زيادة انعدام المساواة في الثراء والدخل بصورة غير متناسبة على الشباب، ولا سيّما الشابات. (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، 2014). وحتى في الأماكن التي حققت فيها الشابات مكاسب صغيرة، فإن رواتبهن وقدرتهن على النفاذ إلى الموارد، والأراضي والأسهم والشبكات المالية تظل محدودة (الفقي وآخرون، 2017؛ لاوسون، 2018).

ومع تزايد انعدام المساواة، ينخفض مستوى الفرص المتاحة للشباب الذين يولدون في أسر معيشية متدنية اجتماعياً واقتصادياً وتنخفض قدرتهم على التحرك الاجتماعي، مما يسهم في إقصائهم. وبالنسبة لهؤلاء الشباب، "تتسبب الفوارق في الظروف الأولية في تفاوت الكسب والثروة والإمكانيات على مدى الحياة أكثر مما تسببه الفوارق في الصدمات التي يتعرضون لها على مدار حياتهم في العمل" (هوغيت وآخرون، 2011). وبعبارة أخرى، في المجتمعات التي تتسم بانعدام المساواة إلى درجة عالية، يكون احتمال نهوض الشباب من قاع توزُّع الدخل إلى قمته ضئيلاً للغاية، ويعتمد كثيراً على الظروف التي يولدون فيها (كروغير، 2012). يعيق انعدام المساواة قدرة الشباب على الحركة الاقتصادية من خلال الحد من إتاحة الوصول إلى التعليم الجيد والرعاية الصحية، مما يؤدي إلى دورة تغذية عكسية سلبية تخفض نواتج الصحة والتحصيل في التعليم، وبخاصة في المجتمعات المحلية المنخفضة المستوى الاجتماعي والاقتصادي (كوري، 2011).

تعرَّض الشباب تاريخياً للإقصاء من مناقشات التنمية الاقتصادية وصنع القرار التي غالباً ما تكون عمليات رسمية ومركزية إلى درجة عالية. ويمكن لإعادة توزيع صناديق التنمية وبناء السلام على المستوى المحلي، بما في ذلك توزيعها على البلديات في المراكز الحضرية الكبرى والمجتمعات المحلية الريفية، أن يجعلها تعكس الاحتياجات المحلية، وتستجيب لها بصورة أفضل. يجب أن يشارك الشباب على المستوى المحلي في عمليات التدقيق الاجتماعي لمجتمعاتهم المحلية، بالإضافة إلى تخصيص الأموال بناءً على أولويات المجتمع المحلي. على سبيل المثال، ركزت مبادرة 'موازنة الشباب التشاركية' (Presupuesto Participativo Joven) من مدينة روزاريو الأرجنتينية على مشاركة الشباب في عمليات صنع القرار ووضع الموازنات على مستوى المدينة (ديل فيليس وويزلر، 2007). ولضمان الشفافية والمساءلة العامة عن الأموال، يجب أن يشارك الشباب في آليات الرصد والرقابة المالية.

الاقتصادات البديلة الناشئة

يتطلب الإدماج الاقتصادي المجدي للشباب إعادة توجيه في فهمنا لشكل الاقتصاد الفعّال. يجب أن تنتهج التدخلات الرامية إلى تحسين مشاركة الشباب الاقتصادية في المجتمع نهجاً يُحدِثُ تحوّلاً، بدلاً من أن تركز فقط على توفير إتاحة النفاذ إلى الأنظمة الاقتصادية التي كانوا يُقصون عنها تاريخياً (ولا يثقون فيها غالباً). ويُعد الاستثمار في إنشاء الاقتصادات البديلة المصممة لمُعالجة أوجه انعدام المساواة

المتقاطعة والأفقية التي تحدد تجارب الشباب أمراً حاسماً لتطوير اقتصاد أكثر شمولاً وإنصافاً.

تشمل النماذج الاقتصادية البديلة التي ظهرت على مدار العقود القليلة السابقة ملكية الموظفين، والأعمال التجارية الهادفة للمنفعة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادات الاجتماعية والتضامنية بصفة أعم. وغالباً، ولكن ليس دائماً، ما تكون هذه النماذج مدفوعة بأغراض اجتماعية وتعطي سلطة لأصحاب المصلحة على عمليات الحوكمة وتركز على احتياجات أفراد المجتمع المحلي وتفضلها على تعظيم الأرباح. ويجب أن تعمل الحكومات الوطنية والمحلية والقطاع الخاص عن كثب مع الشباب الذين يقودون تطوير هذه النماذج في مجتمعاتهم المحلية وأن تدعمهم إذ يشكّل هذا خطوة هامة نحو التصدي لإقصائهم الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تعمل الجهات الفاعلة الدولية عن كثب مع النقابات والجمعيات التنظيمية لزيادة المشاركة الإيجابية للشباب مع الدولة (أولونيساكين وإسماعيل، يصدر قريباً)، وأن تُظهر دعمها لحق الشباب في التنظيم والمشاركة في عمليات المفاوضة الجماعية - وهذا ما حددتهُ توصية منظمة العمل الدولية رقم 205 بشأن العمالة والعمل اللائق من أجل السلام والقدرة على الصمود، التي أقرها مؤتمر العمل الدولي في عام 2017. (منظمة العمل الدولية 2017جـ).[34]

الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية

أظهر تقرير صادر عن معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية الأدلة القوية على "الإمكانية التحررية" للاقتصادات الاجتماعية والتضامنية (أوتنغ، 2015). وتجمع الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية بين أهداف اجتماعية واقتصادية من خلال العمل الجماعي الذي يوفر للشباب فرصة تحقيق سيطرة أكبر على الموارد وصنع القرار الذي يؤثر في حياتهم.

حين ظهر برنامج 'الشعوب المتحدة من أجل الإسكان المستدام'، الذي طوّره شباب من الأمريكيين الأفارقة عام 2005 في بافالو، نيويورك، كان في بداية الأمر مشروعاً لتعزيز المشاركة المدنية، إلاَّ أنه سرعان ما تمت مواءمته لكي يتضمن التنمية الاقتصادية والوعي البيئي. وقد كان تعزيز قيادة الشباب المحلي لاستعادة السيطرة على التخطيط للمجتمع المحلي وتشجيع النمو الاقتصادي المجتمعي (الذي يتجاوز النهوض الاقتصادي الفردي) أمراً حاسماً في النهج الذي اتبعوه. ومن خلال إنشاء مجالات آمنة وشاملة مُجتَمعياً من أجل المشاركة المدنية للشباب، استطاع الأعضاء تطوير إستراتيجية جماعية ناجحة أدت إلى النمو الاقتصادي وتحسين النواتج الاجتماعية (ماثي وغافينتا، 2012). في مشاورات آسيا والمحيط الهادئ، ضرب الشباب أمثلة على التعاونيات الزراعية الاجتماعية، بالإضافة إلى الفرص الجديدة في مجال السياحة البيئية، باعتبارها من سبل مواجهة انعدام المساواة الاقتصادية في مجتمعاتهم، وبناء روابط أقوى مع بعضهم البعض ومع بيئتهم (مشاورة آسيا والمحيط الهادئ).

كل شيء مقلوب رأساً على عقب في هذا البلد. فنحن شباب المناطق المحرومة والفقيرة الذين كنا لهيب الثورة. ونحن الذين ثرنا من أجل الوظائف والتنمية والكرامة والحرية، ولكننا أصبحنا أكثر فقراً، دون مشروعات للتنمية، وتدهورت بنيتنا التحتية، وارتفعت البطالة وأصبحت المناطق الساحلية والأغنياء هم المستفيدون [من الثورة]. وأعطونا مكافأة، [ألا وهي] الإرهاب

شاب، تونس

(مناقشة جماعية مركزة، تونس، ص 17).

34 يؤدي تناقص معدلات الانضمام إلى النقابات إلى مشكلات في مجال المساواة بين الجنسين، نظراً لأن النقابات كانت تاريخياً تمثل أداةً حيوية لمعالجة أوجه انعدام المساواة في الرواتب والمعاملة التميزية للمرأة (غولد وماك نيكولاس، 2017).

يعدوننا بإعطائنا الوظائف؛ وأننا سوف ندمج في مؤسسات الدولة سواء محلياً أو على المستوى الوطني. أُنظُر اليوم، إن أكثر من يعانون من البطالة هم الشباب، وهم غير ممثلين في مؤسسات صنع القرار حتى داخل الوزارة التي تتولى ملف الشباب.

أحد الشباب، بوروندي

(المناقشة الجماعية المركزة، بوروندي)

وفي أوغندا، نظَّم الشباب أنفسهم من أجل تشكيل 'جمعيات مدخرات وقروض القرية' لإنشاء صندوق مُجتَمَعيّ يوفر رأس المال للأنشطة المولدة للدخل ذات القيادة المحلية. وقد جمعت 'جمعيات مدخرات وقروض القرية' بين 'المحاربين الذين تم إصلاحهم'[35] إلى غيرهم من الشباب في المجتمع المحلي؛ وأدى هذا إلى تجنب تأجيج الاستياء أو النظر إليها على أنها مكافأة للمحاربين المُصلَحين على سلوكهم العنيف السابق. وفرت القاعدة الاقتصادية المستقرة والعلاقات المُجتَمَعية المعززة من خلال جمعيات مدخرات وقروض القرية الدعمَ للمشاركات في أنشطة بناء السلام المحلية التي يقوم بها المحاربون الذين أُصلِحوا أو غيرهم من الشباب (أوغندا، بحث قُطري مُركَّز).

ومن خلال إشراك المجتمعات المحلية في الحوار مع بعضها البعض، يمكن للاقتصادات الاجتماعية والتضامنية أن تُزيل أوجه التوتر بين الأجيال، وأن تعالج الوصم والتمييز القائمَين نتيجة للصورة النمطية السلبية للشباب. وهي تعزز النهوض الاقتصادي الجماعي ونمو المجتمع المحلي الذي يستند إلى احتياجات جميع أفراد المجتمع وآمالهم ورغباتهم. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التركيز القوي على التنظيم الجماعي للمجتمع المحلي يقلل من احتمال تعرُّض العملية للتلاعب والسيطرة من قِبل النخب السياسية. ولكن في هذه الحالة، من المهم أن يكون الشباب على اختلاف مشاربهم قادة ومشاركين في هذه العمليات، وبخاصة الشابات.

وإلى يومنا هذا، أُجريت مشروعات الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية على مستوى القاعدة بصفة أساسية.[36] لكي تنجح الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية على المستويين العالمي والوطني، هناك حاجة إلى مزيد من الاتساق عبر جميع قطاعات برامج الشباب، إلى جانب الربط بين النُهج القائمة على الحقوق والنُهج الاقتصادية والاجتماعية السياسية. ويجب أن تساعد الجهات المانحة الدولية، والحكومات الوطنية والقطاع الخاص في توسيع نطاق هذا النهج، واستخدامه لكي تستنير به سياساتهم وتدخلاتهم البرامجية، مع التمسك بقيمها وأهدافها الأساسية والإقرار بقدرات الشباب وقدرتهم التفاوضية.

يُعتبر تأطير نهج الإدماج الاقتصادي للشباب من خلال منظور حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية أمراً بالغ الأهمية لضمان ألا تتحدد الأهمية الاقتصادية للشابات والشبان من خلال سياسات الاقتصاد الكلي فحسب، بل أن تتحدد بصورة حازمة في نطاق العدالة والمساواة.

35 عبارة تستخدم للإشارة إلى الشباب الذين تخلُّوا عن العنف في منطقة كاراموجا في أوغندا.

36 قدَّم المجتمع الدولي بعض الدعم إلى الاقتصادات الاجتماعية والتضامنية، وبخاصة منظمة العمل الدولية، ولكن ما تزال هناك فجوات كبيرة بين السياسات والممارسة (فونتينيو وآخرون، 2011).

© WVI/Mark Nonkes

3-3 التعليم

يشغل التعليم مكانةً حاسمةً في علاقة الشباب بالسلام والأمن. فمن الشبان والشابات المقيمين في مناطق العالم النائية، إلى أولئك المشاركون في الشبكات العابرة للوطنيات، وُجِدَ أن التعليم أمرٌ لا غنى عنه لبناء السلام ومنع النزاع العنيف. وقد ظهر التعليم على نحو شامل كأحد المخاوف الرئيسية المتعلقة بالسلام والأمن بالنسبة للشباب عبر جميع المشاورات التي تمت لأغراض الدراسة - سواء باعتباره موضع تظلُّم وإحباط أو كتجسيد لطموحات الشباب وآمالهم؛ وسواء كمكان للتماسك الاجتماعي والانتماء أو كتجربة للانكسار والإقصاء. كما يُعتبر النظام التعليمي أيضاً - في المستويات الابتدائية والثانوية والعليا - نقطة التقاء رئيسية تشكل وتحدد العلاقة بين الشباب والدولة.

> **"يتعين علينا إشراك الشباب في سن مبكرة؛ ويجب أن تشمل المناهج الدراسية للأطفال أيضاً بناء السلام، حتى تتربى عقولهم على هذه الطريقة من التفكير."**
>
> شاب، فيجي
>
> *(مشاورة آسيا والمحيط الهادئ، ص 9)*

ميدانٌ للكفاح

يُعد التعليم ميداناً للكفاح، فهو مجال متنازع عليه أيديولوجياً وسياسياً بناءً على الانتماءات السياسية والهوية والدين والطبقة والقضايا الاجتماعية والاقتصادية وديناميات النوع الجنساني. ويمكن أن يكون التعليم بمثابة قاعدة تنظيمية للتعبير عن المظالم ومقاومة الظلم والقمع:

> *فقَد يعاد إنتاج العنف الهيكلي داخل أنظمة التعليم الإقصائية التي تقصر الإتاحة المجدية على الجماعات ذات الحظوة في المجتمع. وفي العديد من السياقات، مثل رواندا وليبريا وكوسوفو وسيراليون، أظهرت الأبحاث أن عدم إتاحة التسجيل في المدارس على قدم المساواة بين السكان المدنيين أدى إلى مظالم بين الأطراف المتحاربة وساعد على تأجيج النزاع المسلح. (دوبوي، 2008، طبقاً للاقتباس الوارد في الورقة المواضيعية من لوبيز كاردوزو وسكوتو، ص 23)*

وتُظهِر الدراسات النوعية أن المؤسسات التعليمية قد تكون أماكن لتحقيق التلاحم الاجتماعي والمصالحة والانتماء أو نقاط ساخنة تؤدي إلى تأجيج الانقسام والإقصاء. كما تُبين الدراسات الكمية التي أجريت حديثاً (منظمة صحة الأسرة الدولية (FHI 360) واليونيسف، 2016) على مدار خمسة عقود وجود علاقة إحصائية متسقة بين ارتفاع مستويات انعدام المساواة في التحصيل التعليمي بين الجماعات العرقية والدينية واحتمال تعرض بلدٍ ما للنزاع العنيف (اليونيسف، 2017). ومن المهم تحدي الافتراض الرغبَويّ الذي يرى أنَّ بإمكان التعليم بمفرده أن يحل مشكلات النزاع والعنف:

> *لا يمكن أن يكون التعليم في حد ذاته هو الترياق السحري الوحيد لتحويل النزاع، ومن عجيب المفارقات أن هناك أبعاداً معينة من نظام التعليم أو موقعه داخل الاقتصاد السياسي الثقافي في مرحلة ما بعد النزاع قد يكون ضررها أكثر من نفعها. (شاه ولوبيز كاردوزو، 2014، طبقاً للاقتباس الوارد في الورقة المواضيعية من لوبيز كاردوزو وسكوتو، ص 28)*

يمثل التعليم مجالاً استراتيجياً لسلطة الدولة المستقلة. وعلى الرغم من أن التعليم يُنظر إليه غالباً باعتباره أداة للحرية من قِبل الشبان والشابات، إلا أنه يمثل أداة للتحكم والمحسوبية والتميز بالنسبة لآخرين. وتُظهِر جنوب أفريقيا مدى تقدم وتراجع التعليم باعتباره ميداناً للكفاح بين الشباب والدولة (انظر الإطار رقم 4).

© Tony Carr

وغالباً ما يُمثِّل التحكم في مناهج التاريخ وتشكيل عقيدة تاريخية انتقائية تعكس المنظور الغالب للنزاعات السابقة أهمَ مخاوف الحكومات (كول، 2004؛ آرثر، 2009). كما لاحظ لوبيز كاردوزو وسكوتو (ورقة مواضيعية، ص 18)، أنَّ بعض البلدان، مثل المملكة المتحدة وأستراليا، بدأت، بعد الولايات المتحدة، النظر إلى بناء المدارس وتعزيز التعليم في أجزاء محددة من مناطق النزاعات باعتباره جزئاً من استراتيجيتها العسكرية لمواجهة التمرد بهدف كسب "قلوب وعقول" السكان المدنيين.

الإطار: 4

جنوب أفريقيا: من "تعليم بانتو" إلى "التعليم من أجل التحرير" إلى "تسقط الرسوم الدراسية"

تُبيِّن جنوب أفريقيا طبيعة التعليم المتنازع عليها بوصفها أداة للسيطرة ومصدراً للتحرير عبر عقود وجماعات متعاقبة من الشباب.

في عام 1953، أصدر هـ. ڤي. ڤيرورد، وزير شؤون الشعوب الأصلية الذي أصبح فيما بعد رئيساً للوزراء عن الحزب القومي في جنوب أفريقيا قانون تعليم بانتو رقم 47 كجزء أساسيّ من هيكل نظام الفصل العنصري. وقد أوضح بما لا يقبل اللبس أن السيطرة على الأغلبية السوداء في جنوب أفريقيا - التي لا يصلح أفرادها، طبقاً لكلامه، لأكثر من مجرد "جمع الحطب وجلب المياه" - كانت هي الهدف الوقحُ لاستخدام التعليم في السيطرة السياسية العرقية الحصرية والاستغلال الاقتصادي.

وعلى الرغم من هذه النية، إلا أن زعامة المؤتمر الوطني الأفريقي تحت قيادة نيلسون مانديلا، المدمجة في جمعية شباب المؤتمر الوطني الأفريقي، كانت في حد ذاتها من عدة نواحٍ مُشكَّلةً من القاعدة في المدارس والكليات والجامعات في شتى أنحاء البلاد.

في عام 1976، وردَّاً على محاولة جديدة من قبل حكومة الفصل العنصري لاستخدام نظام التعليم للسيطرة على الأغلبية السوداء التي تزداد إقامتها في المناطق الحضرية (من خلال فرض اللغة الأفريكانية بدلاً من الإنجليزية في المدارس)، انطلق الطلاب إلى الشوارع محتجين. ومن رحم انتفاضة عام 1976 هذه وما أعقبها من قمع، وُلِد جنود حركة التحرير المناوئة للفصل العنصري. ولعِبَت المنظمات القائمة مثل الاتحاد الوطني لطلاب جنوب أفريقيا والمنظمات التي شُكِّلَت حديثاً مثل منظمة الطلاب الآزانيين التي أُنشئت عام 1979، دوراً أساسياً في تعزيز إحداث تحوّل في أنظمة التعليم في البلاد (كلين، 1985؛ آلكسندر، 2013). وعكست عبارة "التعليم من أجل التحرير" محورية التعليم في إحداث التحوّل في البلاد.

في عام 2015، وبعد ما يقرب من 25 عاماً من التحرير، خرج الطلاب في جنوب أفريقيا مرة أخرى إلى الشوارع، مُحتجين هذه المرة على حكومة ما بعد الفصل العنصري بسبب اتهامهم لها بخيانة الشباب والفشل في تقديم تعليم جامعي عالي الجودة بسعر مناسب، ومتاحاً للجميع. وعلى الرغم من لجوء بعض الطلاب إلى لعنف وتهديدهم بإحراق الجامعات، إلا أن هناك آخرين قاموا ببناء الشراكات ووضعوا مقترحات متطورة لنماذج تمويل بديلة من أجل تعليم ذي سعر مناسب. وأدى نشاط الطلاب تحت شعار "تسقط الرسوم الدراسية" (FeesMustFall) (لانغا، 2017) إلى مفاوضات مع الحكومة بشأن إيقاف الزيادة المستمرة في المصاريف الدراسية.

إلا أنَّ خيبة أمل الطلاب في نظام التعليم لا تقف عند حد المصاريف الدراسية ومعقولية أسعار المدارس فقد كان الطلاب يحتجون أيضاً على نظام تعليم يعتقدون أنه ورث الكثير من الديناميات القمعية و"الاستعمارية" لعهد الفصل العنصري. وقد أشار تقرير صدر حديثاً عن اتحاد بحوث التعليم وبناء السلام التابع لليونيسف إلى هذه المفاهيم (سيد وآخرون، 2016). وطبقاً لمنظمة صحة الأسرة الدولية (FHI 360) واليونيسف، (2016)، وسِيد وأحمد (2015) الذين ترد الإشارة إليهم في هذا التقرير، فإن جودة المدارس والموارد تعكس أوجه تباين جغرافية وعرقية راسخة، ولم تُبذل جهود أو استثمارات كافية لمعالجة هذه الأوجه من انعدام المساواة.

التعليم يتعرّض للهجوم

غالباً ما تكون المؤسسات التعليمية من بين أوائل ضحايا النزاع العنيف. في الجمهورية العربية السورية على سبيل المثال، تشير التقديرات إلى أن 1.75 مليون طفل على الأقل ممن هم في سنّ الدراسة وأكثر من 40 في المائة من الأطفال اللاجئين السوريين فقدوا إمكانية الوصول إلى المدارس بسبب النزاع الدائر. ولا يؤدي هذا إلى تقويض التعليم فحسب ولكنه يقوّض أيضاً على نطاق أوسع محاور لتماسك المجتمع والمجتمعات المحلية، والتضامن الاجتماعي وحتى المجالات العلاجية لتعافي الشبان والشابات: "من خلال إعادة تأسيسها للروتين اليومي والمساعدة في استعادة الشعور بالحياة الطبيعية، فإن هدف المدارس هو أن تصبح مجالات علاجية في وسط الدمار" (اليونيسف، 2015، طبقاً للاقتباس الوارد في الورقة المواضيعية من لوبيز كاردوزو وسكوتو، ص 22):

وفي أعقاب العنف، يمكن أن يوفر التعليم والمؤسسات التعليمية سبلاً للتعافي النفسي، واستعادة الحياة الطبيعية والأمل واكتساب القيم والمهارات لبناء مستقبل يسوده السلام والحفاظ عليه (سومرز، 2002، طبقاً للاقتباس الوارد في الورقة المواضيعية من لوبيز كاردوزو وسكوتو، ص 43، انظر الإطار رقم 5).

تتزايد الهجمات المتعمَّدة على المدارس مع سعي الجماعات المتطرفة وغيرها من الأطراف المتحاربة إلى إحكام سيطرتها على هذه المجالات. ويمكن أن تتضمن تلك الهجمات الاستهداف المنهجي للتعليم "على الطراز الغربي" (والذي قد يعني التعليم العلماني أو المؤسسات التي تُعلِّم الفتيات أو مجرد المؤسسات

الإطار: 5

التعليم في الأوضاع الإنسانية

"في حالات النزاع والأزمات، يشكل التعليم العالي دافعاً قوياً إلى التغيير وتجد فيه فئة هامة من الشبان والشابات الملاذ والحماية، ذلك أنه يحافظ على آمالهم في المستقبل، ويعزز الإدماج وعدم التمييز، ويعمل بمثابة حافز لإنعاش البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد النزاع وإعادة بنائها" (إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، A/RES/71/1).

وغالباً ما يتعرض شباب اللاجئين إلى صعوبات كبيرة في الحصول على التعليم، وبخاصة في المستويين الثانوي والعالي، مما له العديد من الآثار السيئة. على المستوى العالمي، يستطيع نحو نصف الأطفال اللاجئين الالتحاق بالتعليم الابتدائي، بالمقارنة مع النسبة المئوية العالمية التي تبلغ 90 في المائة. ومنذ بداية الحرب في سوريا، تشير التقديرات إلى أن 90 في المائة من الأطفال اللاجئين والشباب الذين تبلغ أعمارهم 6-17 عاماً غير ملتحقين بالمدرسة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016أ، ص 142). ولا يلتحق بالجامعة سوى 1 في المائة من اللاجئين، مقارنةً بنسبة 34 في المائة بالنسبة للسكان على المستوى العالمي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016أ). كما يؤدي التشرد الناتج عن النزاع بصورة كبيرة إلى تقليص فرص الشباب في الحصول على التعليم المستمر والتعليم المهني (موغاه، 2000).

وعادةً ما يقدَّم التعليم للاجئين باعتباره مطلباً طارئاً أو قصير الأمد في هذه السياقات، ولكنه كثيراً ما يصبح احتياجاً مطولاً يحتاج إلى استجابات مستمرة، وبخاصة في سياق مخيمات اللاجئين. وتحدد سرديةٌ بديلةٌ في مجال السياسات والأبحاث التعليم باعتباره تدخلاً يهدف إلى بناء القدرات، وتوفير الفاعلية لأفراد اللاجئين وجماعاتهم، وليس مجرد استجابة طارئة أو مطلباً طارئاً (لوستشر وآخرون، 2008؛ لوبيز كاردوزو وسكوتّو، ورقة مواضيعية).

ويمكن لتوفير التعليم العالي والتدريب للّاجئين مع وجود بُعدٍ محددٍ يختص ببناء السلام، أن يعزز مشاركة الشباب في عمليات التغيير الإيجابي وأن يسهم في منع التوترات والنزاعات، سواء داخل المجتمعات المضيفة للّاجئين أو حين يعودون إلى بلدانهم الأصلية.

ويقول لاجئ سوري يعيش في مخيم للّاجئين في الأردن "إن الدراسة في أفضل الجامعات والتواصل مع العالم الخارجي [الأكاديمي] تجعلك تشعر أنك جزء من شيء أكبر - ولست مجرد رقم في مخيم اللاجئين" (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2017، ص 21). كما أنه يجلب وجهات نظر جديدة بشأن المستقبل. "لقد تعلمنا كيف أعيد بناء بلدان أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية. ومنحَنا هذا الأمل في أن نتمكن من فعل الشيء نفسه في سوريا."

التي تديرها الدولة)، كما في حالة جماعة بوكو حرام النيجيرية المسلحة، وتنظيمَي طالبان والشباب الأفغانيين الباكستانيين؛ أو توجيه الهجمات إلى الطلاب والمعلمين المنفردين، مثل ملالا يوسف زاي في باكستان؛ أو تدمير مباني المدارس (واستهدافها المتعمَّد)؛ أو الاستخدام الاستراتيجي لمقار المدارس من قِبل الأطراف المتحاربة (لوبيز كاردوزو وسكوتو، ورقة مواضيعية، ص 21).

في المثلث الشمالي في أمريكا الوسطى، أشارت التقارير إلى أن المدارس تجتذب العنف نظراً لأن أبناء أفراد العصابات يذهبون إلى المدارس لتجنيد أعضاء جدد؛ ويؤدي هذا بالكثيرين إلى ترك المدرسة دون إتمام تعليمهم (المثلث الشمالي، بحث قُطري مركّز، ص 14). وفي جنوب أفريقيا أيضاً، أشارت الأبحاث إلى أن العصابات استخدمت المدارس عمداً كميادين للتجنيد، بالإضافة إلى استهداف أسواق السلع الممنوعة (منكوبي وشتينمان، 2014). وفي الولايات المتحدة، أصبحت المدارس وقضايا سلامة المدارس ميداناً للمعارك بشأن التحكم في الأسلحة وانتشار العنف المسلح الذي يؤثر على الأطفال والشباب.[37]

التعليم والعنف

أدى الذعر السياساتي المرتبط بتهديد التطرف العنيف، بطريقة غير مفيدة، إلى تشويه مناقشات السياسات ووجهات النظر البرامجية للتعليم فيما يتعلق بالشباب والسلام والأمن، استناداً إلى حجج واهية مفادها أن القصور في التعليم يؤدي إلى زيادة التجنيد في جماعات التطرف العنيف (انظر القسم 1.3). وعلى سبيل المثال، يصف صنّاع السياسات الكينيون والمنظمات الدولية التي تعمل في البلاد، بصورة متكررة، التعليم والوظائف التي تليه باعتبارها الحل الذي يؤدي إلى "تحويل واقع التهديد الذي يمثله الشباب... [إلى] أعظم موارد ...هذه البلاد" (الجمعية الوطنية الكينية، 2010، ص 28، طبقاً للاقتباس الوارد في كينغ، 2018). وفي الصومال، ذكرت أبحاث منظمة ميرسي كوربس أن "العديد من الاستراتيجيات والبرامج الحالية تستند إلى الحكمة التقليدية أو المعلومات المستمَدة من القصص والنوادر بشأن الأمور التي نعتقد أنها تزيد من العنف. ومن بين هذه الأمور، غالباً ما يشار إلى الافتقار إلى التعليم المنصف والجيد، والتهميش السياسي، باعتبارهما من دوافع انضمام الشباب إلى الجماعات العنيفة (ميرسي كوربس، 2013).

> **ينتابني الخوف حين أسمع أصوات الانفجارات، ولكنني أشعر بالأمان حين أكون في الصف الدراسي. لا أريد سوى إتمام دراستي حتى أتمكن من أن أصبح مهندساً.**
>
> شاب إثيوبي لاجئ في اليمن
>
> *(مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، 2017، ص 20)*

وعلى الرغم وجود أدبيات واسعة ومتزايدة بشأن دوافع العنف والتطرف العنيف، إلا أن الأبحاث لم تركز بنفس القدر على الأمور التي تمنع الشباب من المشاركة في العنف أو كيف يقوم الشباب أنفسهم بتشكيل مسارات بديلة غير عنيفة. وتشير بعض النتائج المتفاوتة إلى أن التعليم الثانوي يخفض دعم العنف، غير أنَّ هناك العديد من المتغيرات الأخرى المؤثرة التي تتخلل النتائج، بما في ذلك التعرض للعنف في حد ذاته، والرابط الذي يبدو حيوياً بين التعليم وفرص المشاركة المدنية والتوظيف (تيسفاي وآخرون، 2018). وقد كشفت دراسة سابقة أجرتها ميرسي كوربس (2016) أنه على الرغم من أن تحسُّن إتاحة التعليم الثانوي أدى إلى خفض مشاركة الشباب المباشرة في العنف السياسي بمقدار 16 في المائة، إلا أنه أدى إلى زيادة دعم العنف السياسي بمقدار 11 في المائة. ولكن، عند الدمج بين التعليم الثانوي وبين المشاركة المدنية، فقد انخفضت كل من المشاركة في العنف ودعمه بصورة كبيرة - بمقدار 14 في المائة و20 في المائة على الترتيب (ميرسي كوربس، 2016).

كما أن افتراض وجود علاقة خطية بين العنف والقصور في التعليم تضحده بصورة جوهرية الحالات التي انضم فيها شباب على درجة عالية من التعليم وميسورو الحال إلى الجماعات المسلحة (كروغر وماليسكوفا، 2003). وغالباً ما تستهدف جماعات المتطرفين العنيفة الشباب المتعلم تحديداً "الذين يزودنهم بمهارات تقنية تتراوح ما بين تحرير مقاطع الفيديو إلى الهندسة ... ويحظون على نحو متزايد بتقدير الميليشيات ذات الاستراتيجيات الإعلامية المعقدة التي تخطط لهجمات شديدة الأثر" (باكستان، بحث قُطري مُركَّز، ص 13). وفي كوسوفو*، وعلى الرغم مما يبدو من ارتباطٍ لسوء جودة التعليم وخيبة الأمل الناتجة من الفجوة بين التحصيل العلمي والتوظيف، بالتجنيد في الجماعات المسلحة، إلا أن 84 في المائة من المقاتلين الأجانب الذين أجرى معهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقابلات كانوا ممّن أتموا الدراسة في المرحلة الثانوية (كوسوفو* بحث قُطري مُركَّز، ص 14).

37 https://marchforourlives.com/

كما يمكن أيضاً أن تتعرض وجهات النظر هذه بشأن التعليم وعلاقته بالسلام والنزاع إلى النقد لكونها قد "تستغل" دور التعليم مثلما قد تستغل اهتمامات الشباب به. ويشكك كينغ (2018) في مفهوم أن المنطق الاقتصادي الضيق هو القوة المحركة لاهتمام الشباب بالتعليم: "إن السردية السائدة - التي تركز على التعليم والوظائف لأسباب مادية في الغالب - هي سردية شديدة التبسيط ومبسترة، وهي تغفل بصفة أساسية المقومات الهامة لما يهم الشباب" (كينغ، 2018). وينتقد سانتوس ونوفيلي هذا النهج الضيق بصورة أعم، إذ يذكران أنَّ:

النظر إلى التعليم باعتباره مجرد مكون من إستراتيجية تهدئةٍ لتجنُّب انخراط الشباب في العنف، يؤدي إلى خطر تحوله إلى جزء من سردية تنظر للشباب بوصفهم مجرد تهديد. ويؤدي هذا إلى خطر إغفال مخاوف الشباب وتطلعاتهم المشروعة.
(سانتوس ونوفيلي، 2017، طبقاً للاقتباس الوارد في الورقة المواضيعية من لوبيز كاردوزو وسكوتو، ص 25)

ويلخِّصُ هذا من جوانب عديدة الطريقةَ التي أدى بها الذعر السياساتي بشأن التطرف العنيف إلى تشويه قيمة التعليم فيما يتعلق بالسلام والأمن. ثم يستمر لوبيز كاردوزو وسكوتو في توجيه النقد للطريقة التي يُنظر فيها إلى الدافع الفني والاقتصادي على أنه يَبُزُّ كل ما سواه في الجهود الرامية لفهم قيمة مساهمة التعليم في قضايا الشباب والسلام والأمن.

وتشير هذه الدراسات إلى انعدام التركيز على قضايا التقدير وعلى إمكانات التعليم في مجال تحقيق المصالحة. غالباً ما ترتبط الاستثمارات في مجال التعليم باستراتيجيات اقتصادية تزيد من إمكانات الشباب باعتبارهم رأس مال بشري من منظور اقتصادي ضيق، بدلاً من بناء التلاحُم الاجتماعي والمصالحة من خلال نهج أكثر شمولاً تجاه التعليم الرسمي وغير الرسمي. ويمكن فهم عدم التوافق هذا باعتباره مفارقةً تراجيديةً، ومثلما تدل على ذلك وجهات نظر الطلاب .. في أن التعليم في كثير من المواقف لا يتمكن من تحقيق ما يمكنه القيام به في مجال العدالة الاجتماعية.
(لوبيز كاردوزو وسكوتو، ورقة مواضيعية ص 31-30).

عكَس المشاركون في الدراسة بصورة كبيرة وجهة النظر السائدة في كثير من الأدبيات والتي ترى أنَّ التعليم المهني له أهمية خاصة بالنسبة للسلم والأمن فيما يخص مجموعات معينة من "الشباب المعرض للخطر". وقد تم التركيز على دور مثل هذا النوع من التدريب في مجال إعادة إدماج أو تسريح أو فض اشتباك المقاتلين أو أفراد العصابات السابقين أو في عمليات الانتقال من الحرب إلى السلام. إلا أن لوبيز كاردوزو وسكوتو يحذران، على الرغم من ذلك، من الافتراضات السطحية التي تُساقُ عن أثر هذه التدخلات إذا لم تكن مراعية لحساسيات النزاع:

فالتدريب المهني وحده لا يمكن أن يكون حلاً سريعاً لبناء استدامة السلام. ولكن، حين لا تكون [هذه] التدخلات مُصمّمة بأسلوب واعٍ بالسياق ويستند إلى الحقائق التاريخية ويتسم بالتشاركية، فهناك احتمال لأن يكون ضررها أكثر من نفعها من خلال التسبب في توقعات غير ملبَّاة أو إعادة إنتاج أوجه الظلم وعدم المساواة الموجودة بالفعل.
(لوبيز كاردوزو وسكوتو، ورقة مواضيعية ص 41).

وبصفةٍ خاصة، تبيَّنَ عموماً أن "الفجوة بين التوقعات وخيبة الأمل" التي تنمو حين يتعذر استخدام القدرات المكتسبة في مواطن التوظيف أو المشاركة الاجتماعية والمدنية تسبب أثراً عكسياً (لوبيز كاردوزو وسكوتو، ورقة مواضيعية ص 27؛ انظر القسم 2-3).

* ينبغي أن تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن رقم 1244 لعام 1999.

ويخلُص لوبيز كاردوزو وسكوتو (ورقة مواضيعية) إلى أن لغة القرار 2250 يمكن أن تُفضي إلى منظور ضيق بشأن دور التعليم في دعم ريادة الشباب للأعمال والمشاركة البنّاءة. وهما يجِدان أن التعليم يمكن أن يحقق المزيد فيما يتعلق بالأركان الخمسة للقرار. فمثلاً، التعليم ليس مشمولاً بصورة مباشرة كأحد عناصر رُكن الحماية، وهو ما يرى المؤلفان أنه إغفال هام وقع فيه القرار 2250. يُعوِّلُ الطلاب والمدارس على أن يخصص المجتمع الدولي التزامات محددة تُقِر بأن الطلاب عرضة للخطر ويمكن أن يتعرضوا للهجوم في أثناء النزاع، وأن يعيد توزيع الموارد التي توفر الأمن المادي والنفسي، وبخاصة لمجموعات الشباب المُهمّشة المتضررة من النزاع والتمييز وأوجه انعدام المساواة.

التعليم من أجل السلام

كانت تطلعات الشباب في شتى أنحاء العالم فيما يتعلق بالتعليم ودوره في السلام أحد أكثر القضايا اللافتة للنظر التي نتجت من المشاورات في مجال الشباب والسلام والأمن، وهو المجال الذي كان للشباب فيه إلى حدٍّ بعيد أكبر عدد من التوصيات. فقد أعرب الشباب عن آمالهم الطموحة بالنسبة لدور التعليم بمستوياته الابتدائية والثانوية والجامعية، بالإضافة إلى التعلم غير الرسمي، باعتبارها قد تمثل جهوداً ذات أثر تحوّلي يمكن أن تدعم بناء السلام والتلاحم الاجتماعي. وقد تم التعبير عن هذا ليس فقط باعتباره وسيلة "للنهوض" أو العثور على وظيفة، أو باعتباره أحد التدابير الدفاعية ضد العنف المتطرف، ولكن بوصفه مساراً نحو المزيد من الإسهامات الاجتماعية والرفاه والمصالحة وبناء الثقة والتلاحم الاجتماعي في المجتمعات المتضررة من النزاعات والمجتمعات المنقسمة.

تؤكد نتائج الدراسات الاستقصائية للتصورات، التي أُجريت في دائرتَيّ مدارس في جمهورية الكونغو الديمقراطية لدراسة السلوكيات الأبوية ومنظور الشباب نحو التعليم، قدرة التعليم على "المشاركة الاجتماعية الإيجابية" والإسهام في الأبعاد المختلفة للتلاحم الاجتماعي و"سلوكيات تسوية النزاعات السلمية" (فينك وآخرون، 2017، ص 4). وكما ذكر أحد الشباب بوضوح "كان التعليم هاماً لمساعدتي في تبيُّنِ أهمية المشاركة المدنية" (البنك الدولي وآخرون، 2018، ص 48). في الصومال، تشير منظمة ميرسي كوربس إلى أنه يبدو أن أنشطة المشاركة المدنية، بالإضافة إلى التعليم الرسمي، "تحقق رغبة مشتركة بين الشباب - وهي الرغبة في فعل شيء إيجابي، ومُجدٍ ومؤثر" (ميرسي كوربس، 2016، ص 2).

> **ليس باستطاعتك أن تُعلّم الجميع ما هو جيّد وما هو سيئ. إلاَّ أن ما يمكنك فِعله هو تعليم التعاطف، يمكنك إخبارهم أنَّ عليهم التفكير في الجميع بوصفهم بشراً.**
>
> شاب، باكستان.
>
> *(بحث قطري مركّز، ص. 12).*

وقد أيّدت الشابات والشبّان بمنتهى القوة المزيد من الاستثمارات المحلية والوطنية والدولية في "التعليم من أجل السلام". بالنسبة للكثيرين، يتعلق هذا الأمر بقدرة التعليم على تنمية الفهم المتبادل أو إدراك قيمة التنوّع في مجتمعاتهم أو على تيسير المصالحة. وبالنسبة لآخرين، فإنه يُعتبر وسيلة لكسر الموروثات وحلقات العنف التي تنتقل من جيل إلى جيل (مشاورة شرق أوروبا وآسيا الوسطى). وذكر أحد الشباب من أبخازيا خلال المناقشات الجماعية المركزة، وهو يعكس بذلك وجهة نظر تكررت في مناطقة العالم كافةً، أن التعليم المدني يمكن أن يشجّع على التسامح والتنوع ويتيح للشباب التفكير بمزيد من الحرية (تقرير موجز للمناقشة الجماعية المركّزة Conciliation Resources، ص 21). أو كما عبر عن ذلك شاب باكستاني من بيشاور، بقوله "لا يمكنك أن تعلِّم الخير أو الشر للجميع. ولكنك تستطيع أن تعلّم المشاركة الوجدانية. يمكنك أن تخبرهم أن عليهم أن يفكروا في الجميع كبَشر" (باكستان، بحث قُطري مُركَّز، ص 12).

وكما أبرز المشاركون في المناقشات الجماعية المركزة، "فقد طالب الشباب بشدة بأن تُعلِّم المناهج التعليمية مهارات النقد الذاتي والتدبر. وطبقاً لآرائهم، فإن المجتمعات المسالمة يجب أن تكون قادرة على النقد الذاتي الجاد وعلى التدبُّر" (تقرير موجز للمناقشة الجماعية المركّزة Conciliation Resources، ص 21). وقد دعا الشباب من كوسوفو* الذين أجريت معهم المقابلات إلى "أساليب تعليم ومناهج يمكن أن تشجِّع على التفكير الناقد وتشجع الشباب على تكوين آرائهم الخاصة بشأن القضايا، بدلاً من التأثُّر فقط بآراء الآخرين"، و"تطوير وظيفة للتنظيم الذاتي للشباب" (كوسوفو*، بحث قُطري مُركَّز، ص 14). بينما دافع البعض عن أهمية "محو الأمية الدينية" والفهم المُقارن لوجهات النظر الدينية المتباينة: "يجب أن يتعلم الشباب ويتزودوا بالمعلومات الكافية لفهم الدين وعدم إساءة تفسيره، نظراً لأن هذا قد يؤدي إلى نشر المعتقدات الخاطئة" (كوسوفو*، بحث قُطري مُركَّز، ص 12).

* ينبغي أن تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن رقم 1244 لعام 1999.

وفي حالات أخرى، اعتُبِرَ أن التغلب على المدارس المنفصلة (سواء بناءً على الإثنية أو الطائفة أو الطبقة أو نوع الجنس أو عوامل أخرى) في المجتمعات المنقسمة يمثل أمراً حاسماً في مُعالجة الصور النمطية السلبية وزيادة التلاحم الاجتماعي (مشاورات آسيا والمحيط الهادئ). وقد أثير هذا في سياقات متباينة مثل أيرلندا الشمالية ورواندا وسري لانكا وغرب البلقان من بين سياقات أخرى، كما تدعمه الأدبيات الأكاديمية التي تتناول الموضوع (ماغيل وهامبر، 2011؛ إيميرسون، 2012؛ دافيس، 2014؛ دونكان وكاردوزو، 2017).

كما أكد الشباب أيضاً أهمية وجود إستراتيجية لإشراك الأطفال الأصغر سناً في المرحلة الابتدائية للإسهام في بناء سلام دائم. ومثلما عبّر أحد المشاركين الشباب من أمريكا الوسطى:

> *حين يغدو المرء شاباً، ربما يكون الأوان قد فات بالفعل. فالشباب الذين يبلغون 16 عاماً دون الانضمام إلى عصابة أو الانخراط في الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة من المحتمل جداً ألا يفعلوا ذلك أبداً.*
> *(المثلث الشمالي، بحث قُطري مركّز، ص 60)*

وتتوافق آراء الشباب هذه، التي تدعو لإدماج قيم بناء السلام في شتى مستويات التعليم المختلفة، مع نتائج دراسة مقارنة حديثة لتصورات الشباب عن التعليم (غير) الرسمي لبناء السلام في ميانمار وأوغندا وباكستان وجنوب أفريقيا (لوبيز كاردوزو وآخرون، 2016). أعرب الشباب عبر هذه السياقات الأربعة عن الحاجة إلى إصلاح هيكلي للتعليم الرسمي. كما طالبوا بدعم المدرسين من أجل تحويل أساليب التدريس والمحتوى لكي تدعم الإقرار بالتنوع - بما في ذلك التنوع الإثني واللغوي والاجتماعي والاقتصادي والتوجه الجنسي والتنوع الديني - وبخاصة من خلال التثقيف المدني وتعليم المواطنة وتدريس التاريخ. كان نهج الإصلاح التعليمي الشامل والمراعي لاعتبارات النزاع والذي يعطي الأولوية لتدريب المعلمين ونظّار المدارس يمثل جانباً رئيسياً من برنامج اليونيسف لبناء السلام والتعليم والدعوة (اليونيسف، 2016أ).

التعليم والنوع الجنساني

لا تزال إتاحة التعليم مقيدة بشدة بالنسبة للكثير من الفتيات والشابات في شتى أنحاء العالم، ويرجع ذلك في الغالب إلى المعايير الاجتماعية غير المنصفة لنوع الجنس، التي إما تمنعهم تماماً من الذهاب إلى لمدرسة، أو تجعل ذهابهم غير آمن، أو تنظر لانتظامهم في الدراسة كأمر قليل الجدوى من الناحية الاقتصادية. في أثناء فترات النزاع المسلح، "تكون الفتيات أكثر احتمالاً لترك الدراسة بمقدار 2.5 مرة مقارنةً بالفتيان" (معهد التنمية الخارجية، 2016، ص 8). وفي داخل مجتمعات اللاجئين والمجتمعات المضيفة، يؤدي العبء المالي للتشرد إلى أن تكون الأسر في بعض الأحيان أكثر ميلاً لأن تدفع من أجل تعليم ابنها وليس لتعليم ابنتها (العراق، مناقشة جماعية مركزة، ص 8). تحدُّ أدوار النوع الجنساني التقليدية من تعليم الشابات: "غالباً ما ينخفض التحاق المراهقات بالمدرسة بشدة نظراً للحاجة إلى مساعدتهن في المنزل أو لأن تعليمهن ينظر إليه باعتباره أقل أهمية من تعليم إخوانهن أو نظرائهن من الذكور" (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2006، ص 17). وبالإضافة إلى ذلك، "يزيد احتمال عدم التحاق الشابات [في البلدان المتضررة من النزاعات] بالدراسة في المرحلة الثانوية بمقدار 90 في المائة تقريباً عنه بالنسبة لنظرائهن في البلدان غير المتضررة من النزاعات" (اليونسكو، 2015، ص 3). بالنسبة لأولئك الفتيات والشابات، فإنّ قدرتهن المحدودة للغاية في الحصول على التعليم تؤدي إلى عواقب طويلة الأمد على آفاقهن الاقتصادية واستقلالهن الاقتصادي، مما يزيد من تعرضهن لمخاطر الزواج المبكر والزواج القسري والإساءة والاتجار وعمالة الأطفال والاستغلال (معهد التنمية الخارجية، 2016).

وقد أبرز الشباب الذين جرت مشاورتهم في أبحاثنا إلى أن الإتاحة الشاملة والمنصفة للتعليم لكلٍ من الفتيان والفتيات يمكن أن تسهم في المساواة بين الجنسين منذ سن مبكرة، وبالتالي تخلق مجتمعات أكثر قدرة على الصمود أمام النزاع. ويُقرّ ميثاق الاتحاد الأفريقي للشباب بأهمية هذا من خلال تشجيع الحكومات على "ضمان تمكين البنات والشابات من المشاركة بنشاط وبصورة متساوية وفعالة مع الذكور على كافة مستويات القيادة الاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والسياسية والثقافية وكذلك في الحياة المدنية والمساعي العلمية. (مفوضية الاتحاد الأفريقي، 2006، المادة 23).

© UNICEF/Vlad Sokhin

وبعيداً عن الدافع الأخلاقي الذي ترتكز إليه الإتاحة المتساوية للتعليم، فإن الفتيات والشابات المتعلمات أكثر احتمالاً للمشاركة في عمليات بناء السلام والانخراط في الحياة المدنية والسياسية.

ولمعالجة الإتاحة غير المتساوية للتعليم بين الفتيان والفتيات، من الضروري العمل مع الأطفال والشباب والمربين وزعماء المجتمع المحلي والأسر لفحص المعايير الاجتماعية ومعايير النوع الجنساني المُقيِّدة. ويُعد استحداث هويات ذكورية إيجابية وبديلة وغير عنيفة وتعميم مفاهيم التكافؤ والمساواة بين الجنسين في المناهج التعليمية وداخل المجتمعات المحلية خطوة ضرورية نحو معالجة العنف وانعدام المساواة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يستند مجتمع الشباب والسلام والأمن، ويستفيد بدرجة كبيرة من برنامج اليونيسف للتعلم من أجل السلام، الذي سعى إلى "[بناء] قدرات المعلمين على اعتماد نُهج تعليمية مراعية لاعتبارات النزاع وتحويلية من ناحية النوع الجنساني و[تطوير] مواد تعليمية وتَعلُّمية تكميلية" (اليونيسف، 2016ب، ص 4).

دراسات السلام والنزاع

دافع العديد من الشباب الذين جرت مشاورتهم في أثناء الدراسة عن إضفاء الطابع الاحترافي وبناء مجال دراسات السلام والنزاع، مُسلّطين الضوء على أن هذا يمكن أن يحقق فائدة كبيرة للأفراد والمنظمات الشبابية العاملة في المجال. كذلك فقد طلبوا الدعم في وضع دورات تعليمية في مجال تعليم السلام على المستوى الجامعي ومناهج تعليمية وبرامج تمنح شهادات أو درجات علمية. ويُنظر إلى هذا باعتباره طريقة لتوسعة المعرفة بمجال الشباب والسلام والأمن، وتنمية القيادة الفكرية للشباب في هذا المجال، وخلق فرص للتوظيف على المستوى الأولي والمهني، بالإضافة إلى المشاركة المستدامة من قِبل الشباب الملتزِم. ويُعدّ القانون رقم 1732 الذي اعتمد في كولومبيا (2014) من الأمثلة الواعدة وهو يدعو إلى تضمين موضوع السلام في جميع المناهج الدراسية (ماكغيل وأوكين 2015، ص 89). ويتطلب نطاق وجودة تنفيذ مثل هذه السياسة المزيد من الفحص على مدار السنوات القادمة.

كان المشاركون من الشباب على مُدركين بوضوح للفجوة بين تطلعاتهم ومحدودية القدرات والإرادة السياسية لدى حكوماتهم ومؤسساتهم التعليمية لتحقيقها. بيدَ أنَّ الكثيرين أشاروا إلى أن منظمات المجتمع المدني الوطنية والدولية (بما في ذلك الكثير من مؤسسات المنح الدراسية)، فضلاً عن منظمات بناء السلام التي تركّز على الشباب والتي يقودها الشباب، لها تاريخ طويل في مجال وضع الاستراتيجيات التعليمية والوحدات والمناهج الدراسية وطرائق التعليم التشاركية غير التلقينية وأدوات تدريب المعلمين ونُهج التعليم من أجل السلام. وفي هذا الصدد، دعم المشاركون الشباب من شتى أنحاء العالم فكرة بناء شراكات إستراتيجية تركز على التعليم من أجل السلام.

© News Agency of Nigeria (NAN)

4-3 الدور المحوري للهويات الجنسانية بالنسبة للشباب والسلام والأمن

مصطلح النوع الجنساني كمعادل للفتيات الشابات

أُثير موضوع النوع الجنساني باعتباره مكوناً أساسياً لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن من قِبل الشباب عبر جميع المشاورات والمناقشات الجماعية المركزة تقريباً. وحيثما أُلقي الضوء على عمل الشباب في مجال السلام المتعلق بالنوع الجنساني كان القائمون عليه بصفة أساسية من الشابات أو الأقليات الجنسية والجنسانية. وغالباً ما كان العمل الذي يُنظر إليه باعتباره محدداً من ناحية نوع الجنس يركز على خفض العنف ضد المرأة وتحسين صحة الأم والصحة الإنجابية للمرأة وتعزيز المساواة بين الجنسين، وجميعها مكونات هامة للنهج المراعي لنوع الجنس إزاء الشباب والسلام والأمن.

ولكن تأطير نوع الجنس من حيث كونه ينطبق سوى على الشابات فيما يخص بناء السلام، يفوِّتُ فرصة قيّمة للمشاركة في نقاشات حول الهويات المتعلقة بالنوع الجنساني للشبان والأقليات الجنسية والجنسانية. فلا بُدَّ للسياسات والبرامج العالمية في مجال الشباب والسلام والأمن التي تسعى إلى تعزيز المساواة بين الجنسين باعتبارها أحد أهدافها الرئيسية، مِن الانخراط مع الهويات الجنسانية لكلٍ من الشبان والشابات، لدعم وتعزيز الهويات والأدوار الإيجابية والمنصفة من حيث نوع الجنس. ومن المهم أيضاً أن يستند هذا النهج على الفهم الناشئ لنوع الجنس باعتباره طيفاً متصلاً، وليس ثنائياً بين الرجال والنساء، مع الإقرار بالهويات الجنسانية المتباينة الموجودة.

تجارب الشابات

على الرغم من ضرورة الإقرار بتأثر الشابات بالعنف على نحو غير متناسب (منظمة الصحة العالمية، 2014؛ المفوضية الأوروبية، 2016)، إلا أنه من الضروري إلقاء نظرة فاحصة على الكيفية التي تؤثر بها أنواع العنف المختلفة على الشابات والشبان والأقليات الجنسية والجنسانية. ويمكن أن تُرى هذه التفرقة في أوضح صورها من خلال صور العنف القائم على نوع الجنس التي تظهر في المجالات العامة والخاصة.

فالشابات هن الأكثر تعرضاً للخطر في المجال الخاص، حيث يزداد احتمال تعرضهن للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس. وبالنسبة للشبان، فإن خطر التعرض للعنف يظهر بجلاء في المجال العام، حيث من المحتمل أن يصبحوا ضحايا لحوادث القتل والموت العنيف (ميرتينين وآخرون، 2014). في سياقات انعدام الأمن، يُحتمل أن تتعرض الشابات للعنف في كِلا المجالين الخاص والعام، وبخاصة حين يستخدم العنف الجنسي كسلاح من أسلحة الحرب. أما بالنسبة إلى الشباب من الأقليات الجنسية وأقليات النوع الجنساني، فإن تعرضهم للعنف والتمييز والوصم يتخطى هذا التقسيم، بغضّ النظر عن سياق السلام والأمن، مما يلقي الضوء على تعرضهم المُتفاقِم للخطر، ويدعم الحاجة للمزيد من الأبحاث والسياسات والبرامج لمعالجة هذا الأمر.

وعلى مدار العقود القليلة الماضية، حظي دور المرأة في السلام والأمن باهتمام متزايد، ولا سيّما نتيجة للقرار 1325 والقرارات التي أعقبته. وقد لعب النهج الذي يركز على المرأة، والذي اعتمده مجتمع المرأة والسلام والأمن، دوراً حاسماً في المساعدة على تحديد الآثار الإيجابية الممكنة والفعلية للنساء على السلام في مجتمعاتهن المحلية (انظر القسم 3.1). كما يتيح أيضاً مناقشة أكثر تفصيلاً بشأن صور العنف المتعددة والمتقاطعة التي تتعرض لها النساء. تتضرر النساء من كافة الأعمار، بصورة غير متناسبة، من العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، وهنَّ أكثر الفئات المستهدفة حين يتعلق الأمر بالاغتصاب والاسترقاق الجنسي والاختطاف والعمالة القسرية والتعذيب والهجر والاتجار في البشر (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015؛ المفوضية الأوروبية، 2016). وتمثل النساء (بما في ذلك الشابات) والفتيات الأغلبية الساحقة (96 في المائة) من ضحايا الإتجار لأغراض الاستغلال الجنسي (مكالباين وآخرون، 2016). وتشمل بعض أحدث دراسات الحالة وأفضلها توثيقاً النساء الأيزيديات في العراق اللواتي اختطفتهم داعش للعمل كرقيق جنسي، والشابات اللاتي اختُطفن من قِبل جماعة بوكو حرام في نيجيريا، واللاتي تعرضن للعنف الجنسي والزواج القسري (أوكيوّو، 2015؛ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 2016).

وخلال أبحاثنا، وصف الشباب في المشاورات الإقليمية لشرق أوروبا وآسيا الوسطى الزيجات القسرية والمبكرة، واختطاف العروس، والعنف المنزلي والعنف ضد الشباب مغايري الهوية الجنسانية والاتجار في النساء والفتيات، باعتبارها من بعض مخاوفهم الأمنية الرئيسية.

"هناك إسهام كبير من المرأة في بناء السلام. ولكن في ظل وجود تحديات كثيرة - فإن الدين والثقافة والمعتقدات ... غالباً ما تقيّد مشاركة النساء المهتمات في عمل بناء السلام."

أحد الشباب، نيجيريا

(المناقشة الجماعية المركزة، نيجيريا، ص 21)

بالنسبة للشابات في اليمن، أدى التطرف العنيف إلى تقييد حركتهن وحريتهن وقدرتهن على الوصول إلى الوظائف والتعليم، وأدى إلى زيادة في زواج الأطفال والعنف المنزلي (اليمن، مناقشة جماعية مركزة - ب، ص 2). ويمكن أن يُمثل تعرض النساء للعنف، وتجاربهن معه، مؤشرات هامة لوضعهن بالنسبة إلى الرجال، وإشارات هامة للتنبؤ باحتمال تعرض البلاد للنزاع العنيف (هدسون وآخرون، 2012؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2015).

مشاركة الشابات في العنف

ترتبط صور العنف التي تتعرض لها الشابات والشبان والأقليات الجنسية وأقليات النوع الجنساني ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم الأنوثة والذكورة التي ينظر فيها إلى الأولى باعتبارها ترمز إلى الخضوع وإلى الأخرى باعتبارها تعني الاعتداء والاستعلاء. وغالباً ما تعزز هذه المفاهيم الصور النمطية للشابات كضحايا يُعتبرن معرضات للخطر وبحاجة إلى الحماية. كما أنها تقيد قدرتنا في التعرف على الشابات اللاتي يدعمن العنف بصورة غير مباشرة أو يشاركن فيه مباشرةً، وعلى التفاعل معهن. ويشمل النوع الأول من الدعم النساء اللاتي يشجعن الرجال على المشاركة في العنف أو يقدمن خدمات للمقاتلين (البشرى، 2012). وفيما يتعلق بالنوع الثاني، فقد شكلت الشابات نسبة كبيرة من المقاتلين في العديد من النزاعات، بما في ذلك النزاعات في الجزائر وكولومبيا وإريتريا وليبريا ونيبال ونيكاراغوا وسري لانكا وزيمبابوي (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورقة مواضيعية).

وعلى المستوى العالمي، يُعتقد أن النساء يمثلن 10-30 في المائة من القوات والجماعات المسلحة (ماكلين هيلكر وفريزر، 2009، ص 13).[38] وهناك العديد من الأسباب التي تُعطى لمشاركتهن، بما في ذلك الانتقام لقتل الأسرة وتدمير المنازل؛ "وجعل الحياة أفضل عن طريق الزواج من مقاتل للترويح عن المنظمة [داعش] وجعل أسرهن في موضع الحظوة" (موافيني، 2015)؛ ولحماية النساء وحقوقهن؛ وكرد فعل للاستغلال المنزلي والفرص المحدودة خارج العمل المنزلي؛ ونتيجة للإساءة الجسدية و/أو الجنسية (سبيكت، 2007؛ هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورقة مواضيعية)، وفي بعض الحالات، تستخدم الجماعات المسلحة مشاركة الشابات كأداة من خلال استغلال شبكاتهن الاجتماعية لزيادة نفوذ الجماعة، ولتوصيل رسائل التقدم والمساواة (سموليرز، 2015). كما استغلت النساء أيضاً الصور النمطية المرتبطة بنوع الجنس والتي تظهرن مُسالماتٍ من أجل تنفيذ تفجيرات انتحارية وجمع المعلومات الاستخباراتية لصالح الجماعات والمنظمات الإرهابية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ورقة مواضيعية). وبالنسبة لبعض الشابات، تُعد المشاركة في العنف وسيلة للقضاء على المعايير التقليدية و/أو المقيدة المرتبطة بنوع الجنس والتي تُحطُّ من قدرهِنّ بربطهنّ بالمنزل. ولكن الكثير من الشابات اللاتي يشاركن في العنف - سواء كان عنفاً عسكرياً أو جنائياً أو سياسياً - يجدن أنفسهن موصومات ومنبوذات من قبل المجتمعات التي تنظر بشكل سلبي إلى هذه الاعتداءات (بيركو وإيريز، 2007؛ (ماكلين هيلكر وفريزر، 2009).

وكما هو الحال بالنسبة للمشاركة في الجماعات المسلحة، فإن دوافع الشابات للمشاركة في العصابات - سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة - تبدو مدفوعة بعوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية متقاطعة تشمل التعرض للعنف الجنسي أو الجسدي في المنزل وسهولة الوصول إلى الأسلحة والمخدرات والفقر وارتفاع معدلات التسرّب من الدراسة (أغويلاتر أومانا وريكيرز، 2012). تُسهِم جميع هذه العوامل المحفزة في رغبة الشابات بأن يكنّ جزءاً من المجتمع وأن يشعُرن بالحماية وحسّ الانتماء. ومع ذلك، من المهم ملاحظة أن العضوية في هذه المجموعات والمشاركة في العنف غالباً ما تكون قسرية أو غير طوعية بالنسبة للكثير من النساء الشابات (والشبان).

الشابات بوصفِهنّ بانيات للسلام

غالباً ما تكون الشابات مساهمات نشِطات في السلام في مجتمعاتهن. وعلى الرغم من العقبات الكبيرة، تجد الشابات طرقاً مبتكرة لتنظيم الشبكات وتشكيلها، ورعاية مساحات آمنة للمشاركة وتعزيز التماسك الاجتماعي (انظُر القسم 2.3). بيدَ أن العمل المضطلع به في مجال بناء السلام، الذي كثيراً ما تتولى الشابات مباشرته وقيادته، يتطلب إيلاءه قدراً أكبر من الاهتمام وزيادة إبرازه. وبالنسبة للكثير من الشابات، فإن قدرتهن على المشاركة في بناء السلام، وعلى وجه الخصوص، حركتهن، لا تزال مقيّدة بشدة بالمعايير التقليدية الجنسانية. وفي إقليم كردستان العراق، تمّ تدريب الأهل وزعماء القبائل على توفير المزيد من الدعم لشمول الشابات في بناء السلام والحياة العامة، من خلال وصف فوائد مشاركة الفتيات (العراق، مناقشة جماعية مركّزة، ص 8). كما أن القيام باستثمارات موجّهة في أعمال بناء السلام للشابات، وتحديداً في قيادتهن والإصغاء إليهن بعناية، هي خطوات هامة نحو الاعتراف بدورهن المركزي في السلام والأمن.

مصطلح الشباب بوصفه معادلاً للشبّان الذكور

تفترض العديد من الدراسات حول الشباب والعنف علاقة تشير إمّا ضمناً أو صراحة إلى الشبان. وقد أدّت هذه النظرة إلى مصطلح الشباب باعتباره معادلاً للشبان، والعلاقة المتصوّرة بين الشبان والعنف، إلى زيادة استخدام أساليب الأمن القاسية، وإيذاء الشابات والأقليات الجنسية والجنسانية، وجعل القضايا المتعلقة بالذكورة غير مرئية (انظر القسم 2-1)، وقد ركّز جزء كبير من البحوث المتعلقة بنوع الجنس وبناء السلام على التأثيرات الجنسانية للنزاع العنيف، ولم يُول سوى اهتمام قليل نسبياً للدوافع الجنسانية للنزاع العنيف (رايت، 2014). إن اعتماد نهجٍ جنساني نوعي،[39] إلى جانب نهج يركّز على المرأة، يوفّر نقطة دخول مهمة لاستكشاف الدور الذي قد تلعبه الهويات الذكورية في النزاع العنيف وفي بناء السلام بين الشباب. وهذا ما يسمح بفهم أفضل لكيفية ارتباط الهويات الجنسانية للشباب بالنزاع العنيف والبدائل السلمية.

38 من الصعب التفرقة بين النساء والشابات، نظراً لأن الأدلة القائمة غالباً ما تفتقر إلى البيانات المصنفة طبقاً لكل من الجنس والعمر.

39 النُهج الجنسانية التي تُحدِثُ تحولًا هي تلك "التي تسعى إلى إعادة تشكيل العلاقات الجنسانية وجعلها أكثر إنصافاً بين الجنسين في محاولة لتحرير الرجال والنساء من المعايير الجنسانية والجنسية التقييدية" (ميرتينين وَدايغل، 2017).

© UNICEF/Adriana Zehbrauskas

كما إنَّ إعادة التفاوض بشأن العلاقات الجنسانية والهويات تتطلب بناء السلام الذي يعمل في وقت واحد مع الشابات والشبان والمجموعات النسائية (دوركين وآخرون، 2015). ولجميع أعضاء المجتمع دورهم في المساعدة على تفكيك وإعادة تشكيل الهويات الجنسانية. فالعمل مع الشباب وحدهم غير كافٍ. فالوالدان ومقدّمو الرعاية (بما في ذلك المدرّسون) يمكنهم لعِب دور محوري في تشكيل الهويات والأدوار الجنسانية للأطفال ممن هم تحت رعايتهم. وهذا يعني العمل معهم لتوجيه رسائل إيجابية من اللاعنف والمساواة في المنزل. فقد أجرت "بروموندو "وَ" هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخراً دراسة استقصائية (الدراسة الاستقصائية الدولية المتعلقة بالرجال والمساواة بين الجنسين) في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووجدت أن الشبان الذين لديهم "آباء ملتزمون أو ذوي ظروف حياة تجبر الرجال على القيام بأدوار منزلية جديدة، كانوا بمثابة العوامل المحرّكة لمواقف وممارسات أكثر إنصافا" (الفقي وآخرون، 2017، ص 22).

أهمية الهويات الذكورية

على مدى العقود القليلة الماضية، وجّهت جهود منع العنف اهتماماً متزايداً للطرق التي تقوم بها الأعراف والمؤسّسات في تعزيز عدم المساواة بين الجنسين والعنف (باركر وآخرون، 2007). وعلى الرغم من أن المجتمع العالمي قد ركّز في المقام الأول على مقاربةٍ تُركّز على المرأة، إلا أنه بدأ ببطء في دراسة الدور الذي تلعبه الهويات الذكورية في الحفاظ على المعايير الجنسانية غير المنصفة (الفقي وآخرون، 2017). وبتركيزها على الشباب، تقدم خطة العمل المعنية بالشباب والسلام والأمن فرصة قيّمة للشروع بمناقشة حول الهويات الذكورية. وتوفّر مرحلة الشباب والمراهقة فرصة سانحة حين يتم تشكيل هويات الشباب الجنسانية، مما يعد بإمكانات كبيرة لنمو مزيد من الهويات الجنسانية المنصفة وغير العنيفة.

يُعدُّ تحديد أوجه عدم المساواة المستمرة التي تحدّ من قدرات الشابات على المساهمة في صنع القرار في مجال السلام والأمن والحصول على السلطة والموارد، وتزيد من تعرّضهن للعنف، أمراً حاسماً لتعزيز المساواة والإنصاف بين الجنسين. وهذا ما يكون عليه الحال بشكل خاص خلال فترات النزاع العنيف وعدم الاستقرار حيث تتفاقم هذه التفاوتات.

ولمواجهة أوجه عدم المساواة هذه ودفع جدول الأعمال قُدماً، لا بد من إشراك أعمق للشباب بأدوارهم وتجاربهم المُعاشة في جميع مراحل دورة السلام والنزاع. وعلى الرغم من أن الرجال يسودون في مناقشات السلام والأمن وعملياتهما (وأحياناً الشباب كأعضاء في الفصائل المتحاربة)، إلا أن أعمال بناء السلام نادراً ما تنظر في كيفية مساهمة هوياتهم الجنسانية في النزاع العنيف وكيف تتأثر به. ولن يصبح بالإمكان بناء السلام إلاّ من خلال دراسة الهويات الذكورية في القوالب النمطية السلبية المحيطة بكل من الشبان والشابات، وهي متجذرة بعمق في الأعراف والأدوار غير المتكافئة بين الجنسين. وكما قال أحد الشباب الذكور من المغرب في الدراسة التي أجرتها "بروموندو" و "هيئة الأمم المتحدة للمرأة":

الرجال هم أيضاً ضحايا هذه الذكورة وهذه العقلية الأبوية. فهي تؤثّر على الرجال أيضاً، لأن المعايير أو الأدوار المخصّصة لكل جنس، في قلب المجتمع، تتسم بالإجحاف.

(الفقي وآخرون، 2017، ص 141)

تضوعُ الأعراف الاجتماعية توقّعات الشباب عن أنفسهم وهويتهم الذكورية معاً. وعلى الرغم من أن هذه الهوية يمكن أن تتّخذ أشكالاً مختلفة، إلاّ أنَّ هوية واحدةً مهيمنةً غالباً ما تنشَأ. وقد عكست الهويات الذكورية المسيطرة التي تربط بين الجنس الآخر والعدوان وتبعية المرأة، تأثيراً سلبياً على الصحة الإنجابية والجنس لدى الشباب والشابات والأقليات الجنسية والجنسانية (مسمر وستيفنس، 2002؛ منظمة الإشعار الدولية، 2017). ووجدت أحدث الأبحاث بشأن هويات الشبان الذكورية في المكسيك والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، أن الشبان الذين شعروا بالضغط للانصياع إلى الهويات الذكورية المرتبطة بالعدوان والبراعة الجنسية والاكتفاء الذاتي والأعراف الجنسانية الصارمة، كانت لديهم بصفة خاصة معدلات عالية من التفكير في الانتحار، وكانوا خائفين من الظهور بمظهر الرجل الضعيف، وكانوا أكثر احتمالاً للمشاركة في "السلوكيات المحفوفة بالمخاطر"، وكذلك في السلوكيات العدوانية الموجهة إلى الرجال والنساء على حدّ سواء، بما في ذلك التحرّش الجنسي (هايلمان وآخرون، 2017).

وقد أدى تعزيز المساواة بين الجنسين دون إشراك الهويات الذكورية إلى الحدّ من تحوّل النظم والمؤسّسات الأوسع نطاقاً والتي تقصي المرأة أو تمارس التمييز ضدها. وأدّت المقاربات التي تركّز على المرأة، إلى ردّ فعل عنيف في بعض الأحيان من جانب الرجال الذين شعروا بالإهمال ونظروا إلى تمكين المرأة كتهديد لهويتهم الذكورية، مما أفضى إلى الانقسام داخل المجتمعات المحلّية والأسر، وازدياد العنف ضد المرأة (ماكاسلان فريزر، 2012؛ لوامبو، 2013).

عِقب فترات من الصراع العنيف في المجتمعات التي حقّقت فيها الشابات مكاسب تتجاوز أدوارهن التقليدية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2012)، وبينما كان الشبان يخضعون غالباً لفك الارتباط وإعادة الإدماج، ظهرت الهويات الذكورية كمساهم هام في الشعور بعدم التمكين وكراهية الذات والغضب (برانس وآخرون، 2000). وقد تظهر الذكوريات العنيفة عندما يحاول الشبان إعادة تموضعهم فيما يتعلق بالشابات وإعادة تأكيد هيمنتهم (هامبر، 2016). ونتيجة لذلك، قد ينتقل شكل العنف من النزاع الواسع النطاق إلى العنف الإجرامي والاجتماعي والجنسي والجنساني، حيث يعوّض الشبان عن عدم قدرتهم على الارتقاء إلى مستوى مفاهيم الذكورة المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوجهة نظرهم "كمُعيلين"(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قادم). في الصومال، تتحقق الرجولة عندما يصبح الشبان شيوخاً؛ ومع ذلك، فإن هذا يتوقف على وضعهم الوظيفي وقدرتهم على الزواج وإنجاب الأطفال، الأمر الذي يشكل تحدياً بشكل خاص في سياقات انعدام الأمن (رايت، 2014). وبالنسبة للكثير من الشبان في أوغندا، فإن المستويات المرتفعة من الفقر والنزاعات العنيفة تعني أنهم غير قادرين على دفع مهر العروس، الأمر الذي يعوق قدرتهم على الانتقال إلى مرحلة البلوغ، والظهور بمظهر المخصيين (سومّرز، 2006). وقد دفع هذا ببعض الشباب للانضمام إلى الجيش، الذي يُنظر إليه على أنه فرصة "لاستعادة الذكورة المفقودة" والوصول إلى أجور أفضل (رايت، 2014).

الهويات الذكورية اللاعُنفيّة والمنصفة بين الجنسين

ركّزت الكثير من الأبحاث التي أجريت على الشبان والهويات الذكورية حتى الآن على الهويات الذكورية العنيفة. قد ينجم عن هذا التركيز ضرراً يفوق ما قد يتأتّى من الفائدة، وذلك بتأطير الشبان على أنهم عنيفون بطبيعتهم وتجاهل "مجموعة العوامل المعقدة التي تؤدّي إلى نشوء ذكوريات عنيفة تتعدّى متناول الأفراد" (هامبر، 2016، ص 25). بالنسبة لعدد صغير من الشبان الذين يشاركون في العنف، توفّر الهويات الذكورية العنيفة وسيلة لاستعادة القوة والسيطرة، والتغلب على الشعور بعدم التمكين والتهميش الذي يتفاقم بسبب خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية أو العرق أو الإثنية أو العمر أو البيئات الريفية/ الحضرية، فضلاً عن عوامل أخرى. وبالتالي، من الأهمية بمكان ألا تركّز دراسة بناء السلام للشباب على الهويات الذكورية الفردية الضارّة وتستبعد عدم المساواة الاجتماعية والهيكلية الراسخة (كونّيل، 1995؛ مِسنر، 1997).

يشكّل بناء السلام للشباب طريقةً فاعلةً وإبداعية لتعزيز الهويات الذكورية غير العنيفة والمساواة بين الجنسين في جميع المجتمعات. وقد يساعد الشبان الذين يشاركون في أعمال بناء السلام في زيادة مصداقيتها بين أقرانهم، وإشراك شبان آخرين لا يزالون متشككين في كيفية إسهامها في "رجولتهم" وصورتهم. فعلى سبيل المثال، تحدَّث شبان من المشاورات الإقليمية، في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومن غرب ووسط أفريقيا، عن قيامهم بالدعوة والتوعية بشأن الصحة الجنسية والإنجابية مع الشبان والشابات (مشاورة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي). وركّز شبان آخرون من بناة السلام على عملهم في توفير التعلم الاجتماعي والوجداني للشبان والفتيان من خلال خلق أماكن آمنة لهم للتعبير عن أحاسيسهم ومشاعرهم بصراحة مع بعضهم البعض (مشاورات غرب ووسط أفريقيا).

وقد تمّ بالفعل تنفيذ مجموعة كبيرة من الأعمال البرامجية من أجل تعزيز هويات ذكورية إيجابية وتعزيز المساواة بين الجنسين والتي يمكن لخطة العمل المعنية بالشباب والسلام والأمن أن توسع مجالها (انظر القسم 3-2). في البرازيل، يتابع فيلم من الرسوم المتحرّكة لبروموندو، "في يوم من الأيام كان هناك صبي"، صبيّ صغير في مرحلة المراهقة وفي مرحلة البلوغ المبكر، ويدرس كيفية بناء هويته فيما يتعلق بالعمليات الاجتماعية، وقد أُدخِل الفيلم في المناهج الدراسية الرسمية في ولاية ساو باولو. (رايت، 2014). وفي منطقة غرب البلقان، أنشأت منظمة كير الدولية مبادرة الشبان لإشراك الشبان في المساواة بين الجنسين ومنع العنف. وكجزء من هذه المبادرة، شارك الشبان في ورشات عمل تعليمية جماعية وأنشطة حملات للمشاركة في "تأملات نقدية حول الطرق التي يؤثر بها المجتمع على مواقفهم وسلوكهم ولمساعدتهم في تطوير المهارات اللازمة للتغلب على التوقعات الاجتماعية الضارة أو المقيّدة، والتصرف بطرق أكثر إنصافاً و بدون عنف "(كير الدولية، 2012، ص 13). ووجدت دراسة تقييم الأثر لفعالية التدخل التجريبي أن "التعرّض للحملة أو المشاركة فيها كان مرتبطاً بشكل كبير بالمزيد من المواقف المنصفة بين الجنسين وتقليل استخدام العنف مع مرور الزمن" (منظمة كير الدولية، 2012، ص 24).

وقد أثبتت الدروس المستفادة من هذه البرمجة أن التفاعلات المستمرة على مدى فترة زمنية طويلة تميل إلى أن تكون أكثر نجاحاً في تعزيز التغيّرات المبلّغ عنها ذاتياً في السلوك والمواقف (باركر وآخرون، 2007). في مراجعتها حول *الذكورة والنزاعات* وبناء السلام (رايت، 2014)، حدّدت سيفر وورلد ثلاثة نُهُج بارزة لتعزيز الهويات الذكورية المنصفة جنسانياً من أجل السلام: التعليم الجماعي والتواصل المجتمعي والخدمات المتكاملة. وقد وجد الممارسون والباحثون في محتوى هذه الاستراتيجيات التعليمية أن الرسائل التي تؤكد المسؤولية الشخصية والمشتركة أكثر فعالية من تلك التي تعزّز الشعور بالذنب والتي من المحتمل أن تثير استجابات دفاعية. فالشابات لسن في مأمن من استيعاب وجهات النظر غير المنصفة التي يمكنها أيضاً أن تعزّز الهويات الذكورية الأبوية. وبالتالي، يتعيّن على الشابات من بناة السلام أن يشاركن في البرمجة المتعلقة بالهويات الجنسانية، لتغيير التوقّعات المسبقة لدى كل من الشباب والشابات عن بعضهم البعض (انظر المثال من إثيوبيا في الإطار 6).

الإطار: 6

إعادة تعريف الهوية الذكورية في إثيوبيا

"أحد مشروعاتي يسمى 'آريف ووند/ كول مان'. نحن نعمل على منع العنف من خلال إعادة تعريف الذكورة. وقد جاء ذلك نتيجة سلسلة من أعمال العنف السيئة في أديس أبابا. نلتقي كل أسبوع لمناقشة معايير الرجولة وكيف تؤثر علينا.

"حدّثني والدي عن زميل جاء إلى الجامعة قائلاً إنه ضرب زوجته. وطلب من الناس أن يسألوه لِمَ فعل ذلك. فأجابهم أن جاره كان يضرب زوجته فشعر بإحساس سيئ بأنه لم يكن رجلاً، لذا استيقظ صباحاً وقام بضرب زوجته هو أيضاً. كذلك نتحدّث عن دور الرجال في الأسرة وتربية الأطفال، والتحرّش في الشوارع، وما إلى ذلك الرجال يفكّرون ويعلّموننا الكثير. سترى الأمر من منظور جديد تماماً عندما تسمعه من الرجال".

إحدى الإناث، أثيوبيا (مشاورة شرق وجنوب أفريقيا)

الإطار:7

النساء المغايرات الهوية الجنسية يعزّزن السلام والأمن في البرازيل

في البرازيل، يعمل الاتحاد التحرّري للمرأة المغايرة الهوية الجنسية "ألترا" على حماية حقوق الشباب من مغايري الهوية الجنسية والدفاع عنها وعن الذين يواجهون العنف والتمييز في جميع أنحاء البلاد. كما تُجري "ألترا" بحثاً حول تأثير ذلك في قدرة الشباب من مغايري الهوية الجنسية على النفاذ الآمن والمتكافئ إلى التعليم وسوق العمل الرسمي.

في عام 2017، ولمعالجة المفاهيم الخاطئة حول الشباب المتحوّلين جنسيا، أطلقت "أولترا" حملة وطنية بعنوان "الهوية الجنسية المغايرة ليست مرضاً" التي ساهمت في حق الشباب في تحديد جنسهم بنفسهم في وثائق الهوية. ويركز عملها أيضاً على تعزيز العلاقات بين المجتمع المدني لمغايري الهوية الجنسية والمؤسّسات الحكومية والمنظمات الدولية لتعزيز الصحة العامة ورفاهية الشباب من مغايري الهوية الجنسية.

تدعم مجموعة كبيرة من الأبحاث فعالية النُهج التي تراعي نوع الجنس والنُهج التحويلية مقارنةً مع البرامج المحايدة جنسانياً، ويمكنها إثبات حصول انخفاض ذي دلالة إحصائياً في العنف ضد المرأة (باركر وآخرون، 2007؛ دوركين وآخرون، 2013).

وعلى سبيل المثال، عند تطبيقها من قبل منظمة الصحة العالمية في عام 2007، أثبتت ستة من أصل ثمانية تدخّلات استهدفت العنف ضد المرأة، واعتمدت النُهُج التي تراعي نوع الجنس والنُهج التحويلية، حصول انخفاضات ذات دلالة إحصائية في ارتكاب أعمال عنف. وفي 11 من أصل 12 تدخلاً ذا طبيعةٍ تحويليةٍ جنسانياً، أثبت رجالٌ تغيّراً يُعتدّ به إحصائياً في مواقفهم تجاه المعايير الجنسانية (دوركين وآخرون، 2013). ويشير هذا إلى أنه من المجدي الاستثمار في أعمال بناء السلام للشباب التي تركز على تعزيز الهويات الذكورية الإيجابية والمساواة بين الجنسين.

الأقليات الجنسية والجنسانية

من خلال إيجاد مساحة في بناء السلام للشباب لمناقشات حول الهويات الذكورية، يمكن أيضاً تناول القضايا التي تؤثر على الأقليات الجنسية والجنسانية (انظر الإطار 7).[40] تستند الهويات الذكورية المسيطرة غالباً كما أسلفنا، إلى العلاقة الجنسية بين الجنسين ويُنظر إلى الهويات الثنائية الجنسانية على أنها هي العُرف، مما يعني أن أي جنس أو هوية جنسية تقع خارج هذا النطاق تُعَدُّ شذوذاً. وكما أوضح الشباب في المشاورة الإقليمية لشرق وجنوب أفريقيا، فإن الشباب المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين يواجهون وصماً وتمييز كبيرين مما يجعل من الصعب عليهم المشاركة الكاملة والآمنة في بناء السلام. وفي السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، وصف الشباب المثليون الأشكال المتعددة من التمييز والعنف الذي يواجهونه على أنه أهم المخاوف على صعيدَي السلام والأمن (المثلث الشمالي، بحث قطري مُركّز، ص 35). تساهم ثقافة الفحولة السائدة والإعجاب بالهويات الذكورية العنيفة من قبل البعض في المجتمع في تفاقم التعصب والعنف.

40 الاستناد إلى عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى في هذا المجال، بما في ذلك حملة الحرية والمساواة التي قادتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في عام 2013.

أضحى الاهتمام بالهويات الذكورية يكتسب زخماً في الخطاب الشعبي السائد، ولكن ما زال يتعيّن على صناع القرار السياسي تبنّيه بالكامل في مجال السلام والأمن. وعلى الرغم من ذلك، فإن وجود مجموعة متزايدة باستمرار من الأدلة، والحجج المتنامية المستندة إلى الحقوق، يعني أن بناء الهويات الجنسانية للشباب يوفّر نقطة دخول فريدة وفي الوقت المناسب للحلول المبتكرة من أجل السلام.

5-3 التعامل مع الظلم وحقوق الإنسان

ومن دونِ الوقوع في فخ القوالب النمطية للشباب كضحايا للعنف، فإن التصدي لمشكلة تعرّض الشباب للانتهاكات ومعاناتهم من الظلم أمر أساسي بالنسبة لخطة العمل المعنية بالشباب والسلام والأمن. ويتطلب ذلك إجراء التحوّل المهم "مما هو معياري إلى ما هو تحويلي" (سيمبسون، 2017) في العلاقة بين نظام الحقوق وبناء السلام المستدام من أجل الشباب وبواسطتهم. وضع الفصل الأول الشباب والسلام والأمن ضمن إطار أوسع لحقوق الإنسان، وأشار بالتحديد إلى أن مشكلة الشباب ليست قصوراً معيارياً في النظام العالمي لحقوق الإنسان بل "فجوة في إعمال الحقوق". وفي كل منطقة من مناطق العالم، وصف الشباب أهمية حصولهم على الحماية من قبل مؤسسات الدولة، وكذلك، إحساسهم بقلق مستشرٍ من رؤية أنفسهم أهدافاً رئيسية للإجراءات التعسفية والتّخويف والعنف وسوء استخدام السلطة من قبل هذه المؤسّسات (انظر القسمين 2-1 و2-1)، وغالباً ما يصف الشباب حكوماتهم بأنها من أكبر مصادر الخطر أو التهديد بالعنف، وقد يكون ذلك على الأغلب استباقياً بسبب الافتراضات المتعلقة بالمخاطر التي تشكلّها "طفرات الشباب"، أو أنماط هجرة الشباب، أو شبح تجنيد الشباب في الأنشطة العنيفة المتطرّفة.

معالجة الإيذاء والانتهاك

ولضمان الحماية والمساءلة، من الأهمية بمكان معالجة قضايا الثقة المدنية وسيادة القانون؛ وقضايا إساءة استخدام السلطة من قبل المؤسّسات الأمنية؛ وإعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية الكاملة للشباب. يمكن لذلك أن يقدم مساهمة حيوية لضمانات عدم التكرار والسلام المستدام (مجلس حقوق الإنسان، 2015).

إن الإحباط والمظالم التي لم يتمّ التوصّل إلى حل بشأنها، والتي نتجت عن الحرمان من الحقوق، تشكّل مصدر قلق رئيسي في استعداد الشباب للمقاومة، وصولاً إلى حمل السلاح ربما أو الانضمام إلى عصابات إجرامية (أولونيساكين وإسماعيل، يصدر قريباً). وعلى مدار بحثنا، كان الشباب والشابات صريحين ويعبّرون عن قلق أساسي إزاء الحرمان الأوسع من الحقوق وعن إقصائهم الهيكلي من خلال حرمانهم من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية (انظر القسمين 3-1 و3-2)، وقد وُصِف ذلك على نطاق واسع وعلى وجه التحديد من قبل الشباب المشاركين في الدراسة باعتبارها معاناة أساسية من الظلم.

ويحظى البعد الثاني من معاناة الشباب من الظلم بتركيز مؤسّسيّ أكبر. وهو يتعلق بالتفاعل الحاسم بين الشباب والدولة من خلال إدارة العدل والأشكال المؤسّسية التي يتطلّبها ذلك. وقد وُصِفَ هذا بأنه تجربة الحياة اليومية للظلم الذي يتعرّض له الشباب في جميع أنحاء العالم. هو ويشمل الانتهاكات التي غالباً ما تحصل داخل أروقة العدالة والأنظمة الجنائية، وأوجه القصور في محاكم الأحداث والشرطة ذات القبضة الحديدية، والاعتقال التعسفي والسجن (موغّاه وآخرون، ورقة مواضيعية؛ البرازيل، بحث قطري مركّز؛ جامايكا، بحث قُطري مُركّز؛ المثلث الشمالي، بحث قُطري مُركّز؛ جنوب أفريقيا، بحث قُطري مُركّز؛ الولايات المتحدة، بحث قُطري مُركّز). على سبيل المثال، شهد الشباب من جميع أنحاء العالم بالمضايقات والعنف الذي يتعرّضون له بانتظام على أيدي الشرطة. وقال أحد الشباب من شيكاغو: "يمكن الوثوق بإدارة الإطفاء لإطفاء الحريق، لكن إدارة الشرطة قد تحوّل حالة عنيفة إلى حالة أكثر عنفاً" (الولايات المتحدة، بحث قُطري مُركّز، ص 17).

> **"لا يمكننا الحديث عن السلام والأمن بوجود جماعات لا تتمتّع بالحقوق الأساسية. فنحن نحتاج أولاً لضمان الحقوق الأساسية للناس."**
>
> أحد الشباب، الدول العربية
> *(مشاورات الدول العربية)*

ويتعلق المجال الثالث الذي يتعرض فيه الشباب لانتهاكات حقوق الإنسان بالفجوة في إعمال الحقوق التي ينبغي أن تحمي الشابات والرجال في عملهم على بناء السلام. يركّز الكثير من النقاش حول الشباب والعنف على حساسية الشباب للتأثيرات والعواقب المباشرة للعنف الجسدي والصدمة التي ترتبط به. وعلى الرغم من أهمية ذلك، إلا أنه من الضروري أيضاً أن نكون حذرين من تطبيق نوع من خطاب حماية الأطفال على الشباب، وهو ما يُنكِر فاعلية الشباب. وقد يؤدي أيضاً إلى تحييد الاستجابات البرنامجية بشكل ضيق جداً لصالح إدارة الصدمات ونماذج التدخل النفسي العلاجي، بدلاً من نُهُج سبل العيش والتعليم وحقوق التمكين المدنية والسياسية للشباب. ومن الأهمية بمكان التركيز على القيمة الوقائية التكميلية لحماية الفضاء والبيئة المؤاتية لبناء السلام في صفوف الشباب بدلاً من التركيز على الأبعاد العَرضية لتحويل الشباب إلى ضحايا. ينبغي لهذه المقاربات أيضاً أن تكون متآزرة بدلاً من أن تكون حصرية بصورة متبادلة:

إن حماية هذه الحقوق ضرورية لتوفير بيئة مؤاتية للشباب وعملهم في بناء السلام واستدامته. لقد عبَّر الشبان والشابات المنخرطون في بحثنا بوضوح عن كيفية تأثير الظروف القمعية وإجراءات الدولة لى حريتهم الجماعية في الحركة والتجمع والتعبير، وأغلقت المجال أمام بنائهم للسلام والتماسك الاجتماعي ومنع العنف أو العمل في الحوار والمصالحة (نورداس ودافنبورت 2013؛ بوخرص، 2017). وفي أوضاع قُطرية شديدة التنوع حول العالم، وصف الشباب كيف استُهدف التنظيم السياسي السلمي والاحتجاج السياسي المنظّم والمشروع مراراً وتكراراً، وكيف مُنع باسم مكافحة الإرهاب أو بحجّة منع التطرّف العنيف.. وهذا مجالٌ يلعب فيه إطار حقوق الإنسان دوراً وقائياً حيوياً في حماية حيّز الحركات الشبابية من خلال ضمان هذه الحريات، فضلاً عن النطاق الأوسع من الحريات المدنية والسياسية اللازمة لإدارة منظمات الشباب وممارساتهم ودعمها. "ينبع خوفي من غياب حكم القانون الذي لا يتمّ فرضه هنا، والقيود التي تفرضها الحكومة علينا كناشطين شباب" (فلسطين، مناقشة جماعية مركّزة، صفحة 13).

يخاطر بناة السلام الشباب الذين يعملون في المناطق المتأثرة بالنزاع في حياتهم ويعملون من أجل السلام، لذا يجب أن تكون هناك آلية/ عملية لضمان سلامة بناة السلام الشباب. ينبغي عدم استخدام جدول أعمال الشباب للسلام والأمن لتقليص مساحات منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب، بل يجب استخدامها لخلق المزيد من المساحات المدنية.

أحد الشباب، الكاميرون

(الشبكة الموحدة لبناة السلام الشباب ورسم الخرائط، منظمة البحث عن أرضية مشتركة، ص 9)

© UNICEF/Adriana Zehbrauskas

العدالة الانتقالية

من منظور المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية (بالإضافة إلى العديد من المجتمعات السلمية التي تتعامل مع إرث العنف السابق)، فإن الشباب، بصفتهم مزوّدي الذاكرة التاريخية، لهم دور لا يقدّر بثمن في تصميم وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية. وهذا هو البعد الرابع للعدالة الذي له صلة خاصة بخطة العمل المعنية بالشباب والسلام والأمن. فالشباب هم مجموعة بالغة الأهمية من أصحاب المصلحة في العدالة الانتقالية (المركز الدولي للعدالة الانتقالية)، والتي تدور حول كيفية تعامل المجتمعات الخارجة من النزاع أو التعامل مع موروثات عنف سابق لم تجد حلاً لها في الماضي من خلال عمليات البحث عن الحقيقة وجَبرِ الضرر والمساءلة، والإصلاح المؤسّسي، وبناء الثقة المدنية، والذاكرة وتخليد الذكرى.

ومن منظور المجتمعات التي تنتقل من النزاع إلى السلام أو من الاستبداد إلى الديمقراطية، فإن أهمية الشباب حاسمة للمستقبل حتى لو تمّ تهميشهم في الحاضر. يُعدُّ الشبان والشابات مروّجين محتملين لكلّ من الذاكرة التاريخية وآثار الصدمة على حد سواء للجيل القادم. وبذلك، فهم من بين أكثر الدوائر الإستراتيجية أهمية في ممارسات العدالة الانتقالية، في قول الحقيقة والبحث عنها، وإعادة بناء الثقة المدنية المرتبطة بالإصلاحات المؤسّسية، وضمان عدم تكرار الجرائم السابقة. كما أنهم أول المستفيدين المحتملين من عمليات جبر الضرر عن الانتهاكات الماضية، وحكّام المساءلة أو الإفلات من العقاب عن الانتهاكات الماضية.

على هذا الأساس، يتوقع المرء أن يكون للشباب دور رئيسي في هذه العمليات على الرغم من أن ذلك لم يكن يحدث إلاّ نادراً (المركز الدولي للعدالة الانتقالية، ورقة مواضيعية). وكما هو الحال في عمليات السلام بشكل عام، فقد تتيح عمليات العدالة الانتقالية للشباب وسيلةً للمشاركة الفعالة؛ وفرصة للتخفيف من معاناتهم وإخبار قصصهم واحتمال معالجة صدمتهم؛ أو حتى وسيلة للحصول على التعويض عن الانتهاكات الماضية. إن لدور الشباب في تصميم وتنفيذ آليات العدالة الانتقالية القدرة على تحويل شكل وتوجه هذه الصكوك بالذات من أجل التعامل مع الماضي وصياغة المستقبل.

ويمكن لمشاركة الشباب أن تساعد في تحريك البحث عن الحقيقة وغيرها من أدوات العدالة الانتقالية الأخرى بعيداً عن العمليات والنُهُج التي تقودها النخبة وخارجها. يجب أن يتضمن ذلك "خلق فرص من داخل آليات العدالة الانتقالية للشباب للتحدّث مع بعضهم البعض ومع قادتهم حول ماضٍ عنيف ومثير للجدل في كثير من الأحيان، وللتصدّي للحقائق والوقائع غير المريحة والتفكير فيها" (ماكيفوي ليفي، 2011، ص 173).

من أصحاب حقوق إلى مدافعين عن حقوق الإنسان

من المهم إدراك أن الشباب هم أصحاب حقوق، ولهم توقّعات ومستحقّات مشروعة. ومع ذلك، من المهم بالقدر نفسه الإقرار بأن الشبان والشابات هم أنفسهم نشطاء فاعلون وخلاقون في حماية حقوق الإنسان وإعمالها- بدءاً من رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، إلى

أنا شخصياً أشعر وكأنني لا أعرف نفسي، وأتصرف بطريقة تفاجئني أحياناً. لا أعرف لماذا.

شاب، فلسطين

(فلسطين، مناقشة جماعية مركزة، ص ١٧)

دعم تصميم وتنفيذ تدابير الحماية وبناء الشبكات وهياكل الدعم للضحايا، والعمل كمدافعين عن حقوق الإنسان، بما في ذلك النضال من أجل الاعتراف بحقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية. على سبيل المثال، في اليمن، يهدف مشروع تديره مؤسسة الشفافية والبناء للشباب إلى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في تعز، وهي مدينة تقع في جنوب غرب اليمن. وقد أشار أحد مؤسّسيها قائلاً: "من المهم منح عدالة انتقالية منصفة، ولهذا السبب يُعتبر التوثيق حاسماً في هذه المرحلة" (اليمن، مناقشة جماعية مركّزة - أ، ص 10).

الصدمة والخدمات النفسية والاجتماعية

يُثبِّط العنف وعدم اليقين وعدم الاستقرار عزيمة الشباب في الاستثمار في مستقبلهم. وما لم تتم معالجتها، فإنها يمكن أن تقود إلى آليات تكيّف مدمّرة للذات تقوّض قدرة الصمود الإيجابية عند الشباب. إن التعرّض للعنف، لا سيما في سن مبكرة وعلى أيدي المؤسّسات نفسها التي يُفتَرض بها أن تحمي الشباب، هو عامل رئيسي في تصاعد دورات العنف عبر الأجيال. وتُثبت مجموعة كبيرة من الأبحاث الصلة بين تعرّض الشباب للعنف، بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال (هيرينكول وآخرون، 2008)، والعنف المجتمعي (لينش، 2003)، وعنف الوالدين (هولت وآخرون، 2008) والبلطجة أو المضايقة في المدرسة (أيزنبراون، 2007)، والنتائج السلبية بين الشباب (رايت وآخرون، 2016).[41] ويترتب على تعرُّض الشباب للعنف الطويل الأمد أثر ضار في صحتهم ورفاهم من الناحية النفسية الاجتماعية. وتاريخياً، ركّزت الكثير من الأبحاث في هذا المجال على تأثير التعرّض للعنف في "مجال واحد من الحياة" ومع ذلك، يجري إيلاء اهتمام متزايد للآثار المتراكمة لأشكال متعدّدة ومتداخلة من العنف والصدمات عبر مختلف أبعاد حياة الشباب. من المحتمل بالنسبة للشباب الذين تعرّضوا للعنف في مجالٍ ما من حياتهم أن يتعرّضوا للعنف في مجالٍ آخر (فنكلهور وآخرون، 2007؛ مراغ وآخرون، 2008).

عندما يتقاطع العنف مع هذه الأبعاد المختلفة من حياة الشباب، يتناقص عدد "الملاذات الآمنة" مما يجعل من الصعب على الشباب الحفاظ على آليات التكيف الإيجابية. ونتيجة لذلك، فإن الشباب الذين يتعرّضون للعنف عبر مجالات حياة متعددة يطوّرون آليات تكيّف سلبية، مما يؤدّي إلى مشاكل داخلية من (القلق أو الاكتئاب) أو التعبير عنها بصورة خارجية (السلوك العدواني أو الانسحاب الاجتماعي). وكما أوضح مدرّس في جامو وكشمير التي تديرها باكستان والهند، فإن التهديد المستمر بالعنف كان له عواقب مدمّرة بالنسبة للشباب المعرّضين للنزاع الطويل:

> *يعيش الشباب اليوم في ظل جوّ من انعدام الأمن والضغط، فليس لديهم ثقة في المجتمع وصبرهم محدود للغاية على انتظار حلول طويلة الأمد. لذلك يلجأ العديد منهم إلى استخدام المخدرات، والعديد منهم يعانون من اضطرابات نفسية مزمنة وخطيرة. (تقرير موجز لمناقشة جماعية مركّزة، Conciliation Resources ص 11)*

إن الثقة المتضائلة في حكوماتهم والشعور السائد باليأس يثبطان الشباب عن الاستثمار في مستقبلهم ويؤدي إلى النظر نظرةً قصيرة المدى إلى الحياة. وكما قال شاب من السياق الجورجي الأبخازي، نحن "الشباب ضائعون، وتفكيرنا يائس. نحن لا نفكر ضمن منظور طويل الأمد لأننا لسنا متأكّدين من مستقبلنا" (تقرير موجز للمناقشات الجماعية المركّزة، Conciliation Resources، ص 12). كما ظهر ذلك بوضوح من مناقشة جماعية مركّزة مع الشباب الفلسطيني: "الخوف من المستقبل هو واحد من أكثر المخاوف المروّعة التي تغشى الشباب. بالنسبة لهم، فإن المستقبل يشكل تهديداً أكثر منه زمناً لرؤية طموحاتهم وتطلعاتهم تتحقّق. ووفقاً لهم، فإن التفكير في المستقبل يجعلهم قلقين ومجهَدين. إنهم يتطلعون إلى المستقبل دون حافز يدفعهم" (فلسطين، مناقشة جماعية مركّزة، ص 13).

41 من المهم ملاحظة أن هذا البحث يشير إلى احتمال متزايد من النتائج السلبية وليس حتمياً، أي أن كل الشباب المعرضين للعنف لن يصبحوا عنيفين جميعهم.

قد تجد المجتمعات التي تأثرت بالعنف الطويل الأمد صعوبةً في الحفاظ على مجموعة مشتركة من القيم والتماسك الاجتماعي (كاواشي وآخرون، 1999)، مما يجعل الأمر أكثر صعوبة بالنسبة إلى الشباب الذين يعانون من الصدمات للوصول إلى هياكل الدعم الاجتماعي وعوامل الحماية الأخرى (بيتانكور وآخرون، 2014؛ تورنر وآخرون، 2013).

وللشباب من السكان الأصليين في كندا معاناتهم مع الانتهاكات استناداً إلى تاريخ طويل من الإقصاء والقمع، وقد أدى ذلك إلى مستويات عالية من حوادث الانتحار بشكل غير متناسب (وزارة الصحة الكندية، 2018). ففي عام 2016، أعلنت منظمة "آتاوابيسكات افيرست نيشن" حالة الطوارئ استجابة لعدد مذهل من حالات الانتحار بين الشباب في مجتمعهم. وبالنسبة لهذه المجتمعات، قد لا تتم معالجة الشبكة المعقدة للعوامل المسؤولة عن وفاة شبابهم بشكل كامل بدون الإقرار بالدور القيّم للممارسات الاجتماعية والثقافية في عملية التعافي. ويُعدّ دعم رفاه الشباب النفسي الاجتماعي على نحو أفضل من خلال التدخلات المجتمعية الفعالة الملائمة من الناحية الثقافية والمحددة السياق أمراً ضرورياً. ومع ذلك، فإن استخدام الثقافة كعلاج يجب ألا يصرف الانتباه عن استمرار الحرمان الاقتصادي والسياسي الذي يواجهه الشباب.

كما أن الاعتراف بتأثير أشكال العنف المختلفة على الشباب (انظر القسم 2-1) هو مطلب ضروري لتطوير خدماتٍ وتدخلاتٍ أكثر فاعلية. وهذا يعني تجاوز النقاش القائم بشأن التوصيفات الطبية الحيوية للصدمة (القلق والاكتئاب، والاضطراب والإجهاد اللاحق للصدمة)، والتي تتسم بمحدودية قدرتها على معالجة انعدام الثقة الذي ينتج عندما تواجه المجتمعات أو مجموعات معينة صدمة جماعية. والأهم من ذلك، بالنسبة للكثير من الشباب، فإن مثل هذه التوصيفات لا تلقى دوماً أذناً صاغية، وقد يكون استكشاف الصدمات الاجتماعية والثقافية والتاريخية أكثر أهمية (موغيمي، 2012).

وتتيح هذه التفسيرات للصدمة رؤية أكثر شمولاً لتجارب الشباب والتحديات المختلفة التي يواجهونها. بدلاً من النظر إلى الشباب باعتبارهم منفصلين عن محيطهم، فإن تفسيرات الصدمة الاجتماعية والثقافية والتاريخية تُقرّ بأن الشباب يعانون ويتأثرون بمجموعة أوسع من القضايا الاجتماعية (هامبر، 2009). يدعم هذا التوجه استخدام التدخلات المجتمعية الأكثر قدرة على التصدي لعنف الإقصاء والتهميش الذي يعاني منه الشباب (Gone، 2013).

وقد تبيّن أن الخدمات النفسية الاجتماعية التي تعتمد نهجاً إيجابياً لتنمية الشباب، تدعم قدرةالشباب على الصمود وتؤدي إلى نتائج أفضل (سكيلز وآخرون، 2006؛ ساندرز وآخرون، 2015). وتشمل المكونات الرئيسية لهذا النهج تطوير علاقات إيجابية مع الأفراد والمؤسّسات على أساس الاحترام المتبادل (هاينزه، 2013)، ودعم قدرة الشباب على الاستفادة من نقاط القوة الفطرية والاستجابة للتحديات في بيئتهم المحيطة (شوفيلد وبيبك، 2009)، وتزويد الشباب المعرّضين للخطر بفرص لممارسة فاعليتهم بطريقة إيجابية اجتماعياً والمشاركة في صنع القرار (دنكان وآخرون، 2003). وتتحدّد قدرة الشباب على الصمود ليس من خلال قدراتهم الجوهرية وحسب، بل كذلك من خلال قدرتهم على "الانتقال إلى الموارد التي يحتاجون إليها أثناء الأزمات، وقدرتهم على التفاوض من أجل توفير تلك الموارد بطرق مجدية" (ساندرز وآخرون، 2015).

وتُشكّل الخدمات الاجتماعية عنصراً حاسماً في العلاقة بين الدولة والمجتمع. وهي بالتالي مجالاً يمكن للدول والمؤسسات أن تقوم فيه بشكل منطقي بتعزيز شرعيتها وعملها لاستعادة ثقة الشباب، بما في ذلك معالجة آثار تعرض الشباب للعنف. ومن الضروري توفير الخدمات الاجتماعية على نحو منصف، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والخدمات النفسية الاجتماعية وغيرها من الخدمات ذات الأهمية البالغة بالنسبة للشباب، بغية تعزيز التماسك الاجتماعي وكفالة أن يكون لجميع الشباب حظوظ متساوية في بداية حياتهم.

© UNICEF/Tomislav Georgiev

6-3 فك الارتباط وإعادة الإدماج

يُعتبر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مجالاً راسخاً ومتماسكاً للممارسة والسياسة والمنح الدراسية. ولم يكن في نيّتنا، أو بالأحرى ليس ممكناً أن تغطي هذه الدراسة بالكامل العمل الجاري في هذا المجال. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن الغالبية العظمى من المقاتلين السابقين هم من الشباب، فمن المهم أن نفكّر في مدى تركيز مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الشباب، وكذلك كيف يمكن للنهج الخاص بالشباب أن يطوّر برامج إعادة الإدماج على نحو الأفضل. يركّز القرار 2250 على فك الارتباط وإعادة الإدماج (فك الارتباط وإعادة الإدماج) كأحد أركانها الخمسة. ويفتح هذا سُبلاً جديدة للتفكير في أشكال مختلفة من حالات فك الارتباط وإعادة الإدماج، من خلال الانتباه ليس فقط إلى المقاتلين السابقين فحسب، بل أيضاً إلى الشباب المشاركين في أنواع مختلفة من العنف المنظم، مثل المجرمين السابقين ونزلاء السجون وأفراد العصابات، والإرهابيين والمتطرّفين الذين يمارسون العنف. كما يشجع هذا النهج الانتباه إلى عمليات فك الارتباط وإعادة الإدماج التي لا تمليها بالضرورة أو تنظمها اتفاقات السلام الرسمية.

يجب الاعتراف بأن البحث المتعلّق بهذه الدراسة كان محدوداً (رغم أهميته) من ناحية مشاركة المقاتلين السابقين وأفراد العصابات ونزلاء السجون. فقد كان بعض من هذه الأصوات موجوداً في مناقشات مجموعة التركيز، وغيرها في دراسات الحالة القطرية. يجب القيام بعمل إضافي لالتقاط خبرات الشباب الذين يشاركون بشكل مباشر على جانبي هذه الفجوة: ميسّري فك الارتباط وإعادة الإدماج، وأولئك الذين كانوا أو ما زالوا متورّطين في عوالم العنف. وغالباً ما يكون هناك تردّد في التحدّث إلى هذه الجماعات أو الاستماع إليها، إذْ تُعتبر تهديداً، وأحياناً تكون هناك معوقات قانونية أو أمنية تعوق القيام بذلك. إلاَّ أنَّ هذا مجال استكشاف حيوي لم يتمّ تطويره بعد. يُعَدّ ما يلي من هذا القسم إرشادياً، ولكنه يعكس أيضاً قيود البحث وضرورة تعميق هذا المجال من السعي على حدّ سواء.

إذ يمكن تعلّم دروس مهمة حول مصادر التماسك الاجتماعي والانتماء والمكانة التي يُكافأ بها الشباب المشاركون في مختلف أشكال العنف المنظم وبدلاً من السعي إلى تفكيكها بسبب عواقبها السلبية، يجب أن نفهمها بشكل أفضل من

منظور الشباب أنفسهم، ونستخدمها لتعزيز المظاهر الإيجابية لمرونة الشباب، فضلاً عن المشاركة الاجتماعية والمدنية في دعم استمرار السلام.

عملية فك الارتباط بالعنف وبجماعات العنف

إن القضية الأساسية التي تواجه الشباب الذين يحاولون فك ارتباطهم بالعنف وإعادة الاندماج في المجتمع هي التهميش والوصم والإقصاء الذي يتعرّضون له، وغالباً ما يرتبط ذلك بعدم الثقة في الكشف عن أفعالهم الماضية أو المساءلة عنها. والعديد من التحدّيات التي حدّدها بناة السلام الشباب الذين تحدثنا معهم (التعليم، والإدماج الاقتصادي، والمشاركة السياسية) تُعتبر ذات صلة وذات تأثير كبير في فك ارتباط الشباب. وبالنسبة لهؤلاء الشبان والشابات، فإن تجاوزاتهم العنيفة للأعراف الاجتماعية، وتعليمهم المتعثّر، وانسحابهم من الاقتصادات غير العنيفة، وازدراءهم المتكرّر لآليات الحكم الرسمية أيضاً، تسهم في التحدّيات المرتبطة بإعادة اندماجهم في المجتمع سلمياً. كما أن فك ارتباطهم بالعنف وإعادة إدماجهم في المجتمع يرتكز أساساً على إعادة بناء الثقة على المستويين المحلي والمجتمعي.

بالإضافة إلى فهم ما الذي جذَب بعض الشباب أو دفعهم للمشاركة في العنف (تمت مناقشته في قسم سابق)، من الضروري الكشف عن "آليات الاحتفاظ" في المجموعات العنيفة (غيتس، 2011). على سبيل المثال، وفّرت مشارَكة مقاتِلة شابة سابقة من نيبال لها فرصة للنمو شخصياً ولاكتشاف الذات: "أشعر أن الانضمام إلى الماويين قد منحني التمكين. يمكنني أن أتحدث أمام الجمهور، وقد حصلت على فرصة لاستكشاف العديد من الأماكن. لقد ساعدني على تعزيز معرفتي بمختلف القضايا، لقد أصبحت ذكية ومثقفة "(نيبال، بحث قُطري مُركَّز، ص 17). ولِفُرصة تطوير مهارات القيادة قيمة خاصة بالنسبة للشابات اللواتي ينخرطن في العنف واللواتي لا تتاح لهن الفرصة لتطوير هذه المهارات أو القيام بهذه الأدوار.

ومن المهم إدراك الأدوار المختلفة التي يضطلع بها الشباب في مجموعات العنف، والسلطة أو القيادة التي قد يمسكون بزمامها، بما يتجاوز مشاركتهم المباشرة في العنف المنظم، ويشمل ذلك تبادل المعلومات والتشاور وصنع القرار والتنفيذ ومراقبة الموارد (هارت، 2004). على الرغم من أن العصابات أو الجماعات الإرهابية أو الجماعات المتطرفة أو غيرها من الشبكات العنيفة غالباً ما تكون قسرية، فإن عوالمها المتماسكة اجتماعياً تقدم وضعًا بديلاً، وسلطة، وتسلسلاً هرمياً، وتحرّكاً صاعداً، فضلاً عن شعور بالانتماء والمعنى للشباب. وغالباً ما يكون من الصعب فصل هذه الروابط والهياكل عن بعضها البعض، ومن الصعب تكرارها في العالم الخارجي، حيث تستمرّ التسلسلات الهرمية القائمة المفروضة بشكل صارم في إقصاء الشباب على أساس السنّ.

يمكن أن يتّخذ فكّ الارتباط من جماعات العنف المنظمة أشكالًا متعددة، بما في ذلك استمرار المشاركة في المجموعة مع تناقص الأدوار والمسؤوليات، والانفصال المادي لكن مع استمرار الاتصالات والعلاقات مع المجموعة، أو "قطع كامل مع الأعراف الاجتماعية والقيم والمواقف والعلاقات والشبكات الاجتماعية" للجماعة (هورغان، 2009، ص 29-30). من المهم أن ندرك أنه بالنسبة للشباب، فإن عمليات فك الارتباط وإعادة الإدماج ليست دائماً واضحة كما قد ينطوي عليه نزع السلاح الرسمي والتسريح. وهذا هو الحال بشكل خاص في المجتمعات التي لم تحصل فيها عملية سلام رسمية، حيث قد لا تكون شروط اتفاقية سلام قد رَشَحت بشكل كامل إلى المستوى المحلي، في الحالات التي تحدث فيها عمليات فك ارتباط وإعادة إدماج في سياق الصراع المستمر، أو حيث يوجد حضور مستمر للعصابات أو تهديد منها.

وبالنسبة للشباب الذين يرغبون في فك الارتباط من العنف أو من الجماعات العنيفة، فإن الأسباب تكون متنوّعة. فقد تكون مرتبطة بخيبة أمل بالقادة أو بالأيديولوجية أو بالأعضاء الآخرين؛ أو أن الشعور بالانتماء قد زال؛ أو بسبب الإرهاق؛ أو الاستخدام المفرط للعنف؛ أو مقاطعة المجموعة؛ أو عوامل جذب خارجية (على سبيل المثال، وجود عائلة أو علاقة، أو العودة إلى مزاولة مهنة)، (رينارِس، 2011؛ فرغُسُن وآخرون، 2015). وهذه القائمة ليست بأي حال قائمة شاملة، ولكن هذه الأسباب غالباً ما تكون متداخلة ولها تأثير تراكمي، مما يدل على الطبيعة المعقدة وغير الخطية لفك ارتباط الشباب عن العنف. يمكن للحواجز أو المثبطات لفك الارتباط أن تشمل الخوف

من رفض المجتمع؛ أو الصور النمطية السلبية فيما يتعلق بفك ارتباط الشباب؛ أو التنافس على الموارد والوظائف مع شباب آخرين أكثر تأهيلاً أو تعليماً أو خبرة؛ وعدم الثقة في القادة السياسيين والمؤسّسات السياسية (فرغُسُن وآخرون، 2015). وغالباً ما تعمل القوة القسرية والوجود المستدام للمنظمة كمثبطات، على سبيل المثال، في حالة عصابات الشوارع أو الأحياء.

إعادة الإدماج في المجتمع الأوسع

بالنظر إلى تعقيدات فك الارتباط، فإن إعادة الإدماج تكون متعددة الأبعاد بنفس القدر. إن أحد أكبر التحديات التي تواجه إعادة الدمج الناجح لفك الارتباط لدى الشباب هو التوتر الدائم بين المساءلة عن الجرائم وبين الهدف العملي لبناء السلام، ومنع العنف المستمر أو المتكرّر. وكثيراً ما يُنظر إلى تسريح المقاتلين السابقين وأفراد العصابات أو غيرهم من المشاركين في أعمال العنف المنظم وإعادة إدماجهم على أنه أمر أساسي لتحقيق هذا الهدف، ولكن في توتّر مع المخاوف بشأن العدالة والإفلات من العقاب.

وبالنسبة إلى بعض المجتمعات المحلية المتضرّرة بشدة من العنف، يمكن للإخفاق في معاقبة الشباب الذين فكّوا ارتباطهم أن يسهم في زيادة الشعور بالإحباط والاستياء، والظهور بمظهر من يقوّض سيادة القانون ويدعم الإفلات من العقاب. أمّا على الجانب الآخر، فإن فرض إنفاذ العدالة العقابية بشدة قد يُثني الشباب عن الخروج من جماعات العنف. والأسوأ من ذلك أنه لا يقدم سوى احتمالٍ ضئيلٍ لإعادة التأهيل أو إعادة الإدماج الاجتماعي. وتشير الأدلة إلى أن السجن قد يؤدّي إلى المزيد من توحيد الصفوف بدلاً من معالجة الهويات العنيفة، فضلاً عن تشجيع العضوية والتجنيد في جماعات عنيفة منظمة (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2016).

ومع أخذ ذلك في الاعتبار، فقد أخذت نُهج العدالة التصالحية التي غالباً ما ترتبط بمساعي المصالحة المحلية (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، 2006، الوحدة 4.30، ص 41)، وإن لم يكن ذلك بدون جدل، تكتسب أهميةً وزخماً في نظرية فك الارتباط وإعادة الإدماج (شرط أن تكون متوافقة مع الالتزامات القانونية الدولية)، على الرغم من أن تنفيذها العملي لا يزال محدوداً. ومن بالغ الأهمية لهذا النهج ضمان الاعتراف بالضحايا أو المجتمعات الضحية وتلبية احتياجاتهما، وأن يتمّ تنفيذ الالتزامات من قبل الجناة.

ولكي تزدهر عمليات إعادة الإدماج وبرامجها، يجب أن يثبتوا فهماً عميقاً لتأثير التعرّض للعنف على فك الارتباط بين الشباب والمجتمع الذي يُعاد إدماجهم فيه. هذه ليست مهمة صغيرة. فهي تتطلب عمليات إعادة إدماج تتماشى مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والنفسية أو تلبيها لجميع المعنيين. يجب أن تكون إعادة إدماج الشباب الذين فكّوا ارتباطهم بالعنف مراعيةً للجنسين وتعكس احتياجاتهم المتنوعة، بما في ذلك الحماية المادية؛ وتوفير خدمات علاج للصدمات والشفاء للناجين من العنف الجنسي؛ واستعادة سبل العيش الاقتصادية اللائقة والتعليم لأولئك النازحين أو الذين دُمّرت مدارسهم ومنازلهم (ماك إيفوي-ليفي، 2001، ص 8). وعموماً، تقع برامج إعادة الإدماج في فئتين عريضتين: اقتصادية واجتماعية سياسية (بما في ذلك النفسية والاجتماعية).

إعادة الإدماج الاقتصادي

عادة ما تركز إعادة الإدماج الاقتصادي على سبل العيش والوظائف، سواء من خلال تعزيز قابلية توظيف الشباب الذين تخلّوا عن العنف أو خلق بيئة تمكينية قادرة على استيعابهم كقوى عاملة جديدة. يتّسم هذا الأمر بالصعوبة لعدد من الأسباب. تعاني الاقتصاديات المحلية التي تضررت من العنف والصراعات بشدةٍ من معدلات بطالة مرتفعة وبنية تحتية مدمَّرة وتدفقات نقدية محدودة وزيادة في المنافسة (سبيشت، 2010). كذلك لا تزال الاقتصادات الفرعية الصامدة والمرتكزة على الحروب تهيمن على الأسواق وعلى الفرص المتاحة. وقد يكون سبيل الوصول إلى الأرض ورأس المال والتكنولوجيا والموارد الطبيعية والأسواق اللازمة لإعادة الإدماج الاقتصادي محدوداً للغاية.

قد يكون ممكناً بالنسبة إلى الشباب الذين يخرجون من المجموعات العنيفة والذين لديهم مهارات قابلة للتسويق أن يصلوا إلى المجتمع بقواعد اجتماعية مختلفة دون أي مصادر دعم موثوق بها أو توجُّهٍ واضح حول كيفية بناء حياة جديدة. وكما وصف ذلك شاب ليبري عضو في أمانة شباب مارجيبي، "لو وُلِدْتُ في الثمانينيات، أي نوع من الخبرة ستكون لديّ؟ كل ما لدي هو خبرة البندقية الآلية كلاشينكوف 47- "(ماك لاي وأوزردام، 2010). قد تنظر المجتمعات المستقبلة التي عاد فيها الشباب إلى الوطن، بلا أيّ فرصة عمل أو بفرص عمل قليلة، ومحرومين من الفوائد المرتبطة ببرامج إعادة الإدماج، باعتبارهم "لا طائل منهم أو حتى عبئاً عليها"، وهذا مما يضاعف من عزلتهم (ويللمز وفان لوِن، 2014).

قد تكون الفرص الاقتصادية أكثر فاعلية إذا استهدفت أهداف إعادة الإدماج الاجتماعي من خلال تعزيز التفاعلات الاجتماعية والمشاركة المدنية، وتزويد الشباب بفرصة للمساهمة في مجتمعهم. على سبيل المثال، في دارفور، نفّذ قسم عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج (يوناميد) في عام 2016 برنامجاً أطلق عليه تسمية 'مشاريع كثيفة العمالة تعتمد على المجتمع'، وقد شملت بناء مراكز ومدارس للشباب، والتدريب المهني وتطوير البنية التحتية في محاولة لتعزيز المصالحة. تنطبق التحدّيات الموضحة هنا، بالإضافة إلى استراتيجيات دمج الفرص الاقتصادية والمساحات المخصّصة للمشاركة المدنية، بالتساوي على أفراد العصابات السابقين أو السجناء أو المجنّدين المتطرفين، كما تنطبق على المقاتلين السابقين.

ويبدو أن الفرص الاقتصادية، لا سيما عندما ترتبط بالمشاركة المدنية وبأهداف إعادة الإدماج الاجتماعي، مهمة لإعادة إدماج الشباب الذين فكّوا ارتباطهم بالعنف. ولا تكمن هذه القيمة فقط في التعويضات المالية التي تقدمها، بل الأهم من ذلك أنها تضفي صفةً ما ويُنظر إليها على أنها لبنة أساسية في تطوير الشعور بالهوية (ألتير وآخرون، 2014). ومع ذلك، فإن إعادة الإدماج الاقتصادي غالباً ما ترتكز إلى وجهة نظر مفادها أن الحرمان الاقتصادي للشباب هو القوة الدافعة وراء مشاركتهم في العنف (انظر القسم 2-3). على الرغم من أن فرص التوظيف والتدريب المهني قد تساعد على المدى القصير، إلا أنها لا يمكن أن تحل محل الدعم النفسي الاجتماعي الأطول أجلاً.

يجب أن تحرص عمليات فك الارتباط وإعادة الإدماج التي تشجّع استخدام التدخلات الاقتصادية، على عدم الظهور كأنها تكافئ الشباب الذين شاركوا سابقاً في العنف من خلال إتاحة الفرص الاقتصادية لهم لحدّ إقصاء الشباب من المجتمع المحلي. يمكن أن تولّد برامج فك الارتباط وإعادة الإدماج نفسها نزاعاً إذا ما اعتُبرت بمثابة امتياز للشباب الذين سبق لهم أن شاركوا في العنف على المجتمعات التي غالباً ما كانت ضحايا لهم، أو إعطاء الأولوية للاستثمار في الشبان على حساب الشابات. وكما وصفه شاب من النيجر، فإن هذا الغضب يخلق فقاعات تحت السطح: "ما زلنا نرى السجناء السابقين يحصلون على الوظائف التي أنشأتها الحكومة، بينما نحن ما نزال نكافح. سيكون هناك بعض العواقب "(النيجر، مناقشة جماعية مركّزة، ص 33).

إعادة الإدماج الاجتماعي السياسي

بالنسبة إلى الغالبية العظمى من عمليات فك الارتباط للشباب، تتطلب إعادة الإدماج أن يتعلموا إعادة بناء العلاقات الاجتماعية، وإيجاد آليات بديلة للتكيّف، وإعادة بناء هوية جديدة غير عنيفة، واعتناق أفكار جديدة ومختلفة، من أجل التعايش السلمي مع أفراد المجتمع. يتّضح من الأدلة الموجودة أن إعادة الإدماج الاقتصادي ليست كافية لإعادة إدماج الشباب الذين كانوا ضالعين في العنف بشكل فعال (جيليغان وآخرون، 2013)، وأن تبنّي هذا التركيز الحصري يفشل في معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية الأوسع المتعلقة بإقصائهم وتهميشهم.

وتشمل إعادة الدمج الاجتماعي السياسي الفعال مجموعة واسعة من الطرق لدعم الشباب في العودة إلى المجتمع. وقد تشمل هذه الطرق المساعدات النفسية الاجتماعية والتعليم والأنشطة المجتمعية التي تعزّز الحوار والمصالحة والمشاركة السياسية وجمع شمل الأسرة. وبالنسبة إلى الشباب الذين يفكون ارتباطهم بالعنف فغالباً ما يقتضي التغيّر الجذري في دورهم المجتَمَعي شكلاً من أشكال التحول في الهوية (ألتير وآخرون، 2014) ولهذا الاعتبار أهميته في برامج وإجراءات إعادة الإدماج.

إلاَّ أنَّ من المهم للغاية أن توازن هذه النُهج وتعالج مظالم المجتمع ككل، بدلاً من الاهتمام فقط بالشباب الذين كانوا ضالعين في العنف في السابق. لقد ركّزت عمليات وبرامج فك الارتباط وإعادة الإدماج تاريخياً في المقام الأول على الشباب الآخذين بفك ارتباطهم بالعنف. وعلى الرغم من أن هؤلاء الشباب لا يزالون يُعتَبرون المستفيدين الأساسيين، إلاّ أن هناك تركيز متزايد على إعادة الإدماج الأفقي (العلاقات الأسرية والعلاقة بين الأقران) وإعادة الإدماج الرأسي (العلاقات مع الحكومة والمؤسّسات).

وقد قامت السياسات والبرمجة الأخيرة بتنفيذ تدخّلات شاملة للعمل مع المجتمعات المحلية لفهم احتياجاتها بشكل أفضل، وللتصدّي للوصم والتمييز اللذين يؤثران على تجربة الشباب بعد فكّ ارتباطهم. وإعادة الإدماج على مستوى المجتمع المحلي هي أحد الأمثلة على ذلك، وهي تكسب قوتها من تعزيز العلاقات المجتمعية التي تعدّ أساسية لنجاح إعادة إدماج الشباب بعد فكّ ارتباطهم (سبيشت، 2010). وأوضح أحد أعضاء شبكة التمكين والمبادرات التقدمية في ليبريا (مبادرة السلام الوطنية المقاتلة سابقاً) أهمية إعادة اتّصال الشباب الساعين إلى فك ارتباطهم بالعنف مع مجتمعاتهم المحلية، وقد شرح أن "مسألة الهوية الذاتية والتعافي أمر مهم للغاية. حين تدرك ما يمكنك تقديمه للمجتمع، ستجد الفرص المتاحة "(ماكلاي وأوزرِدِم، 2010، ص 353). وفي سيراليون، وصف ويسيلز ودافيدسون (2006) التأثير التعويضي لبرنامج يهدف إلى "تشجيع المصالحة من خلال التعاون بين المقاتلين السابقين والشباب المدنيين في مشاريع مدنية مختارة من المجتمع المحلي " (فيسّلز ودافيدسُن، 2006، ص 40). من خلال مجموعة من مشاريع الأعمال المدنية والحوارات حول المصالحة وَوُرش العمل النفسية الاجتماعية، تلاشت الحواجز بين أفراد المجتمع والشباب المحاربين ببطء، فيما تحدّث أفراد المجتمع المحلي عن "التأثير الإنساني للمشروع". بالنسبة لمحارب شاب ممّن أُصلِحوا في أوغندا، لعب الحوار المجتمعي دوراً حاسماً في إعادة إدماجهم:

> ***ساعدت هذه الاجتماعات بالتأكيد لأن الناس أرادوا قتلنا عندما عدنا من جنوب السودان، لقد ساعدتنا الاجتماعات في كسب ثقتهم. لقد اندمجنا في المجتمع من خلال هذه الحوارات، كنا نتوسّل كي يغفروا لنا، والآن ها نحن هنا. لذلك نشعر أن هذه الاجتماعات جيدة للغاية.***
>
> *أحد الشباب، أوغندا*
> *(بحث قُطري مُركَّز، ص 7)*

في هايتي، يتضمّن برنامج الحدّ من العنف المجتمعي التابع لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أربعة أهداف أساسية تبيّن نهجه الشامل: تأمين سبُل العيش والمصالحة والحوار والتعافي. ويدعم البرنامج الشباب المعرّض للخطر، إلى جانب المجتمع المحلي، بمساعدة نفسية اجتماعية، وتعليم مدني، وتوفير سبيل الوصول إلى التدريب المهني وفرص القيادة. كما أنه يساعد السجناء السابقين في إعادة إدماجهم اقتصادياً واجتماعياً، ويشجّع الحوار الأوسع بين المدنيين والعسكريين (فودوو، 2016). وتساعد الخدمات النفسية الاجتماعية التي تُراعي الشباب في إعادة إدماج الشباب الساعين إلى فك ارتباطهم بالعصابات والشباب الذين كانوا في الإصلاحيات. وقد اكتسبت برامج مماثلة للحدّ من العنف المجتمعي زخماً في السنوات الأخيرة، ويُكلّف بها حالياً مجلس الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية أفريقيا الوسطى، وتنفذها إدارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام في مالي ودارفور.

UN photo/Sylvain Liechti

وتتباين إعادة الإدماج المجتمعي تبعاً لمدى شمولها الشباب أو تركيزها على الشباب. في المجتمعات التي يسيطر فيها كبار السن إلى درجةٍ كبيرة وحيث يتم إقصاء الشباب والشابات من هياكل المجتمع والعمليات السياسية في كثير من الأحيان، لا يوجد ضمان للتركيز على الشباب أو إشراكهم في هذه الهياكل المجتمعية. وقد يفضي ذلك إلى مضاعفة شعور الشباب بالاغتراب عن المجتمع وربما يعزّز بعض العوامل التي دفعتهم إلى الانخراط في مجموعات العنف في المقام الأول. في بعض الحالات، قد يكون مصطلح "إعادة الإدماج" تسمية مغلوطة للعديد من الشباب الذين لم يشعروا قط "بالاندماج" في مجتمعاتهم أو محيطهم.

وقد تكون الفرص التعليمية ذات قيمة كبيرة في برامج إعادة إدماج الشباب، بإمكاناتها المزدوجة لتمكين إعادة إدماج الشباب وتطبيع علاقاتهم بمجتمعهم في آنٍ معاً. وللتعليم فائدة محتملة تتمثّل في "تعزيز التماسك الاجتماعي بدل الفصل الاجتماعي، والشمول بدل المنافسة والإقصاء" (كردوزو وسكوتو، العدالة الانتقالية ص 13). في البلدان التي وُقِّعَت فيها اتفاقات سلام، يعدّ التعليم المستمر أمراً أساسياً لضمان عدم عودة الأعمال العدائية إلى الظهور ومنع الشباب من العودة إلى العنف (انظر القسم 3-3). ففي أيرلندا الشمالية، تمّ تطوير برنامج "من السجن إلى السلام" "لاستكشاف السبل التي يمكن للسجناء السياسيين السابقين من خلالها استخدام قصصهم للتواصل مع الشباب من أجل محو الأساطير الرائجة عن النزاع وتجربة السجن، وتشجيعهم على القيام بمساهمة إيجابية في مجتمعاتهم المحلية (إيمرسون وآخرون، 2014، ص 17).

هناك أيضاً دروس مهمة يمكن تعلّمها من ميدان علم الجريمة، حيث أثبت نهج إرشاد مماثل مع السجناء السياسيين السابقين نجاحه بشكل خاص:

> *في أيرلندا الشمالية، كان السجناء السابقون عناصر فاعلة مركزية، ليس فقط في الجهود الموجهة نحو المساعدة في العمليات الجارية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فحسب، بل كذلك في الجهود الأوسع نطاقاً والرامية إلى دمج عملية السلام بشكل أكثر حزماً في المجتمعات المحلية الأكثر تضرراً من العنف. (ماك إيفوي وشيرلو، 2009، ص 39)*

لا غنى عن هذه العلاقات الأفقية على المستوى المجتمعي لفك الارتباط وإعادة إدماج الشباب ممن تورّطوا في العنف، أو أصبحوا في تعارض مع القانون. ومع ذلك، إذا لم تُعزَّز العلاقات الرأسية بين الشباب الساعين لفك ارتباطهم وحكوماتهم وقطاع الأمن والجهات الفاعلة الدولية، فقد تظل الأسباب الكامنة وراء التهميش والإيذاء والإقصاء، وفي النهاية اللجوء إلى العنف نفسه، قائمة. ويمكن لهذا الإغفال أن يقوّض نجاح حتى أفضل الجهود الرامية إلى إعادة الإدماج وأكثرها ابتكاراً، لا سيما في حالات النزاع والعنف الطويل الأمد. وحينما لا توجد إشارات حول تغيير محتمل وعندما لا يتم تضمين إعادة الإدماج السياسي، فإن ذلك قد يساهم في استمرار الشعور بالخيانة المؤسّسية باسم الشباب.

إن إشراك الشباب في حوار في الاتجاهين مع هؤلاء اللاعبين وإشراكهم كأصحاب مصلحة في عمليات صنع القرار، يمكن أن يساعد في بناء الثقة؛ وتنمية الإحساس بالقدرة والمِلكية والقيادة لدى الشباب؛ ودعم إعادة إدماجهم اقتصادياً وسياسياً في نهاية المطاف.

فك الارتباط وإعادة الإدماج بقيادة الشباب وتيسيرهم

بدلاً من رؤية الشباب الذين سبق أن شاركوا في العنف كمستفيدين سلبيين من برامج فك الارتباط وإعادة الإدماج، يجب أن يُنظر إلى الشباب الذين الساعين إلى الانفكاك وإعادة إدماجهم كشركاء أساسيين وكمورد لا يقدّر بثمن بالنسبة للفعالية طويلة المدى لهذه البرامج ولعملية الحفاظ على السلام.

وللشباب دور حاسم يلعبونه في دعم عمليات فك ارتباط أقرانهم وإعادة إدماجهم، سواء كانوا نزلاء سابقين في السجون أو مقاتلين أو أفراد عصابات أو متطرّفين عنيفين. إن التفاعل الإيجابي على مستوى الأقران أمر حاسم لفك ارتباط الشباب من مختلف العوالم العنيفة، ويمكنه المساعدة في تطوير رأسمالهم الاجتماعي، ودعم تعافيهم وتشكيل هويتهم، وتشجيع المساءلة وإدانة العنف (كوليتا وآخرون، 1996؛ مينارد، 1999). فبفقدانهم الثقة في أهلهم ومؤسّساتهم الحكومية، من المحتم أن يظل الشباب الساعين إلى فكّ ارتباطهم بالعنف متشكّكين بالبرامج التي تديرها الدولة أو حتى البرامج الدولية. ولذلك فإن الموجِّهين، الذين هم أنفسهم شباب فكّوا ارتباطهم بالعنف، ومنظمات للشباب، هم جميعاً في وضع فريد لأداء دور نشِط، ومن المحتمل أن يكون لهم دور أساسي في عمليات فك الارتباط وإعادة الإدماج.

على الرغم من أن منهجيات الأقران أو التوجيه القائمة على الشباب لم تعطَ الأولوية أو لم يتمّ استثمارها بشكل ملائم، إلا أن هناك بعض الرسوم التوضيحية المفيدة لكيفية مساهمة هذه الأساليب في صمود كل من الذين أُعيد إدماجهم وأولئك الذين يسهّلون هذه العمليات ويدعمونها (راجع القسم 3-2). فهُم قد يؤدّون دور جسر قوي بين الشباب الساعين إلى فك الارتباط بالعنف وضحاياهم والمجتمع. وتتسم هذه المبادرات بالمرونة أيضاً: ويمكنها أن تحصل في مراحل مختلفة من دورة النزاع وليس بالضرورة كجزء من العمليات المؤسّسية التي نظِّمت في أعقاب عمليات السلام الرسمية. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، أنشأ أعضاء سابقون في جماعات متعصّبة من البيض منظمة "الحياة بعد الكراهية"، التي تهدف إلى منع التطرّف العنيف بدوافع عنصرية وإيجاد قنوات لفك الارتباط بالعنف للعنصريين البيض من خلال تفاعلات فردية تقوم على إظهار التعاطف والشفقة والمسامحة. يعمل مركز الأزمات الإسلامي الإندونيسي الذي يقوده الشباب مباشرة مع الأسر والمجتمعات المحلية لإعداد بيئة آمنة خالية من الوصم لإعادة إدماج المتطرّفين السابقين. وهو يركّز على حماية حقوق الإنسان للمجرمين العنيفين السابقين، وهو ما ثبت أنه ينفع كحافز للشباب الآخرين على فكّ الارتباط (وليامز وآخرون، 2016). قامت 'فامبول توك' في سيراليون، بتنظيم عمليات للمصالحة المجتمعية وهي غالباً ما تتضمّن إعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين،على الرغم من أنها مدفوعة من المجتمع بدلاً من الشباب من خلال التعامل مع القادة التقليديين والمشاركة في برامج تنمية المجتمع المحلي.[42]

كما شاركت برامج بناء السلام للشباب على نطاق واسع في برامج إعادة الإدماج والتحويل للمجرمين الشباب وأفراد العصابات في مختلف السياقات القطرية. وعلى سبيل المثال، في هندوراس، تتبنى منظمة ' شباب هندوراس إلى الأمام ' نهجاً للوقاية من خلال تقديم بدائل للشباب المشاركين في العصابات ووضع برامج لإعادة تأهيل أفراد العصابات السابقين.[43]

42 www.fambultok.org/
43 http://bafuturu.org/

كما تدعو إلى مناهضة عنف الشرطة والفساد والعجز في مجال الإدارة وتهريب المخدرات (أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، بحث قُطري مُركَّز). وفي تيمور- ليشتي، حيث كان أفراد عصابات الفنون القتالية، الذين يصل عددهم إلى 90,000 شاب، يُرهبون المجتمعات، وأنشأ أفراد عصابات سابقون منظمة تدعى 'با فوتورو' لتعليم أفراد العصابات الحاليين المهارات اللاعنفية في حل النزاعات. ومن خلال تطوير نهج مبتكر للغاية، قامت منظمة 'نادي الأمل الاجتماعي للمغامرة في مدينة بنما'[44]، باحتواء هياكل العصابات المتماسكة وقياداتها (بدلاً من السعي إلى تفكيك العصابات وتحويل أعضاء العصابات بشكل فردي) عن طريق جلب الأعضاء كمزوّدي خدمات في برامج التنمية للمناطق الحضرية الرئيسية. كما طوّر الشباب مجموعة كبيرة من برامج الحدّ من الأضرار والحد من المخاطر. وتشمل هذه المبادرات 'مبادرة إدارة السلام' في جامايكا[45] التي تستخدم نهجاً متعدد التخصّصات لتدريب "مقاطعي العنف" الشباب، الذين يتم نشرهم في 50 مجتمعاً تقريباً، حيث تكمن مهمتهم في تحديد المجتمعات ذات المخاطر العالية بشكل استباقي.

تُثبِتُ هذه الأمثلة (انظر أيضاً الإطار 8) أن المساهمات القيّمة للشباب يمكن أن تكون عوامل حاسمة في عملية فك الارتباط وإعادة الإدماج، في سياقات شديدة التنوع وباستخدام أساليب مختلفة. يجب إعطاء الأولوية لدعم المبادرات الأخرى في هذا المجال، لخلق فرص مفيدة للشباب للمشاركة في تصميم وتنفيذ برامج فك الارتباط وإعادة الإدماج. ولسوء الحظ، لم يولَ اهتمام يذكر للأبعاد الجنسانية لـعمليات فك الارتباط وإعادة الإدماج التي يقودها الشباب. يمكن للاعتماد على الشابات في هذه الأدوار النشطة أن يوفّر إمكانات كبيرة لتحسين عمليات فك الارتباط وإعادة الإدماج للشابات، وربما لمعالجة بعض القضايا المتعلقة بالهوية الجنسانية للشبان المسرّحين.

44 www.esperanzasvc.org/

45 www.facebook.com/Peace-Management-Initiative-43Ltd-669708913168929/

الإطار: 8

فك الارتباط وإعادة إدماج المقاتلين السابقين في الصومال

يدعم 'مركز إلمَن للسلام وحقوق الإنسان'[46] في الصومال فك الارتباط للشباب مع مبادرة "إرمِ البندقية، والتقِط القلم" منذ التسعينيات. تركّز هذه المبادرة على إعادة التأهيل الاجتماعي الاقتصادي وإعادة إدماج المقاتلين الذين فكّوا ارتباطهم في جميع أنحاء البلاد.

لقد كان نجاح هذه المبادرة، وبرامج المركز لفك الارتباط بإعادة الإدماج مستنداً بصورة رئيسية إلى إشراك المقاتلين الذين فكّوا ارتباطهم في توجيه الشباب الذين الساعين إلى فك ارتباطهم حديثاً، وتوعية المجتمعات المحلية لإعادة إدماج هؤلاء الشباب. ويلعب المقاتلون الذين أعيد إدماجهم دوراً أساسياً في تنفيذ هذه البرامج من خلال ربط العائدين بشبكة إيجابية يمكنهم الوثوق بها والبحث فيها عن الدعم في مجتمعاتهم. وقد ساهم تمكين الشباب الذين أعيد إدماجهم في تولي مناصب قيادية وتيسير الحوار بين الشباب الساعين إلى فك ارتباطهم ومجتمعاتهم المحلية في استدامة هذه الجهود.

وإدراكاً لأهمية اتباع نهج شامل، يدعم المركز أيضاً تماسك المجتمع المحلي والتنمية الاقتصادية المحلية، ويساعد في إنشاء هياكل محلية للوساطة في حل النزاع دون عنف وللحوار، ويوفر التدريب لموظفي الخدمة المدنية والسلطات المحلية بشأن عملية فك الارتباط لإعادة الإدماج.

46 http://elmanpeace.org/

© UNV/Momoko Sata & UNDP/Tim Jenkins

"ما يحفزني هو أن أثبت لهم أنه بإمكاننا أيضاً أن نفعل أشياء مهمة جداً لمجتمعاتنا، وأن لدينا صوتاً، وأننا مستعدون لبناء مستقبل أفضل."

شاب، كولومبيا

(مفوّضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، مناقشات جماعية مركّزة)

الفصل الرابع

من العائد الديمغرافي إلى عائد السلام

إن عمل الشباب في السلام والأمن هو "النسيج الضام" الذي يربط صوامع التنمية وحقوق الإنسان والشؤون الإنسانية والسلام والأمن. وحتى عندما يتصرف الشباب محلياً، فإنهم يقدمون مساهمات هامة على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي. وبُغيةَ تعظيم تأثير الشباب، يتعين إتاحة الفرص لهم للمشاركة المباشرة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك المشاركة في التبادل بين الأقران والتبادل الأفقي عبر السياقات القطرية. كما أن عمل الشباب في السلام والأمن، عبر مراحل مختلفة من النزاع ومختلف أنواع العنف وفي مختلف مناطق العالم، أمر حيوي: فإذا تمّ توظيف الاستثمارات الصحيحة في القدرة الإيجابية للشباب، وتم الاعتراف بعملهم في بناء السلام ورعايته، فقد تجني هذه المجتمعات عائداً كبيراً للسلام. ترى هذه الدراسة بأن هذا هو "السلام المفقود" الحاسم.

ويتطلب تحقيق عائد السلام هذا التزاماً بضمان أن تتمكّن المبادرات الشبابية والمنظمات والأفراد من العمل في بيئة تقدّرهم وتحترمهم، بدلاً من تلك التي تتحكم بهم أو تقمعهم. ويمكن تحقيق ذلك من خلال توفير الوسائل السياسية والمالية والقانونية والاجتماعية لتحسين ومضاعفة مبادرات الشباب كي يتمكنوا من تحقيق كامل إمكاناتهم للمساهمة في إحلال السلام والأمن في مجتمعاتهم. وينبغي النظر إلى الشابات والشبان بشكل عام، وأولئك الذين يستثمرون في السلام ومنع العنف على وجه التحديد، على أنه لا غنى عنهم في البحث عن السلام والأمن.

ويتطلب بناء السلام وإدامته من خلال الإمكانات التحويلية للشباب تغيراً جذرياً وإعادة توجيه جريئة من جانب الحكومات والنظام المتعدد الأطراف، وهو ما زرع القرار رقم 2250 بذوره:

- أولا وقبل كل شيء، يتطلّب هذا الأمر إجراء تحوّل من الاستجابات الأمنية العلاجية والقائمة على رد الفعل، التي غالباً ما يوجّهها الذعر السياساتي، إلى اتّباع نهج شامل لمنع العنف يكون الشباب في محوره. كما أن التصدي المنهجي لعنف الإقصاء هو أفضل وسيلة لمنع العنف، بما في ذلك جميع أشكال العنف المتطرّف، وبالتالي بناء السلام وإدامته خلال جميع مراحل السلسلة التي تربط بين السلام والنزاع.

- يتطلب النهج الوقائي من الحكومات والمنظمات الدولية إعطاء الأولوية لدعم الصمود الإيجابي لدى غالبية الشباب والاستثمار فيه، بدلاً من الاستجابة حصراً للمخاطر التي تُمثّلها القلة القليلة فقط منهم.

- يجب على الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف أن تلتزم بشراكات تقوم على الثقة مع مختلف الشركاء من المجتمع المدني الذين يعملون في مجال السلام والأمن، وعلى وجه التحديد، المنظمات التي يقودها الشباب والتي تركز عليهم. وسوفَ يتعيّن على هذه الشراكات أن تبدي الإخلاص وأن تتجاوز مجرد القيام بمساع رمزية وسطحية.

- تتطلّب هذه التغييرات تغيير المواقف والممارسات الراسخة بعمق. لذلك من الضروري البناء على الأساس الذي يتيحه القرار 2250 في وضع معايير وسلوكيات مجتمعية جديدة فيما يتعلق بالشباب والسلام والأمن. يمكن استخدام مجموعة من التدابير، بما في ذلك الحوافز والفوائد للحكومات والمنظمات متعددة الأطراف لبناء أنظمة شاملةٍ للشباب، وآليات للحوار والمحاسبة التي تتطلّب الامتثال والالتزام من جانب الحكومات، والتدريب وبناء القدرات بشأن الشباب والسلام والأمن داخل المنظمات الوطنية والدولية، وضمان الأخذ التام بالقرار 2250 على صعيد المجتمعات وعلى الصعيد الوطني.

التوصيات

لكي تتمكّن المجتمعات والبلدان من تسخير ودعم الابتكارات التي يسهم بها الشباب في السلام بشكل كامل والبدء في العمل نحو التغييرات الهائلة المبينة أعلاه، ثمّة حاجة إلى ثلاث استراتيجيات تعزِّز بعضها البعض:

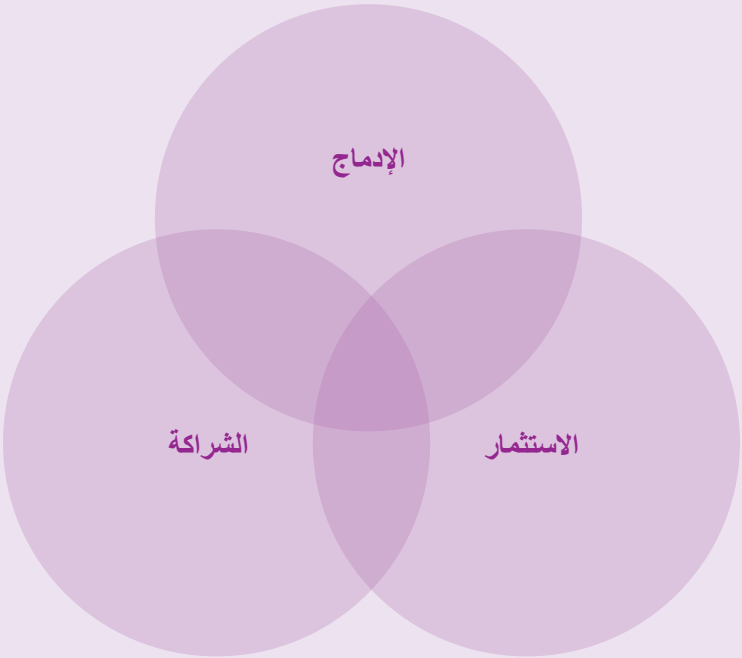

- من الأهمية بمكان الاستثمار في قدرات الشباب وفاعليتهم ودورهم القيادي، وتيسير بيئة تمكينية لمنظمات الشباب ومبادراتهم من خلال دعم كبير للتمويل وبناء الشبكات وتعزيز القدرات. يحتاج هذا النهج إلى إدراك التنوع الكامل للشباب وطرق تنظيمهم (بما في ذلك حقيقة أن العديد من مبادرات الشباب ليست منظمة بشكل رسمي أو ليست جزءاً من منظمة مسجلة).

- ينبغي تغيير النظم التي تعزّز الإقصاء بغية معالجة الحواجز الهيكلية التي تحدّ من اندماج الشباب بشكل مجدٍ ومشاركتهم في السلام والأمن.

- ويجب إعطاء الأولوية للشراكات والعمل التعاوني بحيث يُنظر إلى الشباب على أنهم شركاء متساوون وجوهريون في السلام.

فيما يلي تفاصيل التوصيات المتعلّقة بهذه الاستراتيجيات الثلاث:

© Danielle Rudnisky

الاستثمار في قدرات الشباب وفاعليتهم ودورهم القيادي

بغية ضمان زيادةٍ كبيرةٍ في الموارد المالية لدعم منظمات الشباب ومبادراتهم وحركاتهم التي تركز على السلام والأمن، ينبغي للدول الأعضاء والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية وغيرها من المنظمات الدولية أن تقوم بما يلي:

- تخصيص مبلغ 1،8مليار دولار، الذي يمثّل استثماراً قدره دولار واحد لكل شاب، بحلول عام 2025 للاحتفال بالذكرى العاشرة للقرار رقم 2250 لعام 2015.
- توفير التمويل المرِن، المُصمَّم وفق الاحتياجات الخاصة لمنظمات الشباب ومبادراتهم وحركاتهم. يجب أن يشمل التمويل فرصاً للمشاريع والمبادرات الصغيرة، والنُهُج البرنامجية المُبتكرة التي تنطوي على المخاطرة.
- إنشاء نوافذ مخصّصة للشباب والسلام والأمن في إطار الأموال الحالية، على غرار مبادرة تعزيز الشباب التابعة لصندوق بناء السلام، التي تسعى إلى توسيع نطاق الوصول إلى المنظمات الصغيرة الشعبية التي تركّز على بناء السلام على المستوى المحلي أو الوطني
- وضعُ هدف للتمويل لجميع صناديق بناء السلام التي تديرها الأمم المتحدة لضمان تخصيص نسبة مئوية كبيرة للتدخلات التي تسهّل مشاركة الشباب، وكذلك منظمات المجتمع المدني التي يقودها الشباب والتي تركّز على الشباب. وينبغي أن يشمل هذا الحدّ الأدنى من التمويل الذي يوجَّهُ مباشرة إلى المنظمات المحلية التي يقودها الشباب والتي تعمل مع الشابات وحول قضايا المساواة بين الجنسين، فضلاً عن المنظمات التي تقودها الشابات.
- ضمان دعم مختلف المنظمات والمبادرات والحركات الشبابية من الناحية المالية للحفاظ على نظام بيئي متنوّع من المنظمات القادرة على إشراك مختلف الفئات الشبابية على النحو الأمثل وتعزيز مجموعة متنوعة من النُهج المتعلّقة بالسلام
- تضمين شرط إلزامي بأنَّ أي دعم تمويلي للبرمجة المعنية بالشباب والسلام والأمن يجب أن يشمل الشراكة مع منظمة واحدة على الأقل يقودها الشباب. ينبغي أن تكون المنظمات الشريكة التي يقودها الشباب معترفٌ بها وخاضعة للمساءلة من قِبَل الشباب الذين تعمل معهم ولأجلهم. يجب عدم منعِ العمل مع مجموعات وحركات الشباب غير الرسمية، إذْ لا يعمل جميع الشباب في المنظمات المسجلة
- تضمين الشباب في عملية اتخاذ القرار في توزيع المنح ذات الصلة، بما في ذلك داخل الوكالات التمويلية الحكومية والثنائية والمتعددة الأطراف والخاصة
- إعطاء الأولوية، كجزء من أي دعم تمويلي لمنظمات الشباب، لبناء القدرات التنظيمية وزيادة استدامتها المالية وتأثير عملها. يجب أن يشمل الدعم
  - التوجيه والأدوات اللازمة لتصميم المشاريع وتنفيذها ورصدها وتقييمها
  - مخصّصات محدّدة لبناء القدرات والرصد والتقييم
  - فرص الحصول على الإرشاد من قبل مهنيين شباب، والتعاون مع المنظمات التي يقودها شباب أكثر خبرة، حيثما كان ذلك مناسباً
- الاستثمار في الدور القيادي للشابات والشباب الذين يعملون في مجال السلام والأمن، مع الاعتراف بأن القادة الشباب ليسوا فقط في المنظمات التي يقودها الشباب ولكن أيضاً في المجتمعات والمنظمات الأخرى العاملة في مجال السلام والأمن. ويمكن، على سبيل المثال، أن يتم ذلك من خلال دعم العمال الشباب، الذين غالباً ما يلعبون دوراً استراتيجياً في دعم القيادة الشبابية وبناء قدراتها
- تشجيع العمل التطوّعي من خلال الاستثمار على المستويين الوطني ودون الوطني، مع التركيز على تنوّع المشاركة، بما في ذلك التكافؤ بين الجنسين والوصول إلى الشباب الأقل حظاً، وتطوير مهارات وقيادة من المتطوّعين
- تشجيع شركات القطاع الخاص على دعم مبادرات وحركات السلام والأمن التي يديرها أو يقودها الشباب. على سبيل المثال، يمكن لشركات التكنولوجيا الاستثمار في مبادرات الشباب وابتكاراتهم التكنولوجية عبر الإنترنت لتحقيق السلام.

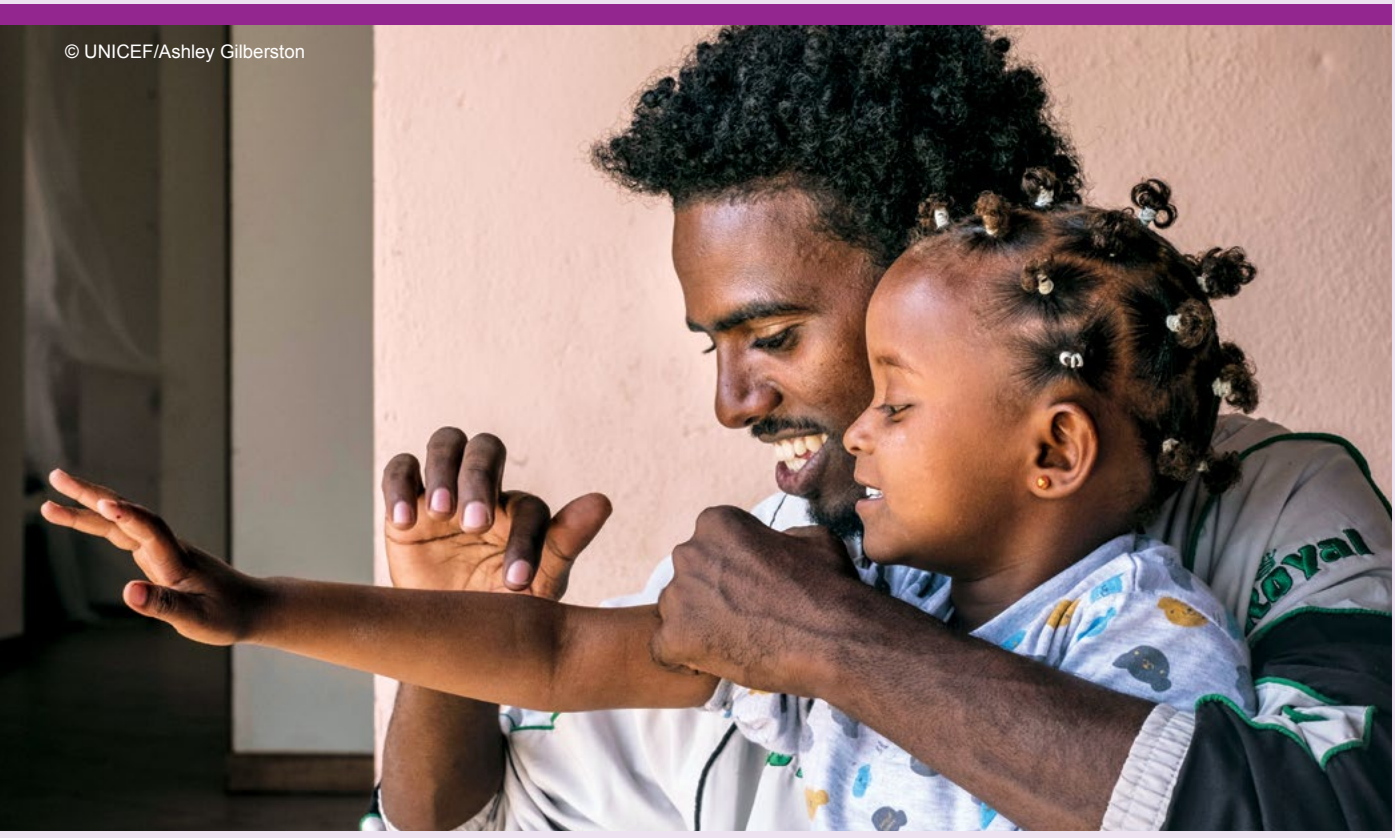
© UNICEF/Ashley Gilberston

ولضمان تعزيز قدرات منظمات الشباب، والاعتراف بالدور القيادي للشباب وتشجيع الشبكات الشبابية، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني القيام بما يلي:

- دعم إنشاء أو تعزيز شبكات السلام الشبابية الوطنية والإقليمية والعالمية، عبر الإنترنت وخارجها، لتمكين الشباب ومنظماتهم من التواصل؛ والتنظيم من أجل العمل؛ وتبادل الخبرات والمعارف والموارد. يجب أن توفر شبكات السلام للشباب هذه فرصاً للشراكة مع الجهات الفاعلة الحكومية (وما بين الحكومات) والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات المانحة؛ وتوسيع نطاق المشاريع القائمة التي يقودها الشباب إلى المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ ودعم الابتكار والمشاركة في صنع السياسات المتعلقة بالسلام والأمن، على جميع المستويات
- بذل كل جهد ممكن لضمان تصميم البرامج المتعلقة بخطة العمل المعنية بالشباب والسلام والأمن. وتنفيذها، ومراقبتها وتقييمها مع الشباب أنفسهم وبواسطتهم
- الاعتراف بالعمل الإيجابي للشابات والشبان الذين يعملون في مجال السلام والأمن وإبرازه من خلال تخصيص الجوائز والمنح والألقاب الشرفية
- إعطاء الأولوية لبناء القدرات داخل منظماتهم، لموظفي الحكومة والعاملين في مجال المعونة الإنمائية، من خلال إشراك القادة الشباب وأعضاء منظمات الشباب في دورات التدريب والتوعية بشأن الشباب والسلام والأمن.

المشاركة السياسية

لضمان المشاركة السياسية المجدية والشاملة للشباب وزيادة الثقة المدنية، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية القيام بما يلي:

- اعتماد ودعم استخدام نظام الحصص من أجل تحقيق مشاركة الشباب بصورة مباشرة ومتكافئة جنسانياً في جميع مراحل عمليات السلام الرسمية والانتقال السياسي، بدءاً من المرحلة السابقة للتفاوض حتى التنفيذ، بما في ذلك الحوارات الوطنية وصياغة الدستور والعدالة الانتقالية وغيرها من العمليات السياسية المتعلقة بالسلام والأمن. وينبغي أن تتضمّن هذه العمليات آليات للتفاعل المستمر مع طيف واسع من الشباب والمنظمات، مع إيلاء اهتمام خاص إلى إدماج الشابات والنازحين والمشرّدين وغيرهم من الشباب المهمّشين. ويشمل ذلك ضمان وجود التمويل والتدابير الأمنية لمشاركة الشباب

- إضفاء الطابع المؤسّسي على التدابير الرامية إلى سد الفجوة بين فئة الشباب والجهات الممثلة لهم في مؤسّسات وعمليات الحَوكمة المحلية والوطنية من خلال تخصيص حصص للشباب، وإنشاء مجالس وإدارات استشارية للشباب، وأدوار للمستشارين الشباب؛ وتيسير وصول الشباب إلى المناصب المُنتخَبة عن طريق مواءمة سن الأهلية للترشح للمناصب مع سن التصويت

- إشراك الشباب، بمن فيهم الشابات، بوصفهم أصحاب مصلحة رئيسيين في تصميم وتنفيذ ومراقبة عمليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك برامج البحث عن الحقيقة والتعويض والمصالحة، وعمليات الإصلاح المؤسّسي الرامية إلى إعادة بناء الثقة المدنية ومنع تكرار الانتهاكات والعدالة الجنائية والمساءلة لانتهاكات الماضي، وبرامج الذاكرة وتخليد الذكرى التي تستهدف الأجيال القادمة. وينبغي إتاحة المعلومات المراعية للشباب حول الوظائف والأدوار والمسؤوليات والنطاق والتقارير بشأن مختلف آليات العدالة الانتقالية للشباب على أوسع نطاق ممكن، مع إيلاء اهتمام خاص إلى أولئك المتأثّرين بالنزاع، وأولئك الذين يصعب الوصول إليهم، أو لمن هم أقل مشاركة في العمليات المدنية والسياسية

- قبول الشباب في التدقيق الاجتماعي، وفي تصميم الميزانية التشاركية، وفي آليات الرصد، والمساءلة وصنع القرار المتعلقة بتخصيص النفقات العامة في السياقات المحلية والوطنية، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالسلام والأمن، وكذلك بصناديق التنمية وبناء السلام

- توسيع الشبكات الرقمية للمجتمعات النائية لدعم المشاركة المجدية والشاملة للشباب؛ وتصميم عمليات سياسية تشاركية، عبر الإنترنت، تكون ملائمة للشباب وترتبط بالعمليات السياسية الرسمية

- حيثما توجد آليات للمشاركة، تحسين رؤية هذه الآليات وإمكانية الوصول إليها بالنسبة للشباب المهمّشين، ولا سيّما عن طريق استراتيجيات وحملات توعية والتزام نشطة

- الاستثمار في النُهُج والحوافز المبتكرة لمعالجة الشباب غير المشاركين بالفعل في المجال السياسي أو المدني، ولأولئك الذين قد يكونون عرضة للانخراط في جماعات عنيفة؛ وينبغي أن يكون الهدف إعطاء الأولوية لمشاركتهم في الحوار بين الثقافات والأديان لتشجيع التنوّع ومنع العنف وتعزيز التماسك الاجتماعي.

لتحسين العلاقة بين قوات الأمن والشباب، وهو شرط أساسي لإحساس الشباب بالأمن والأمان، والسماح بمشاركتهم في الحياة العامة، ينبغي للدول الأعضاء ومنظمات سيادة القانون والأمن:

- الحفاظ على نزاهة مؤسّسات سيادة القانون من خلال حماية حقوق الإنسان للشباب، بما في ذلك حمايتهم من الاعتقال والسجن التعسّفيين، ووضع حد للإفلات من العقاب، وضمان إجراءات قضائية وتحقيقات مراعية للشباب، وضمان المساواة في الوصول إلى العدالة والمساءلة. عند توقيفِ الأحداث، يجب فصلهم عن البالغين. ينبغي أن تدعم التدخلات إقامة العدالة التصالحية وتعزيز إعادة إدماج الأحداث بشكل فعال في المجتمع
- إعطاء الأولوية للشابات والشبان باعتبارهم المحاورين وأصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك في تصميم وتنفيذ عمليات إصلاح قطاع الأمن ونُظُم العدالة الجزائية والجنائية. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن ينعكس دور الشباب في تصميم وتنفيذ عمليات الشرطة الديمقراطية، وإصلاح نظام العدالة (بما في ذلك قضاء الأحداث)، والإصلاح الجزائي والإصلاح العسكري. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للنُهج القائمة على الوقاية للشباب المعرّضين للخطر، والحؤول دون السجن للجناة الشباب غير العنيفين. قد يستلزِم ذلك:

  – تعزيز آليات المساءلة حول سلوك إنفاذ القانون تجاه الشباب لتنظيم استخدام القوة والحدّ من إساءة استخدام السلطة والممارسات التمييزية

  – إنشاء آليات مجتمعية للتظلم والإبلاغ تراعي الشباب ونوع الجنس.

  – إتاحة فرص لإنفاذ القانون، ولانخراط الشابات والشبان في حوار بنّاء مع بعضهم البعض لبناء الثقة، سواء من خلال الحوار المجتمعي الرسمي أو غير الرسمي أو من خلال آليات التظلّم

  – إيجاد أمين مظالم شبابي لمساءلة قوات الشرطة والأمن

  – إدماج العلاقة بين الشباب والشرطة في جدول أعمال اللجان البرلمانية التي تركّز على إنفاذ القانون.

بغية تحقيق أقصى مستويات حماية الشباب من العنف وضمان إعمال حقوقهم، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان:

- احترام وحماية ودعم الحقوق العالمية والأساسية للشباب في حرية التنظيم والتجمع السلمي وتكوين الجمعيات والرأي والتعبير والمشاركة في الشؤون العامة من أجل تهيئة بيئة مؤاتية وآمنة للشباب العامل في مجال السلام والأمن، وكفالة عدم تعرضهم للتدابير الانتقامية بسبب عملهم. وينبغي للأمم المتحدة والجهات الفاعلة في مجال حقوق الإنسان أن تعطي هذا الأمر الأولوية القصوى وأن تتمسك الدول الأعضاء بإعمال تلك الحقوق غير القابلة للتصرف
- توسيع نطاق انخراط مؤسسات وعمليات حقوق الإنسان مع الشباب من خلال تعميم مراعاة حقوق الشباب ومشاركتهم في عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة وغيرها من آليات حقوق الإنسان. وقد يشمل ذلك:
  - على مستوى هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات، زيادة التركيز على الشباب في المبادئ التوجيهية للإبلاغ وقوائم المسائل المرسلة إلى الدول، فضلاً عن أقسام محدّدة عن الشباب في الملاحظات الختامية. يجب أن يكون شخص شاب واحد على الأقل عضواً في كل هيئة منشأة بموجب معاهدة. ينبغي أن تنظر مجموعة مختارة من هيئات معاهدات الأمم المتحدة في إصدار تعليق عام مشترك بشأن حقوق الشباب.
  - على مستوى لجان التحقيق في مجلس حقوق الإنسان، إدراج خبير شبابيّ في اللجان، وتركيز خاص على قضايا حقوق الإنسان والحماية التي تؤثّر على الشباب فيما يتعلق بالاختصاصات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات الضحايا الصغار والشهود
  - على مستوى مجلس حقوق الإنسان، إنشاء آلية استشارية للشباب ينبغي لها أن تجتمع سنوياً وتقدّم توصيات بشأن جميع القضايا المدرجة في جدول أعمال المجلس. يمكن لهذه الآلية استكشافُ ما إذا كانت القواعد والمعايير الدولية الحالية تتناول على نحو ملائم الحقوق الخاصة بالشباب، أو ما إذا كانت هناك فجوة معيارية تستدعي إنشاء صك قانوني ملزم جديد
  - على مستوى الاستعراض الدوري الشامل، النظر في القضايا المتعلقة بحقوق الشباب، وتيسير الانخراط والمشاركة المباشرة لمنظمات الشباب والمدافعين الشباب عن حقوق الإنسان. ثمة حاجة إلى أموال مخصّصة لدعم مشاركة الشباب في المراجعة، على سبيل المثال، من خلال صندوق للتبرعات
  - على المستوى الوطني، أحكام محدّدة للتمثيل والمشاركة الكاملة للشباب في الصكوك الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك لجان حقوق الإنسان والشباب، وتضمين آليات محددة ونقاط وصول آمنة لمُدخلات الشباب وإجراءات تظلُّمِهم وتقديم شهاداتهم
  - حماية بناة السلام الشباب والمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات الشباب. ينبغي إيلاء هذا الجانب الأولوية القصوى لضمان عدم تعرض الشباب إلى لانتقام بسبب انخراطهم في العمل مع آليات حقوق الإنسان
  - إعطاء الأولوية للصحة العقلية والرفاه للشباب من خلال زيادة التمويل وتوفير خدمات صحية شاملة وغير تمييزية تراعي العمر ونوع الجنس، بما في ذلك خدمات الصحة النفسية والاجتماعية والجنسية والإنجابية.

الشباب اللاجئون والشباب النازحون داخلياً

لضمان مشاركة اللاجئين الشباب والشباب النازحين داخلياً والشباب من المجتمعات المضيفة مشاركة كاملة كمساهمين رئيسيين في الإغاثة الإنسانية وحل الأزمات الإنسانية، يتعيّن على الدول الأعضاء واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات (الآلية الأولى لتنسيق المساعدة الإنسانية بين الوكالات)؛ والمنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية المنخرطة في العمل الإنساني القيام بما يلي:

- إعطاء الأولوية في الفرص للشباب اللاجئين والمشرّدين داخلياً والمهاجرين والشباب من المجتمعات المضيفة لتشارُك التحدّيات التي يواجهونها في مجال السلام والأمن من خلال الحوار بين الأجيال والمنتديات التشاورية، والمشاركة في عمليات صنع القرار لضمان تلبية احتياجاتهم
- تحديد منظمات الشباب والمبادرات والحركات التي تقدم الدعم الإنساني وتمويلها والتشارُك معها، مع مدخلٍ فريد إلى المجتمعات المحلية
- تضمين شرط المشاركة الفعالة للناس من خلفيات متنوعة ضمن صلاحيات منسّقي الشؤون الإنسانية والفرقاء القطريين للعمل الإنساني، بما في ذلك اللاجئين الشباب والشباب النازحين داخلياً والشباب من المجتمعات المضيفة، في التقييمات الإنسانية، وكذلك في تصميم البرامج الإنسانية وتنفيذها ورصدها وتقييمها
- إضفاء الطابع المؤسّسي على التركيز على الشباب كجزء لا يتجزّأ من نظام مجموعات العمل الإنساني وآليات التنسيق للاّجئين، عن طريق اشتراط أن تشمل كل مجموعة وقطاع خبيراً في قضايا الشباب
- في حالات اللاجئين، ضمان أن يكون للمنظمة الدولية الرائدة، على المستوى القطري، مجموعة استشارية للشباب تتكوّن من الشباب اللاجئين، بما في ذلك الشابات، والشباب من المجتمع المضيف، لتقديم المشورة بشأن احتياجات السلام والأمن المحلية
- ضمان قيام الدول المضيفة للّاجئين بإنشاء آليات للاستماع إلى، وفهم، التحدّيات المحدّدة للسلم والأمن التي يواجهها اللاجئون وطالبو اللجوء الشباب، وكيف تؤثّر هذه التحدّيات على تماسكهم الإيجابي وانخراطهم مع الدولة والمجتمعات المضيفة.

الإدماج الاقتصادي

ومن أجل دعم الإدماج الاقتصادي الهادف للشباب على نطاق أوسع وتعزيز وضع برامج توظيف شاملة تتمحور حول الشباب وتراعي ظروف النزاع، ينبغي للدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الدولية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني أن تقوم بما يلي:

- الاستثمار في خلق فضاءات مجتمعية آمنة للحوار المدني حتى يتمكن الشباب من تحديد الأولويات في بناء السلام والتنمية من أجل العمل داخل مجتمعاتهم المحلية والمشاركة في صنع القرار بشأن تخصيص الأموال ذات الصلة
- إعطاء الأولوية لمشاركة مختلف الشباب في تخطيط التنمية الاقتصادية وتعزيزها، ووضع سياسات عمل عادلة وشاملة على جميع المستويات، وخاصة على المستويين المحلي والوطني
- مواصلة دعم سياسات وممارسات العمل الشاملة التي تكفل المساواة في وصول جميع الشباب إلى سوق العمل، والتمتّع بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وإزالة الحواجز الهيكلية التي تعترض سبيل الشباب المهمشين، وتعزيز سُبُل الحماية الاجتماعية في كل من الاقتصادات الرسمية وغير الرسمية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين، واعتماد نهج يقوم على أساس دورة الحياة

- إشراك الشباب، إلى جانب أفراد المجتمع المحلي في تقييم احتياجاتهم الاقتصادية قبل تصميم أي تدخّل للتوظيف، وفي عملية التصميم نفسها، وفي تنفيذ برامج التوظيف ورصدها وتقييمها
- الوصول بشكل استباقي إلى أكثر الشباب تهميشاً لضمان أن يكونوا الهدف الرئيسي لبرامج التوظيف وسُبل العيش. وهذا أمر جوهري لتجنّب ذهابِ هذه البرامج إلى الشباب ممن يحظون برأسمال اقتصادي واجتماعي، مما يؤدّي إلى تفاقم عدم المساواة
- الحرص على أن تتناول برامج تشغيل الشباب المعايير الجنسانية غير المنصفة التي تسهم في الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي للشابات، وللأقليات الجنسية والجنسانية. ينبغي تصميم برامج توظيف الشباب بطريقة تراعي نوع الجنس وأن تحرص على عدم تعزيز القوالب النمطية الجنسانية. وينبغي أن تعزّز البرامج مشاركة الشابات في الأعمال غير التقليدية والأنشطة ذات الدخل المرتفع
- إدماجُ منهجيات تقييم مراعية للنزاعات و"عدم إلحاق الضرر" في تصميم وتخطيط برامج التدريب المهني للشباب، على أساس مشاركة واحتياجات الشباب من خلفيات متنوعة، بما في ذلك الشباب المهمّش. يجب تصميم هذه البرامج بحيث توضع الاستدامة في صميمها، ويجب تزويد الشباب بالأدوات التي يحتاجونها للنجاح، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى رأس المال النقدي، والتوجيه المنتظم، ومهارات إدارة الأعمال
- وضع أدوات شاملة للرصد والتقييم لبرامج التوظيف تعطي الأولوية لجمع البيانات المصنفة حسب العمر والجنس، وتقييم أثرها في بناء السلام، ووضع عدم المساواة الاقتصادية وعوامل اجتماعية وسياسية أوسع في الاعتبار، ودراسة العلاقة بين مشاركة الشباب في تدخلات التوظيف والجهود الأخرى للوقاية من العنف.

فك الارتباط وإعادة الإدماج

لضمان فعالية فك ارتباط الشباب بالجماعات العنيفة وإمكانية إعادة الإدماج الاجتماعي، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني القيام بما يلي:

- إقامة الشراكات مع الشباب لتصميم وتنفيذ عمليات فك الارتباط وإعادة الإدماج، على سبيل المثال، عن طريق إبرام اتفاقات تعاون رسمية بين منظمات الشباب والمؤسّسات الأمنية، تحدّد الأدوار والمسؤوليات بوضوح
- دعم السُّبُل التي تُمكّن الشباب من تحديد الأولويات الإستراتيجية والسياسات والنُهُج البرامجية لفك الارتباط وإعادة الإدماج ذات الصلة
- توظيف التمويل المخصّص من أجل الاستثمار في تطوير معرفة وقدرة الشباب الذين يدعمون عمليات فك الارتباط وإعادة الإدماج داخل مجتمعاتهم
- الحرص على إمكانية إسهام النساء الشابات في تصميم وتنفيذ ومراقبة تدخلات فك الارتباط وإعادة الإدماج على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية
- إشراك الشابات والشبان إشراكاً مباشراً في عمليات المراجعة لمعايير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والكتيّبات والإرشادات لضمان أن تعكس المساهمات الشبابية الإيجابية
- الحرص على تشكيل بعثات الأمم المتحدة التي لديها تفويض لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لِلجنةٍ من الخبراء المحليين الشباب، الذين قد يُسدونَ المشورة بشأن عمليات الوساطة والمفاوضات واللغة في الاتفاقات وتحديد نقاط الدخول للمشاركة البرامجية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

التعليم

ومن أجل ضمان الانتفاع بالتعليم على النحو الأمثل بوصفه أداه للسلام وحماية المؤسسات التعليمية من العنف، ينبغي للدول الأعضاء والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص ومنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني أن تقوم بما يلي:

- القيام باستثمارات محدّدة في التعليم في مراحل الطفولة المبكرة والابتدائية والثانوية والتعليم العالي تتسم بالشمول وتستند إلى القيم الإيجابية، وكذلك في المبادرات التعليمية غير النظامية وغير الرسمية. ينبغي أن يكون هناك تركيز على تطوير مهارات التفكير الناقد المحددة السياق، وقيم التنوّع ونبذ العنف، والتعلّم الاجتماعي الوجداني وحل النزاعات، ومحو الأمية الرقمية. يجب دعم الاستثمار من خلال إقامة "شراكات الإرشاد بشأن السلام" تضمّ أصحاب مصلحة متعدّدين
- تطوير محتوى ومناهج تعليمية على مستوى المدارس الابتدائية والثانوية بشأن مهارات المشاركة المدنية، والمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وسيادة القانون
- إعطاء الأولوية لحماية مؤسّسات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي بحيث تكون أماكن خالية من جميع أشكال العنف، والحفاظ على المؤسّسات التعليمية كمراكز للتفاعل المجتمعي والتماسك الاجتماعي
- ضمان إتاحة السبيل إلى المؤسّسات التعليمية والمحتوى التعليمي لجميع الشباب على قدم المساواة، بما في ذلك الشابات والمهاجرون قسراً وغيرهم من الشباب المهمش، والشباب من الذكور والإناث الساعين إلى فك ارتباطهم بالجماعات العنيفة والذين تجري إعادة إدماجهم في مجتمعاتهم. كما ينبغي العمل بنشاط على تسهيل مشاركة العمال الشباب المتخصّصين والمحترفين
- تعزيز مجال دراسات السلام المحترفة من خلال مناهج البحث والتدريس المتعدّدة التخصّصات في مؤسّسات التعليم العالي، وكذلك من خلال المبادرات التعليمية غير النظامية وغير الرسمية، سواء عبر الإنترنت أو خارجها.

الهويات الجنسانية

لضمان معالجة الخبرات الفريدة للشابات والأقليات الجنسية والجنسانية في مجال السلام والأمن، ودعم الهويات المنصِفة جنسانياً في صفوف الشباب، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني القيام بما يلي:

- التطبيق المنهجي لمنظورَي نوع الجنس والسن على جميع عمليات تقييم النزاعات وبرامج بناء السلام
- إدراك ومواجهة المواقف الأبوية الضارة التي تؤثّر في حقوق الشابات والأقليات الجنسية والجنسانية وسلامتهنّ وفاعليتهن، مع السعي الدائم إلى تهيئة شروط شاملة للمشاركة
- الاستثمار في عمل الشباب في مجال بناء السلام الذي يُركّز على تعزيز الهويات الذكورية الإيجابية غير العنيفة والمنصفة جنسانياً التي تتحدّى الأعراف الاجتماعية التقييدية، بسُبُلٍ من بينها العمل مع الزعماء التقليديين والدينيين.

الشراكات الوطنية والإقليمية والعالمية من أجل الشباب والسلام والأمن

تحالفات الشباب والسلام والأمن

من أجل دعم تنفيذ القرار 2250، ينبغي للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة غير الحكوميين القيام بما يلي:

- إعطاء الأولوية لإنشاء تحالفات معنية بالشباب والسلام والأمن لضمان تأثير جمعيّ على الشباب والسلام والأمن على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية. وينبغي أن تمثل هذه التحالفات شراكات شاملة ومتعددة القطاعات بين الشباب ومنظمات الشباب والجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والحكومية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص، والطوائف الدينية، والمؤسسات الخاصة والمؤسسات التعليمية
- مشاورة الشباب وإشراكهم بنشاط في تحديد الأهداف الملموسة، والمؤشرات العالمية والقطرية الخاصة لرصد التقدم المحرز وقياس أثر تنفيذ القرار 2250.

البحوث والبيانات

من أجل دعم المزيد من البحوث وجمع البيانات حول الشباب والسلام والأمن، ينبغي للدول الأعضاء والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني القيام بما يلي:

- دعم البحوث النوعية والكميّة وجمع البيانات عن الشباب والسلام والأمن (بما في ذلك بيانات عن تصورات الشباب، حيثما أمكن) على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال تخصيص الموارد التقنية والمالية والبشرية الكافية. وينبغي أن تدمج هذه المعلومات في الجهود الإحصائية القائمة، وأن تُخزن في مستودع مركزي على شبكة الإنترنت وأن تتاح للجمهور من أجل تسيير تبادل المعارف والممارسات الجيدة يتعيّن القيام بهذا العمل من خلال مشاركة الباحثين الشباب المحليين وبناة السلام الشباب الذين يُجرون مبادرات لبناء السلام على مستوى القاعدة
- التصنيف المنهجي للبيانات ذات الصلة والإحصاءات الوطنية حسب السنّ ونوع الجنس والخلفية الاجتماعية والاقتصادية والموقع الجغرافي
- إعطاء الأولوية لتبادل المعارف والمعلومات مع منظمات الشباب وقادة المجتمعات المحلية وأعضاء المجتمع المدني لمساعدة الشباب في العمل على تحقيق السلام والأمن وتعزيز التعاون والقضاء على التداخل.

تنفيذ القرار 2250

من أجل دعم تنفيذ القرار 2250 على المستوى الوطني، ينبغي أن تقوم الحكومات بما يلي:

- تعيين جهة تنسيق معنية بالشباب والسلام والأمن لقيادة وتعزيز الجهود على المستوى الوطني أو الإقليمي لتنفيذ الالتزامات بشأن الشباب والسلام والأمن. يجب أن يكون مسؤول الاتصال المعنيّ بالشباب والسلام والأمن مسؤولاً عن تنسيق التحالف الوطني للشباب والسلام والأمن، ويجب أن يكون على اتصال منتظم مع نقاط الاتصال للدول الأعضاء الأخرى لتبادل الممارسات الجيدة ومواءمة الجهود الدولية. يجب أن تتشاور نقاط الاتصال المعنية بالشباب والسلام والأمن بانتظام مع مختلف الشباب والمنظمات الشبابية
- إنشاء مساحات آمنة وإجراء مشاورات منتظمة ومستمرة مع مختلف الشباب لتحديد احتياجاتهم وأولوياتهم في مجال السلام والأمن والحفاظ عليها

- استعراض أثر سياسات وممارسات السلام والأمن الخاصة بهم على الشباب. وقد يشمل ذلك التقييمات التشخيصية الوطنية التشاركية لحالة مختلف الشباب، متبوعة بمراجعات شاملة للقوانين واللوائح والسياسات القائمة من منظور الشباب لإرشاد الإصلاحات المستهدفة
- ضمان أوجه التآزر مع الخطط الوطنية بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وقرار مجلس الأمن 1325، وتحديد آليات منتظمة للإبلاغ والمساءلة لرصد التقدم المحرز في التنفيذ
- دمج أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالسلام والعدالة والشمول ("SDG16 +") في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، والعمل مع الشباب من خلفيات متنوعة لتحديد ودعم فرص التنفيذ وآليات المساءلة الملائمة على المستويين المحلي والوطني.

يتعيّن على الهيئات والآليات الإقليمية القيام بما يلي:

- دعم وضعِ أُطر السياسات التي تعالج مسائل الشباب والسلام والأمن، بقيادة المنظمات والشبكات والتحالفات الشبابية لبناة السلام الشباب الذين يعملون في إطار شراكة مع أصحاب المصلحة الآخرين على تيسير تبادل المعارف وتدفق المعلومات بين البلدان
- إجراء تقييم خط الأساس لدعمهم الحالي لأعمال بناء السلام التي تركّز على الشباب، وتحديد أي ثغرات وإمكانية دعم مشاركة الشباب في بناء السلام.

وعلى المستوى العالمي، يجب على منظومة الأمم المتحدة تهيئة آليات جديدة للحوار والمساءلة كي يُنصَتَ إلى أصوات الشباب والشابات، ومن أجل تضمين أولوياتهم في الاستجابات الدولية للنزاع والعنف. ينبغي أن يتم ذلك من خلال ما يلي:

- إنشاء هيكل رصد ثلاثي لإتاحة منبر مشتركٍ للدول الأعضاء والأمم المتحدة والشباب من أجل الإبلاغ عن تنفيذ القرار 2250. في كتابة تقاريرها، تحتاج الدول الأعضاء إلى التشاور مع مختلف الشباب وإشراكهم في عملية الصياغة. ينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة تقديم الدعم المالي للمنظمات التي يقودها الشباب والتي تركز على الشباب لإعداد "تقارير الظل".
- إنشاء فريق خبراء غير رسمي معني بالشباب والسلام والأمن يتألف من مجموعة متنوعة من الشباب يتم توخّي الشفافية في اختيارهم مع منظمات الشباب، لتتبّع مجموعة محدّدة بوضوح من المسائل وتعميم القرار 2250 في أعمال مجلس الأمن
- إعطاء الأولوية للاستماع مباشرة من الشباب الذي يعيش في البلدان المدرجة على جدول أعمال مجلس الأمن، من خلال جلسات الإحاطة المعتادة أو الجلسات المنعقدة بصيغة آريا
- إدراج إشارات محددة إلى القرار 2250 في ولايات وتقارير بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية
- تعيين عضو منتخب في مجلس الأمن ليشترك مع عضو دائم في مجلس الأمن في قيادة رصد التقدم المحرز في تنفيذ القرار 2250 من أجل ضمان إثارة قضايا الشباب الرئيسية في المشاورات المغلقة مع أعضاء المجلس؛
- الطلب إلى الأمين العام أن يقدّم تقريراً سنوياً إلى مجلس الأمن عن الجهود المبذولة على نطاق الأمم المتحدة لتنفيذ القرار 2250، في إطار مناقشة سنوية مفتوحة يقدّم خلالها بناة السلام الشباب إحاطاتٍ إلى مجلس الأمن.

وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة إصلاح آلياتها الداخلية لتوسيع مشاركة الشباب وذلك باتخاذ التدابير التالية:

- وضعُ مجموعة أدوات وقوائم مرجعية لكي تستخدمها عمليات الأمم المتحدة للسلام من أجل تمكين التدخلات المراعية للشباب، وتوعية وتدريب موظفي الأمم المتحدة والشركاء والمستفيدين
- إضفاء الطابع المؤسّسي على إدراج الشباب في عمليات تحليل السياق والنزاع التي أجرتها إدارة الأمم المتحدة الجديدة للشؤون السياسية وبناء السلام
- مواصلة تدريب الشباب في مجال الوساطة والدبلوماسية الوقائية، وإنشاء برنامج الوسيط للصغار
- جعل إنشاء المجالس الاستشارية للشباب وتعيين مستشارين لشؤون الشباب ممارسة معتادة لكل وجودٍ قطري للأمم المتحدة ولفِرق العمل القطرية الإنسانية العاملة بالتعاون المباشر مع قيادة الأمم المتحدة داخل البعثات وخارجها، فضلاً عن الفرق القطرية الإنسانية
- تعيين مستشار لشؤون الشباب في المكاتب الرئيسية للأمم المتحدة في جميع البلدان وفي المكاتب التنفيذية التابعة للأمين العام وفي جميع كيانات الأمم المتحدة لضمان أن يكون الشباب محور التركيز الرئيسي لجميع الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل السلام والأمن
- ضمان وجود قدرات وخبرات مكرّسة لإشراك الشباب ومنظمات الشباب في الحفاظ على السلام على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. وقد يشمل ذلك
  - قيادة استعراض منهجي لعمل مستشاري حماية الأطفال والنساء لتقييم أي عمل قائم يجري تنفيذه مع الشباب
  - التوسّع في الملامح والقوائم الحالية، وتحديد أولويات بناء القدرات لضمان أن تكون الأمم المتحدة مجهّزة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية للدخول في شراكة مع الشباب بشأن استدامة السلام
  - وضع مناهج وأدوات تدريب مخصّصة لموظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم الموظفون المدنيون والعسكريون في عمليات حفظ السلام، والموظفون في البعثات السياسية الخاصة، والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك المنسّقون المقيمون والممثّلون القطريون
  - ويشمل ذلك صلاحيات مستشاري السلام والتنمية والتشديد على ضمان أن تشمل مبادرات منع النزاعات التي يضطلع بها مستشارو السلام والتنمية، التشاورَ مع الشباب والاستجابة لاهتماماتهم وأولوياتهم
- تخصيص ميزانية لدعم مجموعة متنوعة من الشباب العاملين في مجال السلام والأمن للمشاركة في الفعاليات المحلية والإقليمية والعالمية ذات الصلة بالقرار 2250
- وضع خريطة طريق على نطاق المنظومة بشأن مستشاري السلام والتنمية لتسهيل العمل المشترك والتنسيق والاتساق في توفير الموارد على نطاق جميع الكيانات العاملة في هذا المجال.

في الختام

إن هذه التوصيات هي نقطة البداية والمرتكزات الرئيسية اللازمة لتحقيق هذا التحوّل الواسع النطاق وإنجاز التحوّلات الجذرية المذكورة في بداية هذا الفصل. فهي توفر إطار عملٍ يمكن من خلاله للشباب والحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى العمل معاً لدعم ابتكارات الشباب وقدرتهم على الصمود وبناء السلام المستدام.

وتشهد هذه الدراسة على أصوات الآلاف من الشباب الذين خصصوا الوقت للتحدث إلينا وكانوا على ثقةٍ في أننا نستمع إليهم. وإننا لنأمل أن نكون قد أوفينا بوعدنا لهم بأن يروا أنفسهم وأن يسمعوا أصواتهم فيما يقدَّم إلى مجلس الأمن والدول الأعضاء. ونحن مدينون وافر الامتنان لأولئك الشباب ولجميع الشركاء الذين ساعدونا على تيسير الوصول إليهم.

مرفق 1: أُجرِي هذا البحث وقُدِّمَ من أجل الدراسة المرحلية [47]

فريق الخبراء الاستشاري

تقرير الاجتماع #1: نيويورك، الولايات المتحدة؛ 18-21 تشرين الأول/أكتوبر 2016.

تقرير الاجتماع #2: بروكسل، بلجيكا؛ 24-26 آذار/ مارس 2017.

تقرير الاجتماع #3: نيويورك، الولايات المتحدة؛ 12-14 كانون الأول/ديسمبر 2017.

رسم الخرائط

الشبكة المتحدة لبناة السلام الشباب والبحث عن أرضية مشتركة (2017). *رسم خريطة لقطاع محدد: سد فجوة الأدلة بشأن بناء السلام الذي يقوده الشباب* لاهاي.

المشاورات

الإقليمية

الدول العربية: عمّان، الأردن؛ 4-6 كانون الأول/ديسمبر، 2016.

الدول العربية (دون الإقليمية: شمال أفريقيا): الحمامات، تونس؛ 31 آذار/مارس - 2 نيسان/ أبريل 2017.

آسيا والمحيط الهادي: بانكوك، تايلند؛ 16-19 أيار/مايو 2017.

شرق وجنوب أفريقيا: جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا؛ 1-3 آب/أغسطس 2017.

شرق أوروبا ووسط آسيا: اسطنبول، تركيا؛ 23-25 أيار/مايو 2017.

أوروبا: بروكسل، بلجيكا؛ 25-27 كانون الأول/سبتمبر عام 2017.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: بنما سيتي، بنما؛ 29-31 أيار/ مايو عام 2017.

غرب ووسط أفريقيا: كوتونو، بنن؛ 11-13 كانون الأول/ سبتمبر، 2017.

مشاورة التحقق النهائي: نيويورك، الولايات المتحدة؛ 18-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

وطني

كندا: فانكوفر، كندا؛ 14-15 كانون الأول/ديسمبر 2017.

كولومبيا: بوغوتا، كولومبيا؛ 25-26 شباط/فبراير 2017.

كوسوفو*: بريشتينا، كوسوفو*؛ 28 - 29 حزيران/يونيو 2017.

ليبيا: مقاطعات متعددة؛ تواريخ متعددة، 2017.

ميانمار: يانغون، ميانمار؛ 23 - 24 آذار/مارس 2017.

سري لانكا: مقاطعات متعددة؛ من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليو 2017.

مشاورات إلكترونية

مشاورة إلكترونية #1: "دور الشباب في منع التطرف العنيف"؛ 07 - 27 نيسان/أبريل 2017.

مشاورة إلكترونية #2: "مشاركة الشباب في عمليات السلام"؛ 28 نيسان/أبريل - 18 أيار/مايو 2017.

مشاورة إلكترونية #3: "مشاركة الشباب في بناء السلام على مدار الدورة الانتخابية"؛ 19 أيار/مايو - 8 حزيران/يونيو 2017.

مشاورة إلكترونية #4: "دور التعليم في بناء السلام"؛ 09 - 29 حزيران/يونيو 2017.

مشاورة إلكترونية #5: "الديناميات الجنسانية لبناء السلام للشباب"؛ 30 حزيران/يونيو - 20 تموز/يوليو، 2017.

بحث قطريّ مركّز (CFR)

البرازيل (2017): موغّاه، آر. الشباب والأمن والسلام: *إعادة النظر في البرازيل*

أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (2017): منظمة الدول الأمريكية الشباب والسلام والأمن في الأمريكتين: *المخاطر والفرص المتاحة للشباب في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي.*

كولومبيا (2017 أ): AC4. فيشر يوشيدا، بي. وَ جي. سي لوبيز. *دراسة مرحلية بشأن الشباب والسلام والأمن: دراسة حالة ميدلين.*

كولومبيا (2017 ب): باتي، إي. إشراك الشباب غير المنظمين "المنبوذين" في بناء السلام: *التحدّيات القائمة والدروس المستفادة في القضية الكولومبية.*

كولومبيا (2016ج): منظمة الدول الأمريكية *عواقب الإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة:* الشباب والسلام والأمن في الأمريكتين. مدرسة تدريب الفنون التجريبية - حل لبناء السلام.

كولومبيا (2017 د): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *دراسة حالة: مدارس قيادة الشباب للتحول الاجتماعي في مقاطعة (إقليم) نارينيو، كولومبيا.*

كوت ديفوار (2017): السلام الداخلي وأنديغو. *الشباب يتكلّمون! التحليل التشاركي للانخراط في سبيل السلام والأمن في كوت ديفوار.*

جمهورية الكونغو الديمقراطية (2017): إدارة عمليات حفظ السلام. *مشاركة الأمم المتحدة في حفظ السلام مع الشباب: 'مونوسكو' دراسة حالة.*

القرن الأفريقي (2017): معهد الحياة والسلام. *"كي تصبح من بناة السلام": وجهات نظر مقتبسة من 20،000 ساعة من الحوارات التي أجراها الشباب في القرن الأفريقي.*

جامايكا (2017 أ): أمانة الكومنولث. *وجهات نظر الشباب حول المشاركة الاجتماعية: الحلقة المفقودة في تطوير إستراتيجية مكافحة العصابات في جامايكا؟*

جامايكا (2017 ب): وارد، إي.، كيه. ماك غرو ك.، وَ سي. مارش. *دراسة حالة الشباب والسلام والأمن، جامايكا.*

اليابان (2017): سوكا جاكاي الدولية. *التعافي من الكوارث، والشباب والسلام والأمن: دراسة مشروع، "العمل العالمي لسوكا".*

كينيا (2017): إسماعيل، أُو. *الشباب والسلام والأمن في كينيا.*

كوسوفو * (يصدر قريباً): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *الخطوط الأمامية: الشباب في صميم الوقاية من التطرف العنيف والتصدي له، كوسوفو * دراسة حالة.*

ليبيا (2017): صندوق الأمم المتحدة للسكان. الشباب الليبي اليوم: *الفرص والتحديات.*

ميانمار (2017): مؤسسة داغ همرشولد. *الشباب وبناء السلام في ميانمار.*

---

* ينبغي أن تُفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن رقم 1244 لعام 1999.

47 معظم الأبحاث متاحة على الرابط www.youth4peace.info/ProgressStudy.

نيبال (2017): البحث عن أرضية مشتركة. *"آابا حمرو بايالو" (حان وقتنا الآن): تجارب الشباب من الصراع والعنف وبناء السلام في نيبال.*

المثلث الشمالي (2017): السلام الداخلي الشباب والسلام والأمن في المثلث الشمالي لأمريكا الوسطى.

باكستان (يصدر قريباً): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *الخطوط الأمامية: الشباب في صميم الوقاية من التطرّف العنيف والتصدي له، باكستان دراسة حالة.*

الفلبين (2017): آلار، M.F.A. الشباب ودورهم في حكومة الفلبين ومفاوضات السلام مع جبهة تحرير مورو الإسلامية (جبهة تحرير مورو الإسلامية).

جنوب أفريقيا (2017): اتفاق. *"سرد قصصهم"، دراسة حالة جنوب أفريقيا (غير منشورة).*

تونس (2017): مؤسسة داغ همرشولد. بورهروس، آ. و إس. سميث. *تعزيز مشاركة الشباب في ما بعد ثورة الياسمين تونس.*

أوغندا (2017): ميرسي كوربس المحاربون المُصلَحون دراسة حالة من أوغندا.

الولايات المتحدة (2017): دنلوب، دي.، جي. أوه، ه. كارتي، إل. أوتشوا، وَقي. ناندا. جامعة كولومبيا، معهد الشؤون الدولية والعامة. *الشباب والسلام والأمن: دراسة عن الولايات المتحدة.*

اليمن (قادمة): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *الخطوط الأمامية: الشباب في صميم الوقاية من التطرّف العنيف والتصدّي له، اليمن دراسة حالة.*

تقرير موجز لبحث يركّز على دول متعددة

مؤسسة داغ همرشولد (2017): سارة سميث. *قادة اليوم: إشراك الشباب في الحفاظ على السلام* (تقرير موجز: ميانمار وليبريا وتونس).

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2018): *الخطوط الأمامية: الشباب في صميم الوقاية من التطرّف العنيف والتصدّي له* (تقرير موجز: كوسوفو * وباكستان واليمن).

مناقشات جماعية مركّزة (FGD)

أفغانستان Conciliation Resources (2017). في وجهات نظر الشباب حول السلام والسياسة في أفغانستان: النتائج من 9CR مناقشات جماعية مركّزة.

بوروندي (2017): غير منشورة.

فيجي (2017): شبكة أسباير. *في تقرير الدراسة المرحلية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2250 في فيجي.*

السياق الجورجي الأبخازي (2017): Conciliation Resources. *في وجهات نظر الشباب من السياق الجورجي الأبخازي.*

الهند (2017): غير منشورة.

العراق (2017): كيلي، إم وآخرون. *في الدراسة المرحلية حول قرار الأمم المتحدة رقم 2250: الشباب والسلام والأمن:* مجموعات التركيز مع الشباب الذين يصعب الوصول إليهم في إقليم كردستان العراق.

قيرغيزستان (2017): روابط السلام (بيس نغروس). *في الشباب والسلام والأمن في قيرغيزستان.*

النيجر (2017): البحث عن أرضية مشتركة. *في مشاورات الشباب حول السلام والأمن: نتائج مناقشات مجموعة التركيز والمقابلات الفردية بما في ذلك الشباب الذين يصعب الوصول إليهم في النيجر.*

نيجيريا (2017): البحث عن أرضية مشتركة. *في مشاورات الشباب حول السلام والأمن: نتائج مناقشات مجموعة التركيز والمقابلات الفردية بما في ذلك الشباب الذين يصعب الوصول إليهم في نيجيريا.*

فلسطين (2017): السلام الداخلي الشباب الفلسطيني: التحدّيات والتطلّعات.

الفلبين (2017): "الرؤية العالمية". *أصوات الأطفال والشباب في السلام والمصالحة والأمن.*

جنوب السودان (2017): Conciliation Resources. *في مشاركة الشباب في جنوب السودان: دراسة لصالح. Conciliation Resources.*

السويد (2017): السلام الداخلي في *وجهات نظر الشباب من شمال الكرة الأرضية.*

تونس (2017): البحث عن أرضية مشتركة. *في مشاورات الشباب حول السلام والأمن: نتائج مناقشات مجموعة التركيز والمقابلات الفردية بما في ذلك الشباب الذين يصعب الوصول إليهم في تونس.*

اليمن (2017أ): منظمة عالم أكثر أماناً (سيفر وورلد) في *مساهمات الشباب في بناء السلام خلال النزاع في اليمن.*

اليمن (2017ب): برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. *في المشاورات التشاركية بشأن دور الشباب في [منع ومكافحة التطرف العنيف].*

تقارير موجزة حول المناقشات الجماعية المركّزة

Conciliation Resources (2018): *طموحات الشباب من أجل السلام والأمن* (تقرير موجز عن مناقشات مجموعة التركيز في أفغانستان وجورجيا، وجامو وكشمير الخاضعة للإدارة المشتركة للهند وباكستان، وجنوب السودان).

البحث عن أرضية مشتركة (2017): الشباب والسلام والأمن: رؤى متعمّقة مستقاة من الشابات والشبان المنخرطين والذين فكّوا ارتباطهم بالعنف في نيبال والنيجر ونيجيريا وتونس.

مقابلات مع مصادر المعلومات الرئيسية (KII)

مجهول 1# (زعيم الشباب السوداني الجنوبي): مقابلة أجراها علي العتيق؛ 26 آذار/مارس 2018.

مجهول 2# (زعيم الشباب اليمني، مشارك مستقل للشباب في مؤتمر الحوار الوطني): مقابلة مع علي العتيق؛ 28 آذار/مارس 2018.

مجهول 3# (مشارك شاب): مقابلة أجراها غرايم سيمبسون؛ 6 كانون الأول/ديسمبر 2018.

بدوي، إهاب (رئيس جمعية الشباب السورية): مقابلة أجراها علي آلتيوك؛ 29 كانون الثاني/ يناير 2018.

باري، ديلان (طالب من جنوب أفريقيا): مقابلة أجراها غرايم سيمبسون؛ 2018.

فوني، فوني جيه (عضو المجلس الاستشاري العالمي للشباب في المفوضية): مقابلة أجراها علي آلتيوك؛ 26 آذار/مارس 2018.

واني، مايكل (المدير التنفيذي لمؤسّسة 'حسناً أفريقيا'): مقابلة أجراها علي آلتيوك؛ 23 آذار/مارس 2018.

الأوراق المواضيعية

مؤسسة بيرغهوف (مبشّر، إم. وآي. غريزليش) (2018). *فضاء الشباب للحوار والوساطة: استكشاف.*

منصة المجتمع المدني لبناء السلام وبناء الدولة (إكبون، ت.) (2017). *دور الشباب في منع التطرف العنيف في حوض بحيرة تشاد.*

مؤسّسة داغ همرشولد (2017).

تعزيز مشاركة الشباب في ما بعد ثورة الياسمين تونس.

معهد الاقتصاد والسلام (هاغرتي، ت.) (2017). *بيانات حول الشباب والسلام والأمن: ملخص لنتائج الأبحاث من معهد الاقتصاد والسلام.*

الاتحاد البرلماني الدولي (كيمبر، واي.) (2017). *مشاركة الشباب في البرلمانات والسلام والأمن.* المركز الدولي للعدالة الانتقالية (لاديش، ف.) (2017). *إشراك الشباب في العدالة الانتقالية.*

المركز الدولي للعدالة الانتقالية (لاديش، في. (2017). *إدماج الشباب في العدالة الانتقالية.*

لوبيز كاردوزو، إم.تي. إيه.، وجي. سكوتو (بالتعاون مع الشبكة المشتركة بين الوكالات للتعليم في حالات الطوارئ) (2017). *الشباب وبناء السلام ودور التعليم.*

ماغا، آر.، جيه. سي. غارثون وإم. سواريز (2017). مانو دورا: *تكاليف وفوائد العدالة الجنائية القمعية للشباب في أمريكا اللاتينية.*

الخطة الدولية (2017).

تقديم للاستشارة بشأن دراسة التقدّم في الشباب والسلام والأمن.

منظمة عالم أكثر أمانا سيفر وورلد (2018).

تقديم للأمم المتحدة بشأن دراسة التقدّم في الشباب والسلام والأمن.

سبحاتو، آر. و (2017). *جَنسَنة الشباب من أجل السلام الجنساني العادل مع قرار مجلس الأمن رقم 2250.*

مجموعة SecDev (فرح، آر..جيه. دي بوير و آر. ماغا) (2018). *التمكين الرقمي للسلام والأمن: تأملات لجدول أعمال الشباب والسلام والأمن.*

سيمبسون، جيه.، وعلي آلتيوك (2017).

تقييم المشاركة الانتخابية للشباب: توافر البيانات والفجوات.

سوكا جاكاي الدولية (2017). *دور الشباب في نزع السلاح النووي: دراسة المشروع، "عشر سنوات للناس من أجل نزع السلاح النووي".*

شبكة الحلول للتنمية المستدامة (باين، بي.، إيه. فارمبورغ، و جي. أوان) (2017). *آثار تغير المناخ على الشباب والسلام والأمن.*

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جوستينو، بي.) (2017):

الشباب والنزاع العنيف واستدامة السلام: الأدلة الكمية والاتجاهات المستقبلية.

مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين (جنينغز، بي.) (2017).

الشباب في حركتهم ومشاركتهم في السلام والأمن:

إدراسة حالة من شمال أمريكا الوسطى وجنوب السودان.

متطوّعو الأمم المتحدة (2017).

دور الشباب التطوّعي في استدامة السلام والأمن.

معهد الولايات المتحدة للسلام (2017).

تنفيذ قرار مجلس الأمن 2250: الشباب والهيئات الدينية المشاركة في السلام.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة (2018). الشابات في السلام والأمن:

عند نقطة تقاطع جداول الأعمال المعنية بالشباب والسلام والأمن.

مرفق 2: نظرة عامة على الشباب الذين استشيروا

مجموع الشباب الذين استشيروا

(ملاحظة: هذه الأرقام هي تقديرات الحد الأدنى)

مجموع الشباب الذين استشيروا	4,230
مجموع الإناث	2,070
مجموع الذكور	2,159
غير محدّدين	1
مجموع البلدان المدرجة	153

المناقشات الجماعية المركّزة

البلد / المنطقة	مناقشات جماعية مركّزة	العمر	عدد المشاركين	أنثى	ذَكَر
أفغانستان	9	غير محدّد	180	90**	90**
أوغندا	7	18–30	62	31	31
إيطاليا	1	غير محدّد	9	4**	5**
بوروندي	18	15–34	170	81	89
تشاد	1	19–35	20	10**	10**
تونس	14	15–35	163	75	88
جامايكا	2	غير محدّد	10	5**	5**
جامو وكشمير الخاضعتان للإدارة المشتركة للهند وباكستان	10	18–30	111	59	52
جنوب أفريقيا	5	19–42	118	61	57
جنوب السودان	10	17–35	106	34	72
جورجيا (أبخازيا)	9	17–33	99	45	54
سري لانكا	4	18–28	88	44**	44**
السلفادور	6	18–29	92	46**	46**
السويد	2	18–32	19	9**	10**
العراق	3	15–29	74	37	37
غواتيمالا	8	18–29	97	48**	49**
الفلبين	1	غير محدّد	118	59**	59**
فلسطين	3	15–33	63	31	32
فيجي	2	غير محدّد	18	9**	9**
قيرغيزستان	6	غير محدّد	54	31	23
الكاميرون	1	19–35	20	10**	10**
كوت ديفوار	3	17–35	33	10	23
كوسوفو*	5	16–29	39	25	14
كولومبيا	3	19–30	9	3	6
كينيا	1	غير محدّد	10	5	5
ليبيا	45	غير محدّد	329	138	191
المملكة المتحدة (القرن الأفريقي)	2	15–35	30	15	15
نيبال	14	15–34	175	57	118
النيجر	19	18–35	155	76	79
نيجيريا	10	15–34	111	53	58
هندوراس	9	18–29	131	65**	66**
الولايات المتحدة	7	18–29	65	32**	33**
اليابان	12	18–29	99	42	57
اليمن	11	18–30	124	61	63
بيئات اللاجئين***	18	14–29	122 (رقم تقديري)	61 (رقم تقديري)	61 (رقم تقديري)
المجموع	**281**	**لا ينطبق**	**3,123 (رقم تقديري)**	**1,462 (رقم تقديري)****	**1,661 (رقم تقديري)****

* ينبغي فهم الإشارات إلى كوسوفو ضمن سياق قرار مجلس الأمن 1244 لعام 1999

** تفترض الأرقام التقديرية وجود تكافؤ بين الجنسين في تلك المجموعات التي لم يتم تحديد التوازن بين الجنسين للمشاركين فيها.

*** انظر الجدول التالي.

بيئات اللاجئين (المفوضية)

البلد	عدد المناقشات الجماعية المركّزة	العمر	عدد المشاركين	أنثى	ذَكَر
أثيوبيا	3	24–18	21	13	8
إريتريا	2	غير محدّد	14	6	8
تايلند	1	غير محدّد	غير محدّد	غير محدّد	
تركيا	2	26–17	22	11*	11*
تشاد	1	33–21	13	4	9
الجزائر	1	غير محدّد	12	6	6
رواندا	3	25–12	غير محدّد	غير محدّد	
فنزويلا	1	غير محدّد	غير محدّد	غير محدّد	
كولومبيا	1	غير محدّد	غير محدّد	غير محدّد	
كينيا	2	22–17	24	13	11
لبنان	1	29–14	16	8	8
المجموع	**18**	**لا ينطبق**	**122** (*حدّ أدنى*)	**61** (*حدّ أدنى*)*	**61** (*حدّ أدنى*)*

* تفترض الأرقام التقديرية وجود تكافؤ بين الجنسين في تلك المجموعات التي لم يتم تحديد التوازن بين الجنسين للمشاركين فيها.

مشاورات وطنية

البلد / المنطقة	العمر	عدد المشاركين	أنثى	ذَكَر
سري لانكا	غير محدّد	غير محدّد	غير محدّد	غير محدّد
كندا	غير محدّد	130	65**	65**
كوسوفو*	29–15	140	84	56
كولومبيا	31–18	30	14	16
ليبيا	35>	329	191	138
ميانمار	29–18	25	11	14
المجموع	**لا ينطبق**	**654**	**365****	**289****

* ينبغي فهم الإشارات إلى كوسوفو ضمن سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).
** تفترض الأرقام التقديرية وجود تعادل حنساني في المجموعتين حينما لا يتم تحديد التوازن الجنساني للمشاركين.

المشاورات الإقليمية

المنطقة	البلدان	العمر	عدد المشاركين	أنثى	ذَكَر	يُفضّل عدم الإجابة
الدول العربية (الجزائر، البحرين، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، ليبيا، المغرب، عمان، فلسطين، المملكة العربية السعودية، الصومال، السودان، سوريا / السوريون في الدول المضيفة، تونس، الإمارات العربية المتحدة، اليمن)	18	32–17	59	35	24	0
آسيا والمحيط الهادئ (بوتان، كمبوديا، الصين، الهند، إندونيسيا، إيران، اليابان، ماليزيا، الملديف، منغوليا، ميانمار، نيبال، باكستان، الفلبين، جزر المحيط الهادئ، سري لانكا، كوريا الجنوبية، تايلاند، تيمور- ليشتي، فيتنام)	20	34–15	39	20	19	0
شرق وجنوب أفريقيا (أنغولا، بوتسوانا، بوروندي، جزر القمر، إثيوبيا، كينيا، مدغشقر، مالاوي، موزمبيق، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سوازيلند، تنزانيا، أوغندا، زامبيا، زمبابوي)	16	34–21	18	10	8	0
أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى (ألبانيا، أرمينيا، أذربيجان، بيلاروس، البوسنة والهرسك، جورجيا، كازاخستان، كوسوفو*، قيرغيزستان، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، مولدوفا، الجبل الأسود، روسيا، صربيا، طاجيكستان، تركيا، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان)	19	35–19	39	20	19	0
أوروبا (ألبانيا، النمسا، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بلغاريا، قبرص، كرواتيا، الجمهورية التشيكية، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيرلندا، إيطاليا، كوسوفو*، لاتفيا، ليتوانيا، مونتينيغرو، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، رومانيا، صربيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، المملكة المتحدة، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)	26 (6+**)	30–15	44	22	21	1
أمريكا اللاتينية والكاريبي (أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، بربادوس، بليز، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غرينادا، غواتيمالا، غيانا، هايتي، هندوراس، جامايكا، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، ترينيداد وتوباغو، أوروغواي، فنزويلا)	30	31–18	61	37	24	0
شمال أفريقيا (الجزائر، مصر، ليبيا، المغرب، تونس)	(5**)	31–20	32	16	16	0
غرب ووسط أفريقيا (بنن، بوركينا فاسو، الكاميرون، تشاد، جمهورية أفريقيا الوسطى، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، غابون، غامبيا، غينيا، غانا، ليبريا، مالي، النيجر، نيجيريا، جمهورية الكونغو، ساو تومي برينسيبي، السنغال، توغو)	19	31–21	39	20	19	0
المجموع	**148**	**لا ينطبق**	**331**	**180**	**150**	**1**

* ينبغي فهم الإشارات إلى كوسوفو ضمن سياق قرار مجلس الأمن 1244 لعام 1999.

** يشير إلى البلدان المدرجة في اثنتين من المشاورات الإقليمية.

مرفق 3: قائمة المراجع

Abbink, Jon, and Ineke Kessel (2005). *Vanguard or Vandals: Youth, Politics and Conflict in Africa*. Leiden, the Netherlands: Brill.

African Development Bank (n.d.). *Jobs for Youth in Africa: Strategy for Creating 25 Million Jobs and Equipping 50 Million Youth 2016–2025*. Abidjan, Côte d'Ivoire. http://www.afdb.org/fileadmin/uploads/afdb/Documents/Boards-Documents/Bank_Group_Strategy_for_Jobs_for_Youth_in_Africa_2016-2025_Rev_2.pdf

African Union Commission (2006). *African Youth Charter*. http://www.un.org/en/africa/osaa/pdf/au/african_youth_charter_2006.pdf

Aguilar Umaña, Isabel, and Jeanne Rikkers (2012). *Violent Women and Violence Against Women: Gender Relations in the Maras and Other Street Gangs of Central America's Northern Triangle Region*. Geneva: Interpeace. http://www.interpeace.org/wp-content/uploads/2012/09/2012_09_18_IfP_EW_Women_In_Gangs.pdf

Alexander, Neville (2013). *Education and the Struggle for National Liberation in South Africa: Essays and Speeches by Neville Alexander (1985–1989)*. Sea Point, South Africa: Estate of Neville Edward Alexander. http://www.marxists.org/archive/alexander/education-and-the-struggle.pdf

Aliaga, Lola, and Kloé Tricot O'Farrell (2017). *Counter-Terror in Tunisia: a Road Paved with Good Intentions?* London: Saferworld. https://static1.squarespace.com/static/58921b4b6b8f5bd75e20af7e/t/59c15b3de5dd5b8068d8a208/1505844036342/tunisia-v2-counter-terror-in-tunisa-v2.pdf

Altier, Mary Beth, Christian N. Thoroughgood and John G. Horgan (2014). Turning away from terrorism: lessons from psychology, sociology, and criminology. *Journal of Peace Research*, vol. 51, No. 5, pp. 647–61. doi:10.1177/0022343314535946

Alwazir, Atiaf Zaid (2013). *Yemen's Independent Youth and Their Role in the National Dialogue Conference: Triggering a Change in Political Culture*. Stiftung Wissenschaft Politics. http://www.swp-berlin.org/fileadmin/contents/products/comments/2013C23_wzr.pdf

Amarasuriya, Harini, Canan Gündüz and Markus Mayer (2009). Rethinking the nexus between youth, unemployment and conflict: perspectives from Sri Lanka. Strengthening the Economic Dimensions of Peacebuilding: Case Study Series. London: International Alert. https://pdfs.semanticscholar.org/04bf/f148c5f1509602b0ee1a3721b017117990d9.pdf

Amnesty International (2014). *The Human Cost of Fortress Europe: Human Rights Violations Against Migrants and Refugees at Europe's Borders*. London, United Kingdom. http://www.amnesty.eu/content/assets/Reports/EUR_050012014__Fortress_Europe_complete_web_EN.pdf

Anderson, Simon, Richard Kinsey and Connie Smith (1994). *Cautionary Tales: Young People, Crime and Policing in Edinburgh*. New York: Routledge.

Anna Lindh Foundation (2017). *Intercultural Trends in the Euro-Med Region*, 3rd edition. Alexandria.

Arthur, Paige (2009). How 'transitions' reshaped human rights: a conceptual history of transitional justice. *Human Rights Quarterly*, vol. 31, No. 2, pp. 321–67. doi:10.1353/hrq.0.0069

Atran, Scott (2015). *The Role of Youth in Countering Violent Extremism and Promoting Peace*. Address to United Nations Security Council, 23 April 2015. https://www.unisa.edu.au/Global/EASS/MnM/Publications/Address_UN_Security_Council_Scott_Atran.pdf

_____ (2017). Alt-right or jihad? Unleashed by globalisation's dark side and the collapse of communities, radical Islam and the alt-right share a common cause. Aeon. https://aeon.co/essays/radical-islam-and-the-alt-right-are-not-so-different

Attree, Larry (2017). Shouldn't YOU be countering violent extremism? London: Saferworld. https://saferworld-indepth.squarespace.com/shouldnt-you-be-countering-violent-extremism

Bacalso, Cristina, and Alex Farrow (2016). Youth policies from around the world: international practices and country examples. Youth Policy Working Paper, No. 1. Berlin: Youth Policy Press. http://www.youthpolicy.org/library/wp-content/uploads/library/Youth_Policy_Working_Paper_01_201603.pdf

Bangura, Ibrahim (2016). We can't eat peace: youth, sustainable livelihoods and the peacebuilding process in Sierra Leone. *Journal of Peacebuilding & Development*, vol. 11, No. 2, pp. 37–50. doi:10.1080/15423166.2016.1181003

Barber, Brian K., ed. (2009). *Adolescents and War: How Youth Deal with Political Violence*. Oxford University Press: New York.

Barker, Gary, Christene Ricardo and Marcos Nascimento (2007). *Engaging Men and Boys in Changing Gender-Based Inequity in Health: Evidence from Programme Interventions*. Geneva: World Health Organization. http://www.who.int/gender/documents/Engaging_men_boys.pdf

Berents, Helen, and Siobhan McEvoy-Levy (2015). Theorising youth and everyday peace(building). *Peace-building*, vol. 3, No. 2, pp. 115–25. doi:10.1080/21647259.2015.1052627

Berko, Anat, and Edna Erez (2007). Gender, Palestinian women, and terrorism: women's liberation or oppression? *Studies in Conflict and Terrorism*, vol. 30, No. 6, pp. 493–519. doi:10.1080/10576100701329550

Betancourt, Theresa S., and others (2014). Trajectories of internalizing problems in war-affected Sierra Leonean youth: examining conflict and post-conflict factors. *Child Development*, vol. 84, No. 2, pp. 455–70. doi:10.1111/j.1467-8624.2012.01861.x

Boukhars, Anouar (2017). *The Geographic Trajectory of Conflict and Militancy in Tunisia*. Washington, D.C.: Carnegie Endowment for International Peace. https://carnegieendowment.org/files/CP313_Boukhars_Tunisia_Final.pdf

Breines, Ingeborg, Raewyn Connell and Ingrid Eide, eds. (2000). *Male Roles, Masculinities and Violence: A Culture of Peace Perspective*. Paris: UNESCO Publishing.

Bryceson, Deborah Fahy, and Deborah Potts (2005). African urban economies: viability, vitality or vitiation? *Development and Change*, vol. 37, No. 5, pp. 1137–63. doi:10.1057/9780230523012

Buhaug, Halvard, and Henrik Urdal (2013). An urbanization bomb? Population growth and social disorder in cities. *Global Environmental Change*, vol. 23, No. 1, pp. 1–10.

CARE International (2012). *The Young Men Initiative – a Case Study 2012: Engaging Young Men in the Western Balkans in Gender Equality and Violence Prevention*. Banja Luka, Bosnia and Herzegovina. http://www.care.org/sites/default/files/documents/YE-2012-Balkans_Young_Mens_Initiative.pdf

Carpenter, Ami C. (2012). Havens in a firestorm: perspectives from Baghdad on resilience to sectarian violence. *Civil Wars*, vol. 14, No. 2, pp. 182–204. doi:10.1080/13698249.2012.679503

Charlton, James I. (1998). *Nothing About Us Without Us: Disability Oppression and Empowerment*. Berkeley: University of California Press.

Chigunta, Francis, and others (2005). Being "real" about youth entrepreneurship in Eastern and Southern Africa. Series on Youth and Entrepreneurship. SEED Working Paper, No. 72. Geneva: International Labour Organization. http://www.ilo.org/empent/Publications/WCMS_094030/lang--en/index.htm

Choucri, Nazli (1974). *Population Dynamics and International Violence*. Center for International Studies, Massachusetts Institute of Technology.

Cilliers, Jakkie (2015). Violent Islamist extremism and terror in Africa. ISS Paper, No. 286. Institute for Security Studies. https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/Paper 286_v3.pdf

CIVICUS (2017). *State of Civil Society Report 2016*. http://www.civicus.org/documents/reports-and-publications/SOCS/2016/summaries/SoCS-full-review.pdf

Cohen, Stanley (2002). *Folk Devils and Moral Panics: The Creation of Mods and Rockers*, 3rd edition. United States of America and Canada: Routledge.

Cole, Jennifer (2004). Fresh contact in Tamatave, Madagascar: sex, money, and intergenerational transformation. *American Ethnologist*, vol. 31, No. 4, pp. 573–88. doi:10.1525/ae.2004.31.4.573

Collier, Paul (1999). *Doing Well out of War*. Washington, D.C.: World Bank.

Collier, Paul, and Anke Hoeffler (2002). Greed and grievance in civil war. *Oxford Economic Papers*, vol. 56, pp. 563–95. doi:10.1093/oep/gpf064

Collin, Philippa (2015). *Young Citizens and Political Participation in a Digital Society: Addressing the Democratic Disconnect*. London: Palgrave Macmillan.

Comaroff, Jean, and John Comaroff (2005). Reflections on youth from the past to the postcolony. In *Makers & Breakers: Children & Youth in Postcolonial Africa*, Alcinda Honwana and Filip De Boeck, eds. Asmara, Eritrea: Africa World Press Inc.

Connell, Raewyn W. (1995). *Masculinities*. Berkeley: University of California Press.

Coulter, Chris, Mariam Persson and Mats Utas (2008). *Young Female Fighters in African Wars: Conflict and Its Consequences*. Uppsala: Nordiska Afrikainstitutet.

Cramer, Christopher (2010). Unemployment and participation in violence. World Development Report 2011 background paper.

Cramer, Christopher, Jonathan Goodhand and R. Morris (2016). *Evidence Synthesis: What Interventions Have Been Effective in Preventing or Mitigating Armed Violence in Developing and Middle Income Countries?* London: Department for International Development.

Creary, Patlee, and Sean Byrne (2014). Youth violence as accidental spoiling?: civil society perceptions of the role of sectarian youth violence and the effect of the peace dividend in Northern Ireland. *Nationalism and Ethnic Politics*, vol. 20, No. 2, pp. 221–43. doi:10.1080/13537113.2014.909160

Cuesta, Jose, Erik Alda and Jorge Lamas (2007). Social capital, violence and public intervention: the case of Cali. Economic and Sector Study Series. Washington, D.C.: Inter-American Development Bank.

Currie, Janet (2011). Inequalities at birth: some causes and consequences. *American Economic Review: Papers and Proceedings*, vol. 101, No. 3, pp. 1–22. doi:10.1257/aer.101.3.1

Davenport, Christian (2007). State repression and political order. *Annual Review of Political Science*, vol. 10, No. 1, pp. 1–23. http://www.annualreviews.org/doi/abs/10.1146/annurev.polisci.10.101405.143216

Davies, Lynn (2014). *Unsafe Gods: Security, Secularism and Schooling*. London: IOE Press.

Debarre, Alice (2018). *Humanitarian Action and Sustaining Peace*. New York: International Peace Institute.

DeJaeghere, Joan, and Aryn Baxter (2014). Entrepreneurship education for youth in sub-Saharan Africa: a capabilities approach as an alternative framework to neoliberalism individualizing risks. *Progress in Development Studies*, vol. 14, No. 1, pp. 61–76.

Del Felice, Celina, and Andria Wisler (2007). The unexplored power and potential of youth as peace-builders. *Journal of Peace and Development*, vol. 11, pp. 1–29.

Del Felice, Celina, and Helene Ruud (2016). *Annotated Bibliography: The Role of Youth in Peacebuilding*. United Network of Young Peacebuilders and Humble Bees. http://unoy.org/wp-content/uploads/Annotated-Bibliography-Youth-and-Peacebuilding-November-2016.docx-2.pdf

Devarajan, Shantayanan, and Elena Ianchovichina (2017). A broken social contract, not high inequality, led to the Arab Spring. *IMF Research Bulletin*, vol. 18, No. 2, pp. 1–4.

Dowdney, Luke (2005). *Neither War nor Peace: International Comparisons of Children and Youth in Organized Armed Violence*. London: Save the Children.

Duncan, Barry L., and others (2003). The Session Rating Scale: preliminary psychometric properties of a 'working' alliance measure. *Journal of Brief Therapy*, vol. 3, No. 1, pp. 3–12. http://www.scottdmiller.com/wp-content/uploads/documents/SessionRatingScale-JBTv3n1.pdf

Duncan, Ross, and Mieke Lopes Cardozo (2017). Reclaiming reconciliation through community education for the Muslims and Tamils of post-war Jaffna, Sri Lanka. *Research in Comparative and International Education*, vol. 12, No. 1, pp. 76–94. doi:10.1177/1745499917696425

Dupuy, Kendra (2008). *Education for Peace: Building Peace and Transforming Armed Conflict Through Education Systems*. Oslo: Save the Children and PRIO. http://toolkit.ineesite.org/toolkit/INEEcms/uploads/1050/Education_for_Peace_Building_Peace.pdf

Dworkin, Shari L., Paul J. Fleming and Christopher J. Colvin (2015). The promises and limitations of gender-transformative health programming with men: critical reflections from the field. *Culture, Health & Sexuality*, vol. 17, Supplement 2, pp. 128–43. doi:10.1080/13691058.2015.1035751

Dworkin, Shari L., Sarah Treves-Kagan and Sheri A. Lippman (2013). Gender-transformative interventions to reduce HIV risks and violence with heterosexually-active men: a review of the global evidence. *AIDS and Behavior*, vol. 17, No. 9, pp. 2845–63. doi:10.1007/s10461-013-0565-2

Dwyer, Leslie (2015). Beyond youth inclusion: intergenerational politics in post-conflict Bali. *Journal of Peacebuilding and Development*, vol. 10, No. 3, pp. 16–29. doi:10.1080/15423166.2015.1085810

Eisenbraun, Kristin D. (2007). Violence in schools: prevalence, prediction, and prevention. *Aggression and Violent Behavior*, vol. 12, pp. 459–69. doi:10.1016/j.avb.2006.09.008

El-Bushra, Judy (2012). *Gender in Peacebuilding: Taking Stock*. London: International Alert. http://www.international-alert.org/sites/default/files/Gender_TakingStock_EN_2012.pdf

El Feki, Shereen, Gray Barker and Heilman Brian (2017). *Understanding Masculinities: Results from the International Men and Gender Equality Survey (IMAGES) – Middle East and North Africa*. Cairo and Washington, D.C.: UN Women and Promundo-US. http://promundoglobal.org/resources/understanding-masculinities-results-international-men-gender-equality-survey-images-middle-east-north-afr

Emerson, Lesley (2012). Conflict, transition and education for 'political generosity': learning from the experience of ex-combatants in Northern Ireland. *Journal of Peace Education*, vol. 9, No. 3, pp. 277–95. http://www.tandfonline.com/doi/full/10.1080/17400201.2012.691076?needAccess=true

Emerson, Lesley, Karen Orr and Paul Connolly (2014). *Evaluation of the Effectiveness of the 'Prison to Peace: Learning from the Experience of Political Ex-Prisoners' Educational Programme*. Belfast: Queen's University Belfast. http://www.executiveoffice-ni.gov.uk/sites/default/files/publications/ofmdfm_dev/prison-to-peace-evaluation-report.pdf

European Commission (2016). *"Study on the Gender Dimension of Trafficking in Human Beings: Final Report."* Luxembourg. http://ec.europa.eu/anti-trafficking/sites/antitrafficking/files/study_on_the_gender_dimension_of_trafficking_in_human_beings._final_report.pdf

European Commission and United Nations Development Programme (2017). *Youth Participation in Electoral Processes: Handbook for Electoral Management Bodies*. http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/youth-participation-in-electoral-processes-a-handbook-for-embs.html

Ferguson, Neil, Mark Burgess and Ian Hollywood (2015). Leaving violence behind: disengaging from politically motivated violence in Northern Ireland. *Political Psychology*, vol. 36, No. 2, pp. 199–214. doi:10.1111/pops.12103

FHI 360 and UNICEF (2016). *Education Inequality and Violent Conflict: Evidence and Policy Considerations*. EPDC Policy Brief, June. http://www.epdc.org/education-data-research/education-inequality-and-violent-conflict-evidence-and-policy-considerations

Filmer, Deon, and Louise Fox (2014). *Youth Employment in Sub-Saharan Africa*. Africa Development Forum. Washington, D.C.: World Bank. http://dx.doi.org/10.1596/978-1-4648-0107-5

Finkelhor, David, Richard K. Ormrod and Heather A. Turner (2007). Re-victimization patterns in a national longitudinal sample of children and youth. *Child Abuse & Neglect*, vol. 31, No. 5, pp. 479–502. doi:10.1016/j.chiabu.2006.03.012

Fonteneau, Bénédicte, Nancy Neamtan and Fredrick Wanyama (2011). Social and solidarity economy: our common road towards decent work. In *Social and Solidarity Economy Academy*, 178. Montreal: International Labour Organization.

Forman, James Jr. (2004). Community policing and youth as assets. *Journal of Criminal Law and Criminology*, vol. 95, No. 1, pp. 1–48. https://scholarlycommons.law.northwestern.edu/cgi/viewcontent.cgi?httpsredir=1&article=7175&context=jclc

Fox, Louise, and Alun Thomas (2016). Africa's got work to do: a diagnostic of youth employment challenges in sub-Saharan Africa. *Journal of African Economies*, vol. 25, No. 1, pp. 16–36. doi:10.1093/jae/ejv026

Furlong, Andy, and Fred Cartmel (1997). *Young People and Social Change: Individualization and Risk in Late Modernity*. Open University Press.

Furlong, Andy, Dan Woodman and Johanna Wyn (2011). Changing times, changing perspectives: reconciling "transition" and "cultural" perspectives on youth and young adulthood. *Journal of Sociology*, vol. 47, No. 4, pp. 355–70. doi:10.1177/1440783311420787

Gates, Scott (2011). Why do children fight? Motivations and the mode of recruitment. In *Child Soldiers: From Recruitment to Reintegration*. New York: Palgrave Macmillan.

Gilligan, Michael J., Eric N. Mvukiyehe and Cyrus Samii (2013). Reintegrating rebels into civilian life: quasi-experimental evidence from Burundi. *Journal of Conflict Resolution*, vol. 57, No. 4, pp. 598–626. doi:10.1177/0022002712448908

Goldin, Nicole (2015). *Toward Solutions for Youth Employment: A 2015 Baseline Report*. Geneva: International Labour Organization. http://www.ilo.org/employment/areas/youth-employment/WCMS_413826/lang--en/index.htm

Gone, Joseph P. (2013). A community-based treatment for Native American historical trauma: prospects for evidence-based practice. *Spirituality in Clinical Practice*, vol. 1 (supplement), pp. 78–94. doi:10.1037/2326-4500.1.S.78

Gould, Elise, and Celine McNicholas (2017). Unions help narrow the gender wage gap. Working Economics Blog. Washington, D.C.: Economic Policy Institute. http://www.epi.org/blog/unions-help-narrow-the-gender-wage-gap/

Grizelj, Irena (2017). *The Youth Space of Dialogue and Mediation in Myanmar*. Berlin: Berghof Foundation. http://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Other_Resources/YouthSpaceofDialogueMediation__Myanmar.pdf

Gutiérrez Sanín, Francisco (2008). Telling the difference: guerrillas and paramilitaries in the Colombian war. *Politics & Society*, vol. 36, No. 1, pp. 3–34. http://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1177/0032329207312181

Haenfler, Ross (2015). Transitioning to a new manhood: subcultures as sites of inclusive masculinity. In *Youth Cultures, Transition, and Generations: Bridging the Gap in Youth Research*, Dan Woodman and Andy Bennett, eds. 127–41. London: Palgrave Macmillan.

Hagen-Zanker, Jessica, and Richard Mallet (2015). *Migration Policy: Three Things to Know about "Fortress Europe"*. London: Overseas Development Institute. http://www.odi.org/comment/9995-migration-policy-three-things-know-about-fortress-europe

Hamber, Brandon (2009). *Transforming Societies after Political Violence: Truth, Reconciliation, and Mental Health.* Springer.

_____ (2016). There is a crack in everything: problematising masculinities, peacebuilding and transitional justice. *Human Rights Review*, vol. 17, No. 1, pp. 9–34. doi:10.1007/s12142-015-0377-z

Harris, Bronwyn (2001). A foreign experience: violence, crime and xenophobia during South Africa's transition. Violence and Transition Series, vol. 5. Johannesburg, South Africa: Centre for the Study of Violence and Reconciliation. http://www.csvr.org.za/docs/racism/aforeignexperience.pdf

Hart, Jason (2004). *Children's Participation in Humanitarian Action: Learning from Zones of Armed Conflict*. Oxford: Refugee Studies Centre, University of Oxford.

Health Canada (2018). Suicide prevention. http://www.canada.ca/en/indigenous-services-canada/services/first-nations-inuit-health/health-promotion/suicide-prevention.html

Hedström, Jenny, and Julian Smith (2013). *Overcoming Political Exclusion: Strategies for Marginalized Groups to Successfully Engage in Political Decision-Making*. Stockholm: Institute for Democracy and Electoral Assistance.

Heilman, Brian, Gary Barker and Alexander Harrison (2017). *The Man Box: A Study on Being a Young Man in the US, UK, and Mexico*. Washington, D.C., and London: Promundo-US and Unilever.

Heinze, Hillary J. (2013). Beyond a bed: support for positive development for youth residing in emergency shelters. *Children and Youth Services Review*, vol. 35, No. 2, pp. 278–86. doi:10.1016/j.childyouth.2012.10.018

Hendrixson, Anne (2012). The "new population bomb" is a dud. *DifferenTakes*, No. 75. https://dspace.hampshire.edu/bitstream/10009/929/1/popdev_differentakes_075.pdf

_____ (2014). Beyond bomb or bonus: upholding the sexual and reproductive health or young people. *Reproductive Health Matters*, vol. 22, pp. 125–34. doi:10.1016/S0968-8080(14)43765-0

Herrenkohl, Todd I., Cynthia Sousa and Emiko A. Tajima (2008). Intersection of child abuse and children's exposure to domestic violence. *Trauma, Violence and Abuse*, vol. 9, No. 2, pp. 84–99. https://doi.org/10.1177/1524838008314797

Holmes, Rebecca, and others (2013). *What Is the Evidence on the Impact of Employment Creation on Stability and Poverty Reduction in Fragile States: A Systematic Review*. London: Overseas Development Institute.

Holt, Stephanie, Helen Buckley and Sadhbh Whelan (2008). The impact of exposure to domestic violence on children and young people: a review of the literature. *Child Abuse and Neglect*, vol. 32, No. 8, pp. 797–810. doi:10.1016/j.chiabu.2008.02.004

Honwana, Alcinda (2012). *The Time of Youth: Work, Social Change, and Politics in Africa*. Sterling, Virginia: Kumarian Press.

_____ (2015). Enough! Will youth protests drive social change in Africa? African Arguments. http://africanarguments.org/2015/12/07/enough-will-youth-protests-drive-social-change-in-africa/

Horgan, John (2009). *Walking Away from Terrorism: Accounts of Disengagement from Radical and Extremist Movements*. New York and London: Routledge. doi:10.4324/9780203874738

Hudson, Valerie M., and others (2012). *Sex and World Peace*. New York: Columbia University Press.

Huggett, Mark, Gustavo Ventura and Amir Yaron (2011). Sources of lifetime inequality. *American Economic Review*, vol. 101, No. 7, pp. 2923–54. doi:10.1257/aer.101.7.2923

Human Rights Watch (2017). *World Report 2017*. New York. http://www.hrw.org/sites/default/files/world_report_download/wr2017-web.pdf

Huntington, Samuel P. (1997). *The Clash of Civilizations and the Remaking of World Order*. New Delhi: Penguin Books.

Idris, Iffat (2016). *Youth Unemployment and Violence: Rapid Literature Review*. Birmingham: Governance and Social Development Resource Centre.

Institute for Democracy and Electoral Assistance (2017). *The Global State of Democracy: Exploring Democracy's Resilience*. Stockholm. http://www.idea.int/gsod/files/IDEA-GSOD-2017-REPORT-EN.pdf

International Labour Organization (2012). The youth employment crisis: a call for action. In *101st Session of the International Labor Conference*. Geneva. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meetingdocument/wcms_185950.pdf

_____ (2015). *Recommendation R204: Transition from the Informal to the Formal Economy Recommendation, 2015 (No. 204)*. Geneva. http://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:R204.

_____ (2016). The future of work centenary initiative. Geneva. http://www.ilo.org/global/topics/future-of-work/WCMS_448448/lang--en/index.htm

_____ (2017a). *Global Employment Trends for Youth 2017: Paths To a Better Working Future*. Geneva. www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_598669.pdf

_____ (2017b). ILOSTAT Database. Geneva. http://www.ilo.org/ilostat/faces/wcnav_defaultSelection;ILOSTATCOOKIE=TS8fthKJW-txaQSwk9W7hAeLK_UNZrsvowAA6MOfQr-8La_Gznjt!232131938?_afrLoop=708354983287279&_afrWindowMode=0&_afrWindowId=null#!%40%40%3F_afrWindowId%3Dnull%26_afrLoop%3D708354983287279%26_

_____ (2017c). *Recommendation 205: Employment and Decent Work for Peace and Resilience Recommendation, 2017 (No. 205)*. Geneva.

International Labour Organization, and others (2016). *Employment Programmes and Peace: A Joint Statement on an Analytical Framework, Emerging Principles for Action and Next Steps*. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/statement/wcms_535665.pdf

International Monetary Fund (2017). *IMF Fiscal Monitor: Tackling Inequality*. *World Economic and Financial Surveys*. Washington, D.C.: International Monetary Fund.

International Organization for Migration (2017). *World Migration Report 2018*. Geneva. https://publications.iom.int/system/files/pdf/wmr_2018_en.pdf

International Rescue Committee (2012). *Youth and Livelihoods: Investing in a Youth Dividend*. London. http://www.rescue-uk.org/report/youth-and-livelihoods-investing-youth-dividend

Inter-Parliamentary Union (2016). *Youth Participation in National Parliaments*. Geneva. http://archive.ipu.org/pdf/publications/youthrep-e.pdf

Interpeace (2015). *Appreciative Inquiry: Effective Advising in Statebuilding and Peacebuilding Contexts*. Geneva.

Interpeace, IMRAP and Indigo Côte d'Ivoire (2016). *Beyond Ideology and Greed: Trajectories of Young People towards New Forms of Violence in Côte d'Ivoire and Mali*. http://www.interpeace.org/resource/executive-ideology-trajectories

Izzi, Valeria (2013). Just keeping them busy? Youth employment projects as a peacebuilding tool. *International Development Planning Review*, vol. 35, No. 2, pp. 103–17. doi:10.3828/idpr.2013.8

Jones, Giavana, and Kathryn Lafreniere (2014). Exploring the role of school engagement in predicting resilience among Bahamian youth. *Journal of Black Psychology*, vol. 40, No. 1, pp. 47–68. doi:10.1177/0095798412469230

Kaplan, Robert D. (1996). *The Ends of the Earth: A Journey at the Dawn of the 21st Century*. New York: Random House.

Kawachi, Ichiro, Bruce P. Kennedy and Richard G. Wilkinson (1999). Crime: social disorganization and relative deprivation. *Social Science & Medicine*, vol. 48, No. 6, pp. 719–31. http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0277953698004006?via%3Dihub

Kemper, Yvonne (2005). Youth in war-to-peace transitions: approaches of international organizations. Berghof Report, No. 10. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management. http://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Papers/Reports/br10e.pdf

King, Elisabeth (2018). What Kenyan youth want and why it matters for peace. *African Studies Review*, vol. 61, No. 1, pp. 1–23.

Kline, Benjamin (1985). The National Union of South African Students: a case-study of the plight of liberalism. *Journal of Modern African Studies*, vol. 23, No. 1, pp. 139–45.

Krueger, Alan (2012). The rise and consequences of inequality in the United States. Washington, D.C.: Center for American Progress. http://www.americanprogress.org/events/2012/01/12/17181/the-rise-and-consequences-of-inequality/

Krueger, Alan B., and Jitka Malečková (2003). Education, poverty and terrorism: is there a causal connection? *Journal of Economic Perspectives*, vol. 17, No. 4, pp. 119–44. doi:10.1257/089533003772034925

Ladisch, Virginie, and Joanna Rice (2016). Côte d'Ivoire youth find voice through storytelling. New York: International Center for Transitional Justice. http://www.ictj.org/news/côte-divoire-youth-political-voice-stories-war

Laiq, Nur (2013). *Talking to Arab Youth: Revolution and Counterrevolution in Egypt and Tunisia*. New York: International Peace Institute.

Langa, Malose (2017). *#Hashtag: An Analysis of the #FeesMustFall Movement at South African Universities*. Johannesburg: Centre for the Study of Violence and Reconciliation. http://www.csvr.org.za/pdf/An-analysis-of-the-FeesMustFall-Movement-at-South-African-universities.pdf

Lawson, Max (2018). *Reward Work, Not Wealth: To End the Inequality Crisis, We Must Build an Economy for Ordinary Working People, Not the Rich and Powerful*. Oxford: Oxfam International. doi:10.21201/2017.1350

Lederach, John Paul (2015). *The Little Book of Conflict Transformation*. New York: Good Books.

Lie, Kjersti Kanestrøm (2017). *On the Frontline: Youth, Peace and Security*. Oslo: Norwegian Children and Youth Council. http://www.lnu.no/wp-content/uploads/2017/04/2250-lnu-rapport-14-e.pdf

Littman, Rebecca (2017). *Children and Extreme Violence: Insights from Social Science on Child Trajectories into and out of Non-state Armed Groups*. "State of Research" Brief. United Nations University. http://collections.unu.edu/eserv/UNU:6291/unu_briefs_Criminology_WEB-PAGES.pdf

Loescher, Gil, and others (2008). *Protracted Refugee Situations: Political, Human Rights and Security Implications*. United Nations University Press. http://www.rsc.ox.ac.uk/publications/latest-books/protracted-refugee-situations-political-human-rights-and-security-implications

Lopes Cardozo, Mieke, Sean Higgins and Marielle Le Mat (2016). *Youth Agency and Peacebuilding: An Analysis of the Role of Formal and Non-Formal Education. Synthesis Report on Findings from Myanmar, Pakistan, South Africa and Uganda*. Amsterdam: Research Consortium on Education and Peacebuilding, University of Amsterdam.

Lwambo, Desiree (2013). "Before the war, I was a man": men and masculinities in the eastern Democratic Republic of Congo. *Gender and Development*, vol. 21, No. 1, pp. 47–66. doi:10.1080/13552074.2013.769771

Lynch, Michael (2003). Consequences of children's exposure to community violence. *Clinical Child and Family Psychology Review*, vol. 6, No. 4, pp. 265–74. doi:10.1023/B:CCFP.0000006293.77143.e1

Maclay, Christopher, and Alpaslan Özerdem (2010). "Use" them or "lose" them: engaging Liberia's disconnected youth through socio-political integration." *International Peacekeeping*, vol. 17, No. 3, pp. 343–60. doi:10.1080/13533312.2010.500144

Magill, Clare, and Brandon Hamber (2011). "If they don't start listening to us, the future is going to look the same as the past": young people and reconciliation in Northern Ireland and Bosnia and Herzegovina. *Youth and Society*, vol. 43, No. 2, pp. 509–27.

Mathie, Alison, and John Gaventa (2012). *Citizen-led Innovation for a New Economy. Learning Materials: Case Summaries*. Coady International Institute. doi:10.3362/9781780449210

Maynard, Kimberly A. (1999). *Healing Communities in Conflict: International Assistance in Complex Emergencies*. New York: Columbia University Press.

Mcalpine, Alys, Mazeda Hossain and Cathy Zimmerman (2016). Sex trafficking and sexual exploitation in settings affected by armed conflicts in Africa , Asia and the Middle East: systematic review. *BMC International Health and Human Rights*, vol. 16, No. 34, pp. 15–17. doi:10.1186/s12914-016-0107-x

McAslan Fraser, Erika (2012). *Helpdesk Research Report: Economic Empowerment and Violence against Women and Girls (VAWG)*. Birmingham: Governance and Social Development Resource Centre.

Mcevoy, Kieran, and Peter Shirlow (2009). Re-imagining DDR: ex-combatants, leadership and moral agency in conflict transformation. *Theoretical Criminology*, vol. 13, No. 1, pp. 31–59. doi:10.1177/1362480608100172

McEvoy-Levy, Siobhan (2001). Youth as social and political agents: issues in post-settlement peace building. 21. Kroc Institute Occasional Paper. Indianapolis. http://www.academia.edu/3257555/Youth_as_Social_and_Political_Agents_Issues_in_Post-Settlement_Peace_Building

_____ (2006). *Troublemakers or Peacemakers?: Youth and Post-Accord Peace Building*, Siobhan McEvoy-Levy, ed. Notre Dame, Indiana: University of Notre Dame Press.

_____ (2011). Children, youth, and peacebuilding. In *Critical Issues in Peace and Conflict Studies: Theory, Practice, and Pedagogy*, Thomas Matyok, Jessica Senehi and Sean Byrne, eds. pp. 159–77. Lanham, Maryland: Lexington Books.

McGill, Michael, and Claire O'Kane (2015). *Evaluation of Child and Youth Participation in Peacebuilding*. Global Partnership for Children and Youth in Peacebuilding. http://unoy.org/wp-content/uploads/3M-Evaluation-Global-report-Child-and-Youth-Participation-in-Peace-builing.pdf

McLean Hilker, Lyndsay, and Erika Fraser (2009). *Youth Exclusion, Violence, Conflict and Fragile States*. London: Social Development Direct. http://www.gsdrc.org/docs/open/CON66.pdf

McWilliams, Monica (2015). Women at the peace table: the gender dynamics of peace negotiations. Transitional Justice Institute Research Paper, No. 16-6. Ulster: Ulster University Transitional Justice Institute. http://ssrn.com/abstract=2737935

Mercy Corps (2013). *Examining the Links between Youth Economic Opportunity, Civic Engagement, and Conflict: Evidence from Mercy Corps' Somali Youth Leaders Initiative*. Portland, Oregon. http://www.mercycorps.org/sites/default/files/somaliabrief_2_13_13.pdf

_____ (2015). *Youth & Consequences: Unemployment, Injustice and Violence*. Portland, Oregon. http://www.mercycorps.org/sites/default/files/MercyCorps_YouthConsequencesReport_2015.pdf

_____ (2016). *Critical Choices: Assessing the Effects of Education and Civic Engagement on Somali Youths' Propensity Towards Violence*. Portland, Oregon. http://www.mercycorps.org/sites/default/files/CRITICAL_CHOICES_REPORT_FINAL_DIGITAL.pdf

Messner, Michael A. (1997). *Politics of Masculinities: Men in Movements*. Toronto: Altamira Press.

Messner, Michael A., and Mark A. Stevens (2002). Scoring without consent: confronting male athletes' violence against women. In *Paradoxes of Youth and Sport*, M. Gatz, M.A. Messner and S.J. Ball-Rokeach, eds. pp. 225–41. New York: SUNY Press.

Mncube, Vusi, and Chris Steinmann (2014). Gang-related violence in South African schools. *Journal of Social Sciences*, vol. 39, No. 2, pp. 203–11. doi:10.1080/09718923.2014.11893283

Moaveni, Azadeh (2015). ISIS women and enforcers in Syria recount collaboration, anguish and escape. *New York Times*, 21 November. http://www.nytimes.com/2015/11/22/world/middleeast/isis-wives-and-enforcers-in-syria-recount-collaboration-anguish-and-escape.html?smprod=nytcore-iphone&smid=nytcore-iphone-share&_r=1

Moghimi, Yavar (2012). Anthropological discourses on the globalization of posttraumatic stress disorder (PTSD) in post-conflict societies. *Journal of Psychiatric Practice*, vol. 18, No. 1, pp. 29–37.

Moller, Herbert (1968). Youth as a force in the modern world. *Comparative Studies in Society and History*, vol. 10, No. 3, pp. 237–60.

Möller-Loswick, Anna (2017). Goal 16 is about peace, not hard security. London: Saferworld. https://www.saferworld.org.uk/resources/news-and-analysis/post/740-goal-16-is-about-peaceful-change-not-hard-security

Mrug, Sylvie, Penny S. Loosier and Michael Windle (2008). Violence exposure across multiple contexts: individual and joint effects on adjustment. *American Journal of Orthopsychiatry*, vol. 78, No. 1, pp. 70–84. doi:10.1037/0002-9432.78.1.70

Muggah, Robert (2000). Through the developmentalist's looking glass: conflict-induced displacement and involuntary resettlement in Colombia. *Journal of Refugee Studies*, vol. 13, No. 2, pp. 133–64. doi:10.1093/jrs/13.2.133

_____ (2012). *Researching the Urban Dilemma: Urbanization, Poverty and Violence*. Ottawa: International Development Research Center. http://www.idrc.ca/sites/default/files/sp/Images/Researching-the-Urban-Dilemma-Baseline-study.pdf

Myrttinen, Henri, Jana Naujoks and Judy El-Bushra (2014). *Rethinking Gender in Peacebuilding*. London: International Alert. http://www.international-alert.org/resources/publications/rethinking-gender-peacebuilding

Myrttinen, Henri, and Megan Daigle (2017). *When Merely Existing Is a Risk: Sexual and Gender Minorities in Conflict, Displacement and Peacebuilding*. London: International Alert. http://www.international-alert.org/sites/default/files/Gender_SexualGenderMinorities_2017.pdf

Navtej, Dhillon, and Tarik Yousef (2009). *Generation in Waiting: The Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East*. Washington, D.C.: Brookings Institution Press.

Neumann, Peter R. (2017). *Countering Violent Extremism and Radicalisation That Lead to Terrorism: Ideas, Recommendations, and Good Practices from the OSCE Region*. Organization for Security and Co-operation in Europe, and International Centre for the Study of Radicalisation. http://www.ocse.org/chairmanship/346841

Nilsson, Desirée (2012). Anchoring the peace: civil society actors in peace accords and durable peace. *International Interactions*, vol. 38, pp. 243–66. doi:10.1080/03050629.2012.659139

Nordås, Ragnhild, and Christian Davenport (2013). Fight the youth: youth bulges and state repression. *American Journal of Political Science*, vol. 57, No. 4, pp. 926–40. doi:10.1111/ajps.12025

Not Too Young To Run (2018). Facts & figures: what do the numbers tell us? http://www.nottooyoungtorun.org/facts/

Novelli, Mario (2017). Education and countering violent extremism: western logics from south to north? *Compare: A Journal of Comparative and International Education*, vol. 47, No. 6, pp. 835–51. doi:10.1080/03057925.2017.1341301

Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (2016). Do not criminalize extreme views – UN Special Rapporteur on counterterrorism. Geneva. http://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=17229

Okeowo, Alexis (2015). The young survivors of Boko Haram. *The New Yorker*, 5 October. http://www.newyorker.com/culture/photo-booth/the-young-survivors-of-boko-haram

Olonisakin, Funmi, and Olawale Ismail (forthcoming). *Youth Economic Vulnerability, Socio-Political Exclusion, and Violence in Africa*. Ottawa: International Development Research Center.

Oosterom, Marjoke (2017). *Connecting Youth and Government for a More Stable World: Co-Creation and the Evolving Social Contract*. Wilton Park Youth Dialogues. http://www.wiltonpark.org.uk/wp-content/uploads/WP1544-Report.pdf

O'Reilly, Marie, Andrea Ó Súilleabháin and Thania Paffenholz (2015). *Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes*. New York: International Peace Institute. http://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2015/06/IPI-E-pub-Reimagining-Peacemaking.pdf

Organization for Economic Co-operation and Development (2014). *Income Inequality Update: Rising Inequality – Youth and Poor Fall Further Behind*. Paris. http://www.oecd.org/social/OECD2014-Income-Inequality-Update.pdf

Organization for Security and Coperation in Europe (2014). *Preventing Terrorism and Countering Violent Extremism and Radicalization That Lead to Terrorism: A Community-Policing Approach*. Vienna. www.osce.org/atu/111438?download=true

Østby, Gudrun (2016). Rural–urban migration, inequality and urban social disorder: evidence from African and Asian cities. *Conflict Management and Peace Science*, vol. 33, No. 5, pp. 491–515. doi:10.1177/0738894215581315

Ottawa Police (2016). *2016 Annual Report*. Ottawa. http://www.ottawapolice.ca/en/annual-report-2016/resources/2016/OPS_17-067_AR_2017_EN_v6.pdf

Overseas Development Institute (2016). *Education Cannot Wait: Proposing a Fund for Education in Emergencies*. London. http://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/resource-documents/10497.pdf

Paffenholz, Thania (2014). Broadening participation in peace processes: dilemmas and options for mediators. Mediation Practice Series, No. 4. Geneva: Center for Humanitarian Dialogue.

_____ (2015). *Inclusivity in Peace Processes*. New York: United Nations University Center for Policy Research.

Paffenholz, Thania, and Nick Ross (2016). Inclusive political settlements: new insights from Yemen's national dialogue. *Prism: A Journal of the Center for Complex Operations*, vol. 6, No. 1, pp. 199–210. http://www.inclusivepeace.org/sites/default/files/PRISM-Paffenholz-Ross-New-Insights-Yemen-National-Dialogue.pdf

Paffenholz, Thania, and others (2016). *Making Women Count – Not Just Counting Women: Assessing Women's Inclusion and Influence on Peace Negotiations*. Inclusive Peace and Transition Initiative, and UN Women. http://www.inclusivepeace.org/sites/default/files/IPTI-UN-Women-Report-Making-Women-Count-60-Pages.pdf

Pande, Amrita (2013). "The paper that you have in your hand is my freedom": migrant domestic work and the sponsorship (kafala) system in Lebanon. *International Migration Review*, vol. 47, No. 2, pp. 414–41. doi:10.1111/imre.12025

Pruitt, Lesley (2017). Youth, politics, and participation in a changing world. *Journal of Sociology*, vol. 53, No. 2, pp. 507–13. doi:10.1177/1440783317705733

Reinares, Fernando (2011). Exit from terrorism: a qualitative empirical study on disengagement and deradicalization among members of ETA. *Terrorism and Political Violence*, vol. 23, No. 5, pp. 780–803. doi:10.1080/09546553.2011.613307

Richards, Paul (1996). *Fighting for the Rain Forest: War, Youth & Resources in Sierra Leone*. Heinemann.

Rogers, Amanda E. (2017). *Children and Extreme Violence: Viewing Non-state Armed Groups Through a Brand Marketing Lens – a Case Study of Islamic State*. "State Of Research" Brief. United Nations University. http://collections.unu.edu/eserv/UNU:6292/unu_briefs_Branding_WEB.pdf

Rosand, Eric (2016). *Communities First: A Blueprint for Organizing and Sustaining a Global Movement Against Violent Extremism*. Washington, D.C.: The Prevention Project. http://www.organizingagainstve.org/wp-content/uploads/2016/12/Communities_First_December_2016.pdf

Rutter, Michael (2012). Resilience as a dynamic concept. *Development and Psychopathology*, vol. 24, No. 2, pp. 335–44.

Sanders, Jackie, and others (2015). The role of positive youth development practices in building resilience and enhancing wellbeing for at-risk youth. *Child Abuse & Neglect*, vol. 42, pp. 40–53. www.sciencedirect.com/science/article/abs/pii/S0145213415000514

Sanyi, Emmanuel Sanyi, and Christian Leke Achaleke (2017). *Youth Positive Practice Memoir on Rehabilitation and Reintegration in Cameroon: Transforming Violent Offenders into Champions of Peace*. Yaounde: Local Youth Corner Cameroon. http://www.loyocameroon.org/wp-content/uploads/2017/11/Final-LOYOC-Youth-Positive-Memoire.pdf

Sayed, Yusuf, and Rashid Ahmed (2015). Education quality, and teaching and learning in the post-2015 education agenda. *International Journal of Educational Development*, vol. 40, pp. 330–8. http://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0738059314001138

Sayed, Yusuf, and others. (2016). *Education and Social Cohesion Country Report: South Africa – Summary Report*. Centre for International Teacher Education, Cape Peninsula University of Technology.

Scales, Peter C., Peter L. Benson and Marc Mannes (2006). The contribution to adolescent well-being made by nonfamily adults: an examination of developmental assets as contexts and processes. *Journal of Community Psychology*, vol. 34, No. 4, pp. 401–13.

Schofield, Gillian, and Mary Beek (2009). Growing up in foster care: providing a secure base through adolescence. *Child and Family Social Work*, vol. 14, pp. 255–66. doi:10.1111/j.1365-2206.2008.00592.x

Schwartz, David, and Andrea Hopmeyer Gorman (2003). Community violence exposure and children's academic functioning. *Journal of Educational Psychology*, vol. 95, No. 1, 163–73. doi:10.1037/0022-0663.95.1.163

Schwartz, Stephanie (2010). *Youth and Post-conflict Reconstruction*. Washington, D.C.: US Institute of Peace Press.

Scott, Jacqueline (2017). *Children and Extreme Violence: Insights from Criminology on Child Trajectories into and out of Non-State Armed Groups*. "state of Research" Brief. United Nations University. http://collections.unu.edu/eserv/UNU:6291/unu_briefs_Criminology_WEB-PAGES.pdf

Search for Common Ground (2017). *Transforming Violent Extremism: A Peacebuilder's Guide*. Washington, D.C. http://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2017/04/SFCG-Peacebuilders-Guide-to-Transforming-VE-final.pdf

Sharma, Ritu, and others. (2017). *Global Youth Wellbeing Index 2017*. International Youth Foundation.

Simpson, Graeme (2001). Shock troops and bandits: youth crime and politics. In *Crime Wave: The South African Underworld and Its Foes*, Jonny Steinberg, ed. pp. 115–28. Johannesburg: Witwatersrand University Press.

_____ (2016). Transforming broken relationships: making peace with the past. Accord Insight 3. London: Conciliation Resources. http://www.c-r.org/downloads/Accord Insight 3_reconciliation_WEB_1.pdf

_____ (2017). "From the normative to the transformative": defining and promoting justice and human rights as part of violent conflict prevention and peacebuilding. *Journal of Human Rights Practice*, vol. 9, No. 3, pp. 379–400. https://doi.org/10.1093/jhuman/hux030

Simpson, Graeme, and others (2016). *Assessing Resilience for Peace: Guidance Note*. Geneva: Interpeace. http://www.interpeace.org/wp-content/uploads/2016/06/2016-FAR-Guidace-note-Assesing-Resilience-for-Peace-v7.pdf

Singerman, Diane (2007). The economic imperatives of marriage: emerging practices and identities among youth in the Middle East. Middle East Youth Initiative Working Paper, No. 6. Washington, D.C.: Wolfensohn Center for Development, and Dubai: Dubai School of Government. doi:10.2139/ssrn.1087433

Smeulers, Alette (2015). Female perpetrators: ordinary or extra-ordinary women? *International Criminal Law Review*, vol. 15, No. 2, pp. 207–53. doi:10.1163/15718123-01502001

Sommers, Marc (2006). Fearing Africa's young men: the case of Rwanda. Social Development Papers: Conflict Prevention & Reconstruction, No. 32, Washington, D.C.: World Bank. http://documents.worldbank.org/curated/en/303071468105531710/pdf/351490RW0Young0men0WP3201PUBLIC1.pdf

_____ (2009). Africa's young urbanites: challenging realities in a changing region. Learning Series, No. 5. UNICEF. http://www.unicef.org/ADAP_Learning_Series-5_Africas_Young_Urbanites.pdf

_____ (2012). *Stuck: Rwandan Youth and the Struggle for Adulthood.* Athens: University of Georgia Press.

_____ (2015). *The Outcast Majority: War, Development, and Youth in Africa*. Athens: University of Georgia Press.

Specht, Irma (2007). *Red Shoes: Experiences of Girl-combatants in Liberia*. Geneva: Programme on Crisis Response and Reconstruction, International Labour Office. http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_emp/---emp_ent/---ifp_crisis/documents/publication/wcms_116435.pdf

_____ (2010). Practice Note 4: Socio-economic reintegration of ex-combatants. Strengthening the Economic Dimensions of Peacebuilding: Practice Note Series. London: International Alert. http://www.enterprise-development.org/wp-content/uploads/InternationalAlert_ExCombatants.pdf

Stimson Center (2018). *Counterterrorism Spending: Protecting America While Promoting Efficiencies and Accountability*. Washington, D.C. http://www.stimson.org/sites/default/files/file-attachments/CT_Spending_Report_0.pdf

Sukarieh, Mayssoun, and Stuart Tannock (2015). *Youth Rising?: The Politics of Youth in the Global Economy*. New York: Routledge. https://books.google.com/books/about/Youth_Rising.html?id=of0EoQEACAAJ

_____ (2017). The global securitisation of youth. *Third World Quarterly*, vol. 39, No. 5, pp. 854–70. doi:10.1080/01436597.2017.1369038

Taft, Jessica K., and Hava R. Gordon (2013). Youth activists, youth councils, and constrained democracy. *Education, Citizenship and Social Justice*, vol. 8, No. 1, pp. 87–100. doi:10.1177/1746197913475765

Tellidis, Ioannis, and Stefanie Kappler (2016). Information and communication technologies in peacebuilding: implications, opportunities and challenges. *Cooperation and Conflict*, vol. 51, No. 1, pp. 75–93. doi:10.1177/0010836715603752.

Tesfaye, Beza, and others (2018). *"If Youth are Given the Chance": Effects of Education and Civic Engagement on Somali Youth Support of Political Violence*. Portland, Oregon. http://www.mercycorps.org/sites/default/files/If Youth Are Given the Chance_LR_FINAL.pdf

Turner, Heather A., David Finkelhor and Anne Shattuck (2013). Violence, crime, and abuse exposure in a national sample of children and youth. *JAMA Pediatrics*, vol. 167, No. 7, pp. 614–21. https://jamanetwork.com/journals/jamapediatrics/fullarticle/1686983

United Nations – African Union Mission in Darfur (2016). Working toward community stabilisation: vocational opportunities for at-risk young people in Darfur. Darfur. https://unamid.unmissions.org/development-0

United Nations Children's Fund (2016a). *Peacebuilding, Education and Advocacy in Conflict-affected Context Programme: Unicef Programme Report 2012–2016*. New York.

_____ (2016b). *Gender, Education and Peacebuilding Brief: Emerging Issues from "Learning for Peace"*. New York. http://s3.amazonaws.com/inee-assets/resources/Gender_Brief_FINAL_highres.pdf

_____ (2017). *Learning for Peace Summaries: Guidance Notes, Manuals and Narratives*. New York.

United Nations Department of Economic and Social Affairs (2016). *World Youth Report 2015: Youth Civic Engagement*. New York. http://www.unworldyouthreport.org/images/docs/un_world_youth_report_youth_civic_engagement.pdf

United Nations Department of Political Affairs (2017). *Engaging with Youth at DPA*. DPA Policy Brief, April. New York.

United Nations Development Programme (2006). *Youth and Violent Conflict: Society and Development in Crisis?* New York.

_____ (2012). *Blame It on the War? The Gender Dimensions of Violence in Disarmament, Demobilization and Reintegration*. New York.

_____ (2013). *Enhancing Youth Political Participation Throughout the Electoral Cycle: A Good Practice Guide*. http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic Governance/Electoral Systems and Processes/ENG_UN-Youth_Guide-LR.pdf

_____ (2016a). *Arab Human Development Report 2016: Youth and Prospects for Human Development in a Changing Reality*. New York.

_____ (2016b). *Engaged Societies, Responsive States: Shaping the State Through the Social Contract in Situations of Conflict and Fragility*. New York. http://www.undp.org/content/dam/undp/library/Democratic%20Governance/Social_Contract_in_Situations_of_Conflict_and_Fragility.pdf

_____ (2017). *Journey to Extremism in Africa: Drivers, Incentives and the Tipping Point for Recruitment*. New York. http://journey-to-extremism.undp.org/content/downloads/UNDP-JourneyToExtremism-report-2017-english.pdf

_____ (forthcoming). *Masculinities in Fragile and Crisis Affected Settings: A UNDP Discussion Paper*. New York.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (2015). Humanitarian aid for education: why it matters and why more is needed. Education for All Global Monitoring Report, Policy Paper, No. 21. Paris. http://unesdoc.unesco.org/images/0023/002335/233557E.pdf

United Nations General Assembly (1981). A/36/215. International Youth Year – participation in development and peace: report of the Secretary-General. New York.

_____ (2015). A/CONF.222/4. State of crime and criminal justice worldwide: report of the Secretary-General. In *Thirteenth United Nations Congress on Crime Prevention and Criminal Justice*. New York.

United Nations High Commissioner for Refugees (2017). *Left Behind: Refugee Education in Crisis*. Geneva. http://www.unhcr.org/59b696f44.pdf

United Nations Human Rights Council (2015). Report of the Special Rapporteur on the promotion of truth, justice, reparation and guarantees of non-recurrence, Pablo de Greiff. A/HRC/30/42. Geneva. http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Truth/A-HRC-30-42.pdf

_____ (2016). *Report of the Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism*. A/HRC/31/65. Geneva.

United Nations Inter-Agency Network on Youth Development, Working Group on Youth and Peacebuidling (2014). Guiding Principles on Young People's Participation in Peacebuilding. New York.

United Nations Inter-Agency Network on Youth Development, Working Group on Youth and Peacebuidling (2016). Young People's Participation in Peacebuilding: A Practice Note. New York.

United Nations Inter-Agency Working Group on DDR (2006). *Integrated Disarmament, Demobilization and Reintegration Standards*. http://unddr.org/uploads/documents/IDDRS_4.30 Reintegration WEB.pdf

United Nations Office on Drugs and Crime (2016). *Handbook on the Management of Violent Extremist Prisoners and the Prevention of Radicalization to Violence in Prisons*. Criminal Justice Handbook Series. Vienna. http://www.unodc.org/pdf/criminal_justice/Handbook_on_VEPs.pdf

United Nations Peacebuilding Support Office (2017). *What Does "Sustaining Peace" Mean?* New York. https://undg.org/wp-content/uploads/2017/01/Guidance-on-Sustaining-Peace.170117.final_.pdf

United Nations Population Fund (2014). *State of World Population 2014: the Power of 1,8 Billion Adolescents, Youth and the Transformation of the Future*. New York. http://www.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/EN-SWOP14-Report_FINAL-web.pdf

_____ (2015). *Shelter from the Storm: A Transformative Agenda for Women and Girls in a Crisis-Prone World*. New York.

_____ (2018). Demographic dividend. New York. http://www.unfpa.org/demographic-dividend

United Nations Secretary-General (2016). UN Secretary-General's remarks at General Assembly presentation of the Plan of Action to Prevent Violent Extremism. http://www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2016-01-15/un-secretary-generals-remarks-general-assembly-presentation-plan

United Nations and World Bank (2017). *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict – Main Messages and Emerging Policy Directions*. Washington, D.C.: World Bank. https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/211162mm.pdf

_____ (2018). *Pathways for Peace: Inclusive Approaches to Preventing Violent Conflict*. Washington, D.C.: World Bank. https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/28337

United States Agency for International Development (2017). *Promising Practices in Engaging Youth in Peace and Security and PVE/CVE*. Washington, D.C. https://static.globalinnovationexchange.org/s3fs-public/asset/document/Promising Practices in Engaging Youth in Peace Security_print_combined.pdf?2Zq0oW5C8mDmkuS2Zn8dzgjGFK.xFhI3

UN Women (2015). *Preventing Conflict, Transforming Justice, Securing the Peace: a Global Study on the Implementation of United Nations Security Council Resolution 1325*. New York.

Urdal, Henrik (2004). The devil in the demographics: the effect of youth bulges on domestic armed conflict, 1950–2000. Social Development Papers: Conflict Prevention & Reconstruction, No. 14. Washington, D.C.: World Bank.

_____ (2006). A clash of generations? Youth bulges and political violence. *International Studies Quarterly*, vol. 50, No. 3, pp. 607–29.

_____ (2012). A clash of generations? Youth bulges and political violence. New York: United Nations Department of Economic and Social Affairs. un.org/esa/population/publications/expertpapers/Urdal_Expert%20Paper.pdf

Utting, Peter (2015). *Social and Solidarity Economy: Beyond the Fringe?* London: Zed Books Ltd.

Van Metre, Lauren, and Jason Calder (2016). Peacebuilding and resilience: how society responds to violence. Peaceworks, No. 121, pp. 5–34. Washington, D.C.: United States Institute of Peace.

Vinck, Patrick, Phuong Pham and Mychelle Balthazard (2017). *Peace First: Population-Based Survey on Peace and Education in the Democratic Republic of Congo*. Cambridge, Massachusetts: Harvard Humanitarian Initiative.

Voordouw, Jan (2016). *Community Violence Reduction (CVR) Programme in Haiti: Lessons Learned Exercise*. United Nations Stabilization Mission in Haiti.

Walsh, Wendy A., Jean Dawson and Marybeth J. Mattingly (2010). How are we measuring resilience following childhood maltreatment? Is the research adequate and consistent? What is the impact on research, practice, and policy? *Trauma, Violence and Abuse*, vol. 11, No. 1, pp. 27–41.

Walton, Oliver (2010). *Youth, Armed Violence and Job Creation Programmes: A Rapid Mapping Study*. Birmingham: Governance and Social Development Resource Centre.

Wessells, Michael, and Davidson Jonah (2006). Recruitment and reintegration of former youth soldiers in Sierra Leone: challenges of reconciliation and post-accord peacebuilding. In *Troublemakers or Peacemakers? Youth and Post Accord Peacebuilding*, Siobhán McEvoy-Levy, ed.Notre Dame: University of Notre Dame Press.

Willems, Rens, and Mathijs van Leeuwen (2014). Reconciling reintegration: the complexity of economic and social reintegration of ex-combatants in Burundi. *Disasters*, vol. 39, No. 2, pp. 316–38. doi:10.1111/disa.12102

Williams, Margaret, Rachel Walsh Taza and Saji Prelis (2016). Working Together to Address Violent Extremism: A Strategy for Youth–Government Partnerships. Washington, D.C.: Search for Common Ground. http://www.sfcg.org/wp-content/uploads/2016/12/YouthGovtCVE_StrategyDocument_122116.pdf

Women and Youth Forum (2014). *Constitutional Guidelines on Youth in Yemen: As per NDC Outcomes*. Republic of Yemen.

World Bank (2011). *World Development Report 2011: Conflict, Security, and Development*. Washington, D.C. doi:10.1596/978-0-8213-8439-8

_____ (2016). *World Development Report 2016: Digital Dividends*. Washington, D.C. http://documents.worldbank.org/curated/en/896971468194972881/pdf/102725-PUB-Replacement-PUBLIC.pdf

World Bank, United Nations Assistance Mission in Somalia and United Nations Human Settlements Programme (2018). *Youth as Agents of Peace: Somalia*. http://documents.worldbank.org/curated/en/463921526414702925/pdf/126251-WP-P152600-PUBLIC-Youth-As-Agents-of-Peace-Somalia.pdf

World Health Organization (2014). *Global Status Report on Violence Prevention 2014*. Luxembourg. http://www.who.int/violence_injury_prevention/violence/status_report/2014/en/

_____ (2015). *Preventing Youth Violence: An Overview of the Evidence*. Geneva. http://apps.who.int/iris/bitstream/10665/181008/1/9789241509251_eng.pdf

Wright, Anna W., and others (2016). Systematic review: exposure to community violence and physical health outcomes in youth. *Journal of Pediatric Psychology*, vol. 42, No. 3, pp. 364–78. doi:10.1093/jpepsy/jsw088

Wright, Hannah (2014). *Masculinities, Conflict and Peacebuilding: Perspectives on Men through a Gender Lens*. London: Saferworld.

Zakaria, Fareed (2001). The politics of rage: why do they hate us? *Newsweek*, October. http://www.newsweek.com/politics-rage-why-do-they-hate-us-154345

دراسة مرحلية مستقلة حول
الشباب والسلام والأمن

الشباب
والسلام
والأمن